

بسم الله الرحمن الرحيم هذا رسالتي بالرضا عينا والخارج عينا

مسئلة الرضا عينا في مسئلة الخارج

اما الرضا عينا الرابع اوها ضوابط الرضا عينا للحق

ثانيها رضا عينا للحق الثاني الشيخ علي الكركي قد

ثالثها رساله وجبة رضا عينا للحق المحقق قد بالفارسي

رابعها رساله رضا عينا للشيخ الاجل الشيخ ابراهيم القطبي

معاصر المحقق الثاني وشريك في كسبه قد

اما الخراجات الخمس رساله المسماة بقاطعة الحاج محل

الخروج رساله المسماة بسراج الوهاج في نقص فاطمة الحج

للشيخ الفاضل القطبي الشيخ ابراهيم القطبي المعظم قد

رساله الخراجية للحق المقدس لا ابي بلي قد

ايضا رساله خراجية مختصرة للحق المقدس لا ابي بلي قد

رساله الخراجية في انصاف المحقق الكركي قد الشيخ ابراهيم

القطبي قد المقدس لا ابي بلي للشيخ الافضل الشيخ فاضل

ويون كشيخ ابن رساله بخت بساير حصيل وبتفتان بقدر الواسع

تصحيح شك كذا خانا باوحد في فقه فقه تصحيح شك است

اكر احيا نا غلط وسهو بنظر ابي مفرق بن عفو فاضل تصحيح

وفرش ابن كاي طهران وموضع بكي خبا بان ناصر قد

جنايت عتاب افا شيخ بن نوسر كاني في جنات بطا ابو ملا عبد

في سراسر حاج الدلالة بن جنات عا النفا افا ميرزا محمد علي

وفايد بن كاي طهران وموضع بكي خبا بان ناصر قد
جنايت عتاب افا شيخ بن نوسر كاني في جنات بطا ابو ملا عبد
في سراسر حاج الدلالة بن جنات عا النفا افا ميرزا محمد علي

هذا
كتاب صواب الرضا
مؤلف السيد احمد الاصفهاني
المطاع سلطان الفقهاء والخلفاء
والمتكلمين بالعلمين ائمة
في الارضين المجهول الداعي
قدس سره

الله العليم

والاستيفاء من

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ولي كل رشع ومصلح من كل مفسد حرمه والصلوة على سلالته
سيد سلال النبيين امانه افاض المرسلين محمد والاصفياء الطاهرين عن عزته القاميين
بالامر من بعد **و جعل** فاجع الربوبية افاض الفناء في الله الغنى محمد بن محمد يدعي
بافر الداماد الحسيني خم الله له في نشأته بالحسن يقول اني كنت في سالف الزمان اوردت
عضه ضاحكة من ضوابط حرمة الرضاع في رسالة سالة الحق الفخر اوردتها ومقالة ضالته
لزم في اهل الحق انشدتها والان اذقون من ابناء هذا العصر من المشبهين الى ارباب الدوا
والتشبهين باصحاب الرواية ممن لم ينصرف في العلوم ضرع النظر الدقيق ولا ارضع لبان العلم
من ثدي الخصيل والحقيق قد اثار عليهم الامر في مسألة جليلة رضاعية قد عنت بلوها
وطئت عدواها استوجب حق صون الدين عن تحريف الغالين استجداد الكظ واسيناف
القول واستجفاء الفحص واستقصاء الغور في تقديمه واستنباط ثبات وختمه والله سبحانه
ولي الفضل والرحمة به الاختصاص ومنه العصمة **التفصيل** اصل تحريم النكاح
بالرضاع وانتشار الحرمة به في الجملة اجماع فر السلبين وقد نهض بذلك النص البات
في الكتاب الحكيم اذ يقول عز طائلا وامهاتكم الذين ارضعنكم واخوانكم من الرضا عذو
في السنة المتواترة حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم الرضاع لحمه كلبه النسيب قال
بحرم من الرضاع ما يحرم من النسيب عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام قال

هذا الكتاب من كتب
مكتبة آية الله العظمى
الميرزا محمد باقر
المرعشي نجف

فهرست تصحيح سلسله
اسماء وسموات
وهمه حق الفحص
منه

القول
بالنشر
والجانبه
عقولا اخوان
في الحديث قد صرح
اسمه في آية
في كبر خيف من امتي
صل من ميرزا
عن امير المؤمنين
الغالبين وانه
منه

اول تحريم الرضا

في اصل اثبات الحرمة بالرضاع

قلت له يا رسول الله هل لك في بنت عمك حمزة فانها اجمل فتاة في قريش فقال ما علمت ان حمزة اخي من الرضاعة وان الله تعالى حرم من الرضاعة ما حرم من النسب فممن رخصنا الا الا فحم ربي بن المحدثين ابى جعفر الكاظمي رضي الله تعالى عنه في جامعته الكاظمي في الصحيح عن عبد الله بن مسنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وفي الصحيح عن ابى الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله صلوات الله عليه سئل عن الرضاعة فقال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وعن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن مسنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلح للمرأة ان ينكحها عمها ولا خالتها من الرضاعة فامرضعه نضيرا بالارض والمعبر شرعا اما للرضع محرمه عليه اجماعا من اهل دين الاسلام وينبغيها في النكاح اباؤها وان علوا المصير هم اجدادها واهلها وان علوا المصير هم جدات واخوتها المصير وبنوهم اخوال واخواتها المصير وبنوهم خالات واولادها الذكور والاناث اخوة له واخوات ضرورية استلزام الامومة اللازمة ذلك كله وكذلك الامر من جنبة الرضيع بالنسبة الى هؤلاء لفضيلته النبوي فاولاده وان نزل من ذكر وانثى لذكر وانثى احفادها ولا بانها وامهاتها ولا خلاف في شيء من ذلك بين علماء المسلمين اصلا واما انتشار الحرمة من الفحل اليه ومنه الى الفحل بحيث يصير هو له كالاب فتعدي الحرمة الى ابائه وامهاته على الزايف فيصير من اجدادها وجدات للرضع والى اخوته واخواته فيصير من اعمامها وعمات له ومن قبل الرضيع واولاده على النازل فيصير من احفاد الفحل فالامر ايضا كذلك عندنا اجماعا وعند اكثر فقهاء الجاهل والصوفية على ذلك من طرفنا وطرفهم كثيرا جدا وبها يبطل قول جماعة من العامة بعد انتشار الحرمة الى الفحل ومن ينسبه في الحكم اقضارا على مقتضيه ظاهر الكتاب العزيز ثم هناك اختلاف في شئ في خصوصيات الصور وفي اعتبار الشرايط المستوجبة لمضاهاة النسب المتكلمة لنصاب الحرمة وكذلك فيما فيه الرضا والنسب بشاركان ببيان من اللوازم والاحكام والحقائق ان حكم الرضاعة بحسب مشاركتها للنسب مباينته اباه ينقسم الى اقسام ثلاثة **الاول** ما يشار وبان فيه بالاجماع وهو

كتاب النكاح

كتاب النكاح

ثلاثة الأول يحرم النكاح بحسب منزله من محرم من النسب سألني المحرم به فحل
 له ان يخلو بامته واخوته وبذاته مثلاً من الرضاع وان ينظر من يحرمان الى ما يجوز ان ينظر
 من محارمه بالنسب كذلك لها بالنسبة الى محارمها من الرضاعة **الثالث** حرمة
 النكاح بحسب منزله بعض من محرم من المصاهرة فحرمت منكوحة الاب على الابن من النسب
 من الرضاعة وكذلك حل ائمة الاباء على الاباء من النسب من الرضاعة ايضا وكما
 محرم من الزوجة نسباً كذلك محرم من المصاهرة والرضاع والضابط في هذا القسم تمامه على الاجماع
 على قوافله حدى الحق المقام اعلى الله مقامه في شرح القواعد ان يحصل بالرضاع
 علاقة مثل علاقة بالنسب يعلق بها التحريم بالمصاهرة فحيثما تحققت تلك العلاقة
 الرضاعية الضمنية لما بارزاتها من العلاقة النسبية لحق بها جميع الاحكام الجارية على
 نظيرها من العلاقة النسبية سواء عليها ان كان يعلق حكم التحريم بها من تلقا المصاهرة **الثاني**
 ما يتخالفان فيه بالاجماع وذلك عشرة **الاول** التوارث يثبت بالنسب ون الرضا
الثاني استحقاق جوب النفقة يكون بالنسب لا بالرضاع **الثالث** المنع من
 قبول الشهادة بقبول شهادة الابن على الاب من الرضاع **الرابع** سقوط
 القود فيقتل الاب بالابن في الرضاعة ولا يقتل في النسب **الخامس** استيفاء الحدود
 فيسوف في الابن حد المذنب من ابيه الرضاعي لو قد فقه لا من ابيه بالنسب وكذلك حكم
 القطع بسيرة ماله **السادس** بثوث حق الولاية يكون بالنسب لا بالرضاع **السابع**
 حق الحضانه يثبت بالنسب ون الرضاع **الثامن** محتل العقل في جنابة الخطأ يكون في
 النسب ولا يكون في الرضاعة **التاسع** نقاذ الحكم بالفضا فينفذ قضاء الابن على ابيه من
 الرضاعة لا من النسب واما حكم الافناء فمعهما جميعاً فيبين الحكم والقوى فرقان ما من
 سبيلين **العاشر** الدخول في اطلاق الوالد والولد في الایمان والندور فلو حلف
 ليعطيت اباه او امه او نافلة او ولد شيئاً او حلف لغيره لصدق على رجل وابنه او على
 امرئ وابنه امثلاً انصرف ذلك الى النسب ون الرضاعة **الثالث** ما اختلف فيه
الاوال وهو ثلثة **الاول** لا تغني بالملك هل يعم الرضاع والنسب ويختص بالنسب

النسب
 ورضاع
 مقارن

احدهما
 ان الحكم هو ذكركم
 الشرح والنفقة ونسب
 على سبيل سلطة ويجوز
 بخلاف القود فانما يجوز بان
 الحكم الشرعي وذكر
 اول ذلك
 ان المهر من اموالهم
 الشرع وتطيقته
 نفقة
 القول التفرقة
 والحسن لا يبرهن
 وان كان يجب على المقتدرين
 اطاعته واتباعه بكل الامتنان
 وثانيهما ان الحكم يتعين بوجه
 شخصيه مخصوصه
 يكون على
 شخص
 معين بعينه واما القود فله حكم
 كالحكم على احواله بعينه كوجه كذا
 من غير انما شخص مخصوصه
 بعينه واذ اعرفت ذلك فافهم
 ان الابن اذا كان مجتهدا كان له
 من يجب عليه اتباع الحكم ما يوجب
 وان لم يكن يسوغ له الحكم عليه خصوصاً
 تغافلوا واذن فقد اندفع التذاع منك بين قول الفقهاء واستقام فقه المصنف فليتصبر في ذلك

بيان المحرمات من النسب والنسب

الثاني وفروع الظهار لو شبه زوجته بمن يرفع الظهار به عن النسب هل يقع بمثله من الرضاع فيه خلاف مستتر الثالث قال العلامة في القواعد ويحمل قولاً بعدم التحريم بالمصاهرة فيجوز أن يزوج مثلاً بائناً وجنه من الرضاع لا بائناً من النسب المشهور خلافه ذكر ذلك بعض المتأخرين سبغ معك حواشي المقال فيه انشاء الله العزيز وقد جاء في التنزيل الكوا
اطلاق الامومة على الامهات من سبيل تلك الامهات الولادة وحكمها استيعاب جميع احكام النسب امهات الرضاع وذلك مفطور حكمها على التحريم والمحرمية اجماعاً والاعتناء على الاصح وامهات الاحلال والكرامة وهن ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال عز من قائل وازواجه امهاتهم لما انه عليه السلام من الامة بمنزلة الوالد من الولد في الحديث من طريق العامة ومن طريق الخاصة باعلى انا وانت ابوا هذين الامة ولعن الله من عصى اباه ومن طريق الكافي مسنداً عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره في الا
ووصفنا الانسان بوالديه حسناً فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انا احد الابوين فقال عبد الله بن عجلان من الاخر قال عليه السلام وعلى تحريمهن كالاتمات من النسب ومن الرضاة اطلاق العامة والخاصة فاما المحرمية فاصحابنا لا يقولون بها لقوله تعالى ولا تبترجن بترج الجاهلية الاولى ولما روي في مسنده رضي الله عنها قالت كنت انا وميمونة عند النبي عليه السلام فاقبلت ابن ام مكتوم فقال احببا عنه فقلنا انه اعم فقال النبي عليه السلام اغبيا وان اسما وفي ذلك دفاع قول قوم من الجهو بائناً نظراً الى ظاهر اطلاق الامومة فقد استبان ان المراد امومة العظم والتحريم لا غير ضابطة
حرم الله تعالى بالنسب من النساء سبعاً وتبعهن في التحريم مضاهياتهن اللاتي صرن في منزلتهن بالرضاة الامر وان علت فاملت من الرضاة هي كل امرأة ارضعتك او رجع نسب من ارضعتك او نسب صاحب اللبن اليها او ارضعت من يرجع نسبك اليه من ذكرا وانثى وان علا كرضعة احد ابوك واحد جدك او احدى جداتك واخوها خالك من الرضاة واخوها خالك واخوها جدك كما ان ابن مريضتك اخوك وبناتها اخلك الى ما بر من اهل النسب فكل امرأة ارضعتك او ولدت مريضتك او ولدت من ولدها او ارضعتها او ارضعت

افعال الامهات

النسب والتحريم

رضاعته مخفوداماد

من ولدها بواسطة أبيها في منزلة أمك وكذا كل امرأة ولدت منك من الرضاعة
 أو أرضعته أو أرضعت من لبنك ولو بواسطة فانها في منزلة أمك والبنت وإن سفلت
 فبنتك من الرضاعة كل أنثى أرضعت من لبنك ولبن من أنت لده أو أرضعها امرأة
 أنت ولدها وكذلك بناتها من النسب ومن الرضاعة فانهم كلهم بمنزلة بنائك و
 الأخت فهي من الرضاعة كل أنثى أرضعها أمك أو أرضعت بلبن إبيك وكذا كل بنت ولدها
 مرضعتك وولدها الفحل الذي هو أبوك من الرضاعة والعمات والخالات وهن من
 الرضاعة الأخوات الفحل الذي أرضعت من لبنه وأخوات مرضعتك التي هي أمك من الرضاعة
 أختي الأخوات من النسب لإبيك وأمك من الرضاعة وكذلك حكم الأخوات من الرضاعة
 لإبيك وأمك من النسب وكذا الأخوات من ولد الفحل والمرضعة من النسب من الرضاعة
 وكذا كل امرأة أرضعها واحد من جدائك أو أرضعت بلبن أحد من أجدائك من
 النسب ومن الرضاعة وبنات الأخ وبنات الأخت فهن من الرضاعة بنات أولاد المرضعة
 وبنات أولاد الفحل من الرضاعة ومن النسب كذلك أنثى أرضعها أختك أو أخت بناتها
 أو بنات أولادها من الرضاعة ومن النسب وكذا بنات كل ذكر أرضعته أمك أو أرضعت
 من لبن إبيك أو من لبن أختك والبنات الرضاعية لأولاد أختك النسب وأختك
 النسبية من الرضاعة ومن النسب فانهم كلهم بنات أختك وبنات أختك قال
 حدى الإمام المحقق العظاما على الله علاه ورفع مقامه في شرح الفوائد لأخلاف
 بين أهل الإسلام في أن الرضاعة تقضي بحريم النكاح إذا حدث به علاقة مثلها يقضي
 الحريم في النسب كالإبن والأمومة والأخوة والعمومة والنحوه فمضى صار رجل أبا
 لامرأة بالرضاعة حرمت عليه كما يحرم عليها كبنات النسب ثم يبعدى الحريم إلى نسائها
 أصول صاحب اللبن وأخوته وأعمامه وأخواله لأن ثبوت البنوة شرعا يقضي كونهم
 أعماما وأخوالا لها فيحرمون عليها بالدلالة الدالة على حريم الأعمام والأخوال و
 لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم الرضاعة لحمه كلمة النسب على ما سبق ذكره ولو
 كان المرزوع ذكرا حرم على المرضعة وحرمت عليه كما في الأنثى بالنسبة إلى الفحل وكما

كل المحقق

نسخ
 من نسخة
 بخط
 الشيخ
 محمد
 باقر
 المجلسي
 في
 شهر
 ربيع
 الثاني
 سنة
 1285

في حرمة حليمة الابن

بعدى المحرم الى اقرناء المرضعة والفحل والمرضع الذي يحرمه مثلهم في النسب كذا بعد
الى محرم المصاهرة الدائرة مع تلك العلاقة فحرم على كل من الفحل والمرضع حليمة الابن
لان حليمة المرضع حليمة ابن حليمة الفحل حليمة اب لان الابن والبنون قد ثبت
كل منهما ومحرم حليمة كل من الاب والابن على الاخر بالنسب والاجتماع وهذه المصاهرة
ثبتت ناشئة عن الرضاع بل عن النكاح الصحيح وانما الناشئ عن الرضاع هو البنون فلما
تحققت لزما الحكم الناشئ عن النكاح وهو كون منكوخته حليمة ابن مثله الامومة اذا
ثبتت لبنت فانه محرم على من دخل بالمرضعه وكذا الاختية فاذا ارضعت بنتان من
ابن فحل واحد حر على من نكح احدهما ان يجمع اليها الاخرى قطعا لانها اختان من الرضاع
كما يحرم الجمع بين الاختين من النسب الحاصل انه متى ثبت بالرضاع علاقة مثل علاقة النسب
ومثل تلك العلاقة في النسب يتعلون به المحرم بحكم تلك العلاقة جميع الاحكام الجارية
على نظيرها من النسب سواء تعلقت بنسب ومصاهرة وهذه الاحكام لا خلاف فيها
بين اهل الاسلام على ما يشهد به كلام القوم من الخاصة والعامة وظواهر الكتاب و
السنة فتناولت لك من قوله تعالى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ وَهُوَ سَجُنًا
وَحَلَالٌ لِّلْاِبْنَانِ الَّذَيْنِ مِنْ اَصْلَابِكُمْ وَاَمَّا قَوْلُكُمْ بِكُونِهِمْ مِنَ الصُّلْبِ لِيُدْفَعَ مَا كَانُوا
يَعْتَقِدُونَ من ان النسبي ابن كادل عليه قوله تعالى لِيَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ
فِي اَزْوَاجِ اَزْوَاجِهِمْ اسْتَمْنَى كَلَامُهُ بَيَارُهُ فَلَا لَعَلَّه نَوْرًا لِلَّهِ مُصْجِمًا رَامَ بِذَلِكَ
ان جملة هذه الاحكام بحسب لالة الكتاب الكريم والسنة النورية محمولة بعد
الخلاف فيها بين كافة المسلمين لانه لم يرفع خلاف بين اهل الاسلام في شيء من تلك الاحكام
اصلا **ضابط** محرم على الاب حليمة الابن لو تجرد العقد من دون طي كائنه
على الابن حليمة الاب سواء في ذلك الاب والابن من جهة النسب من الرضاع والاجتماع
اهل الاسلام وتنزع عن ذلك مسئلة امتحانته رجل له امرأتان فارضعت احدهما
من لبنه صبيًا من عرض الناس فحرمت عليه الاخرى كيف يظن ذلك ابو بصير زوج ابنة
الصغيرة الغيرة عنها مسددها فاختارت نفسها فوفقت الفرقة او باعها ففسخ

مسئلة امتحانته

رضاعه مخوق داماد

المشترى عند نكاحها على الفور ثم اعنفها ثم هي تزوجت برجل ولها الزوج زوجة اخرى
فدجائث بولدها منه فارضعت بلبنه الصبي الذي كان زوج بها من قبل فحرمت ^{رضعها}
عليه لانها صارث حليمة ابن له من الرضاعة اذ الصبي صار ابنا رضاعا له وقد كانت هي
حليمة ومن سبيل اخر رجل له زوجة وام ولد فارضعت زوجها من لبنه صبي ^{جنبيا}
من عرض الناس فحرمت عليه ام ولد في الجواب في القصور المفروضة سيد الامه الر^ح
م صبي باعها من رجل له زوجة ففتح المشري نكاحها ثم اسولدها فارضعت وجته من لبنه
ذلك الصبي فحرمت عليه ام الولد لان الصبي صار ابنا رضاعا له وقد كانت هي زوجته
وفي القصورين كما تحرم هي على الرجل محرم على الصبي ايضا لانها نصبر بالنسبة الى الرجل ^{حليمة}
الابن من الرضاعة وبالنسبة الى الصبي حليمة الاب من الرضاعة وهذا من الغرائب الغا^{مض}
فيهاك تصور مسئلة اخرى امثالية مسغرة يقال رجل له حليمة ثمان فراضع ^{احد}
حليمة من لبنه صبي اجنبيا من عرض الناس فحرم بذلك حليمة الاخرى الغير المرضعة
عليه وعلى ذلك الصبي المرضع جميعا وبعبارة اخرى يرضع حليمة رجل من لبنه صبي ^{فصبر}
ضرتها بذلك حليمة ابن حليمة اب من الرضاعة جميعا وربما اختلف بالوهم في تصور ^{اصل}
المسئلة ان الزوجة الغير المرضعة قد كانت رضعت من لبن والد ذلك الصبي من قبل
فكان هو اخاها من الرضاعة فاذا ارضعت ضررتها من لبن زوجها ذلك الصبي صار
الصبي ابنا لزوجها من الرضاعة فحرم فحرم هي على الزوج لانها اختلف ولدها الرضا^ع
واخت ولد الرجل محرمه عليه لانها اما بنته واما ربيبته اي بنت حليمة وهذا وهم
فاسد لما قد اسببان في الضوابط وسبلى عليك انشاء الله العزيز ان تكرار الرضعة بما
لا يثبت عليه انتشار الحرمة فاخت الصبي من الرضاع انما تحرم على والد من اللبن لا
على ابيه من الرضاع فثبت **الاسبان الاول** وفيه مسائل وضوابط ^{مسئلة}
لا يحل للفحل صاحب اللبن ان ينزوجه بحب الرضع من لبنه وسواء في الحر او اكانت هي
امام ذلك المرضع ام اقرابه واكانت المرضع ولدا للفحل او ناقة من ابنته او بنته او
ولدا لاحد من ذوي مراته او اجنبيا من اجانبه واكانت مرضعه الرضع الذي هو ^{قلته}

الاستنباط الاول

حكم جث المرنضع

9

صاحب اللبن وجثه التي هي بعينها جث ذلك المرنضع المحرمة على الفحل امره في وجه
 اخرى من زوجاته فهذا الحكم بعومه قد ائتمنه اصول مذهبنا ودان به السواد الأعظم
 من اصحابنا ونظاره بارها من هصه نصوص السنة عن نبينا الكريم وواطأت على
 الدلالة عليه صحاح الاحاديث عن ائمتنا الطاهرين صلى الله عليه وعليهم اجمعين
 سنفت على ذلك كله عن كتاب نساء الله العزيز بالعلم والشيخ الاعظم ابو جعفر الطوسي
 رحمه الله تعالى ذكره في المبسوط ان جث المرنضع لا تحرم على صاحب اللبن وقد ارتضاه
 حدى المحقق اعلى الله درجته في شرح الفواعل وفي رسالته الرضا عية ولكن كيش
 اصحابنا المحققين طود التدقيق والتحقيق محمد بن ادريس الحلبي رحمه الله تعالى قال ان
 ذكره الشيخ ليس مذهبنا بل انه حكاية قول الشافعي الذي يفتيه مذهبنا هو
 الحرمان وعلى ذلك اعتمد شيخنا الامام العلامة المفيد ابو منصور جمال الملة والدين
 رحمه الله تعالى في المختلف وفي التذكرة واستصححه ولان الامام فخر المدين رحمه الله
 تعالى في الايضاح وغيره وعليه قول امام المحققين شيخنا السعيد الشهيد محمد بن مكي
 قدس الله نفسه الزكية في غايه المراد شرح الارشاد وفي فوائده وفوائده ومفالاته و
 معارفه وكذلك الفاضل المفيد صاحب الشفايع وتعلم ان جث المرنضع اذا كانت
 حدودها من جهة ابيه او كانت من جهة امه وكانت هي بنت صاحب اللبن فالحرمان
 هاتين الصورتين من جهة الفاضل الثابت بعومه منقول قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اما في الصورة الاولى فلان جث الولد النسبي من جهة
 الاب محرمه على ابيه من النسب لكونها امه فتكون جث الولد الرضاعي ايضا محرمه على
 ابيه من الرضاعة بمقتضى عموم النص فاما الاب من النسب لولد الفحل من الرضاع في منزلة
 اما الاب من النسب اما في الصورة الثانية فلان ولد بنت الفحل اذا صار ولدا له من
 الرضاعة صار جث المرنضعة اياه من لبن جث وهو الفحل اماله من الرضاع فتكون
 هي في منزلة امه من النسب امه من النسب محرمه على صاحب اللبن لكونها بنته فاما
 من الرضاعة التي في منزلة امه من النسب تكون ايضا محرمه عليه بعومه النص لكونها

الرجوع الى المكون
 الاسفل من الكليات والعلوم
 بعد بعضه على بعض منه انما هو
 قوله بطريق في المرفوع انما هو
 اثباته وجها في المسئلة
 امه قوله في المرفوع انما هو

والعلم والدين
 في

تمخيص
 القول في المسئلة
 الامور اذا ارضيت امرأة
 من لبن زوجها ولد لها يكون
 ابنها لان بعضه بالرضاع
 وابوه من النسب ابنها فيكون ابوه
 الرضاعة امره في زوجها من لبنها
 محرمه في الصورة الثانية
 ارضيت امرأة من لبن زوجها
 ولد لها الذي
 بنتها
 بنت
 زوجها
 لانها نصيب
 للرضاع من الرضاعة وامه
 ابن بنت زوجها من الرضاعة
 في منزلة بنت زوجها فانما يكون
 المحرم من الرضاعة
 من لبنه

بمنزلة

والله اعلم
 بالدين

رضاعه مخفوذاماد

بمنزله بمنزله فاما الحكم بالخبر في سائر صواب المسئلة فمنها طبق الروايات الصحاح من اصحاب
 القديس العصمة ومدالها الحاكمة بنعدي حرفة الرضاع الى منزله من مجرم بالمصالح
 كغديتها الى منزله من مجرم من النسب على طريقه سواء وهذا ديفه تخفيفه عنها الغا
 والسامة في نه هو اعرض قال بعض من رزن سعادة الشهادة من اصحابنا الشاخرين في
 شرح الشرايع بعد النقل عن التذكرة ان جد الولد في النسب حرام لانها اما امك واما
 زوجك وفي الرضاع قد لا يكون كذلك كما اذا ارضعت اجنبية ولدك فانها حادثة
 وليست بامك ولا ام زوجك ومن هذه الصون ايضا يظهر حكم ما لو ارضعت
 زوجك ولدها ذكر اكان الولد امانتي فان هذا الرضيع يصير ولدك بالرضاع بعد
 كان ولدك بالنسب فيصير زوجك المرضعة حبة ولدك ولا يجرم ذلك كما فرناه
 فقلت عليه في بعض معلمي لا ينجس عليك ان زوجك التي هي ام بنتك لو ارضعت
 لبنتك ولد بنتك صارت اما لولد بنتك بالرضاع كما هي حبة له بالولادة فتكون منزهة
 بالنسبة اليك منزلة ام ذلك الولد المرضع بالنسب محرمه عليك لكونها بنتك فتكون
 لا محالة امه بالرضاع وهي زوجك محرمه عليك ايضا يصير منطون النضر وهو قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم مجرم من الرضاع ما يجرم من النسب فخرمها من حيث امومتها
 الا حقة اللازمة من جهة الرضاع لا من حيث حدودها السابقة الثابتة من جهة النسب
 فلا ينفعه ولا يجرده قوله فتصير زوجك المرضعة حبة ولدك ولا يجرم ذلك كما قدنا
 فاذن لا مجال لا ممانع لاستثناء هذا الفرع بخصوصه من تلك القواعد اصلا وان
 ما شيناك وسلمانا صحة استثناء ام ولد الولد في بعض صواب الرضاع منها وذلك كما في الرضاع
 الاجنبية ابن الابن مثلا كما قد نقله عن التذكرة من قبل وابدحكه هناية وعناه بقوله
 كما قد رناه وبالجمل فان في هذه الشعة من المسئلة بخصوصها صواب منعده منها ان
 يكون ام صاحب اللبن من الرضاع ولد بمنزله من النسب زوجته هي ام امك الولد
 سواء كانت هي المرضعة للمرضع او المرضعة زوجة اخرى من زوجات هذا الفحل
 المجرم في هذه النصوص مما لا ينبغي ان يشترط فيه لان منزلتها من الرضيع على القديس

هذا
 كتاب
 في
 حلال
 حرام
 الرضاع

فقر في التذكرة
 استثناء من عدة من تلك
 القواعد مما لا يظهر من هناك حكم
 الرضاع الزوجي له الولد واستثناء
 ذلك ايضا من عدة من تلك القواعد
 الثابتة على عمومها مطلقا
 وان تلك
 الامور
 في بعضها
 استثناء في الجملة لا في الاشياء
 فانما يعارض بعض الصور لا
 استثناء لا استبعاد طاهر كما في
 الاستثناء لا في الصورة
 الراجعة الى النسب
 يستثنى
 حيث الامنة يبرح ذلك في صدر الحكم
 ان الله تعالى
 منه بام

صَوْنُ نَسَبِ جَدِّ الرُّضْعِ

الاول منزلة امه التي هي بنت صاحب اللبن فتكون منزلتها من صاحب اللبن منزلة بنته
 ومنزلة الرضيع منه على التقدير الثاني منزلة الولد فتكون منزلتها منه منزلة ام ولد^{بنت}
 وام ولد^{بنت} وام ام ولد ولد الرجل محرمه عليه كذلك ام ولد ايضا محرمه عليه
 ومنها ان يكون الولد الرضاعي للفحل ولد ابنة من النسب امه بنت زوجة الفحل من
 فحل اخر والزوجه هي المرضعة وامام الرضيع ومنها ان يكون لد الفحل من الرضاع^{جنباً}
 بالنسبة اليه من النسب وامامه من النسب امام الولد من الرضاع والاصح التحريم
 مطلقا لعموم محرم من الرضاع ما يحرم من النسب لدلالة صحيحه على بن مهزيار وصححه
 ابن ابي يعفور وصححه ابوبن نوح التميمي لمكانه على بن شعيب وصححه ابن عساق
 عن عبد الله بن جعفر بمكانه الى ابي محمد عليه وسلم على انشاء الله تعالى ثم اولا
 يندبر في مدلول ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
 وانا حاضر عن امراه ارضعت غلاما مملوكا لها من لبنها حتى فطنته هل لها به قال
 فقال لا هو ابنها من الرضاعة حرم عليها به واكل ثمنه قال ثم قال ليس قد قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي صحيحه ابوعبيد
 الحذاء عن الصادق عليه السلام قال لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على اختها
 من الرضاعة وموثقة التكوني ومن طريق الصدوق في جعفر بن بابويه رضي الله تعالى
 عنه في الفقيه عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام اناه رجل
 فقال ان امي ارضعت ولدي فباردت ببعها قال خذ بيدها وقل من يشري مني ام ولد
 الى غيره لك من الاحاديث من الصحاح والحناء والموثقات فاذا كان يقيم حرمة الرضاعة
 بهذه الثابة فاطنك بالامر في صور حريم النزاع **لبسط** **ولشبه** قال العلامة
 في المختلف مسألة قال الشيخ في ط يجوز للفحل ان يتزوج بام الرضيع واخيه وجدته و
 يجوز لو ولد الرضيع ان يتزوج بالتي ارضعته لانه لا نسب بينهما ولا رضاع ولا نه جاز
 ان يتزوج ام ولد من النسب فبان يجوز ان يتزوج ام ولد من الرضاع اولى قالوا ليس لا
 يجوز له ان يتزوج امام وام من النسب يجوز ان يتزوج امام ولد من الرضاع فكيف جاز

الف في هذا ان يشبهه

في هذا ان يشبهه
 في هذا ان يشبهه
 في هذا ان يشبهه
 في هذا ان يشبهه
 في هذا ان يشبهه
 في هذا ان يشبهه
 في هذا ان يشبهه
 في هذا ان يشبهه
 في هذا ان يشبهه
 في هذا ان يشبهه

رضاعته محذوراً ماد

١٢

ذلك وقد علم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فلما اقام ذلك من النسب ما حرم بالنسب بل بالمصاهرة من قبل جواز النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لو قبل محرماً من الرضاع ما يحرم من المصاهرة وقال ابن الجبند ولا يجمع انساب بين اثنين من الرضاعة بنكاح ولا ملك وقال محمد بن ادريس ما تزوج به باخته وحده فلا يجوز بحال الا لا يجوز له في النسب ان يتزوج الاثنتان باختائنه ولا بامرأته بحال وانما الشافعي علل ذلك بالمصاهرة وليس هنا مصاهرة وكذا في قوله وسواءه نفسه البر لا يجوز ان يتزوج ام ام ولد من النسب يجوز ان يتزوج ام ام ولد من الرضاع واجاب بان ام ولد من النسب ما حرم بالنسب انما حرمت بالمصاهرة من قبل وجود النسب علل ذلك بالمصاهرة فلا يظن ظان بان ما قلناه كلام شافعي جعفر والذي يقتضيه هذا ان اقام ولد من الرضاع محرمه عليه كما انها محرمه له من النسب لانه اصل في التحريم من غير تعليل وقال ابن حمزة يحرم الصبي على كل من يحرم عليه اولاد الفحل نسبا ورضاعاً وعلى الفحل وعلى جميع اولاده نسبا ورضاعاً ويحرم على الصبي كل من يحرم له عليه ويحرم اولاد الفحل على اب الصبي واخوته المنسبه الي ابيه نسبا ورضاعاً ويحرم اولاد والدا الصبي على الفحل واولاده نسبا ورضاعاً وجميع اولاد امه نسبا ورضاعاً من والدا الصبي ومن غيره على الفحل وعلى جميع اولاده نسبا ورضاعاً ويحرم الصبي ايضا على جميع اولاد المرضعة من جهة الولادة وجميع اولادها من الرضاع من ابن هذا الفحل ومن غيره وهم يحرمون على الصبي وعلى ابيه واخوته المنسبه الي ابيه نسبا ورضاعاً من ابيه ومن غيره وعلى اولاد المرضعة نسبا ورضاعاً من لبن الفحل ويجوز للفحل التزوج بامرأته الصبي حداثته ولو ولد الصبي التزوج بالمرضعة وبامتها ويجوز لها وهذا الكلام لا يخلو من اضطراب والمعمد يحرم اماً الام من الرضاع وقول الشيخ رحمه الله في المبسوط وان كان هو بالالا لكن التزويج الصحيحة على خلافه فان علي بن مهزيار روى في الصحيح قال سئل علي بن جعفر ابا جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة ارضعت لي صبياً فهل يحل لي ان اتزوج بنت زوجها فقال لي ما الجود ما سئلت من هذا يعني ان يقول الناس حرمت عليه امرأته من قبل لبن الفحل

ممنوع

كل ابن

والد
علي بن الشيخ
محلي جلد الرابع
قال في
الكافي والتهذيب
والاستبصار في شرح
ابن جعفر بن محمد بن جعفر الثاني
عليه السلام راجع في بعض
شيوخه في شرح
مكانه من
اغلاط الشيخين
منه

في شرح حرمة بيا المصاهرة

هو لبن الفحل لا غير فقلت له ان الجارية لبنت بنت المربة التي ارضعت هي بنت غيرها فقال
لو كن عشر امفرقات ما حل لك منهن شيء وكن في موضع بنائك فقد حكم هنا عليه ^{لبن}
بجهر اخن البنت الابن من الرضا ع وجعلها في منزلة البنت لا وبان اخن الابن انما محرم
بالنسب لو كانت بنتا او بالسب لو كانت بنت الزوجة فالجهر هنا باعتبار المصاهرة
جعل الرضا ع كالنسب في ذلك وقول الشيخ في غايه الفوق ولولا هذا الرواية القيمة
لا عدت على قول الشيخ ونسبه ابن ادريس هذا القول الى الشافعي غير ضاير للشيخ و
قوله لا يجوز ان يتزوج باخت ابنه ولا بام امرائه ولغير ههنا مصاهرة غلط لانها انما
حرمت باعتبار المصاهرة هذا ما قاله في المختلف في هذه المسئلة وقال اولي التعبد
فخر المحققين امام المدققين في الايضاح شرح اشكاله في القواعد قد حكم عليه
هنا بجهر اخن الابن من الرضا ع وجعلها في منزلة البنت والبنت محرم بالنسب فكذا
من منزلتها قال والدي المصنف في المختلف ولولا هذا الرواية لقلت بمقالة الشيخ
لقولها وانا اقول روى ابن يعقوب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه
السلام ان امرأة ارضعت لدا الرجل هل يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرضعة
فوقع لا يحل له فهذا الرواية يدل على التحريم وهي صحيحة فيجب العمل بها ونحن نقول ولنا
في ايات عديدة غيرها بين الروايتين نصا ههنا في الدلالة على التحريم وجوب العمل
عبد لولها منها صحيحة ابوب بن توح قال كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام
امرأة ارضعت بعض لذي هل يجوز ان يتزوج بعض ولدها فكنت لا يجوز ذلك لان
ولدها صار بمنزلة ولدك فهذا القليل يعطى التعميم بوجوب تحريم كل من يصير بمنزلة محرم
ومنها من طريق الصدوق ابي جعفر بن بابويه رضي الله تعالى عنه فيمن لا يحضره فقيه في
الصحيح رواية الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
يتزوج المرأة فتلد منه ثم ترضع من لبنها جارية اصبحت لولدها من غيرها ان يتزوج تلك
الجارية التي ارضعتها قال لا هي بمنزلة الاخن من الرضا ع لان ^{الابن} الفحل واحد
منها من طريقين وبشئ الحديث ابي جعفر الكليني رضي الله عنه في جامعه الكافي في الصحيح

كل واحد من الشيخين

على صيغة انه لا يجوز ان يتزوج
ونه الكافي على ان ثبت
ارسله في سنة
القيس

يحل ذلك سنة دامت

رضاعه مخوف ما د

١٢

القال الاستاذ من ثلثائه عرج غوان بن يحيى عن العبد الصالح عليه السلام قال قلت
 له ارضعت امرأته بلبنة قال لا قلت من الرضاعة قال قلت فحل لاخي من لبن
 لمرضعته ابنته يعني لبن هذا البطن لكن بطن اخر قال والفحل واحد قلت نعم هي
 اخي لا بن امي قال لا لبن للفحل صار ابولك اباها وامك امها ورواه الشيخ بعينه و
 منها من طريق الكافي في الصحيح عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لو ان رجلا تزوج جارية ورضعها فارضعها امرأة فسد نكاحه قال وسئل عن
 امرأة رجل ارضعت جارية فاصح لولده من غيرها قال لا قلت فبمنزلة الاخوة من الرضا
 قال نعم من قبل الابن منها من طريق الكافي ومن طريق الشيخ في كتابه التهذيب الاستبصار
 صحيحه ابي عبد الله قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يشك المرأة على غيرها ولا
 تلي من لبنها ولا عن اخاتها من الرضاة وقال ان عليا صاوات الله عليه ذكر رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم ابنة حمزة فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اما علمت انها
 ابنة اخي من الرضاة وكان رسول الله وعمة حمزة عليها السلام قد رضعا من امرأة
 ففهمنا الحديث على التخصيص ينطبق بعدد الحرة بالرضاع الى من يحرم بالمصاهرة اذ
 انما يحرم بالاصل هنا بالمصاهرة ومنها ايضا من طريق الكافي ومن طريق الشيخ في كتابه
 صحيحه ابن محبوب عن ابي ايوب الخزاز عن ابن مسكان عن الحلبي قال سئل ابا عبد الله عليه
 السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو غلام ايجل له ان يتزوج اخواتها امها من الرضا
 فقال ان كانت المرثان رضعا من امرأة واحدة من لبن فحل واحد فلا تحل فان كانت المرثان
 رضعا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك وهذا الرواية ايضا صحيحة
 في التخصيص منها من طريق التهذيب الاستبصار وموثقة احمد بن الحسن بن علي بن فضال
 عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضع الرجل من
 لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها وان كان الولد من غير الرجل الذي كان ارضعته
 بلبنة واذا رضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده وان كان من غير المرثة التي ارضعته
 ومنها من طريق الكافي عن هشام بن سالم في الموثق عن عمار الساباطي قال سئل ابا

ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها وان كان الولد من غير الرجل الذي كان ارضعته بلبنة واذا رضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده وان كان من غير المرثة التي ارضعته

أخبار عموم المنزلة

١٥

عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرأة الحمل له ان يزوج اخنها لا يبيها من الرضاع فقال
 لا فتد رضعاً جميعاً من لبن فحل واحد من امرأة واحد قال قلت فتزوج اخنها لا يبيها من الرضاع
 قال فقال لا بأس بذلك ان اخنها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل التي ارضعت الغلام فاختل
 الفحلان فلا بأس ومنها من طريق الكافي في الصحيح العالي الاسناد من ثلثائه عن صفوان بن يحيى
 قال سئلت ابا عبد الله ^{الحسن} عليه السلام عن الرضاع ما يحرم منه وفي ساقه الحديث قلت
 فارضعت امي جارية بلبني فقال هي اختك من الرضا عذ قلت فحل لاخ لي من لبن لم ترضعها
 امي من لبنه قال فالحل واحد قلت نعم هو لاخ لي امي قال اللبن للفحل صار ابوك اباً لها
 وامك امها ومنها في الصحيح العالي الاسناد من طريق الكافي من ثلثائه عن احمد بن محمد بن
 نصر قال سئلت ابا الحسن صلوات الله عليه عن امرأة ارضعت جارية ولزوجها ابن من غيرها
 ايجل للغلام ابن زوجها ان يزوج الجارية التي ارضعت فقال اللبن للفحل ومنها من طريق
 الكافي ومن طريق الشيخ ^{صحيحة} حسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن ابي بصير عن ابي عبد
 الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة فولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فتزوج اخرى
 فولدت منه ولدا ثم انها ارضعت من لبنها غلاماً ما ايجل لذلك الغلام الذي ارضعته ان
 يزوج ابنة المراءة التي كانت تحت الرجل قبل المراءة الاخرة فقال لا احتبان يزوج
 ابنة فحل قد رضع من لبنه ومنها من الطريقين في الموثق عن عثمان عيسى عن سماعة قال
 سئله عن رجل كان له امرأتان فولدت كل واحد منهما غلاماً ما فاطلفت احداً امرأته
 فارضعت جارية من عرض الناس ينبغي لابنه ان يزوج هذه الجارية قال لا لانها ارضعت
 بلبني الشيخ ومنها من الطريقين في الصحيح عن ابن ابي عمير عن حماد عن الجلي قال قلت لابي عبد
 الله عليه السلام امرؤ ادر رجل ارضعت صبياً وله ابنة من غيرها ايجل لذلك الصبي هذه الابنة
 فقال ما احتبان ان تزوج ابنة رجل قد رضع من لبنه ولد ومنها من طريق الكافي في
 مجرى مجرى الصحيح عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل تزوج اخا اخيه من الرضا عذ فقال ما احتبان ان تزوج اخنا اخي من الرضا عذ
 ومنها من الطريقين عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام

رضاعه محقق داماد

١٦

قال قال الرضا عليه السلام ما يقول أصحابك في الرضاع قال قلت كانوا يقولون اللبن للفحل حتى جاءتهم الرواية فقلت انك تحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فرجعوا الى قولك قال فقال وذلك لان امير المؤمنين سئل عن ثبوتها الباردة فقال لي اللبن للفحل وانا اكره الكلام فقال لي كانت حتى سئلت عنها ما قلت في رجل كانت له امهات اولاد مشق فارتضعت واحدة منهم بلبنها فلا ما غريبا اليه كل شيء من ولد ذلك الرجل من امهات الاولاد التي تحرم على ذلك الغلام قال قلت بلى قال فقال ابو الحسن عليه السلام قبال الرضاع يحرم من مثل الفحل ولا يحرم من مثل الامهات وانما الرضاع من قبل الامهات وان كان لبن الفحل ايضا يحرم ومنها من طهرين الكافي صحيحة على بن الحسن بن باط عن ابن مسكان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال اذا رضع الغلام من ثداء مشق فكانت له حقة او بنت لحمه ودمه عليه حرم عليه بنانتهن كلهن ومنها من طهرين الكافي في الصحيح ثناء له محمد بن يحيى عن عبد الله بن خنيس قال كنت الى ابي محمد عليه السلام امرأة ارضعت ولدا الرجل هل يحل اذ لك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرضعة ام لا فوقع لا يحل له ومنها من طهرين الكافي ومن طهرين الصدوق في تفسيره في الموثق عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام انها لو كانتا ثكمان برضعت منيما وشمالا فانهم ينسبون يعني عليه السلام انهن بالارضاع يحصلن منزلة النسب بسوجبين حكم النسب النسبية فربما يوجب قتاد النكاح وبالجملة من المسبيين من نظائر الاخبار ونوافر الروايات ان النسب المصاهر مبني في الخبر ببالرضاع عند أصحابنا لقدم العصمة وانوار العلم الحكمة من ال محمد عليه وعليهم السلام واذ قد استبان لك ما اوضحناه فلا يحجب عن خبرك ان قول العلامة وقول الشيخ في المبطون كان قويا لكن الرواية الصحيحة على خلافه ولو لا هذه الرواية لا عمت على قوله ليس على سبيل الاستقامة من مسلكين اما اولاهما ادري ان المصاهرة لا تدخل لها في بعض شعب هذه المسئلة بل اكثرها بوجه اصلا اذا ما الرضيع اذا كانت بنتا لصاحب اللبن صادت ام امه مثلا المرضعة اباء اماله من الرضاعة فتكون منزلة امه من النسب المحرم على صاحب اللبن بالنسبة بالمصاهرة فتتبع

في الامهات في الرضاعة

اثبات عموم المنزلة

١٧

لا محالة تحت فاعل محرم بالرضاع ما يحرم بالنسب لثبث شرياً به مدخلية للمصاهرة في ذلك وكذلك الامر في اخوات هذه الصورة ونظائرهما وهذا الذي دامه ابن ابي ريس بقوله وليس هي هنا مصاهرة وبقوله لانه اصاح في التحريم من غير تعليل لا تزوج الرجل باخت ابنة و بام امرائه على انه لو راد ذلك فصح ايضا ان معزاه ان التحريم هنا مستند الى النكاح من الاجاد لا الى التعليل بالمصاهرة وهذا هو الاستدلال فيه فتعليل العلامة اياه في قوله هذا غير مستقيم وما روي بها في محرم الام لا يرفع على صاحب اللبن من جهة بنتها له وهي مفقودة في الرضعة كما مر ذكره في بعض كتب الشافعية كالعزيزي وحواشي والمحدث وشروحه ولا سيما مجداه فان الرضعة من جهة امومتها الرضاعة للرضيع تنزل منزلة امة النبية التي ثبت صاحب اللبن فيكون حكمها حكمها النبية عموم الفاعل نعو النكاح غير الجان تخصيصاً لورود مختص اما ثانياً فلان الفرق بين النسب المتسامرة في ذلك وجعل محرم المصاهرة مطلقاً عن النسب غير متعلق بذلك راساً كما نوهه وادهمه الشافعي امر معقول في جليل النظر هو عند تدقيق الناقل تحليل فاسد منسج عن التحصيل جداً والتقصير ان علاقة النسب بما هو نسب في استيجاب التحريم على سبيلين احدهما ان نثبت التحريم عليها بنفسها بما هي من دون علاقة اخرى غيرها وثانيهما ان تكون هي في حد نفسها بحيث اذا ما صادفت علاقة المصاهرة اوجب التحريم اليها لا يعزب عن ذي بصيرة ما ان التحريم بالمصاهرة من نواحي العلاقة النبية فعلاقة الامومة مثلاً هي التي تستوجب تحريم الام على ابنتها وتحريمها على زوج بنتها قاذن التحريم بالمصاهرة احد ضربين ما تستوجب العلاقة النبية ولذلك اعتبرها الاصحاب ضوابط ثلاث عليهم فتمين لانه امر خارج عما يقتضيه النسب كما قد يحتله الشافعي والشافعية وانما كان يصح ذلك لو كانت المصاهرة بنفسها موجبة للتحريم مطلقاً ولا على الاضالة لا يحسب علاقة النسب من تلقائها قاذن ما يحرم من النسب بعمومه لشمول ما يحرم من تلقاء العلاقة النبية بحسب نفسها بما هي على الاطلاق وما يحرم من تلقائها وبجسبها من جهة علاقة المصاهرة اذا التحريم بالمصاهرة ايضا عند التحقيق يرجع الى التحريم بالنسب فلو لا احاديث اهل البيت صلوات الله عليهم

تجب في المحرمات
المصاهرة
النسب

رضاعه مخفوقا ماد

وكان ايضا يحرم من الرضاع ما يحرم بالمصاهرة باصل الفاعل المتصور عليها لا بدلج
 المحرم بالمصاهرة في عموم الخبر بالنسب شمول قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب بمنطوق عمومته اياه فهذا هو القول الفصل والفصل الثاني
 فليفتنه ضابطا وتحصيل ان يبين المحدثين ابا جعفر الكليني رضوان الله
 تعالى عليه روى في الصحيح العالي الاسناد عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن بريد الجلي
 ورواه الصدوق في ابوابه ايضا في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن هشام بن
 سالم عن بريد الجلي قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل وهو الذي
 خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فقال ان الله خلق ادم من الماء العذب خلق
 من وجهه من ستنه فبراهما من اسفل اضلاع فخرى بذلك الضلع سبب نسب ثم روي
 اياه فخرى بذلك بينهما صهر وذلك قوله عز وجل نسبا وصهرا قال النسب يا اخا بني عجل
 ما كان نسب الرجال والصهر ما كان من نسب النساء قال قلت ارايت قول رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فسر في ذلك فقال كل امرأة ارضعت
 من لبن فحلمها ولدا امرأة اخرى من جارية او غلام فذلك الرضاع الذي قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وكل امرأة ارضعت من لبن فحلمها واحدا بعد واحد من جارية
 او غلام فان ذلك رضاع ليس بالرضاع الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وانما هو من النسب ناحية الصهر رضاع ولا يحرم شيئا
 وليس هو سبب رضاع من ناحية لبن الفحل فخرى قلت فعلى ما قد فسر عليه السلام حرم
 الرضاع المتخصص حكمها بالرضعة والمرضع بحيث لا يتعدى الى الطبقات والمراتب
 باسرها ما يكون من ناحية المرضعة مع عدم اتحاد الفحل ويسمى ما بالمصاهرة وحرمة الرضاع
 المتعدية الى سائر الطبقات ما يكون من جهة المرأة ومن ثلغاء لبن الفحل جميعا ويسمى ما
 بالنسب وليس هذا بدافع رواية ابن ابي نجران السابقة على ما سنقول عليك
 انشاء الله العزيز العليم والان ترجع الى ما كان في سبيله فنقول قال الفاضل المقداد في
 السفيح قال الشيخ في المبسوط يجوز للفحل ان يترفع بحيث يرضع قال ان قبل السرانه

نسبا وصهرا
 فخرى

توجيه كلام الشيخ جده الرضخ

لا يجوز له ان يتزوج بامرأه ولد من النسب فكيف جاز ان يتزوج بامرأه ولد من الرضخ
 وقد قلنا انه يحرم من الرضخ ما يحرم من النسب لاجاب بان امرأه ولد من النسب انما
 حرمت بالمصاهرة لا بالنسب الحديث انما دل على التحريم بالنسب لا بالمصاهرة قال
 ابن ادریس ذلك ايضا غير جائز لا نالا يجوز في النسب ان يتزوج الا لثان بامرأه
 بخلاف انما علة ذلك الشافعي بالمصاهرة وليس هنا مصاهرة قال والذي يقتضيه هذا
 تحريم امرأه ولد من الرضخ كتحريم امرأه ولد من النسب اختاره العلامة في المختلف
 وقال انه المعتمد وقال ان قول الشيخ وان كان قويا الا ان رواية بن عمر بنار المذكور
 على خلافه فان الامام عليه السلام حكم فيها بتحريم اخذ الابن من الرضخ وجعلها بمنزلة
 البنت ولا ريب ان اخذ البنت انما يحرم بالنسب لو كانت بنتا او بالسبب لو كانت بنت
 للزوجة قال التحريم هنا باعتبار المصاهرة وجعل الرضخ كالنسب في ذلك قال ولولا هذا
 الرواية لقلت بقول الشيخ قال ولنبه ابن ادریس هذا القول الى الشافعي لا بغير الشيخ
 قوله لا يجوز ان يتزوج باخذ ابنة ولا بامرأته وليس هنا مصاهرة غلط لانها انما
 بالمصاهرة وهذا قوله في المختلف واعتمد في الارشاد والتلخيص على قول الشيخ واختاره
 الشهيد قلت اي اختار الشهيد قوله في المختلف واما عند الاضرار بنسبه هذا القول الى
 الشافعي فلان غرض الشيخ ذكر الاقوال والنبه على فوق هذا القول لولا روايات الامام
 على خلافه كما قد اعترف به العلامة وقد درست ضعفه في نفسه مع عزل النظر عن
 حكم الروايات والحي ان العارف بدیدن الشيخ وهجر المبطول لا يهتد في ان ما
 قاله الشيخ ليس مذهبا بل انه حكاية قول الشافعي قال العلامة في الارشاد لا يحرم
 امرأه ولد من الرضخ فقال شيخنا الامام المحقق الشهيد السعيد قدس الله نفسه في شرحه
 غاية المراد وبما تشبهه صور هذه المسئلة بسبب شبيهه مغلق من ومكها فاما
 صورتها فان من تخيل ان تغلق بمحذوف حال من الام الثابتة لامن الولد والحكم عليه
 بنفي التحريم هو الوالد لا الفضل فالنقد لا يحرم على اب الرضخ امرأه من كاشته من
 الرضخ وان كانتا متانبا ومعناه انه اذا وضعت ولد امرأه لا تحريم على الوالد

كتاب الرضخ
 في بيان ما يحرم من الرضخ
 من غير ان يكون
 من النسب
 والجملة من الرضخ
 والجملة من الرضخ
 والجملة من الرضخ
 والجملة من الرضخ

رضاعه فحق داماد فده

١٢

تلك المربة وهذا الحكم صرح به ابن حمزة ووجهه اصله الحل وعدم المصاهرة وتحميل ان يكون
 حالاً من الام الاولى والتجريم ايضا منفي عن الوالد ومعناه ان مرضعه مرضعه ابنه لا تحريم عليه
 وهو بين الاولى والناسب لما ذكره في المختلف وفيه كنه ان يكون حالاً من الولد والحكم
 عليه بنفي التجريم هو الفحل وهو الذي نض عليه الشيخ في المبسوط واورده على نفسه ام ام الولد
 من النسب فانها محرم فينبغي ان تكون امه من الرضاع كذلك واجاب بان محرم تلك
 ما كان بالنسب بل بالمصاهرة الحاصلة من النسب الذي يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 لا يحرم من المصاهرة وانكره الفاضل وزعم ان هذا حكاه كلام الشافعي وليس مذهبنا
 بل محرم ام الولد من الرضاع كما يحرم من النسب اختار المصنف طاب ثراه في المختلف عملاً
 بصححه على من مهنه ان عيسى بن جعفر مثل الجواد ابا جعفر الثاني عليه الصلوة والسلام
 عن امرأة ارضعت ابنه هل يحل له تزويج بنت زوجها فقال ما اجد ما سئلت من ههنا
 يوثق ان يقول الناس حرمت عليه امراته من مثل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غيره
 فقلت له ان المجاورة ليست بنت المربة التي ارضعت لي هي بنت غيرها فلو كان عشا
 متفرقات ما حل لك منه شيء وكنت في موضع بنائك وجه الدلالة انه عليه السلام
 حكم بتجريم اخت الابن من الرضاع وجعلها موضع البنت واخت البنت محرم بها بالنسب اذا
 كانت بنتا والسبب اذا كانت بنت الزوجة فالتجريم ههنا بالمصاهرة وجعل الرضاع كالنسب في
 ذلك فيكون ام الام كذلك وليس فاسا لانه ينفه بجزئي من كلي على حكم الكل ثم قال
 لولا هذه الرواية لاعتدت على قول الشيخ لقوته واحتملنا وفي التلخيص على قوله انتهى كلامه
 نور مثله وروح مقامه ثم ان جدي المتوفى الامام ابي الله تعالى قد ذكر هذه المجزئة
 في رضاعه فقال كذا الشيخ شيخنا في شرح الارشاد وفيه نظرا ما اول فلان المشار اليه بقوله
 في ذلك هو تجريم بنت الزوجة جعل الرضاع كالنسب في تجريم بنت الزوجة اي كل محرم بالنسب
 محرم بالرضاع ومعلوم ان محرمها اذا لم تكن بنتا ليس بالنسب انما هو بالمصاهرة فلا يستقيم قوله
 جعل الرضاع كالنسب في ذلك واما ثانيا فلانه لا يلزم من يوثق التجريم في هذا الفرع المعين
 مع خروجه عن حكم الاصل وظاهر القواعد المقررة لورود النص عليه بخصوصه هذه الحكم في

في التلخيص الثاني في
 رضاعه

في اثبات نكاح الحرة من المصاهرة

ما شبهه من المسائل فان ذلك عين المباسط ودخان نفى المباسط واعتدال بانه شبهه بحرفي
من كل على حكم الكل لا يبين شيئا لان تعريف المباسط ما ذكره به فقد عرفنا به نقد به الحكم
من الاصل الى الفرع بعله محقق بمفهما والاصل في ما ذكره هو اخذ الولد من الرضاع والفرع
هو جنت الولد من الرضاع والحكم المطلوب بعددته هو الجبرير بالثابت في الاصل بالنقض وما
يظن كونه علة الجبرير هو كون اخذ الولد من الرضاع في موضع من محرم من النسب اعني البنت
النسبية وهذا بعينه قائم في جنت الولد من الرضاع فانها في موضع جدته من النسب بل
ذكره اسوة حال من المباسط لانك قد عرفت ان المباسط بعددته الحكم من جزئي الى اخر لا شرأله
فما يظن كونه علة الحكم وهو رحمه الله قد حاول بعددته الحكم من الجزئي الى الكل وبه على
العلة وثبوتها في الفرع اذ كل كلامه واخر في عبارته فستخرج لك شيئا على الحكم ونفي عنه
اسم المباسط وذلك لا يحسنه من الابرار والاعتراف ولا يلبس على الناظر المتأمل كونه ماسا
قلت ما اوردته نضالته مرفقة ونعم تحدث من وجهي النظر غير مستبين السبل ولا بمسبغ
الورود عندى ما الاول فلما قد حفظناه ان ما سمي مجرما بالمصاهرة انما الاصل منه ايضا
علاقة النسب فاللزامة بالامومة والبنية مثله هي التي تقتضي تحريم بنت الزوجة
وامتها على الزوج ولذلك استقام ان يقال جعل الرضاع كالنسب في ذلك وقد نص على
هذا المعنى في نصوص احاديثهم صلوات الله عليهم واما الثاني فلان اثبات حكم التحريم
في هذا الفرع المعين بخصوصه دون نظائره ومضاهاه في المشاركة اياه فيما هو مناط
الحرمه وملاك التحريم احدث قول جديد لم يبلغنا ذهاب اليه فيمن سلف فاما المحدث قول
قائل به من القدر ماء في عصوات السالفين لم يكن يصح تشويبه وخروج هذا واشباهه
عن جبرير حكم الاصل الثابت واساس القاعدات المقررة قد انقضت وهو له ليله واورده
وادراج نعيم الحكم هنا لك في هذا المباسط بما لا يكاد يتصور اصلا اليه المباسط هو بعددته الحكم
من جزئي الى جزئي اخر يجمع بينهما والاصل والفرع فيه انما هنا جزئان من رجمان
محت حكم العلة الجامعة فاما محاولة استخراج حكم الكل من نحو بيان الحكم في جزئي
او تبين ان دراج جزئي مما من الجزئيات محت موضع حكم ما كل في نعيم وليس من ابواب

وقع في المصحف
 على
 في المصحف

رضاعيته مخفوف ما دام

الشيء في شيء أصلا على ما قد استبان في علم الأصول واستدار على مدارات الاستدلال في
 بضائيف لفظه وبالحمل الفئاس الغفهي هو التمثيل المنطقي وأما الخرج فقئاس مفسم عن
 الاستفراء النام أو ضربا من ضرب لا فية بحسب اصطلاح الميزان ثم بعد المماشاة والنسب
 البس القئاس في الحكم المنصوص على علته لا يحبس عن الحكم عليه بالحقبة وقد انصرح بصر
 النصوص ان الصبرين في موضع من محرم بالنسب هو حلة الحكم بالتحريم في الرضاع فاذا صار
 الحق النسبة للولد الرضاعي فحل بمنزلة البنت النسبة التي هي ام ذلك الولد كانت
 محكوما عليها بالتحريم عليه لا محالة ولا النباس في ذلك بوجه كما هو المسيبين **ضابط**
مختص ما بالنسب هو ما تقتضيه علاقة القرابة كما التورث بين ذى القربات وما
 بالنسب هو ما يكون مستندا الى علاقة اخرى غير علاقة القرابة النسبة بحيث تكون
 العلاقة النسبة ملغاة الاعتبار في ذلك مطلقا كما التورث بين الزوجين اذ علاقة
 الزوجية تقتضيه لا غيرها فاذا التحريم بالمصاهرة هو بما بالنسب لا بما بالسبب ان كانت
 المصاهرة هناك معبرة في نسبة النسب للتحريم فعلاقة الابوين والبنين الكائنة بين الاب
 والابن قبل علاقة المصاهرة الحاصلة بين احدهما ووجهه هي التي تقتضي تحريم
 حليلة كل منهما على الآخر وعلاقة الامومة والنسبة بين الام والبنت هي التي تقتضيه
 تحريم كل واحد منهما على زوج الاخرى وعلاقة الاخنية هي التي تقتضي تحريم الجمع بين
 الاختين بنكاح او وطى بالملك وعلاقة العمومة والحوالة هي المقتضية لتحريم ادخال
 المرأة على عنها او خالتها الاباذنهما وبالجملة في التحريم بالنسب تكون علاقة القرابة
 بين حاشيتي الحكم بالتحريم مقتضية لحرمة التحريم فحاشيتا القرابة هنا هما بعينها حاشيتا
 التحريم وفي التحريم بالمصاهرة تكون علاقة القرابة بين احدى حاشيتي المصاهرة و**ثاني**
 مقتضيه لحرمة على حاشيتها الاخرى فحاشيتا القرابة هناك لبيتا حاشيتي المصاهرة
 ولا المحكوم عليهما بالتحريم بعينهما بل احدى حاشيتي القرابة بعينها احدى حاشيتي
 التحريم المصاهرة و**ا** حاشيتي المصاهرة بعينها احدى حاشيتي التحريم فعلاقة
 النسب بين شخصين بشوحي تحريم احدهما على الآخر وهو تحريم بالنسب كما الامر بالابا

تحريم القربى والتحريم
 الأصل

فاعد فيما يحرم من النسب والرجال

٢٢

والبنات مثلا ونحوه ثالث على احدهما ويسمى في اصطلاح الفقهاء محرمًا بالمصاهرة
 فصلا له من القسم الاول كما الامر بين الاباء وحالات مثل الابناء مثلا وان كان ذلك ايضا مستندا
 الى استيجاب النسب باه اذ العلاقة النسبية بين الاب والابن تقتضي تحريم المصاهرة بين
 كل منهما ومنكوحته الاخر فاذن من القول في القريب ان يقال يحرم النكاح بالنسب على
 ضربين احدهما ان يكون علاقة النسب مقتضية لتحريم الناسبين كل منهما على الآخر
 الاخر ان يكون علاقة النسب بين اثنين مقتضية لتحريم ثالث على احدهما بالمصاهرة
 فعلا وجزوا جز في العبار عن اسباب التحريم شيئا المحقق الشهيد قدس الله نفسه
 الهندسية فقال في قواعد **فاعد** يحرم على الرجل بناء اصوله وفصوله وفصول
 اول اصوله واول فصل من كل اصل يحرم عليه مثله رضاعا وبالمصاهرة اصول زوجته
 مطلقا وفصولها مع الدخول وجميعا الاخوان مطلقا والعتة والحالة مع البنت المنقوبة
 اليها بالوصفين الامع رضاها وعلى المرأة ما حرم على الرجال عنها اذا فرض ذكرها وعلى
 المشكل الزوج مطلقا ومحرم الزنا السابق ووطي الشبهة ما حرمه القبح واللو طام الوط
 معاليه وابنته منازلة واللعان شبهه وطلاق النكاح والوثبة على المسلم
 والكتابة دواما ابتداء وانخامته في الدوام على المحرم من الحرام الثالثة من الاماء
 ينكح في العبد والبعث عبد بالنسبة الى الحرام وبالنسبة الى الاماء والبعثه كذا
 والافضاء ما دام غير صالحه فان صلحت فيه فولان **مسألة** امرأة الرجل اذا ار
 ولد اخيها من لبن وجهها حرم وجهها عليها لان وجهها يصير ابا للرضع من الرضاعة وابو
 من النسب محرم عليها لانه اخوها فيكون ابو من الرضاعة ايضا محرمها عليها بصمو القاعد
 المنصوص عليها ولا في منزلة اخيها المحرم عليها وقد انصرح بصحاح الاحاديث تحريم
 يصير بمنزلة محرم قال جدي المحقق اعلى الله درجته في شرح القواعد قد شاهدنا بعض
 من عاصريه وروي عن بعض اصحاب ان المرأة اذا ارضعت ابن اخيها محرم على وجهها
 صاحب اللبن لانها عمه ابنة فهي بمنزلة اخيه ونحو ذلك وهذا من الاوهام الفاسدة
 قطعنا لان هذا ليس بينهما وبين وجهها بسبب الرضاعة علاقة نسب لاعلاقة بمصاهرة

رضعة محرمه
 بنات

لم يورد الاحكام في اسباب التحريم
 لان تحريمه لا يختص بامارة ذلك
 امرأة بغير محرم

فأثبت
 في كتابه

ولذلك حرمت على غيرها
 بالترتيب ولله الرضعة لان
 ولله الرضعة يصير مطلقا
 الرضاع بمنزلة ولد اخيه
 عليه انه من نسب من الرضاع
 كما تحريمه امه ولاد اخيه
 تحريمه في منزلة محرم على
 نطق به صريح صحيح
 فينفقه

رضاعية مخفوق ما دام

لان المحرم صبر وولدها اخا ونحو ذلك واما صبر وولدها كالاخت فلا بد لبل بدل عليه
 ثم قال فذا من هذا الموضع رسالة حسنة من اراد مخفوقها فليطالع تلك الرسالة و
 قال نور الله مضجعه واعلامه في تلك الرسالة وقد وقع في مخفوق كنبه فذبحا على
 بعض هذه المسائل في امرأة الرجل اذا رضع ابن اخها هل يحرم عليه لانها صارت
 عنه ولية فهي بمنزلة اخيه ام لا وحاصل ما كتبت في الجواب ان العمومة من طرف الاخ النسب
 من طرف الفحل اعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا قرابة بينها وبينه بنسب هو ظاهر
 لارضاع لعدم ارضاعها بل لبن فحل واحد والمقتضى للحريم في عمته الولد القرابة بينهما
 ابيه اعني اخوتها له اما بالنسب وبالرضاع فان بثبوت العمومة المذكور تابع لاثبت
 وهي منتفبة من طرف الفحل اصلا وراسا وبثبوتها من طرف الاب يقتضي ثبوتها من الطرف
 الاخر قطعا يقتضي الحريم بينهما اذ هو فرع القرابة المنتفبة والذي يوقع في الغلط صدق
 اسم العمومة للولد على المذكور مع عدم ملاحظة اختلاف جهتي الفحل والاب بالنسب فقلت
 بفهر التفسير على الوجه المنقول سلوك مسلك التجشم من طريق سيجي فاما ما اخرجنا
 من التيسيلين فاصل ثابت وفرع ثابت في غايه القوي والمسانة والرضاعة والرواية افضل
 التجريم هناك الا بقر من الرضاع فالفحل يصير بالمرضع من الرضاعة وتكون منزلة منزلة
 ابيه من النسب المحرم على المرضعة وعمومة المرضعة لولد الفحل من الرضاعة امر لازم لما هو
 بالمخفوق مناط التجريم **مسألة** اذا رضعت ذواته الرجل من لبنه ولد اخيه
 حرمت على وجهها لانها نصبر اما للمرضع من الرضاعة واما من النسب محرمه على الفحل
 فتكون امه من الرضاعة محرمه عليه ايضا بعوض القاعد وبالاحاديث الصحيحة **مسألة**
 اذا رضعت امرأة الرجل من لبنه ولد اخوها حرمت اخوها على وجهها مادامت هي باقية لان
 اخوها بالنسبة الى وجهها تكون اخا مرضعة ولد واخا مرضعة ولد الرجل محرمه عليه
 مادامت المرضعة حية وحرمت هي ايضا على وجهها لان المرضع يصير ولدا له من الرضاعة
 فتكون امه من النسب بمنزلة ذواته فليتم الجمع بين الاخيرين ببيان اخر محرم على الرجل
 اخا ام ولد والنسب جميعا فكذلك اخا ام ولد الرضاعي والمستك باصالة الفحل يكون

لو رضعها
 ولو رضعها
 ولو رضعها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

و کذا لکس ام المرضع لکس ام
لان ام مرضعه ولد المرضع
عليه كما يتبع عياله
الكتاب من
فرغ

وذلك اذا ارضعت احد زوجات
فمنها من لبنه اذ من ط الحرم
صيرورة الفل انا رضى
لولد عنها فثكون من لبنه
بالنسبة اليها

منزلة
 ابيه العيسى و هو عهد من النبى
 ليعلم ان ذلك يمنع من هذا
 النكاح كما انه يعيق
 استدامته و
 كذا

الله
انوار هذه المسند
منه دام ظل

لواضعه و
محققه و
محققه و

رضاعية محق ماد

٢٤

كما قد حكم به حدى المحقق الامام رضى الله تعالى عنه لانها بالارضاع صار شام ولد من
الرضاع وامر ولد اخيه من النسب لا يحرم الام الولد ولا ام ولد الاخ وذلك مشير **مسئلة**
اذا ارضعت عم زوجها او عمته او خاله او خالته فنجس بها حلبه بطن بمابان في سلف البان
فانها نصير ام عمه او عمته او ام خاله او خالته **مسئلة** اذا ارضعت ولد ولد زوجها
صارت ما رضاعية الخافذ واما الخافذ من النسب محرمه فكذلك انه من الرضاع **مسئلة**
اولاد الفحل ولادة ورضاعا هل يحرم على ولد المرضع نطفة الروايات بالخبر واطبق
على القطع به معظم الاصحاب ذهب اليه الشيخ وابن ادريس بسببه صاحب الجامع والسيد
ابن هرة الحلي صاحب العتبة والمحقق والعلامة وابنه فخر المدينين وشيخنا الشهيد
استصحب حدى القفظام في شرح الفوائد واعتمد عليه في رسالته الرضاعية وهو الحق الذي
لا معك عنه فلا يحل ان ينكح ابو المرضع في اولاد صاحب اللبن من النسب من الرضاع **مسئلة**
قال المفرد في التنبيه ذكر الشيخ في النهاية والخلاف وحلبه ابتاعه ولم يسمع فيه خلافا
ومستند رواه على بن مهزيار ولكن قد وقع في كلام بعضهم ذكر خلاف فيه ونسبه جده
في شرح الفوائد في الرسالة الى الشيخ في المبسوط والذي يسيين من المبسوط ان ذلك
الاقرار بل العامة لا من احوال الخاصة فانه اورد في عتق من الصور ثم فقه بان مذهب
اصحابنا في ذلك كله الخبر وعلى هذا النمط فهم العلامة كلام المبسوط حيث قال في الخبر اذا
حصل الرضاع لشرايطه انشئت الحرمة من جهة المرضع الى المرضعة والفحل ومنهما اليه
فاما من جهة اليمين فانما يتعلق به خاصته وببنته دون من هو في طبقة كاخوته واخواته
او اعملى منه كاميثاته وجداته واخواله وخالاته او ابائهم واحداه او اعمامه وعماته وبكوا
الحكم فيمن هو في طبقة او اعلى حكم من لم يحصل معه رضاع فيجوز للفحل نكاح اخت المرضع و
نكاح اميهاته وجداته وان كان للولد اخ هل له نكاح المرضعة ونكاح اميهاته واخواتها
كما ذكره في المبسوط قال وروى اصحابنا ان جميع اولاد المرضعة وجميع اولاد الفحل محرمون
على هذا المرضع وعلى ابيه وجميع اخوته واخواته وانهم صاروا بمنزلة الاخوة وخالف
جميع المفتفاء في ذلك قال واما الحرمة المنشئة من جهتهما اليه فانها تعلق بكل واحد

لولا ان رضاعية
او خاله او خالته
او خالته او خالته

حكم اولاد الفحل
مع ولد المرضع

فروع عامة من المتزلة

٢٧

منها من كان من نسائها واولادها ومن كان من طبقتها من اخوتها واخواتها ومن كان اعلى
 منها من ابائهما وامهاتهما وجملة انك تفدده بولدتها من النسب فكل ما جرم على ولدتها
 من النسب حرم عليه **مسألة** هل اخو الموضع نسباً اي لا ولد ابيه او امه الذين
 لم يرضعوا من هذا اللبن ان ينكحوا في اخوته رضاعاً من اولاد الفحل واولاد الموضع من النسب
 او من الرضاع قال الشيخ في الخلاف اذا حصل الرضاع المحرم لم يحل للفحل نكاح اخي هذا
 المولود الموضع بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير الموضع ومنها لان اخوته واخواته
 صاروا بمنزلة اولاده وقال في النهاية وكذلك يحرم جميع اخو الموضع على هذا العمل وعلى
 جميع اولاده من جهة الولادة والرضاع ونحو ذلك المبسوط وهو المنقول عنه في البحر وعليه
 السلف واليه ذهب الاكثر وقد روي ان المسيبين من المذهب المنصرح من الاخبار وانه
 لا يجاز عنه في منهاج الال رسول عليهم السلام قال في المختلف قال ابن ادریس قول شيخنا رحمه
 الله في ذلك غير واضح واي تحريم حصل بين اخي هذا المولود الموضع وبين اولاد الفحل
 ولست هي الخاتم لان امهم ولا من ابهم والنبي صلى الله عليه واله وسلم جعل النسب اصلاً
 للرضاع في التحريم فقال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي النسب لا يحرم على الانسا
 اخي ابيه الذي لا من امه ولا من ابيه ثم امر بالتأمل والملاحظة وقول ابن ادریس هذا
 لا باس به فان النظر يقتضيه لكنه لا يجمع ما قاله اولاً في المسئلة السابقة التي حكمت فيها
 بتحريم ام المولود واخوته في الرضاع كما حرمان في النسب فذكرت هناك ان التحريم ليس من
 جهة النسب بل من جهة المصاهرة ثم ان الائمة عليهم السلام حكموا بالتحريم في الرضاع وان اختلف
 العلة وقد قال ابو جعفر الثاني عليه السلام لو كن عشر امهات ما حل لك منهن شيء
 كن في موضع بنائك وكذا ما رواه ابيوت بن نوح في الصحيح قال كتب علي بن شبيب الى ابي الحسن عليه
 السلام امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز لي ذلك لان ولدها صاروا بمنزلة ولدك وهذا
 التغايل يعطى صبورة اولادها اخوة اولادك فتدثر الحرمة ونحن في ذلك من المتوهمين
 هذا كلام المخالف ونحن نقول الذي به الظن ان ابن ادریس رحمه الله تعالى في قول معترض
 ههنا على الشيخ حيث ذكر الجواز فيما نقله عنه في المبسوط في المسئلة السابقة وحكم هنا على

كل من رضع من لبن
 امرأة أو من لبن
 امرأة أخرى
 مع لبنها
 فهو من نسائها

رضاعه مخوف داما

٢٨

بالجهر مع ان المسلك في استلزام من سبيل واحد وفي المسئلة السابقة اوضح وليس في كلامه ما يدل على انه ذاهب ههنا الى التوخي وذا بان ان الشيخ هناك حاك كلام الشافعي لا حاكم بالجواز وما اوردته على نفسه وما اجاب به عنه ليس الا ما قاله على آراء الشافعية في كتبهم ولذلك ذكر ذلك بلفظة قالوا وحكامه بعبارة لهم والفاظهم وايضا قد عرفت ان جهة الصالح في مخبر الرضاع ليست خارجة عن جهة النسب بل هي احد ضربينها ووجهة التماس ان الروايات الحاكمة بعد الحل انصر وصرح من ان يتحمل في الجهر عنها او يبرغ الجود عن حكمها فالوقوف في هذه المسئلة بما لا يصاغ له ميل ولا مان الى بوجه في الجاهل نسبة القول بالجواز في هذه الصورة الى ابن اديس رحمه الله تعالى كما قد ناع عنه المناجيز بما لا يرى له مصححا في كلامه اصلا واما استعلا له للحرمة بموله واتي مخبر يحصل بين اخن هذا المولود الموضع وبين اولاد الفحل فجوابه ان الفحل حيث انه صار ابنا للمولود الموضع بسبب الرضاع كان هو وابو النبي بالنسبة اليه في منزلة واحد واولاد الفحل واولاد ابيه النبي جميعا اخوته واخوانه من جهة الاب من العلوم ان اخن المولود من جهة الاب محرمه على اخيه من جهة ابيه في هذا ستر الحكم بالخبر ههنا لك فليفتنه ضابط وفصل من عرف من المكي وعرف طعم التحقيق وارجع حرمة المصاهرة الى حرمة النسب فانه بسبيل مسجلين واما الاخرون فمن لم يثبت منهم باهل القدس العصمة ومن لم يثبت باحد منهم صلوات الله عليهم لم يجعل الخبر بالمصاهرة مستقيا لفتر الحرمة بالرضاع واما والمنسكون بهم صلوات الله وسلاماته عليهم لم يجعل الخبر بالمصاهرة من قفواء اصحابنا واصحاب الحديث منهم رضي الله عنهم فتالقرهم الاقدمون لم يفرقوا في استيجاب حرمة الرضاع عن غير النسب وبين خصوصيات افراد المصاهرة فاذن الفرق ههناك على ما قد استحدثه قوم من المتأخرين احداث قول مجدد وحرف اجماع من قال العلامة في الخبر في المطلب الثالث في احكام الرضاع العاشر مخبر من المصاهرة في الرضاع ما يحرم منه في النسب من زوج امرأته او من الرضاع او بنت حرمها عليه مؤبدا ولو كان لها اخن من الرضاع حرمت جميعا لا عينا ولو كانت لها بنت اخن اربنت اخن

قوله فاولاد الفحل واولاد ابيه
جميعا الخ وهذا اليمين بعينه تافه في
اولاد مرضعة بالقياس الى
اولاد امه اذ المرضعة حيث انها
صارحت بالرضاع ابنا للمولود
الموضع كانت هي وامه بالنسبة
بالنسبة اليه في منزلة واحدة
فاولاد مرضعة واولاد امه
النسبة جميعا اخوته واخوانه
من جهة الام معلوم تحريم
اخذت المولود من جهة
الام على اية من
جهة امه
فليفتنه
منه والحمد لله

بيان ان الفرح
بين المصاهرة
والنسب في الرضاع
لا يجمع

حُرْمَاتُ عُمُومِ الْمَنْزِلَةِ

٢٩

حرمنا جميعا ان لم يرض العتة او الخالة والا فلا يحريم لو نكح الاب من الرضاع او الابن امرأة
 حرم على الاخر نكاحها ولو زنا بامرأة حرم عليه امها من الرضاع ان قلنا بالتحريم في النسب
 لولا ط بعلام حرم عليه امه واخته وبنته من الرضاع كالسب بالجد في الرضاع حكمه
 في التحريم سواء قلت وبما قاله واوضحه بفتح تحريم ام المرضعة وام امها من السب من الرضا
 على ولدها من الرضا عذ وسبغاد عليك في مؤثف المقال انشاء الله العزيز العليم وقت
 القواعد مرة قال ولا يحرم المرضعة على اب المرضع ولا على اخيه ومحرم اولاد الفحل ولادة
 رضاعا واولاد زوجته المرضعة ولادة لارضاعا على اب المرضع على راي لا اولاد هذا
 الاب الذين لم يرضعوا من هذا اللبن النكاح في اولاد المرضعة واولاد فحلها ولادة ورضاعا
 على راي ثم مرة اخرى قال ويجعل فوبا عدا التحريم بالمصاهرة فلا بد من الرضاع النكاح في اولاد
 اللبن وان يزوج بامر المرضعة نسا وبأخت زوجته من الرضاع وان ينكح الاخ من الرضاع
 او اخيه نسا وبالعكر والحرمه التي انتشرت من المرضع الى المرضعة وفحلها بمعنى انه صان
 كابن النسب طها والتي انتشرت منهما اليه موقوفه عليه وعلى نسا دون من هو في طبقة
 من اخوته او اخوانه او اعل منه كاباته وامهاته فلفحل نكاح ام المرضع واخته وجدته ثم
 مرة ثالثة في فروع ذكرها قال الخاد يعسر حرمه الرضاع ننشر الى المحرمات بالمصاهرة فليس
 للرجل نكاح حلائل ابائه من الرضاع ولا حلائل ابناؤه منه ولا امهات نساؤه ولا نساؤه
 منه فبين هذه الاحكام مدافعه كفتحها ومناقضة صريحة اعذر عنها شيخنا البارغ
 الشهيد فدين الله تعالى بنفسه القدسية بانه رجع اخيرا عما حكم به او لا قال جدي المحقق
 اعل الله تعالى فدين في الشرح في الحواشي المغنوبة الى شيخنا الشهيد ان هذا رجوع عما سلف من
 قوله ويجعل فوبا عدا التحريم بالمصاهرة ونحن نقول الرجوع عن الفتوى في مثل هذا الا
 المريب من النظر ومثل هذه المسألة الفصيحة من الكلام بعيد جدا بل الصحيح انه لم يقف الجوا
 في شيء من هذه المواضع بل راعى ان احال عدا التحريم قوى لولا الرواية الصحيحة على قاعه
 على طيان ما قد ظنه واوردته في المختلف واما ما افضاه نظر جدي التحريم في سبيل التوفيق
 ان خلافة المصاهرة اذا حدث فظهرها بالرضاع لا نوجب تحريما فان سبقت النكاح لم
 تنفع

حرمنا جميعا ان لم يرض العتة او الخالة والا فلا يحريم لو نكح الاب من الرضاع او الابن امرأة

حرم على الاخر نكاحها ولو زنا بامرأة حرم عليه امها من الرضاع ان قلنا بالتحريم في النسب
 لولا ط بعلام حرم عليه امه واخته وبنته من الرضاع كالسب بالجد في الرضاع حكمه
 في التحريم سواء قلت وبما قاله واوضحه بفتح تحريم ام المرضعة وام امها من السب من الرضا
 على ولدها من الرضا عذ وسبغاد عليك في مؤثف المقال انشاء الله العزيز العليم وقت
 القواعد مرة قال ولا يحرم المرضعة على اب المرضع ولا على اخيه ومحرم اولاد الفحل ولادة
 رضاعا واولاد زوجته المرضعة ولادة لارضاعا على اب المرضع على راي لا اولاد هذا
 الاب الذين لم يرضعوا من هذا اللبن النكاح في اولاد المرضعة واولاد فحلها ولادة ورضاعا
 على راي ثم مرة اخرى قال ويجعل فوبا عدا التحريم بالمصاهرة فلا بد من الرضاع النكاح في اولاد
 اللبن وان يزوج بامر المرضعة نسا وبأخت زوجته من الرضاع وان ينكح الاخ من الرضاع
 او اخيه نسا وبالعكر والحرمه التي انتشرت من المرضع الى المرضعة وفحلها بمعنى انه صان
 كابن النسب طها والتي انتشرت منهما اليه موقوفه عليه وعلى نسا دون من هو في طبقة
 من اخوته او اخوانه او اعل منه كاباته وامهاته فلفحل نكاح ام المرضع واخته وجدته ثم
 مرة ثالثة في فروع ذكرها قال الخاد يعسر حرمه الرضاع ننشر الى المحرمات بالمصاهرة فليس
 للرجل نكاح حلائل ابائه من الرضاع ولا حلائل ابناؤه منه ولا امهات نساؤه ولا نساؤه
 منه فبين هذه الاحكام مدافعه كفتحها ومناقضة صريحة اعذر عنها شيخنا البارغ
 الشهيد فدين الله تعالى بنفسه القدسية بانه رجع اخيرا عما حكم به او لا قال جدي المحقق
 اعل الله تعالى فدين في الشرح في الحواشي المغنوبة الى شيخنا الشهيد ان هذا رجوع عما سلف من
 قوله ويجعل فوبا عدا التحريم بالمصاهرة ونحن نقول الرجوع عن الفتوى في مثل هذا الا
 المريب من النظر ومثل هذه المسألة الفصيحة من الكلام بعيد جدا بل الصحيح انه لم يقف الجوا
 في شيء من هذه المواضع بل راعى ان احال عدا التحريم قوى لولا الرواية الصحيحة على قاعه
 على طيان ما قد ظنه واوردته في المختلف واما ما افضاه نظر جدي التحريم في سبيل التوفيق
 ان خلافة المصاهرة اذا حدث فظهرها بالرضاع لا نوجب تحريما فان سبقت النكاح لم
 تنفع

رضاعه مخفودا

من الشئ
طراخا صاحب
الدين

وان لحسنه لم يقطعه للاصل وللانصاف انما الموجه للخبر علة المصاهرة التي
التي لا تكون ناسبة عن الرضاع بل عن النكاح الصحيح فقد انصرح لك ان ما عليه نواطوا
الادلة ونظاير الروايات ليس بآحاد والاصل والاصحاب ما اضعف عملها بعد فرض
النصوص **الاستنباط الثاني** وفيها ضوابط ومساائل **مخفودا** من
الذات عند الاصحاب ان انتشار حرمه الرضاع في الطبقات الرضاعية بشرط فيه انما
صاحب الدين بل العلامة في التذكرة قد ادعى فيه الاجماع وفقهاء العامة وامير الاسلام
ابو علي الطبرسي صاحب التفسير رحمه الله تعالى من الخواصة بسقطون هذا الشرط ويجوز
بالخبر عند كمال النصاب طافا سواء في ذلك ان كان استتمام النصاب من لبن فحل واحد
من لبن فحلين فعلى الذابح المشهور بعينه في الخبر بين الرضيع والمرضعة كون نصاب العدد
الحرم جميعا من لبن فحلين فاذا اختلف الفحل في النصاب لم يفتقر حرمه الرضاع رأسا
في الخبر بين مرضعتين فصاحدا ان يكون الرضاع كل منهما جميع النصاب المعبر من
ذلك الفحل الواحد فاذا اختلف اللبن من جهة اختلاف فحله بالنسبة الى المرضعتين مع
وحد الفحل بعينه في استتمام النصاب لكل منهما لم يكن يفتقر الى المرضعتين بل يفتقر
راسا بل انما تكون حرمه الرضاع حاصلة بين كل مرضعة ومرضعة او بين كل مرضعة
فحلها وعلى قول امير الاسلام الطبرسي لا يفتقر اتحاد الفحل في شئ من الموضعين اصلا بل يكفي
اتحاد المرضعة وان اختلف الفحل كما كان يكفي اتحاد الفحل وان تعددت المرضعة قال بعض
المؤخرين في شرح اللعنة وفي شرح الشرايع وهذا القول منجبه وفي غاية القوة رجوعا الى عموم
الادلة لولا انصافهم من اهل البيت عليهم السلام بخلافه وهي مختصة لما دل بهومه
على اتحاد الرضاع والذات في حكمة الخبر قال واستندا صحابنا في المشهور الى خبرين ضعيفين
الاستدبار بغيرهما انما ابدى بغيره احبب الفحل وهي رواية محمد بن عبد الله بن ابي
الرضا صاحب السند ما يفتقر اصحاب الحديث الحديث فلت عمار الساباطي وثق وليس بضعيف في
التهذيب في ابواب التجارة انما لا تظعن على عمار الساباطي بكونه فظيلا لانه وان كان كذلك فهو
ثقة في الفل لا تظعن عليه فيه وقال المحقق نجم الدين ابو القاسم رضوان الله عليه في

شُرْطُ الْمُخَارِجَاتِ مِنَ اللَّبَنِ

٣١

المسائل الفرية السكوني وان كان عاماً فهو من ثقات الرواة وقال شيخنا ابو جعفر رحمه الله في مواضع من كتابه ان الامامية مجمعة على العمل بما يرويه السكوني وعمار ومن ماثلهما من الثقات ولم يفتح بالمذهب الرواية مع الشيعة الصنفين وكثرت جماعتنا بملق من الفوائد المستندة الى نقله على ان ما رواه الكشي فيه ان ابا الحسن عليه السلام قال ان اسوئته من ربي نوهبه لي يدل على صحة ايمانه من وجهين على ما ذكرناه في دعوى المسائل ثم ان اعتبار اخاد الفحل كما هو المشهور في الاخبار من غير طريق عمار منها صحيحة ابي اوتوب عن ابن مسكان عن الحلبي وصححه اما لك بن عطاءة وصححه صفوان بن يحيى وصححه البرقي عن احمد بن محمد بن نصر وقد اسلفنا ذكرها ومنها صحيحة عبد الله بن سنان واما الشيخ في كتابه قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن لبن الفحل فقال هي ما ارضعت امرئاً من لبنك ولبن ولدك لذات امراة اخرى فهو حرام ومنها صحيحة صفوان بن يحيى ستوردها من ذي قبل انشاء الله تعالى في نصاب الرضعات المحرمات وفيها قلت فارضعت امي جارية بلني فقال يعني ابا الحسن عليه السلام هي اخنتك من الرضاعة قلت فمحل الاخ لا من لبنك لم يرضعها امي بلبنه قال فالفحل واحد قلت نعم هو اخي لا ينفك قال اللبن للفحل صار ابوك اباها وامك امها الا ان رواية ابن ابي مخران الثالثة عن محمد بن عبيد الله الهمداني مصرحة بالنعيم طفلة بالخروج من قبل الامهات ايضا وان لم يكن الفحل واحداً وربما اول ثاويلها بالحمل شئت الكراهة وثاكر استجاب الجنب جمعاً بين الاخبار المناقضة ولا يبعد ان يقال لعل مغراها انه مهما استنبت الامومة الرضاعة من ثلثاء النصاب المحرم من لبن فحل واحد حرمت على الغلام الرضعة جميع بناتها سواء عليهن اكن من الشب من الرضاع واكن من هذا من هذا الفحل ام من فحل اخر فليغفقه فاذن ما هو الاشهر ان يؤم سبيلاً وامين ليلام من جهة اساتيد الاخبار المختصين واما قول الطبرسي في حواشي الدين اطلب للنسل واصون للنب قال الشيخ في الاستبصار بعد ذكر رواية ابن ابي مخران فالوجه في هذا الخبر ان يحملة على ان الرضاع من قبل الام محرم من ينسب اليها من جهة الولادة وانما لم يحرم من ينسب اليها بالرضاع للاخبار التي قد مناها ولو علمنا وظاهر قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما

فصححه شيخنا ابو جعفر عليه السلام

رضاعه مخوقا ماد

٣٣

من النسب لكان محرما ايضا الا انا خصنا ذلك بما قد ساذكره من الاخبار وما عداه بان
على عمومته ثم قال فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن النوفلي عن علي بن عبد
الملك عن بكار بن الجراح عن بسطام عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا اللبن
الذي ارضع منه فالوجه في هذا الخبر انه لا يبعدى الى من ينسب من الام من جهة الرضاع
لان من يكون كذلك إنما ينسب الى بطن اخر وما يخص بطنها ولادة فانه محرم ويحمل ان يكون
ذلك خرج منجرج الفتنة لان في الفقهاء من يقول ان الحر لا يبعدى المرضع من فاما ما
رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن علي بن اسمعيل الدغشي عن رجل
من اهل الشام عن عبد الله ابان الزيات عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئل عن رجل
تزوج ابنته عمته وفدا رضعته ام ولد جد هل تحرم على الغلام ام لا قال لا فهذا خبر مقطوع
مرسل ما هذا حكمه لا يعترض به على الاخبار المسندة الصحيحة الطرف ولو سلم لكان
محمولا على انه اذا كانت ام الولد قد ارضعته بغربلين حب او تكون ارضعته رضاعا لا
بحرم ولو كان رضاعا تاما لكان قد صار معها ان كان الجبل من قبل الاب ان كان الجبل
مبيل الا فليس هناك وجه يقتضي التحريم قلت اما وجه الجبل فلا وجه باس به واما كون
الخبر مقطوعا مرسل فليس بذلك الوجه في هذا المقام لان مقتضى ابي عن عمر ومراسيله
يجري المسابيد لاجتماع العصاية على تصحيح ما يصح عنه وكذلك القول في مقتضى صفوان و
مراسيله فالصحيح في حكم الصحيح في العمل به نعم الصحيح مقدم على الصحيح في ابواب التراجع عند
مسئلة اولاد المرضعة رضاعا لا ولادة غير محرمة على المرضع اذا لم يكن ارضاعهم
بالنصاب المعبر من لبن الفحل الذي ارضع منه هذا المرضع على الذابيع المشهور واما على
اعتبار اتحاد الفحل في حكم التحريم كما هو قول الطبرسي وهو الاحوط والاخرى بالعمل به في جميع
اولاد المرضعة ولادة ورضاعا ولادة لا رضاعا ولادة من لبن فحل واحد او
من البنا فحل متعددة سواسية الاقدام في حكم التحريم كجميع اولاد الفحل كذلك من مرأه
واحد او من نساء شي قال شيخنا البارع المحقق الشهيد لانه يكون بينهما مع اتحاد المرضعة
ولادة الاخوة من جهة الام وان بعد الفحل وهي محرمات التناكح اذا كانت بالنسب الرضاعي

عمته

حكم المرضع من
اولاد المرضعة
من غيبلين

فروع أحكام الرضعة اللبن

٣٣

منه ما يحرم من النسب **مسألة** أم الرضعة من النسب لا يثبت بحرمها على المرفوع
بالنقل والاجتماع وكذلك لا يثبت بحرمها وخالها منه فاما من الرضاع فقد قال في الفوائد
لا يحرم أم الرضعة من الرضاع على المرفوع ولا اختها منه ولا عمها منه ولا خالها
ان حرم من النسب لعدم اتحاد الفحل فقال جدي على الله فدره في الشرح قد حققنا ان جرمه
الرضاع لا يثبت بين مريضين الا اذا كان اللبن لفحل واحد قمتا تقدم واوردها النقل والرد
بذلك وحكمنا خلاف الطبرسي فعلى هذا لو كان لبن امرأتين صبيبا من الرضاع لم يحرم
تلك الام على الصبي لان نسبها اليه بالجد ودها بما يتحصل من رضاعه من مرضعته و
رضاع مرضعته منيها ومعلوم ان اللبن في الرضاع ليس لفحل واحد فلا يثبت بالجد وده
بين المرفوع والام المذكرة لانقضاء الشرط فينسفي التحريم ومن هذا يعلم ان اختها من الرضاع
وعمتها منه وخالها منه لا يحرم وان حرم من النسب لما قلناه من عدم اتحاد الفحل ولو كان
المرفوع انبي لا يحرم عابها ابو المرضعة من الرضاع ولا اخوها منه ولا عمها منه ولا خالها
لمثل ما قلناه قبل عموم قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب يقتضي التحريم
هنا وايضا فانهم قد اطلقوا على مرضعة المرضعة انها ام وعلى المرضعة بلبن اب المرضعة
انها اخت فتكون الاولي جد والثانية خالة فتدريجاً في عموم المحرم للجد والخالة
وكذا البواني قلنا الدال على اعتبار اتحاد الفحل خاص فلا حجة في العام حينئذ واما
الاطلاق المذكور فلا اعتبار به مع فقد الشرط فانهم اطلقوا على المرفوع انه ابن المرضعة
وعلى المرضعة منها بلبن فحل اخر انها بنت لنا ايضا ولم يحكموا بالاخت المحرم للجد بين
الابن والبنت لعدم اتحاد الفحل انتهى قلت هذا الكلام من المصنف العلامة ومن الشارح المحقق
لبت ارضى صدور مثله عن مثله اصلا ليس ما اعتمد عليه في تخصيص العام واعتبار اتحاد
الفحل من النص المختص بنصين محرمين ما نحن في بيانه صريحا وذلك رواية هشام بن سالم في
الموثق عن عمار الساباطي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرأة لغيره
ان يتزوج اختها لا يبيها من الرضاع فقال لا فقد رضعنا جميعا من لبن فحل واحد من امرأة
واحد قال قلت فيتزوج اختها لامها من الرضاع قال فقال لا باس بذلك ان اختها التي لم ترضع

حكمه في الرضعة
في قايها من
الرضاع

رضاعة محمود داماد

٣٤

كان فحلها غير فحل التي ارضعته الاسلام ^{فمن} مختلف الفحلان فلا بأس بذلك ^{صحيح} ابن مسكان
والحلي ولم يوردوا هاهنا رضي الله تعالى عنهما في الاحتجاج على اعتبار اتحاد الفحل قال سئل ابا عبد
عليه السلام عن رجل وضع من امرأة وهو غلام ^{فحل} اهل به ان يخرج اخوها لامها من الرضاعة
فقال ان كانت المرثتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن ^{فحل} واحد فلا يجل معافان كانت المرثتان
رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك وبالجملة كل ما ورد في اعتبار اتحاد الفحل من
النصوص المختصة لاصل النص العام انما دل على اشتراط وحد الفحل في الاقوى الرضاعة ^{التي}
للغير مبيحة ^{بعض} من امراء واحدة لا على اتحاد الفحل في رضاع المرضع من مرضعة ومن الرضا
مثلا من مرضعتها بل ان ذلك امر لا يكاد يفتل صحتها والنصوص ما هيته الكفر بخلافه والسر في اعتبار
وحد الفحل هناك ان الاصل في الحرمة بالرضاع هو التقرب بالنسب في النسب قد يكون اخا اخا الغلاء
او اخا اخيه لا تحرم عليه اذا كانت النسبة مختلفة من جهة الام ومن جهة الاب فلذلك لم يمتنع
في تحريم الرضاع عند اختلاف الفحل كما لا يختلف النسبة اذا الفحل في الرضاع بمثلية الاب في
النسب للاموته والحدوده لا يتضح فيها ذلك بل انما في النسب ملاك التحريم على الاطلاق
فكذلك في الرضاع وسواء في ذلك افلنا بقول الطبرسي بطل ببناء الامر على القول بالذابغ
فاذن يحرم ام المرضعة من الرضاع على المرضع لا انشراح له عن قول الطبرسي ولا ابتناء
له على عدم اعتبار اتحاد الفحل بل هو من جزئيات ما عليه النص والاجماع فاما اخذ المرضع
من الرضاعة بارضاعتها من امراء واحدة اجنبية فعلى قول الطبرسي يحرم ايضا على المرضع
مطلقا وعلى الذابغ المشهور اذا كان ارضاعتها من تلك المرثة الواحدة من لبن واحد
لا اذا كان ارضاعتها وارضاع هذا المرضع من لبن فحل واحد وكذلك الكلام في عم
المرضعة وخالتها من الرضاعة والانتق المرضعة يحرم عليها ابومرضعتها من الرضاعة
وكذلك اخومرضعتها من الرضاع اي المرضع من لبن ابيها الرضاعي على ما هو الاشهر او
الذي ارضعته امها الرضاعة على قول الطبرسي كذلك عم مرضعتها وخالتها من الرضاعة
ثم ان هناك قاعدا اخرى من جهة تكرار الفرع ^{بعض} سبب كشف لك حكمها في عدم تحريم
زوجته الاب الرضاعي من الرضاع ولكنها انما تجزئ في تشرعها الرضاعي من يحرم

وارضاع مرضعة او اخا مرضعة

في المسائل الرضاعية

٣٥

بالمصاهرة لا إلى من يحرم بالنسب فان التحريم بالنسب أقوى واشد من التحريم بالمصاهرة
وان كان السبب ايضا علاقة النسب فهكذا حق الامر في هذه المسئلة فان عائشة الاثنية
عن جدها ذاهلة **مسئلة** كما تحرم على الرجل امرؤ وجهه من النسب فكذلك تحرم
عليه امها من الرضاع وكذلك اخوها نسبا ورضاعا وكما يحرم على المرأة ابوزوجها وابنه
من النسب فكذلك يحرم عليها ابوزوجها وابنه من الرضاع ولما يسري في ذلك احد
اما اذا ارتضع ولد رجل من امرأة اجنبية رضاعا محترقا فان الاجنبية المرضعة تصير
بمنزلة الزوجة لو ولد المرضع كما ولد من النسب امها بمنزلة امرؤ وجهه واخوها بمنزلة
اخي الزوج والاخت من الرضاع امه من النسب بمنزلة بنت الزوج والاخت من الرضاع
امه من النسب بمنزلة زوجة الاب كذلك القول في امر المرضع من النسب هي زوجة
بالنكاح او ما في حكمه بالاضافة الى اولاد صاحب اللبن كذا اخيه بالاضافة اليهم والى
ابهم فهل هذه العلاقات لان حصولها من حصول الرضاع لتوجب استمار حكم التحريم
الذي يلزم من فاعله مهادها واوردها حدى الحق التحريم في شرح القواعد في رسالته
الرضاعية وبنعه على ذلك بعض شهاداء المتأخرين في شرح الشرايع عند الحكم بالتحريم في
امثال هذه الصور ويستجاب التحريم في ذلك كله هو الذي يقتضيه الاصول والقوانين
والنصوص الادلة اما القاعد في الفرق بين علاقة المصاهرة الحاصلة من النكاح وبين
علاقة المصاهرة الناشئة عن الرضاع من دون نكاح وكذلك بين الرضاع المتأخر عن
المصاهرة الحاصلة بالنكاح وبين الرضاع المتقد على المصاهرة الناشئة عنه لا بنكاح
بان الاولى مناط تدبئة الحرمة بالرضاع كما في حلائل الابناء الرضاعية على الاباء من كونهما
الاباء الرضاعية على الابناء دون الثانية كما في هذه الصور واما الحق الذي هو
مفاد مد البيل النصوص الناطقة وقوانين الادلة الناهضة فهو ان هذا الفرق طفق
حدواه ضيق مقتضاه وان كل من يصير بالرضاع بمنزلة محرم بالنسب يجب نفسه
بحسب المصاهرة فهو محكوم عليه بالتحريم فالتفريق المدققين في الابتناء وجه التحريم
الرواية المتقدمة وتعليل التحريم بنقل اخي الابن منزلة اولاده فنزل امهم منزلة

مسئلة
حكم الرضاع
والنكاح
من وجه
مربى

كما في مرضعة مرضعة ولد الرجل
بمنزلة ابنة فان العلاقة الرضاعية
في مرضعة المرضعة لا تثبت
منها علاقة نصية
وهي تفتقر

العلاقة الرضاعية في مرضعة الولد
التي هي بنسب علاقة مصاهرة
بمنزلة ابنة الى الولد من غير نكاح
فترسقة له عليها لا محالة فذلك
لا يحرم مرضعة مرضعة الولد
والولد بنسب نصية
تلك القاعدة

ما هو الصحيح كما قد حققناه فمما
تكرر فيها عيبا تكرر فيه عيب

رضاعية من غير ما

ع

زوجته ومهاضلة ^{ما} اولاده من النسب للاضافات وكذلك كرام سلا بن عبد الرحمن
 في المراسم عند المحرمات حيث قال المرضعات والاخوات من الرضاعة وامهات الزوجات
 والربيبية من المربة المدخول بها فان لم تكن مدخولا بها فلا جناح حلال للابناء والجمع بين
 الاخنتين في عقد واحد ونكاح ان كانا مملوكتين ثم عم الحكم الكلي يقول مرسل فقال و
 كل محرر بالنسب محرم مثله من الرضاعة **مسألة** لا ينكح ابو المرضع في اولاد صاحب اللبن
 ولادة ولا في اولاده رضاعا ولا في اولاد زوجته المرضعة ولادة لان جميع ذلك في حكم ولد بنصوص
 صحيحة صريحة وقد قطع بالخبر في ذلك كله الشيخ وابن ادریس والمحقق ابو القاسم نجم الدين جعفر
 بن يحيى بن سعيد اكثر الاصحاب بل كاد ان يكون عليه الاجماع واستصححه حدى المحقق في شرح
 الفوائد روجه في الرسالة قال وكذلك محرم على الفحل اولاد ابى المرضع ولادة ورضاعا ^{لعمري}
 الفرق بين بنات الفحل بالنسبة الى والد المرضع واخوات المرضع بالنسبة الى الفحل نظرا
 الى الصلة المذكورة في النصوص قال بعض شهاداء المشايخ بنى في شرح الشرايع اخوة الولد
 من حيث هم اخوة لا محرمون بالنسب مطلقا وانما محرمون من حيث البنوة وهي منتبهة
 هنالك المصنف جزم بالخبر في هذه المسئلة ^{محمية} فقال الشيخ وابن ادریس لو روي نصوص
 صحيحة دالة على التحريم قلت فالان جزم المحقق واستبان ان الصبرون بمنزلة في النسب ^{محمية}
 الحكم بالخبر في الرضاع على ما نطق به النصوص لا محقق بنوى او نكاح على الجففة ثم ان
 على قول الطبرسي كل محرم على والد المرضع بنات المرضعة ولادة فكذلك محرم حلبة بناتها
 رضاعا اتخذ الفحل واختلف من غير فرق **مسألة** كل من فجر بامرأة فقد حرمت
 عليه ام المجهور وبها من الرضاعة وكذلك بذاتها من الرضاعة ولا مانع لاستنكار ذلك
 لما في الصحيحين من طريق الكافي ورواه الشيخ في كتابه في الصحيحين عن علي بن الحكم عن العلاء بن
 رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سئلت عن امرأة فجر بامرأة ^{رجل} ابنته
 امها من الرضاعة او ابنتها قال لا وكذلك في الصحيحين عن ابن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد
 بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل فجر بامرأة ابنته امها من الرضاعة او ابنتها
 قال لا قال الشيخ وضوان الله تعالى عليه في الاستبصار فذكر ذلك من جهة الرضا

نكاح البنات من الرضاعة
 انما هو

من باب ما ثبت
 في الصحيحين

في المسائل الرضاعية

٣٧

فاذا كان من النسب فهو أولى بالحریم فقال شيخنا الشهيد في شرح الارشاد وفاقا لغير
 المدققين في الايضاح لان النسب اصل للرضاع ويمتنع بثبوت صفته للفرع من حيث
 الفرعية مع عدم ثبوتها للاصل فاذا نكح الممنوع بها من النسب كذلك بينهما من النسب
 كما هما من الرضاغة وبندهما من الرضاغة في الحریم مؤقدا على الزاني وهو قول الشيخ في
 ساير كتبه واليه ذهب القاضى ابن البراج ونفى الدين ابو الصلاح والسيد ابن زهرة
 وعاد الدين ابن حزم والعلامة في المختلف وقواه ولد السيد في الايضاح ان
 شيخنا الشهيد في شرح الارشاد واستصحى جدي المحقق في شرح التواحد لعموم قوله
 جل وعز وآهات دنيا لكم وربا بكم اللاتي في جوركم من نساءكم اللاتي دخلن بكم
 اذا الاضافة مختلفة الصدق بملاية ما وملاية ما وصحى منصور بن حازم عن
 ابي عبد الله الصادق عليه السلام في رجل كان بينه وبين امراة فجور هل يجوز ان
 ينزج ابنها فقال اذا كان قبله او شبهها فلينزج ابنها وان كان جماع فلا ينزج
 ابنها ولنزجها في معناها صحى صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم الغالبه
 قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امراة وقبل غيرها لم يقض اليها
 ثم تزوج ابنها فقال اذا لم يكن اقضى الى الام فلا بأس ان كان اقضى اليها فلا ينزج
 ابنها وقال الصدوق والمفيد والسيد المرتضى سلا رواه ابن ادريس والمحقق نجم
 الدين بن سعيد في بعض كتبه بعدم الحریم فحل امر الموطوءة بالزنا وبناتها للزنا
 بعدد سواها في ذلك اكان الزنا سافا ام لاحقا مجتنب بقوله سبحانه فانكوا ما طاب
 لكم من النكاح ورد عليهم بالحمل على طيب المحل والاباحة لا طيب الشهوة الجوازية
 فالغنى ما ايج لا ما استوى بقوله احل لكم ما وراء ذلكم واجيب بان ما نحن فيه في منع
 داخل في المصوم على مجرمه من قبل وبصحى محمد بن ابي عمير عن هاشم بن المشي قال كنت
 عند ابي عبد الله عليه السلام فقال له رجل فجر بامراة وحل له ابنها قال نعم ان
 الحرام لا يفسد الحلال ورواه علي بن الحسين بن باط عن رواه عن زرارة قال ذلك
 لابي جعفر عليه السلام رجل فجر بامراة هل يجوز ان ينزج بابنها قال ما حرّم حرام

هذا هو الوجه في منع
 ابنها من النكاح
 لان النسب اصل للرضاع
 ويمتنع بثبوت صفته
 للفرع من حيث الفرعية
 مع عدم ثبوتها للاصل
 فاذا نكح الممنوع بها
 من النسب كذلك
 بينهما من النسب كما
 هما من الرضاغة
 وبندهما من الرضاغة
 في الحریم مؤقدا على
 الزاني وهو قول
 الشيخ في ساير كتبه
 واليه ذهب القاضى
 ابن البراج ونفى
 الدين ابو الصلاح
 والسيد ابن زهرة
 وعاد الدين ابن حزم
 والعلامة في
 المختلف وقواه
 ولد السيد في
 الايضاح ان شيخنا
 الشهيد في شرح
 الارشاد واستصحى
 جدي المحقق في
 شرح التواحد
 لعموم قوله
 جل وعز وآهات
 دنيا لكم وربا
 بكم اللاتي في
 جوركم من نساءكم
 اللاتي دخلن بكم
 اذا الاضافة
 مختلفة الصدق
 بملاية ما وملاية
 ما وصحى منصور
 بن حازم عن ابي
 عبد الله الصادق
 عليه السلام في
 رجل كان بينه
 وبين امراة فجور
 هل يجوز ان ينزج
 ابنها فقال اذا
 كان قبله او
 شبهها فلينزج
 ابنها وان كان
 جماع فلا ينزج
 ابنها ولنزجها
 في معناها صحى
 صفوان بن يحيى
 عن عيسى بن
 القاسم الغالبه
 قال سئلت ابا
 عبد الله عليه
 السلام عن رجل
 باشر امراة
 وقبل غيرها
 لم يقض اليها
 ثم تزوج ابنها
 فقال اذا لم
 يكن اقضى الى
 الام فلا بأس
 ان كان اقضى
 اليها فلا ينزج
 ابنها وقال
 الصدوق والمفيد
 والسيد المرتضى
 سلا رواه ابن
 ادريس والمحقق
 نجم الدين بن
 سعيد في بعض
 كتبه بعدم
 الحریم فحل
 امر الموطوءة
 بالزنا وبناتها
 للزنا بعدد
 سواها في ذلك
 اكان الزنا
 سافا ام لاحقا
 مجتنب بقوله
 سبحانه فانكوا
 ما طاب لكم من
 النكاح ورد
 عليهم بالحمل
 على طيب المحل
 والاباحة لا طيب
 الشهوة الجوازية
 فالغنى ما ايج
 لا ما استوى
 بقوله احل لكم
 ما وراء ذلكم
 واجيب بان ما
 نحن فيه في منع
 داخل في
 المصوم على
 مجرمه من قبل
 وبصحى محمد
 بن ابي عمير
 عن هاشم بن
 المشي قال كنت
 عند ابي عبد
 الله عليه
 السلام فقال
 له رجل فجر
 بامراة وحل
 له ابنها قال
 نعم ان الحرام
 لا يفسد
 الحلال ورواه
 علي بن الحسين
 بن باط عن
 رواه عن
 زرارة قال
 ذلك لابي
 جعفر عليه
 السلام رجل
 فجر بامراة
 هل يجوز ان
 ينزج بابنها
 قال ما حرّم
 حرام

رضا عيه تحق اماناد

حلالا لفظ والجواب بالحمل على الفور واللاحق لا ما بعته والسابق كما قاله في التهذيب
والاستنباط ويدل على ذلك ما في الصحيح عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما
عليهما السلام أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة ابنه زوج ابنتها قال لا ولكن إن كانت عنده
امرأة ثم فجر بامرأتها أو ابنتها أو اختها لم يحرم عليه امرأته إن الحرام لا يفسد الحلال وفي الصحيح
عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج جارية فدخل بها
ثم ابتلى بها ففجر بامرأتها المحرم عليه امرأته فقال لا لأنه لا يفسد الحلال الحرام وفي الصحيح عن
أبيه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في رجل زنا بامرأة أو بابنتها أو
باختها فقال لا يفسد ذلك عليه امرأته ثم قال ما حرم فط حلالا ومن طهر بن الشيخ في
الصحيح عن محمد بن الفضيل وهو محمد بن القاسم بن الفضيل بن زياد البصري من أصحاب الرضا
عليه السلام عن أبي الصباح الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا فجر الرجل بالمرأة
لم يحل له ابنتها أصلا أبدا وإن كان قد تزوج بابنتها قبل ذلك ولم يدخل بها ففسد بطل
تزوج به وإن هو تزوج بابنتها ثم دخل بها ثم فجر بامرأتها بعد ما دخل بابنتها فليس يفسد
فجور بامرأتها نكاح ابنتها إذا هو دخل بامرأتها وهو قوله لا يفسد الحرام الحلال إذا كان
هكذا وفي معناها من طريق الكافي عن ابن باني عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام
عن رجل زنا بامرأته أو باختها فقال لا يفسد ذلك امرأته إن الحرام لا يفسد الحلال ولا
يحرقه **تم** قال في شرح الإرشاد وقال جماعة من الأصحاب ينشر في بنتي العمة
والخاله إذا زنى بالأمير لا خير لرواية أبي يوب عن محمد بن مسلم قال سئل رجل أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل نال من خالته في شبابه ثم ارتدع ابنه زوج ابنتها فقال لا فقال أنه
لم يكن أفضى إليها إنما كان شيء دون شيء فقال لا يصدون ولا صدق ولا كرامة وإن أدر
تؤلف فيه لعد الأجماع عليه والمصنف في المختلف بعه في التوقف وجرم ينشر الزنا
في ما تقدم قلت نقل في المختلف كلا ابن إدريس ثم قال وهذا شعر بعد جرمه بالتحريم
وتؤلفه فيه ولا بأس بالتوقف في هذه المسئلة فان عموم قوله تعالى **وَاحِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ**
ذَلِكَ يقتضي الإباحة وأما الخبر فيمنع ما رواه أبو يوب عن الصادق عليه السلام

قد استغفرت من الصدوق رضي الله
في إفتيه أن محمد بن الفضيل
الذي روى عن أبي الصباح
الكافي أنما هو
صاحب
الرضا
عليه السلام الخنيس بوجه
محمد بن القاسم الفضيل
فليحتمل منه

فروحات نشر النجدي بمباليقنا

قال سئل محمد بن مسلم وانا جالس عن رجل نال من حاله وهو شاب ثم اردع ابنته وجعل ينهاها
قال لا قال انه لو يكن افضى اليها انما كان شيء دون ذلك قال كذب لست ادرى ما الذي رواه
في هذه المسئلة فطريق هذه الرواية في الكافي وغيره صحيح ومن طريق الكافي ايضا عن ابن محبوب
عن هشام بن سالم عن يزيد الكاسي قال ان رجلا من اصحابنا تزوج امرأة فقال في احتبان
سئلا يا عبد الله عليه السلام ونقول له ان رجلا من اصحابنا تزوج امرأة فذكر عن ابيه
كان يلاعب امها ويقبلها من غير ان يكون افضى اليها قال فسئلت يا عبد الله عليه السلام فقال
لي كذب فشره فابعد عنها قال فرجعت من سفرى فاخبرت الرجل بما يقول يا عبد الله عليه السلام
فوالله ما دفع ذلك عن نفسي وحلى بسيلها وهذا ايضا طريقه صحيح علي ما هو المسموع
من امر يزيد الكاسي لدى المصطلح المتهر في معرفة الرجال والطبقات وحسن عند كل من
لم يتهر فلا يحصى عن المصير الى العمل بما يقتضيه واما ابن ادريس فشافه على شاكلة
اخرى فانه في ادعاء انه ليس يعمل باخبار الاحاد وان كان كبيرا ما ينقض ما يدعيه
في نضا عمت ابواب الاسناد لال هذا مع ما صح من الاخبار المضافه بالخبر في الخبر
بامها على الاطلاق اجنبية كانت لم يفر بها او عدا او خاله فالقطع بالخبر هناك مطلقا
والوقوف فيه هنا وذا من جنهات ذلك مع تأكيد الامر في ذلك بخصوصية العمومة والحوالة
شيء عجيب من مثل العلامة وبالجمله نحن نقول من استكمل بضايف رحبه الاستنباط لا
يستغنى الزرد في هذه المسئلة قال السيد المرتضى رضي الله تعالى عنه في الانتصاف
وبما انفردت الامامية به القول بان من ذني بعثه او خاله حرمت عليه بذناهما
على التأبيد وابو حنيفة يوافق في ذلك ويذهب الى انه اذا زنى بامرأة حرمت
عليه امها وبنتها وحرمت المرثه على ابيه وابنه وهو ايضا قول الثوري والاوزاعي
خالفا في الغنماء كلهم في ذلك ولم يحرموا بالزنا الام والبنات ولنا كل شيء
احق بنا به في تحريم المرثه على التأبيد اذا كانت ذات بعل على من ذني ويمكن ان
يسئل على ذلك بقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء ولفظه النكاح نفع
على الوطى والعقد معا فكانه تعالى قال ولا تعقدوا على من عقد عليه ابائكم ولا

مُتَلَوًّا

۳۹۱

قل

المطهر في العرب

لنفس البيت كرم

الف والكنة لك

ایضا و پیاپی کنه

دوسرے موضع موضع ورتب

من الكوفة فمهره بانه

من علی بن الحسین

نیز که در بعضی از نسخه ها

不

五

一

٧٧

الغنيمة من غنم الرقيق

قطاعة الاورام الخبيثة

الموتة للامم والارباب

هذه السبعة وفي العقد

في العدة وفي الام

مع عبد الوارث

از دولت

موجب للتحريم المؤبد

فأمر عن من قال في عظيم من العبد

واحدنا عليهم طيبة تسرى

المعصية العظمى والخيانة للولم

معارف زیادہ اختیار کیا ہے

الحقير فلا اقدر من ان

يكون لها تأثير

في صفة

وَبِحَقِّ الْقَوْلِ أَنْ يَقُولَ دُمَا

اغزاد الامام مستر علی

2

...

1990

رضا عيه مخون داماد

نطوا من طوهن وكل من حرم بالوطي في الزنا المرئية على الابن حرم بنتها وامها عليها جميعا
 الاحتجاج في هذا الموضع بما يروى عن النبي صلى الله عليه واله من قوله الحرام لا يحرم الحلال خبر
 صحيح لانه خبر واحد ولانه مخصوص باجماع ويحمل على مواضع منها ان الوطي في الجفص وهو حرام لا
 يحرم ما هو مباح من المرئية ومنها اذا زنا بامرأة فله ان يزوجها ومنها ان وطئ الابن زوجته
 ابنته التي طأ وطئ الابن لزوجة ابيه وهو حرام لا يحرم تلك المرئية على زوجها ولا يحل هذا
 الحرام ذلك الحلال حراما انتهى قوله رضوان الله تعالى عليه وينبغي ان لا يشار في ان الغة
 والخالة من الرضاة كما من النسب في محرم ابنتها على من فخر بها محرمها مؤبدا لفضيلة عمه
 مفقوض النص **مسألة** قال في المختلف قال الشيخ محرم الزانية على اب الزاني ابنه
 وهو مذهب في المعتدل و ابن البراج ابن حنيفة وزهرة ونقل ابن اديس عن المصنف السيد
 المرتضى الاباحه واقفى به والمعتدل الاول ونحن نقول بسنة القول بهذه الاباحه الى السيد
 المرتضى غير ثابته الصحة بل ان ما نقابناه عن الانصاف في المسئلة السابقة يتضمن عدم
 الفرق بين المسئلةين من هناك قال في حزمة التدوين في الايضاح بعد انما القول في ذلك
 المسئلة **تسليم** محرم بها من ابني الاب على الابن وبالعكس والخلاف كما تقدم لنا على
 التحريم الاجماع المركب فانه كل من قال يحرم ام الموطوءة بالزنا قال يحرم موطوءة الاب
 على الابن بالعكس من قال بالتحليل ثم قال بالتحليل هنا فالقول بالفرق احداث قول
 ثالث وهو باطل لما نقرر في الاصول قد ثبت محرم ام الموطوءة بالزنا فيما تقدم فثبت
 هنا بل نقول وفي اقايم اصحابنا من نقل الاجماع البسيط على محرم من سببه كل من الاب
 الابن على الآخر فها قد في المذهب السيد السعيد محي الدين ابو حامد محمد بن عبد الله
 بن علي بن هرة يدعيه وكذلك عم العلامة السيد عز الدين حمزة بن علي بن هرة **الحل**
 رضي الله تعالى عنه في كتابه الغنية يقول وهو في ذكر الضرب الاول من ضرب المحرمات و
 من هذا الضرب الزانية بها وابنتها وهو الظاهر من مذهب اصحابنا والاكثر من واباها
 وطأ بفضيلة ومحرم على الابن ووجه الاب امه المنظورة اليها بشهوة بلا خلاف بين
 اصحابنا وعلى الاب وجه الابن ايضا وامه المنظورة اليها بشهوة ومن اصحابنا من قال

حقه الزانية
 الزانية

اذ لا يشترط الشهادة من ابيه لطيفة
 استبان بن هرة الجلي صاحب
 الغنية حمزة قاضي ارك
 في حقه صفة الجدة
 وقار السيد

عنه
 الدين ابو الكرم حمزة بن هرة
 رضي الله عنه ولا يصح الاثبات
 بالبرهان المجدوم والحدود
 الزنم الحشر و امره الا ان كان
 مشتما بسبيل الاجماع وطريقه
 ويكره الايتام بالامى السيد
 ومن يلزمه لتقصيره
 من يميز الامام
 واليتيم

لكن
 كان يشهد بنتر
 ما نقله عنهم عنه وهو
 كلام لنفسه ايضا ذكر محمد بن
 علي بن شهر اشوب في معالم الدين
 حمزة بن علي بن هرة الحسين
 الحلي وكنى به غنية النزوع
 سنة

الحل

فَرْعَانِ شَرِّ النَّحْرِ بِالنِّسَاءِ

في النكاح

١٠١

الموطنة والاول احوط ويجزى على كل واحد منهما العقد على من زنى بها الآخر بدفع ط
ويخص التحريم على الابن قوله تعالى ولا تنكحوا اباؤكم من النساء لان لفظ النكاح
على العقد والوطى معا وتعلق المخالف بما يردونه من قوله عليه السلام لا يحرم الحلال
غير معتد لانه خبر واحد ثم هو مخصوص بالاجتماع ويحل على مواضع منها ان وطى المرأة في بعض
حرام ولا يحرم ما عداه من الحلال منها ومنها ان الزنا بالمرأة لا يحرم الزواج بها اذا ثابت
منها ان طى الاب لزوجه ابنة والابن لزوجه ابيه حرام ولا يحرم من الزوجه ما
كان حلالا منها ثم ان العلامة في المختلف استدلال على القول المعتمد فقال لنا قوله تعالى
ولا تنكحوا اباؤكم من النساء والاسناد لال على نعيم التحريم بهذه الآية يتوقف على
مقامين الاول ان النكاح يراد به الوطى كما يراد به العقد فنقول ان النكاح بمعنى الوطى
لانه حقيقته فيه ولانه لما كان العقد المؤدى الى الوطى دائما يثمر انتشارا بحرمته كان الوطى
الذى هو ابلغ منه اولى بالمقام الثاني انه لما ثبت تحريم منكوحة الاب الزنا ثبت تحريم
منكوحة الابن بالزنا ايضا لعدم القائل بالفرق وما رواه ابو بصير في الصحيح قال سئل
عن الرجل يفجر بالمرأة انحلا لابنه او يفجر بها الابن انحلا لبيه قال ان كان الاب والابن
متساويا احد منهما فلا انحلا والظاهر ان ابابصير استدل ذلك الى الامام لان عدالة
ذلك وفي الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سئل عن رجل
زنا بامرأة هل انحلا لابنه ان يزوجها قال لا وفي الموطن عن عمار عن الصادق عليه السلام
في الرجل تكون له ابجارية فيفجع عليها ابنه هل انحلا ابها والرجل يزوج ابنته
هل انحلا لابنه ان يزوجها قال لا اما ذلك فانما يزوجها فوطئها ثم زنى بها ابنة لم
يضره لان الحرام لم يفسد الحلال وكذلك ابجارية ولفظة انما للحصر ونحن نقول كلا
في مضمرة ابى بصير الصحيحة على وجهه واستحسانه رواه على بن جعفر ايضا على طريق
اذ في طريقها بنان بن محمد ولولا ان كان الطريق صحيحا وهو اخو احمد بن محمد بن عيسى
اسمه عبد الله ولقبه بنان اذنى مرتبة ان يكون ممدوحا فاما استنباط خبر عمار في
الطريق سهل بن نجاد فنظروا فيه وقد ذكر بعينه ذلك في مواضع عديدة منها في ١٢

فان روي عن ابيه انه حقيقته لا
في اللفظ اجماعا فيكون كذلك
في المصنف لاصالة البيت وعدم
الاستحسان والتغيير قد استعمل
كقوله تعالى فانكروا ما طاب لم
من ابناء غير ذلك من الاباء
والاثر من قول انه لما كان حقيقته
في الوطى لم يكن حقيقته في غيره
الا نرى الاشارة الى الاستحسان
استعمل في العقد في قوله تعالى
اذا نكحت المرأة منكم ثم طهرت
من قبل ان تمسوا من محراب لا يضر
من الاشارة الى وجه حسن
المجاز ان العقد يؤدى الى الوطى
فحسن التور وروى عن
فيه لكن حقيقته شرعية فلا يمنع
من استقراء حقيقته الشرعية
برودة استعمال كما يستلزم
اذا انقضى العقد انقضى الزنا

الحسن
في الصحيح
في الصحيح
في الصحيح

رضا عيه مخوف داماد

ايضا في كتابه في كتاب الحج قال لما رواه ابو عبيد في الموثق عن الصادق
 عليه السلام في طريقه سهل بن زياد فكانه يقول على ان الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب الرجال
 في اصحاب ابي جعفر الجواد عليه السلام فقال سهل بن زياد الاربي يكنى ابا سعيد من اهل الكوفة
 واصلت عن ابي جعفر النعماني ثم ذكره في اصحاب ابي الحسن الثالث عليه السلام فوثقه قال سهل
 بن زياد الاربي يكنى ابا سعيد ثقة رازي وان كان قد ضعفه في الفهرست وفي بعض ابواب
 التهذيب الاسنصار وفي الخلاصة اوردته في قسم المجروحين وقال اختلف قول الشيخ
 الطوسي رحمه الله فيه فقال في موضع انه ثقة وقال في موضع اخر انه ضعيف قال
 النجاشي انه ضعيف في الحديث غير معتمد به وبالجمله الحق عندى بضعيف الرجل ثم قال
 في المختلف واجمع الآخرون بالاصل بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وهذه
 فطابت وبنارواه محمد بن منصور الكوفي قال سئل الرضا عليه السلام عن الغلام يبعث
 بجارية لا يملكها ولم يدرك اهل لايه ان يشربها ويمتها قال لا يحرم الحرام الحلال والجواب
 الاصل بعدل عنه عند وجود المعارض الالهية غير داله على المطلوب لما تقدم من ان المراد
 بطاب بيع وحلل لا منع الشهوة والرواية بعد سلامة سندها عن المطامع لا تدل على
 المطلوب ايضا فان العيب لا يستلزم الجماع قال ابن اديس لا سند لاه بقوله تعالى ولا
 لا تشكحوا ما نكح اباؤكم مما كتبت بيوت العنكبوت لانه لا خلاف انه اذا كان في الكلمة عرفان
 وشرع كان الحكم يعرف الشرع دون عرف اللغة ولا خلاف ان النكاح في عرف الشرع هو
 العقد حقيقته وهو الطاري على عرف اللغة وكالتاسخ له والوطء الحرام لا يظنون عليه في
 عرف الشرع اسم النكاح بغير خلاف قال شيخنا ابو جعفر في كتاب العدة ان النكاح اسم للوطئ
 حقيقته ومجاز في العدة لانه موصل اليه وان كان يعرف الشرع فداخص بالعقد كلفظ
 الصلوة وغيرها فقد اعرفنا انه فداخص يعرف الشرع بالعقد وايضا قوله تعالى من قبل ان
 تمسوهن يسمي العقد نكاحا بجمده وقول الرسول عليه السلام لا يحرم الحرام الحلال دليل على
 صحة ما قلناه واحضناه وهذا الكلام في خاتمة السقوط اما نسبة الاستدلال بالآية
 الى الضعف فيحمل معه بموانع الالفاظ فان كون النكاح مستعملا في عرف الشرع في العقد

هذا الحديث
 في كتاب
 الرجال

فروع غائبة شرعاً بحرمته بالواط

٢٣

بناءً على الحقيقة الأصلية ولا الاستعمال الشرعي فيها وقد بينا دروده في الوطى شرعاً
قوله تعالى قَاتِلُوا قَاتِلَكُمْ أَوْ قَوْلَهُ تَعَالَى فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ الْوَطَى الْحَرَامُ
لَا يَطْلُقُ عَلَيْهِ فِي عَرَفٍ لَشَرَعِ اسْمُ النِّكَاحِ وَادْعَاءُ الْاجْتِمَاعِ عَلَيْهِ خَطَأً وَلِهَذَا يَنْبَغُ النِّكَاحُ إِلَى مُحَرَّمٍ
وَمَحَلُّهُ فِي الشَّرْعِ وَمُورِدُ الْعِلْمِ مُشْرَكٌ بَيْنَ الْأَنْسَامِ وَصَادِقٌ عَلَيْهَا وَالْأَقْلَبُ الْأَمْتَامُ أَمَّا
لَهُ إِذَا مَقْضَى الْعِلْمُ انْضِيفَ مَشْهُدًا أَوْ مَشْرُوتًا مَعْتَازَةً إِلَى طَبِيعَةِ كَلْبَةٍ بِحَدِّثٍ تَكُونُ تِلْكَ
الطَّبِيعَةُ مَعَ ذَلِكَ الْمَبْزُورِ وَالْمُتَخَصِّصِ نَوْعًا أَوْ صِنْفًا أَوْ شَخْصًا مَعْتَازًا لِلرَّكِبِ مِنْ مَقَابِلِهِ مَعَ تِلْكَ
الْكَلْبَةِ الْمَقْصُومَةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى مِنْ مِثْلٍ إِنْ تَسَوَّهْتُمْ نَقُولُ بِمُوجِبِهِ قَاتِلُوا قَاتِلَكُمْ أَوْ قَوْلُهُ تَعَالَى
النِّكَاحُ فِي الْعَقْدِ شَرْعًا أَمَّا حَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٍ أَوْ مَجَازًا أَمَّا اسْتِدْلَالُهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَحْرَمٍ
الْحَرَامُ بِالْحَلَالِ فَغَيْرُ الدَّالِّ عَلَى مَطْلُوبِهِ فَإِنَّ الْحَلَالَ حَقِيقَةٌ هُوَ النِّصْفُ بِمَا رَفَعَ عَنْهُ الْحِجْرُ فِي الْحَالِ وَالْمَرْجُوعُ
بِهَا مِثْلُ عَقْدِ الْأَبِ وَالْإِبْنِ لَيْسَتْ حَلَالًا لِأَحَدِهِمَا وَإِنَّمَا حُلُّ الْعَقْدِ وَخُجْرَتُهُ بِقَوْلِهَا لَوْ
كَانَتْ حَلَالًا لَمْ تَزَلْ فِيهَا لَمْ يَحْرَمِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى فِي الْأَنْضَاءِ وَمَا انفردت
الْإِمَامِيَّةُ بِهِ أَنَّ مَنْ تَلَوَّطَ بِغِلَامٍ فَاقْتَبَلَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَمَّا الْغِلَامُ وَلَا أُخْتُهُ وَلَا بِنْتُهُ أَبَدًا
وَحَكَمِي عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ حَنْبَلٍ أَنَّ مَنْ تَلَوَّطَ بِغِلَامٍ مَحْرَمٍ عَلَيْهِ تَزْوِيجُ بِنْتِهِ لَهُ وَالطَّبِيعَةُ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالطَّبِيعَةِ فِيمَا تَقْدِمُهَا مِنَ الْمَسَائِلِ وَخُجْرَتُهُ بِقَوْلِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي الْحَرَمِ عَلَى
الْمَوْثِقِ بَيْنَ أَمِّ الْمَفْعُولِ بِهِ وَبِنْتِهِ وَأُخْتِهِ مِنَ النَّسَبِ وَامَّةٍ وَبِنْتِهِ وَأُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ ضَرْفُ
بُيُوتِ الْحَرَمَةِ بِالرِّضَاعِ حَيْثُ الْحَرَمَةُ بِالنَّسَبِ وَاسْتِشْكَالُ الْعِلَامَةِ فِيهِ فِي الْفَوَاعِدِ مِمَّا يَنْبَغُ
عَنْ نَظَرِ غَايِرٍ وَحُظِّ صَائِبٍ صِلَاً وَلَقَدْ أَصَابَتْ فِي الْحَرْجِ حَيْثُ أَفْنَى بِالْحَرَمِ مَطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَرِينٍ
وَمُسْتَدَّ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ اجْتِمَاعِ الطَّائِفَةِ نَظَافَرِ الْأَخْبَارِ وَنَظَافَرِ الرُّوَابِاتِ مِنْ مَعَادِنِ
الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ وَأَهْلِ بَيْتِ الْقُدْسِ الْعَصَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ عَلَى رِوَاكِهِمْ أَجْمَعِينَ
فَمِنْهَا صَحِيحَةُ ابْنِ أَبِي عِمْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ يَعْتَبُ بِالْغِلَامِ
قَالَ إِذَا دَوَّ بِحَرَمِهِ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ وَأُخْتُهُ وَمِنْهَا صَحِيحَةُ ابْنِ أَبِي عِمْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ بَانِي إِخْوَانٍ أَمْرًا فَقَالَ إِذَا دَوَّ بِحَرَمِهِ عَلَيْهِ لِلرَّأَةِ
وَمِنْهَا حَدِيثُ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ مِنْ طَرِيقِ الْكَافِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَعْنَاهُ قَالَ بَعْضُ شُهَدَاءِ النَّبِيِّ

فروع غائبة شرعاً بحرمته بالواط

رضاعية مخدوم ماد

في شرح الشرايع وفي رواية ابراهيم بن عمر عنه عليه السلام مخريم الامر ايضا وابراهيم
 عن عبيد بن عمير المحدث على الاجماع والاختيار المجوزة بالشهرة قلت ابراهيم بن عمر البجلي ثقة
 مقبول الرواية وتضعيف احمد بن الحسين بن عبد الله الغضائري اياه غير فادح في قبول
 روايته وصحة حديثه مع ما قد قال النجاشي انه شيخ من اصحابنا ثقة وغير ذلك على
 ما قد اوضحناه في معلقنا على الخلاصة ومنها من طريق الكافي عن موسى بن سعدان
 عن بعض رجاله قال كنت عديا في عبد الله السلام فانه رجل فقال له جعلت فداك
 ما ترى في شابيتي كانا مضطجعين فولد لهذا غلام وللآخر جارية ابترجج ابن هذا ابنة
 هذا قال فقال نعم سبحان الله لم لا يحل فقال انه كان صديقا له فقال وان كان فلا بأس
 قال فقال انه كان يفعل به قال فاعرض بوجهه ثم اجابه وهو مستفرب ذراعيه فقال
 ان كان الذي كان منه دون الايقاب فلا بأس ان يتزوج وان كان فداوت فلا
 يحل له ان يتزوج **فروع** الاول الصبي والرجل في المفعول سببان في الحكم فولا واحدا
 واما في الفاعل المومب فالصغير ايضا كالكبير على الاقوى واستشكله العلامة في الفواعل
 نظرا الى خروجه عن حكم التكليف وليس بشيء لكون تعليل الحكم بذلك من الاحكام
 الوضعية كالضمان المسبب عن الامتلاف وكما وجوب الطهارة والمنع من الجادة المسببا
 عن الاحداث الموجبة لذلك فاما مخريم ايقاع العقد بالخطاب لتكليف قبل البلوغ
 فتعلق بالولي الثاني هل البت كالحج في كون الايقاب به سببا للمخريم استشكله العلامة
 ايضا والقطع بالمخريم احوط واقر في وجوب الغسل لان حرمة البت كحرمة الحج بل
 اكثر لانصال نفسه بعالم القدس ومصيرها الى الدار الآخرة الثالث لو ملك امه ثم
 لاط باجنها فاقبته قبل وطئها حرمت وان خرجت عن ملكه ثم عادت اليه امه الوحد على
 حرة ثم اومب خاها قبل الوطئ او بعد فهي لا تخرم عليه بذلك فارفها ثم تزوجها بعقد
 اخر مستأنف ام لم يقارنها اصلا الرابع يتعدى المخريم على الفاعل التوف الى جذات
 المفعول وان بعدن لاتب كن ام لا لم يصدق الامر على كل واحد منهم وهذا الحكم
 كانه متفق عليه بين الاصحاب لسنا عرف فيه مخالفا وكذا القول في بنات اولاده

فروغ غائب شر الحُرْمَةِ بِاللُّوَاطِ

٤٥

سواء في الحكم بنبات الذكور ونبات الاناث لوفوع اسم البنت عليهن جميع اما بنت الاخت فلا
يُعَدُّ بِحُكْمِ الْبَنَاتِ لِأَنَّ اسْمَ الْاَخْتِ لَا يَفْعُ عَلَيَّهَا بِحَالٍ مِنَ الْاَحْوَالِ فَيُفْعَى الْعَمَلُ بِحُكْمِ الْاَصْلِ
عَنِ الْمَعَارِضِ الْخَامِسَةِ حَتَّى لَا يَفْقَدَ الْمَعْبُورُ تَرْبِيبَ التَّحْرِيمِ عَلَيْهِ هَذَا هُوَ ادْخَالُ الْحَشْفَةِ بِكُلِّهَا
اَوْ بجزء منها بخلاف ما يترتب عليه وجوب الغسل وكذا انجاب الحد فانه ليس لا يغيب
الحشفة بتمامها وقد نص على ذلك ابن ادريس وغيره وكذا الدخول بالبرئة قبل او دبر انما
يُحْتَقَقُ بِغَيْبِهَا اَوِ الْغَيْبِ بِقَدَرِهَا فِي مَقْطُوعِ السَّلَاسِ لِأَنَّهُ مَحْرَمٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اِمَّا بِاللُّوَاطِ
وَلَا بِنْتِهِ وَلَا اخْتَهُ عِنْدَ عَلَمَانَا اَجْمَعَ لِقَوْلِهِ عَزَّ مِنْ فَائِلٍ وَاحِلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ
وَلِلْاَصْلِ مَعَ انْتِفَاءِ الْمَعَارِضِ بِحُكْمِ مَنْ أَحَدُ مِنْ فَقَهَاءِ الْعَامَّةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْعِلَامِ
الذَّائِبَةِ وَبِنْتِهَا السَّابِغِ لَوَافِقِ خَشْيِ مُشْكَلٍ ذَكَرَ اَوِ اَوْ مَبْنِيهِ فِي دَبْرِهِ ذَكَرَ فِي الْقَوَا
فَالْأَقْرَبُ عَدَمُ التَّحْرِيمِ وَفَوَاهِ فِي الْإِبْطَاحِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ السَّبَبَ الْمَوْجِبَ لِلتَّحْرِيمِ الْإِفْقَابُ
ذِكْرُ الْوَفْقِ ذَاكَ جَزَاءُ السَّبَبِ عَنْ مَعْلُومِ التَّحْقُوقِ رَجَّحَ الْعَمَلُ بِالْإِبْطَاحِ الْاَصْلِيَّةِ وَ
دَلِيلُ التَّحْرِيمِ الْإِحْطَاءُ بِالْإِحْتِنَاءِ وَكَوْنُ ذَلِكَ جَارِياً بِمَجْرَى شُبَّانِ الزَّوْجَةِ بِالْإِحْتِنَاءِ الَّذِي
هُوَ مَنَاطُ الْحُكْمِ بِحُرْمَتِهَا وَاسْتِنَاءُهَا أَنَّ الْحَرَامَ يَغْلِبُ الْحَلَالَ عِنْدَ التَّعَارُضِ مِنْ هُنَاكَ مَا
فَدَانَعْقِدُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ الْخَشْيَ الْمَشْكَلَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا عَلَى
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا النَّظَرُ إِلَيْهِ فَالْحَدِيثُ الْحَقُّ أَعْلَى اللَّهِ مَقَامُهُ فِي الشَّرْحِ وَفِيهِ
لَا اِلْحَاقَ بِالْإِحْتِنَاءِ بِالْمَصِيرِ إِلَيْهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ اسْتِنَاءِ الْحَرَمِ بِالْإِحْتِنَاءِ وَجُودُ
مَنْ يَقْطَعُ بِحُرْمَتِهِ كَاحِدٍ هُنَاكَ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ وَأَخْلِيَّةُ الْحَرَامِ الْحَلَالَ دَائِرَةٌ مَعَ تَحْقُوقِ الْحَرَامِ
وَالْأَقْرَبُ مَا فَرَّطَهُ الْمَصْنِفُ قُلْتُ الْإِحْتِنَاءُ فِيهَا بِإِعْتِنَاءِهِ بِقَوِيَّ جَانِبِ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ
الْمَعَارِضَيْنِ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ وَبِعَيْشَتِهِ بِالْإِحْتِنَاءِ السَّابِقِ عَلَى الْحُكْمِ وَبِحُجُبِ عَلَى الْجَهْدِ
الْمَصِيرِ إِلَيْهِ فِي الْإِسْتِنَاءِ إِذَا تَقَاوَمَ عِنْدَ دَلِيلِ الطَّرَفَيْنِ فَيَمَّا يَمُ الدَّلِيلُ نَاهِضًا عَلَى
بِخَالِفِهِ لَيْسَ هُوَ مَنْ أَوْ بَعِيرُهُ بِالْإِحْتِنَاءِ الدَّلِيلِ وَلَا بِنَارِ إِلَيْهِ بَلْ يَعْزِلُ النَّظَرَ عَنْ إِعْتِنَاءِ
فِي الْإِسْتِدْلَالِ وَلَا يَسُوغُ لِلْجَهْدِ أَنْ يَعْزِلَ بِهِ إِذَا خَالَفَ مَظْنُونَهُ بَلْ أَمَّا الْعَمَلُ بِرُؤْيَا لَيْفَتِهِ
فِي اخْتِيَارِ أَحَدِ الْمَجْتَهِدِينَ الْمُنْتَازِعِينَ فِي الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي مَسْئَلَةٍ فَهَذَا ضَائِرٌ

فروغ غائب شر الحُرْمَةِ بِاللُّوَاطِ
فَاعْلَافُ مَقْصُودٍ

رضاعيه محقق داماد

۴۶

فخصبة اصولية بها يندفع ما يظن من التدافع بين اقاويل المستنبطين حيث انهم في مواضع الاستدلال فان يستندون الى الاحتياط ونارة يقولون الاحتياط بما لا يضار اليه والفرق بين مانحن في تحريمه وبين الاشباه بالاجنبية غير مستبين السبيل اذ من يقطع تحريمها اعني الاجنبية محتملة المحقق هناك لا معلومة كما يقطع باستحبابه تحريم الام والبنت والاخت اعني المذكورة هنا وكذلك القول في غالبية الحرام فانها دائرة مع محقق الحرام في نفسه على البتة فيما يحتمل الحل على الاحتمال فهنا كذلك فالحرمة مع المذكورة محققة في نفسه والخشني المشكل يحتمل الامر من على سبيل واحد والاصل معزول عن العمل في امثال ذلك على ان كون الاصل فيه الاثنية والاباحة ليس يصح بالجملة الا في بل الاقوى عنده في التحريم ثم ان لسرخس البارع الشهيد هناك في حواشيه بحث في الاول انه ينبغي التحريم بغير الام والبنت اذا كان مفعولا لان التحريم فيها لازم على تقدير ذكره وانوثته فيكون الاشكال في الاخت لا غير على القول ببشر الزنا قال جدي شارح الخبر معترضنا عليه ان موضع البحث في هذا الموضع انما هو الايجاب الذي هو اعم من ادخال الحشفة بنامها او بشئ منها فما اوردناه غير وارد نعم ينبغي ان يفصل في هذا المقام بان تغيب الحشفة في دبر الخنثى يقتضي تحريم الام والبنت عند من يحرمه بالزنا وبدونه الاقرب عدم التحريم **الثاني** ان الاشكال هنا غير وارد اصلا سواء كان فاعلا او مفعولا لان البحث اما مع بقاء الاشباه او مع زواله فان كان فاعلا فمع الاشباه محرم عليه جميع بنات آدم ومجرم على جلالهم لاشتراط التزويج بمحقق الذكورة والاثنية ومع الوضوح اظهر لانه ان كان فاعلا وظهرت الذكورة لمحقق الحكم بالتحريم والا لمحقق عدمه وان كان مفعولا فمع الذكورة ببشر التحريم على الفاعل بدونها يتخلف في الاخت فلا يثبت الاشكال هنا اصلا الا على تقدير الحكم بجواز تزويج الخشني المشكل قال في الارث في قوله اذ كان وجا او زوجة اشعار بجوازه قال جدي في الشرح راداعيه لارسان المصنف لا يريد بما ذكره ما اذا وضع الحال بل حيث يكون الاشباه حاصل ولا يرد عليه ما اوردناه اذا كان مفعولا لان محريم امه واخته وبنته على تقدير عدم ادخال

ضابطة اصوليه في العمل بالأصل منسوبة

٤٧

الحثفة محتمل نظر الى ان الحثي ما خوذ فيه باحوط الامر من لهذا يحكم به النظر اليه على
الرجال والنساء وعليه النظر الى الرجال والنساء وهذا وان كان محتملا الا انه ضعيف
لان حل النظر وما جرى مجراه ليس له اصل يمسك به بخلافه الحثي وابنته واخته فان
الاصل فيهن الحل فلا يستقل عنه بمجرد الاحتمال نعم ما اوردته على تقدير كونه فاعلا وادق
من التبين ان يحريم النظر الى الرجال والنساء وعلى الرجال والنساء جميعا خلاف الابا
الاصليه فلحل النظر المقابل له اصل اصيل فوجد عنه لهوض الدليل الضار فكل
القول في حلهم وخبرهم ثم ان ريم ان ام الحثي وابنته واخته الاصل فيهن الحل مع
الحاظ وصف الخوثة وتحقق الايقاب فغير مسلم وان ريم اصالة حلهم مع عزل النظر عن
ذلك فغير محدد **ضابطة اصولية** وفخر ضابطا اعلن ان النشبت بحكم الاصل
والاباحة الاصليه في ابواب هذه المسائل وتطأها بعد ورود النصوص وهوض الادلة
الفائمه على عزله عن العمل والجو عن مقتضاه سلف سافط ونجم هابط وعصام فيجذب
حدار منقضى ثم اعلن ان الاصل في اللغة ما يبنى عليه الشيء في الاصطلاح بطلوا على
سنة الراجح يقال الاصل المحيطة وما لا يعدل عنه الا لبثت حجة شرعية صار فيه
يقال الاصل في المنافع العامة الخالصة من وجه الضرر الاباحة والاصل في العقود الوا
الصحة اي وقوعها على الوجه الصحيح ومقتضى الادلة يقال الاصل في اقوال المسلمين انقام
القبول والصحة والاصل في مطلق الماء حتى الماء الخالص من ذوبان الثلج ومن انقلاب
اليه وماء البحر مثلا الطهورة بحسب اصل الخافضة والقانون الكلي يقال لنا اصل وهو ان
العقل مقدم على النقل عند التعارض وان الاصل مقدم على الظاهر اذا تعارضوا والدليل يقال
الاصل في هذه المسئلة الكتاب السنة او الاجماع او سبيل العقل وهذه المعاني الخمسة
انما يلحظ فيها حال موضوع الحكم بحيث ينفه وفي حد ذاته سواء عليه اكان في بداية الامر
بدئ القطرة ام في دوام التحقق وسبلان الحصول ولا يعتبر في شيء منها حال الموضوع بحسب
البقاء والاستمرار والثبت والاستدامة والتسبب يقال مثلا في قصة ذي البدين اسمه
الحريان بغارض الاصل والظاهر في الصياغة اعموا والظاهر وذو البدين الاصل في ثباته

نفسه كان نقول لا اوردته على تقدير كونه فاعلا وادق من التبين ان يحريم النظر الى الرجال والنساء وعلى الرجال والنساء جميعا خلاف الابا الاصليه فلحل النظر المقابل له اصل اصيل فوجد عنه لهوض الدليل الضار فكل القول في حلهم وخبرهم ثم ان ريم ان ام الحثي وابنته واخته الاصل فيهن الحل مع الحاظ وصف الخوثة وتحقق الايقاب فغير مسلم وان ريم اصالة حلهم مع عزل النظر عن ذلك فغير محدد

ولا يقتصر على ذلك بل يعمد على الامور كذا في ذلك على سبيل آخر فعلى قواعد قوله في هذا على خلاف الامر بحسب عدة معان احدا خلاف وضع له اولاد هو حقيقة وثابتا ان يراو خلاف مقتضى الدليل وانما خلاف القاعدة استمر كما يقال اباة السنة للضطر على خلاف الامري القاعدة استمر في جميع الكتب راجع ان يراو بالصدر كما في هذا المقصود وهو على السنة نزاع الاول استصحاب الفقه في الاحكام الشرعية الى ان يراو مقتضى البراءة الاصلية استصحاب حكم التهم الى ان يراو له او حكم نفس الى ان يراو له حجة البحث عن الخصم الخارج الثالث استصحاب حكم دلل على خلافه وادراكه عند بيان سبب التفضيل وهذا هو الذي يشهد له كلامه في هذه القاعدة ارفق عدة ان البقعة

وغير ان تميز بين الامور كذا في ذلك على سبيل آخر

في هذا المقصود وهو على السنة نزاع الاول استصحاب الفقه في الاحكام الشرعية الى ان يراو مقتضى البراءة الاصلية استصحاب حكم التهم الى ان يراو له او حكم نفس الى ان يراو له حجة البحث عن الخصم الخارج الثالث استصحاب حكم دلل على خلافه وادراكه عند بيان سبب التفضيل وهذا هو الذي يشهد له كلامه في هذه القاعدة ارفق عدة ان البقعة

رضاعيه مخو داماد

٤٨

مدني الخ وارض الحام بغارضا وافتاح الاصحاب جوا الظاهر وفي موت الصبي المخرج
 في الماء القليل مع الاستبراء بغارضا الاصلان ذهب فرب من الالف واليحق الى العمل
 هما معا وليس يلزم من ذلك اجتماع المتنافسين كما لا يلزم من العمل بهما فيما اذا ادعت المرأة
 وفوق العقد في الاحرام فانكر الزوج وحلف على عد وفوقه فيه وهذا المعنى السادس انما
 الملحوظ فيه حال الشيء بحسب ما هو عليه من الاستمرار والاستدامة ولذلك انما ينصح العمل
 باستصحاب الحكم اذا ما لم يتغير الموضوع في حد نفسه عن شانه الذي كان هو فيه وشاكلته
 التي كان هو عليها فاما مع التغير عن الشان الخلفي وطرق عارض في الفطرة الثانية هو مظنة تبدل
 الحكم فلا يصح استصحابه كما لا يصح استصحاب الحكم السلافة الخاصة بحواس صحيح المزاج و
 المثانة الثانية لفواء عند عرض الامراض الحادة والاورام الباطنة في الجب القلبية و
 البعوض الدماغية نظر الى مكان مدافعة الطبيعة ومقاومتها اياها **ضابط**
ثبوت كل فحور كننا او ثلوط يرتب عليه محرم نكاح فانما هو الذي يكون سابقا
 على العقد ومنهم من يدعي اجماع الاصحاب على ان الزنا اللاحق بالعقد الصحيح لا ينشر
 حرمة المصاهرة لان الحرمة لا يفسد الحلال وقال في الجبر الزنا الطاري لا ينشر الحرمة فلو
 زنا بام امرأته بعد العقد وابنتها او لاط باجنها او ابنها او ابنتها لم تحرم امرأته عليه و
 كذا لو زنا الاب بجارية الابن وبالعكس لم تحرم على ما لكها وقال الشيخ محرم سواء زنا بها
 قبل الوطى او بعد وقال الشيخ اذنا بجارية ابية قبل ان يطأها الاب حرم على الاب المالك
 وطؤها وان كان قد وطئها بعد وطى الاب محرم وليس بمعتمد وقال في المختلف لو سبق العقد
 من الاب والابن على امرأة ثم زنا بها الاخر لم تحرم على العاقد سواء دخل العاقد قبل الزنا
 من الاخر او لم يدخل ذهب اليه اكثر علما ثانيا وشرط ابن الجعد في الاباحة الوطى فلو
 عقد ولم يدخل فزنا الاخر حرم على العاقد ابدا ولم تحرم وقال شيخنا الميرزا التبعيد
 الشهيد في شرح الارشاد واعلم ان مراد اكثر الفاضلين بان الزنا ينشرانه مع سبعة لامع
 فآخره ولو عن العقد وابن الجعد حرم من زينة الاب والابن على احدهما ما لم يطأ لزوجا
 عمار عن الصان عليه السلام في رجل له جارية فوطع عليها ابن ابنة قبل ان يطأها

ان
 صبي الله عليه وسلم
 وسلم نزول الزور عليه
 لا يقتصر على ما اعلموا انظر
 لمجلة رتبة يستتبع عن الشر
 عملوا ذلك وردوا الحكم بغير
 وذر اليمين بعد الاصل
 الاستصواب فمخرج
 صبي الله عليه وسلم
 على بهر نسيان فيما
 وقع عليه

منع بالنكاح
 وقع الزنا

في عقد نشر الحرمه بالزنا اللاحق

٢٩

الجدا والرجل يبنى بالمرثه هل يجل لابنه ان يزوجها قال لا انما ذلك اذا تزوجها فوضها
 زنا ابنه لم يضره لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية واجيب بضعف السند الدلالة
 والخيار والتحريم ما لم يسبق عقد قلت ضعف السند مسلم من جهة سهل بن زياد وقد استأنا
 ادخال العلامة اياه في الوثق اما ضعف الدلالة فلا ولعل انه لا فرق هناك في الاحكام
 بين الابن من النسب الابن من الرضا ع وكذا بين الام والبنت مثلا
 النسب الام والبنت من الرضا ع فكل محرم في باب المصاهرة بالنكاح الصحيح او بما يلحق به
 من الزنا والشبهة والنظر والكس على احد من ذوى الانتساب من جهة النسب محرم على نظيره
 الذي في منزله من جهة الرضا ع فحرم الموطوءة بالعقد بل المعفودة على اب الواطئ بل
 العاقد بالرضاع وان علا وابنه وان نزل وكذلك الموطوءة بالزنا او بالشبهة ومحرم على
 الواطئ اما الموطوءة من الرضا ع وان علت وبناتها منها وان سفلت وعلى هذا السيل سائر
 المراتب والطبقات ولا يرد ان هذه المحرمات محرمه بالمصاهرة لا بالنسب فلا يشملها عموم القائل
 المقضاه للنص لما قد استبان لك ان باب التحريم بالمصاهرة ايضا راجع الى باب التحريم بالنسب
 انما لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضا ع ما يحرم من المصاهرة كفا
 منه عليه السلام بقوله الرضا ع لمحكمة النسب ويقول يحرم من الرضا ع ما يحرم من النسب
 لان الذي يحرم من المصاهرة راجع الى النسب فالمصاهرة اللاحقة لذوى الانتساب
 كالمصاهرة اللاحقة لامثالهم بحسب المنزلة الحاصلة من جهة الرضا ع ثم ليكن من
 المعلوم المسبين ان كل رضا ع محرم لنكاح كما انه محرم لبداء النكاح كذلك يبطل استدا
 ويفسد صحته ويقطع استمراره **ببعضه** كيف يجل في مذهب الغظم والثقة ان تكون معقود
 الاب من النسب هو الوالد الموطوء الذي هو سبب ما حيوة بابت مجازية جسيمة بمجرّد
 العقد من دون الدخول محرمه على الابن بحسب الولادة المحبوبة وكذلك معفودة
 الابن من الرضا ع على الابن بحسب الرضا ع بمجرّد نفس العقد من غير دخول ولا تكون عقد
 عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الوالد العفوان الذي هو سبب الحيوة
 الابدية المحيية الروحانية بمجرّد عقد الزوجية محرمه على الامه ولقد روى علماء الفنا

نسخ في
 كتاب
 زنا
 و
 ما
 يلحق
 به

رضاعیتہ مخفیہ اماماد

ومحمد ثم هم في كتبهم وروينا من طريق أبي بصير المحدث بن شحنا الأكرم الأقدم أبي جعفر محمد بن
 يعقوب بن إسحق الكليني رضي الله تعالى عنه في جامعته الكافي بسند الصحيح وهو علي بن
 إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن ذر عن أبيه قال حدثني سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
 عن الحسن البصري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة من بني عامر بن
 صعصعة يقال لها سناء وكانت من أجمل زمانها فلما نظرنا إليها غابته وحفصة قالتا
 لنخلبتا هذا علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجنا لها فقالتا لها لا يرى منك
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرصا فلما دخلت علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ثناها بيب فقال أعوذ بالله فانتقبضت يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنها
 فظلفها وأخفها بأهلها وتزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة من كند
 بنت أبي الجون فلما مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن مارية ^{لفظية}
 قالت لو كانت بنتا مات ابنه فالحقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأهلها قبل أن
 يدخل بها فلما مضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وولي الناس أبو بكر أشه العلة
 والكندية وقد خطبها فاجتمع أبو بكر وعمر فقالا لها اخذنا ان شئنا الحجاب ان شئنا الباء
 فاختارنا الباء فترجنا فخدم احدا لرجلين حتى الاخر قال عمر بن ذر فحدث بهذا الحديث
 زارة والفضل فروى عن أبي جعفر عليه السلام انه قال ما هي الله عز وجل عن شيء الا
 وقد عصى فيه حتى لقد نكحوا ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسام من بعد وذكر
 هابن العامري قال أبو جعفر عليه السلام لو سئلتم عن رجل تزوج امرأة فظلفها قبل أن
 يدخل بها اخل لابنه فقالوا لا فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعظم حرمة من
 ابائهم قلت فمر بن ذر فحدث بهذا الحديث عن زارة والفضل عن أبي جعفر عليه
 السلام قال طبري الى المعصوم ايضا صحيح وخالي الاسناد ومن طريق الكافي ايضا من علي بن الحكم
 عن موسى بن بكر عن زارة بن احين عن أبي جعفر عليه السلام نحوه وقال في حديثه وهم
 يستأون ان تزوجوا امهاتهم ان كانوا مؤمنين ان ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحرمة مثل امهاتهم قلت موسى بن بكر الواسطي في مدحه الكشي وقال النجاشي في

الحمد لله
عن طريق من
ابراهيم بن هاشم
في تاريخ السواديه
بنينا الامره كسبتا
منه

في كتب الرجال ابو عروبة بن
الام وقيل الفير وزايد بن
القاسم بن عروبة بالام يوم
وابن ابي العروبة بالام وتركها
لحسن او فليس منه يدقده

منظوم

احكام وطوئ ابن للاب

٥١

عن ابي عبد الله وابي الحسن عليهما السلام وعن الرجال له كتاب يرويه جماعة وله بحال عن احمد
 غمير وفيه اصلا وكذلك الشيخ في الفهرست وابصار وابنه ابن ابي عمير وصفوان بن يحيى عنه
 وروايت ما كتبه على ما في الفهرست وغيره من اعدل شاهد على حسن حاله فلذلك الحسن
 بن اودا ورده في قسم الممدوحين وقال في مكشور روى عن الرجال ممدوح ولكن الشيخ
 في كتاب الرجال في اصحاب ابي عبد الله الصادق عليه السلام انصر على مجرد ذكره في اخا
 ابي الحسن الكاظم عليه السلام ذكره وقال اصله كوفي وافق له كتاب روى عن ابي عبد الله
 عليه السلام ونظر الى ذلك ادخله العلامة في الخلاصة في قسم المخرجين والذي يبين
 ان الرجل ممدوح ووقفه غير واضح فالطريق حسن **مسألة** اذا ملك الرجل جارية
 فوطئها ابنته من النيب ومن الرضا عنه من قبل ان يوطئها هو حرم على الاب للمالك ووطئها
 مؤبدا ولا يحل له ان ينزق جها من بعد لعن ابا فاما ان وطئها بعد وطئ الاب نيبا
 او رضا عافلا محرما بذلك على الاب ووطئها مادامت في ملكه ولا التزوج بها بعد خروجه
 عن ملكه ذهب اليه الشيخ في النهاية وبه قال ابو علي بن الحسين والفاضل عبد العزيز بن
 البراج وقال الصدوق ابو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره فقيه وان ذني رجل
 بامراة ابنته او امراة ابيه او بجارية ابيه او بجارية ابنته فان ذلك لا يحرمها على زوجها
 ولا يحرم الجارية على سبطها وانما يحرم ذلك اذا كان منه بالجارية وهي حلال فلا يحل
 تلك الجارية ابدا لايه ولا لابنه وقال ابن ادريس لا فرق بين ان يوطئ الرجل جارية
 الاب قبل وطئ الاب وبعد في عهد الخبر وتوقف العلامة هناك في المختلف اخرج الشيخ
 برواية عمار السابغة واذا ثبت الخبر بذلك في حق الابن لعنه فائلا بالفرق فان في
 المختلف ورواية الشيخ ضعيفة السند لكن بعضها ما تقدم من الروايات الدالة على
 الخبر ولو زنا الابن بامرأة الجد والاب الملك وانما لا باحة لكن يظهر اثره بالوطئ
 اذ قد يملك من لا يباح له وطئها فالت واذ كان مجرد الملك غير مؤثر في جعل المملوك
 بمنزلة الحليلة الموطوءة او المعفودة فالوقوف في الخبر لا مانع له مع ههنا النص
 المتضارع المتضارع على ان الزنا السابق بشرحه المصاهرة نعم الفجر الطاري لا يفسد

الحسين بن الحسن
 بن الحسن بن الحسن
 بن الحسن بن الحسن

رضاعيته مخفوق ااماد

٥٢

النكاح ولا يبطل الا باحاه المستمرة لما قد قدمناه من الاخبار الصحيحة من طرف الابي جعفر
 الثلاثة وهم المحدث الثلاثة اشباح الدين اعلام المذهب بن محبوب بن اسحق الكليني و
 ابن علي بن بابويه القمي وابن الحسن بن علي الطوسي ضوان الله تعالى عليهم وفي معناها
 من طريق ابى جعفر الصدوق في الفقيه صحيح الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام الرجل يصيب من اخوات امرته حراما المحرم ذلك عليه امراته فقال
 ان الحرام لا يفسد الحلال والحلال يصلح به الحرام ورواه موسى بن بكر وندرج سمعت ما
 يوضح حسن خاله عن زرارة بن اعين عن ابى جعفر عليه السلام قال عن رجل كانت عنده
 فزنا بامتها او بنتها او باختها فقال ما حرم حراما فظ حلالا امراته له حلال وقال لا بأس اذا
 زنا رجل بامراة ان يتزوج بها بعد ضرب مثل ذلك مثل رجل سرق من ثمر نخلة ثم اشراها
 بعد هلل مجرد العقد على البنت محرم امها من النسب امها من الرضاة على الزوج
 العاقد اذا دخل بها ولم يدخل واما في جانب الام فلا محرم بنتها من النسب ومن الرضاة
 على العاقد اذا مجرد العقد عن الدخول فلو فارقتها ولم يدخل بها كان له ان يتزوج بابنتها
 او باختها من النسب ومن الرضاة فذلك مذهب اكثر علماء الاسلام ومذهب بن ابى
 عصيل من اصحابنا والشافعي من فضلاء العامة في احد قوليه الى عقد الفرق بين جاني الام و
 البنت في اشراط الجبريم بالدخول على ما يرى عن ابن عباس وتوقف لعلامة في المختلف فقال
 بعد الاحتجاج من الطرفين بالجملة فحق في هذه المسئلة من المتوقفين الا ان الترجيح للجمهور
 عملا بالاحتياط ويقتوى الاكثر من الاصحاب عند ان ما اتفق به الاكثر هو الذي عليه التعميد
 من غير توقف وسواء في الجبر مسان قوله عز من قائل وامهات نساؤكم وذراريكم اللذان
 في جبر وكم من نساؤكم اللذان دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم اذ
 على الفوايق الادبية اذا دخلها بمذخولها بالرباط كانت ابتداءه كما اذا قلت بنات رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم من خديجة وان علقها بامهات نساؤكم كانت بيانا للنساءكم
 وليس يبيح ان يعنى بالكلمة واحدة معينان مختلفان في خطاب واحد عند جهة الادباء
 ايضا يوجب جعلها بيانا للنساءكم كونها حالامنها وعلقها بالرباط كونها حالا من

شيخ في شرح
 التنوير

مختار الامرين كتاب نبت العكس

٣٥

ربا بكم فخلت لعلها فيها وذا امر لم يحزن احدا ما جعلها لالا فقال كاذبه فوله تعالى
 المتافون والمتنافيات بعضهم من بعض على ان يكون خالا من الامهات والربائب ولا تكون
 من جهة الصاه من حيث انها النساء مصلات بالنساء لانهن امهاتهن والربائب
 مصلات بايمانهن لانهن بناتهن فيخرج اللاتي بصلتهن عن ان تكون صفة سفينة
 بسلح مغزى لكراهه عن نظره ونظامه فان كان مخرج ان امهات نسائكم على الاطلاق ^{التي}
 بالنسبة الى الدخول بالنساء وعدمه وربا بكم على التقييد التخصيص يكون منهن من النساء
 المدخول بهن فاما اللاتي في جواركم فليس بها سبيل ما يرام به نفوذه العلة وتكليفها
 المعنى ان الربائب لكونهن في احتضانكم لهن او بصدد احتضانكم وفي حكم القابض في جواركم
 اذ دخلتم بامهاتهن فولى الشبه بهن وبين اولادكم وصدر محفوظات باجرائكم اياهن مجرى
 الاولاد وليس الغرض بتقييد الحرمة بذلك وما في الكشاف تفسير البضاوى عن امير المؤمنين
 عليه السلام انه جعل ذلك شرطا للحرمة فلم يبلغنا بثبوته من طريق اهل البيت عليهم
 السلام والبناء في دخلتم بهن للمعدة كما هو ملك الكشاف لا بمعنى مع كما حبه البضاوى
 والفرق بين التعدية بالبناء والتعدية بالهرم كذهبه وادهبه مثلا ان مفاد الاول
 الاخذ والانسحاب ون الثانية والدخول بهن كما يذهب عن الوطى ثم مما يدل على ذلك
 الروايات رواية الحسن بن موسى الخشاب عن عطاء بن كلوب عن اسحق بن عمار عن
 جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام كان يقول الربائب عليكم حرام مع الا
 اللاتي قد دخلتم بهن هن في الجور وغير الجور سواء والامهات مبهمات دخل بالبنات او
 لم يدخل بهن فحرموا وابهموا ما ابرهم الله ورواه محمد بن يحيى في الوثائق عن عطاء بن
 ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة
 حرمت عليه ابنتها اذا دخل بالام واذا لم يدخل بالام فلا بأس ان يتزوج بالبنت فاذا
 تزوج البنت قد دخل بها او لم يدخل بها فقد حرمت عليه لامر وقال الربائب عليكم حرام
 كن في الجور او لا يكون وصححه محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن هيب بن حفص عن ابي بصير
 المضمي قال سئل عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فقال خلل له ابنتها

رضا عتبه مخفوذ ما

٥٣

ولا تلجل له امها وصحة محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام قال سئل عن رجل تزوج امرأة فظفر
الى بعض جدها تزوج ابنتها فقال لا اذا راي منها ما يحرم على غيره فليس له ان يتزوج ابنتها
ما في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن علي بن الربيع قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
عن رجل تزوج امرأة فنكث اباما معها لا يستطيعها غيرها فدرأى منها ما يحرم على غيره ثم
طلبها اصيلح له ان يتزوج ابنتها فقال اصيلح له ودرأى من امها ما راي وما في الصحيح عن احمد
بن محمد بن ابي نصر قال سئل ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج المرأة منعه اهل له ان
يتزوج ابنتها قال لا فاما صحة جميل بن راج وحماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
الامر والابنة سواء اذا لم يدخل بها يعني اذا تزوج المرأة ثم طلبها قبل ان يدخل بها فانه
ان شاء تزوج امها وان شاء تزوج ابنتها وصحة منصور بن حازم قال كنت عند ابي عبد الله
عليه السلام فانه رجل فسئله عن رجل تزوج امرأة فمات قبل ان يدخل بها يتزوج بها
فقال ابو عبد الله عليه السلام قد فعله رجل متافلم يريه يا سافقت جعلت فداك ما
شيعة الا بمضاء على عليه السلام في هذه الشبهة التي افشاها ابن مسعود انه لا باس بذلك
ثم ان عليا عليه السلام فسئله فقال علي عليه السلام من اين اخذتها فقال من قول الله عز
وجل وَرَبَّائِكُمُ الَّذِينَ فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّذِينَ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمُوهُنَّ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فَقال له عليه السلام ان هذه مستثناة وهذه مرسلة وامتهات نساءكم
فقال ابو عبد الله عليه السلام للرجل اما لنمع ما يروي هذا عن علي عليه السلام فلما كنت
ندمت وقلت اي شيء صنعت يقول هو قد فعله رجل متافلم يريه يا سافقت فقلت فقلت
السلام فيها فلفيته بعد ذلك فقلت جعلت فداك مسئلة الرجل انما كان الذي قلت يقول
كان له مني فسا يقول فيها فقال يا شيخ نخبرني ان عليا عليه السلام مضى فيها وسئلني ما
يقول فيها فقد اجمع بها اصحاب شرط التحريم بالدخول مطلقا ونسبها الشيخ في الاستبصار
الى الشذوذ قال فهذان الخبران شاذان مخالفان لظاهر كتاب الله تعالى وامتهات نساءكم
ولو بشرط الدخول بالبنث كما شرط في الامر الدخول للتحريم الربية فينبغي ان تكون الابنة على
اطلاقها ولا يثبت الى ما يخالفه وبضاده لما روي عنهم عليهم السلام ما اناكرهنا فاعرضوه

قد روي في من امها ما روي
والمنطوق في الخبر من باب
في الخطأ في التثنية بذكر
الاضعف على تقدير الحكم في
الاقول عن ابي
عليه السلام ان تزوج ابنتها
كما في الصحيح بالنسبة الى
التأني في قوله سئل ولا نقل
لها في كذا في كل واحد منهم
بنسبة الى اقرب في قوله تعالى
ولا تقربوا ما بين ايديهم
هناك عن الاضعف تنزيهي
على سبيل الكرامة ومن لا يكره
تفصيل على سبيل التحريم وروي
الخطأ من من جملة ادلة العقل
من باب دلالة مطابقة
الحكماء من باب القياس
لان باب التخرج كما هو
للمشهور في الاصول فليعرضوا

حكم نكاح الممثلة الدخول بالبنت

٥٥

على كتاب الله فتوافق كتاب الله فخذوا وما خالفه فاطرحوا ويمكن ان يكون الخبران رداعا على ضرب من التثنية لان ذلك مذهب بعض العامة ثم ذكر موثقة محمد بن اسحق بن عمار المصنف قال قلت له رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ماتت اقبل له ان يتزوج امها قال سبحان الله كيف اقبل له امها وقد دخل بها قال قلت له فزجل تزوج امرأة فهلك مثل ان يدخل بها اقبل له امها قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها وقال قال لوجه في هذا الخبر ايضا ما قلناه في الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن اسحق بن عمار الراوي لهذا الخبر قال قلت له ولم يذكر هو ويحتمل ان يكون الذي سئله غير الامام الذي يجب المصير اليه في قوله فاذا احتمل ذلك سقطت المعارضة به ونحن نقول ما صححه جميل وسمنا فاطما من مائة ان يعني اذا تزوج الخ كذا الراوي انما قول الامام عليه السلام ما قبله فقط وقول الراوي مذهب مذهب غيره واجب الاتباع ومعنى قول الامام ومفتراه ان الامام والبنت سواء في الحل على الرجل اذا لم يدخل بالامور وان كان قد عقد عليها من البين ان ضمير التانيث في قوله عليه السلام بها عابد الى الامر ثم ان كلام الراوي ايضا تفسير لقوله عليه السلام فيكون معناه اذا تزوج المرأة ثم طلقها مثل ان يدخل بها فانها وبنتها سواء في الحل عليه فان شاء تزوج الام وان شاء تزوج البنت واما صححه منصور بن حازم فمن الميسين فيها ان ابا عبد الله عليه السلام لم يعن بقوله قد فعله رجل منا احدا من العصومين فاذا ن قوله عليه السلام فلم يرب به ما ساظهار الامر فيه انه في بيان الانكار عليه ومن هناك قال عليه السلام للرجل ما نسمع ما يروى هذا عن علي عليه السلام ثم قال عليه السلام لمنصوبنا شيخ مخبر في ان عليا عليه السلام قضى فيها ولساني ما نقول فيها نقوله عليه السلام هذا نصيب على ان الفتوى على ما قضى فيها على عليه السلام واما مضمرة محمد بن اسحق بن عمار بن جحان الثعلبي باعجام العين بعد التأنيث من فون مخبثاته في الواقعة على ما قد حكم به الصدوق ابو جعفر بن بابويه وان كان ثقته عينا على ما قد قاله النجاشي والمسؤل كانه مولانا ابو الحسن الرضا عليه السلام فلعن سؤالا على طريق النعت لامن الثقة ولذلك لم يهلك عليه السلام في الجواب سلك الافاء المبرج بل اجابه على ستن الانكار والقيش عن حلة الخمر وما هذا سبيله لبس بصره

رضاعيته محققة أم لا

ش

الاجتاج واليه الاستناد ولا سيما في مثل هذه المسئلة التي استند بها السيد المكرم
 الغنية رضوان الله تعالى عليه الى الاجماع اذ قال ومن هذا الضرب من المحرمات ما لم يمتنع
 عليها جمع شرط وايضا قوله تعالى واقمها نكاحا لم يشترط الدخول وايضا فقده
 المخالفون انه عليه السلام قال من نكح امرأة ثم مات قبل الدخول بها لم يحل له ان يتزوج
 هذا نص ومن هذا الضرب بنت المدخول بها سواء كانت في حجر الزوج او لم تكن مبالا
 خلا الا من داود وهو قال ان كانت في حجر حرمت والا فلا طئنا منه ان قوله تعالى الا
 في نكحكم شرط في الخبر وليس ذلك شرطا وانما هو وصف طريق اذا الغالب ان الرتبة
 في حجره مسئلة عند ان عقد النكاح بل مطلق العقد الصادر من الفضولي هو الذي
 ليس له ولاية ولا وكالة باطلا في اصله من راس الاجازة اللاحقة خبر مؤثرة في تصحيحه
 لا كاشفة عن صحته اصلا واليه ذهب الشيخ في الخلاف المبسوط وبه اقر في المحققين
 في الايضاح وعليه بذكر كلام شيخنا الشهيد في شرح الارشاد واذن فلا يثبت عليه
 محرمات المعقود عليها فاضولا واختفا وبنتها من النسب من الرضا عنه مطلقا واما المشو
 له موافقا على الاجازة فاختلفوا في ار الاجازة هل هي جزء السبب كاشفة عن سبق
 صحته النكاح ولزومه في الواقع من حين العقد واما ما كان فهل بشرط في محرمات المعقود
 عليها بل كل محرم يثبت على مجرد العقد ان يكون عقدا لنكاح لازما من الطرفين
 او من طرف الزوج فقط او لا يعتبر ذلك اصلا نظرية العلامة في القواعد فلو وقع العقد
 على الزوجة الصغرى الفضولي عنها قال في محرمات الامر قبل الاجازة او بعد فيتم مع البلوغ
 نظر في الشارح المحقق حدى الخبر اعل الله مقامه المحقق ان يقال ان حكمنا بكون الاجازة
 من الزوجين او من احدهما جزء السبب فالذي يفيض به صحيح النظر عند الخبر لان اطلاق
 العقد انما يثبت على الصحيح هو الذي يثبت عليه اثره والحاصل في العقد الفضولي
 هو جزء السبب يمنع صدق البناء على الذي عقد عليها الفضولي كون الاضافة بكونها
 ادنى فلا يثبت معناه انه اذا ارد اضافة شيء الى شيء كفي لصحة الاضافة ان يكون لها ادنى
 ملازمة وليس معناه انه اذا وجد بين شيئين ادنى ملازمة وجب حمل الثاني على الاول

انما السبب في راسه
 الفضولي

اراد كانت الفضولية
 من كلا الطرفين او من احدهما
 فقط

اراد تارة تارة

حكم الفصول في المعاملات

٥٧

منها الى الآخر على جميع محملاته الضمنية والبيانية لان الواجب الحمل على المعنى الخفي الذي
يبدأ راي الفهم عند الاطلاق والمعقود عليها فضولا من الطرفين معا ومن احدهما لاخذ
من التمس بالنسبة الى المعقوله ولا من زوجاته ومنكو حاته لما قلناه من ان الحاصل جزء العقد
لا كله وان حكما يكون الاجازة كاشفه عن حصول العقد الصحيح الرد كاشفا عن عدمه فالخبر
عدمه بحسب موجب لواقع موقوف على انكشاف الحال عندنا بالاجازة والرد لكن قبل حصولها
وثبت الامر ينبغي ان يحكم بالمنع من تزوج امر المعقود عليها واختها وبنتها لان العقد الواقع
مبعضه ان ينكشف صحته ولزومه من الجانبين فان قيل كيف حرمن بمجرد الاحتمال والاصل الا با
قلنا لما حصل عقد وزدنا في سببته وعدمها على حد سواء وكان له امد تنظر انكشاف
حاله لنا لم يحزم الجهر على نكاح من يثبت على هذا العقد محرم نكاحه ولم يبق اصل الا با
كما كان لان حصول ما وقع اللبس في سببته نقل عن حكم الاصل الذي كان وليس هذا با
من المعقود عليها عقدان لاشين وهذا ليس السابق منها فان امر المرأة حرام على كل منها الا
وكذا لو عقد عاقد على امرأة واللبس للمعقود عليها باخرى فان كل منهما حرام عليه وحي
ان بين هاتين والمعقود عليها فضولا فثبت السبب التام الناقل عن حكم الاصل
بمخلاف المتعارفين وكيف كان فالاحتمال المحرم وان كان الاخر لا يخلو من وجه ولا فرق في
هذا بين كون العقد فضوليا من الطرفين او من احدهما من جانب الزوج والزوجة لان كل
الاجازة كاشفة لانقارث فيه بين الامور الثلاثة فاذا حصل الرد انكشف لنا بطلان
العقدين فوعه ولانه لامصاهرة بسببه فلا محريم واطلاق الفسخ في مثل ذلك مجاز لا
وان حصلت الاجازة انكشف صحته ولزومه من حين وقوعه وينفرد على ذلك ان الصداق
لو كان عينا من اموال الزوج فثبت قبل الاجازة انكشاف الاجازة ان التمس للزوجة وبات
انه للزوج وهذا بحمد الله تعالى واضح مسئلة كانه قد استبان لك مما اسلفناه ان في محرم
الجمع بين الاحتمالين في نكاح او طلق بالملك لا فرق بين الاحتمالين من النسب الاحتمالين من الرضا
وذلك مما قد انعقد عليه الاجماع وكذلك الفرق بينه وبين الاختصاص على وجهها سواء عليها كما
زوجتهما له زوجة بالنكاح والمصاهرة ام زوجته لارتمه من الرضا لا فرق في حكم

يعني ان الحكم بتحريم الام او عدد من
على انكشاف الامر عندنا بحسب
العلم بالاجازة او بالرد او
كاشفان عن صحة العقد و
فما بحسب الواقع لان الخبر
او عدمه بحسب الواقع موقوف
على حصول العلم بالاجازة
او الرد

في شرح القواعد من تحريم الفسخ

في شرح القواعد من تحريم الفسخ

عبد رضا المحمود المان

٨٥

التحريم بين التبيين فهذا ايضا قد مضت عليه الأدلة ونظمت بما يقتضيه نص
 الأحاديث والعلامة في القواعد عدم جملة ما يحمل فوبا عند التحريم بالمصاهرة ان يزوج
 الرجل بأم مرضعه ولد النبي سببا وبحث زوجته من الرضاع فقال الشارح المحرر
 عبد المحمود اعلى الله درجته قيل عليه ان اخت الزوجة حرام سواء كانت الاخت من النسب
 ام من الرضاع بلا خلاف سباني محرماتها في كلام المصنف في الفروع في غير موضع قلنا
 هذا صحيح لكن الظاهر ان المصنف يريد بذلك ان الزوجة من الرضاع لا تحرم اختها فاجاب
 متعلقون بمحذوف على انه مع المحرور حال من الزوجة او صفته لها الا انها حال او صفته
 من الاخت وهذا صحيح وربما نزل العبارة على ان الضمير في زوجته يعود الى الفحل
 المعنى انه يجوز لاب الموضع ان يزوج اخت زوجته الفحل وهذا ايضا صحيح في نفسه الا
 انه بعيد عن العيان جدا لا يفهم منها بحال قلت لا يترتب تعلق من الرضاع في عيان
 المتن بالزوجة كما افاده اعلى الله درجته لا بالاخت وقول العلامة ومحمل فوبا ليس على
 سبيل انه فتواه بل انما يعني بذلك انه احتمال قوي لولا دلالة الرواية الصحيحة عن
 اصحاب العصمة صلوات الله عليهم على خلافه كما قاله في المختلف في مسألة حب الموضع
 وامامنا اوردته نعم الله محمد من الحكم بصحة هذا الاحتمال بقوله وهذا صحيح فتفرع على
 ما قدمته من الفرق في استيجاب تعدية حكم التحريم بين علاقة المصاهرة الحاصلة
 بالنكاح وبين ما في حكمها وبمترئتها من العلاقة الناشئة عن الرضاع من دون نكاح
 ذلك بين الرضاع المتأخر عن المصاهرة الحاصلة بالنكاح وبين الرضاع المتقد على المصاهرة
 الناشئة عنه لا بنكاح فذا نصح لك الامر في ما قد قناه من القول الفصل وانما كان ذلك
 المراد مما قد سلك سبيله التواخي والرافعي من الشافعية ثم سار عليه فريق من العامة
 من اصحابنا والصراط المستقيم من منهاج الرسول صلى الله عليه واله عليهم ما نحن او
 بفضل الله سبحانه ثم ان صاحب الشنينة قال فيه قال ابن الجبند لا يجمع بين الاخت
 بالرضاع عن نكاح ولا ملك ولم ينفك لغیره على كلام من ذلك والابود الحارث لا يطلق
 تعالى وان يجمعوا بين الاختين والذي نقله العلامة وغيره عن ابن الجبند هو الحكم بان
 قوله

في إبطال المسند من فاعد الرضا

بل قد شاع عند اصحاب نقل الاجماع على ذلك فاعل كلامه ينزل على احد الوجهين المنزلي^{عليها}
 كلام الفواعل وان كان في غايه البعد من عبارته مع اننا لم نصادف فيما بلغنا من مقالات ابن الجني^{الجني}
 ما يدل على ذلك والله سبحانه اعلم **في باب البر فيها مقال** ان صاحب الشيفع^{كثير}
 العرفان نقل كلا الكشافا عرض عليه بما اورد من النوى والرافعي من الشافعية ومن افنا^{ير}
 بهما منهم كالبنصا وغيرهم قال قال الرخشي قالوا تحريم الرضاع كحريم النسب لا في مسئلتين
 احدهما انه لا يجوز للرجل ان يتزوج اخته من النسب العلة وطه امها وهذا المعنى غير
 موجود في الرضاع وثانيهما لا يجوز ان يتزوج ام اخيه من النسب يجوز في الرضاع لان النسب^{في}
 في النسب وطى الاباها وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وكذا استثنى مسئلتان اخريان
 اما الحنفية وثانيهما جنت الولد فانها محرمان من النسب ون الرضاع اما ام الحنفية فلا نهها
 بنسبك وزوجه ابنتك ولو ارضعت اجنبية ولد ولدك لم تحرم اما جنت الولد فانها املا
 او امرز وجنتك ولو ارضعت اجنبية ولدك كانت امها جنت ولدك ولم تحرم عليك وبن^{سنة}
 هذه الصورتين لان النصا ينادل على ان جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضاع والجهات
 التي في هذه الصورتين جهات الحرمة في النسب فان جهة اخية الابن مثلا لم تغبر من
 جهات الحرمة بل المعبر فيها اما كونها ريبية واما كونها بنسبا واية جهة من هاتين الجهتين لو
 وجد كانت محرمة وتوضيحه ان اخا الابن اذا كانت بنسبا تكون لها جهتان جهة الاخية^{للا}
 وجهة البنية لك ولا شك في تغايرهما والنزول على الحرمة من جهة البنية لا من جهة
 الاخية للاين كذا اذا كانت ريبية كان لها جهتان الاخية للاين وكونها ريبية وجهة الشر
 ليست الا كونها ريبية على ان جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب النسب فلا يصح^{سنة}
 من جهة حرمة النسب هذا ما قاله وليس هو من نتائج فطرته وزرع فطرته بل هو كذا رهاط
 علماء الشافعية وهو في اصله من قاسد الكلام وسافط القول وعليه النظر اما انه من افاد^{من}
 فقد قال امامهم النووي في التروضة بعد استثناء هذه المسائل كذا استثنى جماعة من اصحابنا
 ولا حاجة الى استثناءها لانها ليست داخلية في الضابط وكذا قال الرافعي في العزيز
 في المحرم وشرحه اذا ارضعت اجنبية اخاك او نافتك فلا تحرم عليك وان حرمت ام الاخ

٥٩
 في باب
 في باب
 في باب

ويكره ان يتزوج بنت امه
 لان النسب في نسبه وطه امها
 كذا في الشافعية

رَضَاعُ مَنْحُودٍ مَا فَادَهُ

ع

النافلة في النسب ما أم الأخ فحرمها في النسب لأنها أم أو زوجة ابن في الرضاع ليست كذلك وأما النافلة فحرمها في النسب لأنها أم بنت أو زوجة ابن في الرضاع ليست كذلك وكذلك إذا أرضعت أجنبية ولدت لم تحرم أمها وبنتها عليهما وإن كان محرماً ^{الولد} حراً وأخته في النسب ما حرمة بنت الولد في النسب فلا نفاه أم أو أم زوجة وأم مرضعته الولد ليست كذلك وأما حرمة أخت الولد في النسب فلا نفاه بنت أو ربيبة وفي الرضاع ليست كذلك ولا تحرم أخت الأخ في النسب لانه الرضاع وصورته في النسب أن يكون لك أخ لأخت لأخ لأم فله أن ينكحها وفي الرضاع أن ترضع امرأة وتضع صغيراً أجنبية منك يجوز لأختك نكاحها وقال فاضلهم المفسر البضاوي في تفسيره قال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب استثناء أخت ابن الرجل وأما أخته من الرضاع من هذا الأصل ^{بصريح} للبرج فان حرمها في النسب لمصاهرة دون النسب ما سقوطه وفنائه فمن وجب أربعة الأول أن النص هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لم يفسر للدلالة على جهة الحرمة أصلاً بل انما دل بمطون عمومته على أن كل ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع سائماً عن جهة الحرمة وحالة الحرمة وإسافاً إذا كانت أم النافلة وأم الأخ وأخت الولد وأم أم الولد من النسب محرمة كانت تلك من الرضاع محرمة أيضاً بمقتضى عموم المنطوق مع عزل اللطاع عن خصوصيات الجهات ما لم يكن هناك مختص يكون صادراً عن فضية العموم من دون استرابة وأرباب بيعة الثاني أن أم النافلة من جهة النسب إذا كانت بنتاً كانت أم النافلة من جهة الرضاع في منزلة البنت لا محالة فيشملها حكم الحرمة لكون الرضاع لجهة كلمة النسب كذلك سبيل القول في سائر النصوص الثالث أن الحرمة من سبيل علاقة المصاهرة ليست خارجة عن الحرمة من سبيل العلاقة النسب مباينة أبائهما كما قد سبق إلى أوهاهم مبل انما أحد ضربينها وراجعها إليها على ما قد اربناك وحققنا لك أن أحاديث أهل بيتنا القديس والعصمة صلوات الله وسليمانه عليهم مصرحة بذلك فاذن تلك الصورة من جهة في هذا الأصل بعومه فاذا تجشمت أحداً خارجاً منه لم يكن له بد من هذا الاستثناء الرابع أن نصوص المعصومين من العشرة الطاهرة منهم أحد الثقلين ^{المستك}

تأريفة

في المسائل المختلف فيها بين الاصحاب

٤١

بما بالظن البقحة والاسانيد المعبره فاصه على ان انصافه كالتسبب بعد به المحرمه الى ما
 بمنزله ذلك من الرضاع فلا يزوج الخبوع عن حكم النكاح هناك الا بتخصيص واستثناء ثم اذا ^{استثنى} الا
 في المسائل الاربع المذكورات على ما ذهبت اليه الشافعيه ونقله صاحب الكفايه وغيره
 صحيح عندنا ولا هو بمنطبق على ما ينضيه اصول مذهبنا قال عبد المحق النخعي على الله ورجته
 في سائله الرضا عنه واما المسائل الثلاث الذي اختلف فيه الاصحاب فالاولى **جد**
 الموضع بالنسبة الى صاحب اللبن هل تحلل له ام لا فولان للاصحاب قريب منه ام المرضعه
 وجدانها بالنسبة الى اب الموضع **الثاني** اخوات الموضع لبنا او رضاعا بشرط اتحاد ^{الفحل}
 هل يحللن له ام لا فولان ايضا **الثالث** اولاد صاحب اللبن لاده ورضاعا وكذا اولاد
 المرضعه ولاده وكذا رضاعا مع اتحاد الفحل بالنسبة الى اخو الموضع هل يحللن ام لا فولان
 ايضا وقال في شرح الفواعل قد اختلف الاصحاب من ذلك في مسائل **الاولى** تحريم اولاد
 صاحب اللبن على اب الموضع وتحريم اخو الموضع على صاحب اللبن **الثاني** تحريم اخو
 الموضع الذين لم يرضعوا من هذا اللبن على اولاد الفحل **الثالث** تحريم ام المرضعه على اب
 الموضع وبجي مثله تحريم ام الموضع على الفحل قلت لهذا درج نور الله مضيحه في هذه
الثلاث سبع مسائل **الاولى** جدات الموضع بالنسبة الى صاحب اللبن **الثاني** ام
 المرضعه وجدانها بالنسبة الى اب الموضع الذي صادف مرضعه ولد وهي امه من جهة
 الرضا عنه في منزله زوجاته التي هي ام ولد من جهة النسب **الثالث** اخوات الموضع
 او رضاعا مع اتحاد الفحل بالنسبة الى صاحب اللبن **الرابع** اولاد صاحب اللبن مطلقا
 بالنسبة الى اب الموضع **الخامس** اخوات الموضع من جهة الام بالنسبة الى صاحب ^{اللبن}
 وان لم يرضعن من لبنه **السادس** اخو الموضع الذين لم يرضعوا من هذا اللبن بالنسبة
 الى اولاد الفحل **السابع** اولاد صاحب اللبن لاده ورضاعا وكذا اولاد المرضعه ولاده
 وكذا رضاعا بشرط اتحاد الفحل بالنسبة الى اخو الموضع وقد اخرجت لك وانصرح بصيرتك
 بما اوضحناه من الحجج ان الحق البصريح والحكم البصريح في هذه الصور وفي امثال ذلك كله هو
 التحريم بل ان الاصل في الحكم بخلاف هنالك بين الاصحاب انما هو كلام الاصحاب المبسوط

منه
 من
 من

رضا محمدي قاد

وذلك انك في ذلك في البطوح كانه قول الشافعية لا مذهب الشيع وفقواه فاستقم
 كما امرت وكن من المتبصرين **فقد نيب** نظر الى ما تلونا عليه عليك لاحظ العلامة رحمه
 الله تعالى كاد الرافعي في المحرر فقال في التذكرة ما صورته مخم في النسب اربع نسوع قد
 يجر من في الرضاع وقد لا يجر من **الاولى** اما الاخ في النسب حرام لانها اما ام او زوجة
 اب اما في الرضاع فان كانت كذلك حرمت ايضا وان لم تكن كذلك لم يجر كما لو ارضعت
 اجنبية اخاك واخلك لم يجر **الثانية** ام ولد الولد حرام لانها اما بنته او زوجة
 ابنه وفي الرضاع قد لا تكون احدهما مثل ان ترضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولد الو
 وليت حراما **الثالثة** جد الولد في النسب حرام لانها اما امك او ام زوجتك
 وفي الرضاع قد لا تكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان امها جدته وليت
 بامك ولا امر زوجتك **الرابعة** اخك ولدك في النسب حرام عليك لانها اما
 بنتك او يبيتك واذا ارضعت اجنبية بنتها اخك ولدك وليت بنتك ولا يبيتة
 ولا يجر ما اخك الاخ في النسب لا في الرضاع اذا لم تكن اخاله بان يكون له اخ من الاب
 واخ من الام فانه يجوز للاخ من الاب نكاح الاخ من الام وفي الرضاع لو ارضعتك
 امرأة وارضعت صغيره اجنبية منك يجوز لاجبتك نكاحها وهي اختك من الرضاع
 فان هذه الصور الاربع مستثناة من قولنا يجر من الرضاع ما يجر من النسب فاناس
 بعض شهاداء الناجرين بصاحب كبر العرفان حكم معرضه عليه في شرح الشرايع بان هذا
 الاستثناء اما فاسد واما انه متوسع فيه على سبيل الجوز في المنقطع لكن هذا المعنى
 الثاني غير مراد لهم وقال ان هذا الاربع غير مستثناة في المحرمات بالنسب لا في المحرمات
 بالمصاهرة وانما هي من الملائمت المحرمات وانما هذا حقا لك باذن الله سبحانه
 غير بمنزلة في اسبانه سبيل هذا الاستثناء والاستقامة مسلكه وثانيا في ان صريح المحرر
 وصح القول في الفتوى هناك نعيم حكم التحريم في تلك الصور كلها من غير استثناء اصلا في
 كالنسب بل من سبيل علاقه النسب الزوجية اللازمة من الرضاع كالزوجية الخاضعة
 بالمصاهرة في استنباط ما يثبت على ذلك كله من التحريم الله سبحانه ولي الفضل والبر

انما قلنا لاحظ العلامة عليك
 كلام الرافعي لانه رحمه الله
 في المتن في موضع آخر
 قال من بعض من تلك الاربع
 كجدة الرضاع مطلقا بنسبه
 الى الفحص حسب اللبن ان
 المعتمد في المذهب فيها التحريم
 في التحريم نفع من الميسر
 اوله او رد القول بالجواز في عدة
 من الصور جميعا ونظرا الى المحرر
 وحكمه في ذلك كله بالتحريم
 وبالجواز في كل من يصيب الرضاع
 بنسبه محرم من جهة
 مجردا او
 من جهة
 المصاهرة وقد تلونا
 حديثك لك من غير فصل فلا
 تكون من الغافلين
 منه
 في استنباط
 وما يوضح ذلك ايضا
 باننا لم نحصر فيه في الاصل
 محمد من غير مسلان ان
 الثابت عند الجميع اتفاقا
 ان حكم الرضاع
 يجر من نسب
 مثل
 فما يجر من النسب الرضاع
 في زوجا بمعا حكم نكاح
 اخ او بنت اخ من الرضاع
 وزوج نعمه او ابنة الرضاع

في شرح خبر باللس التقييل

وفيما من العلم والحكمة به الاختصاص ومنه العصمة الاستنباط الثالث فيها ما
 وضوابط **مسألة** هل التقييل واللس النظر وشهوة على شاكله الدخول في استيجاب ما يثبت
 على ذلك من التحريم بالمصاهرة من جهة علاقة النسب من جهة ما في حكمها من علاقة الرضا
 فيه احوال عديدة **الاول** انه اذا نظر في ذلك البضع بالعقد او بالملك من معقوده او بميلوك
 بشهوان الى ما لا يحل لغرض النظر اليه او قبلها قبله شهوان او لمساها كذلك من غير دخول في
 هي على ابيه وعلى ابنه من النسب ومن الرضا محرم بما مؤيدا وذلك فتوى الشيخ والابن
 اليه ذهب صاحب الغنية مسند لاجل بالاجماع واليه ذهب ابو حنيفة من العامة
 وقريب من الشافعية وهو مختار العلامة في المختلف ومنصحه حكيم المحقق في شرح القواعد
 فواء في المدققين في الايضاح وهو الاصح عند وفي تقييد النظر بما لا يحل لغرض المالك ايماء
 الى ان في المملوك ما يباح النظر اليه لمن لا يملكها كالوجه والكفين وقد صرح بذلك
 بعضهم كالعلامة في التذكرة وفي القواعد استباح له لمس كفها ومنهم من يمنع منه مطلقا
 ويظهر من المحقق اختيار في بعض كتبه والتقييد بالشهوان في هذا الباب احراز عن مثل
 نظر الطبيب ولسه العضو لاستعلام الحال مثلا **الثاني** ان شيئا من ذلك لا يشرحه
 المصاهرة اصلا بل انما تذكر في حق الابن مملوكة بل مملوكة بل منظور كل منهما
 بشهوة على الاخرية قال ابن ادرين المحقق بنج الدين بن سعيد والعلامة في اكثر كتبه **الثالث**
 انه محرم مملوكة الابن منظور من سبيل الشهوة على الابن ون العكس ذهب اليه الشيخ
 رحمه الله تعالى عدا بوالصلاح الجلي في الحريات امه الاب منظور اليها منه شهوة وجنح اليه
 بعلي الديلمي سلا ربن عبد العزيز في المراسم رواية وافى به شيخنا البارع الشهيد في اللغة
 المشبهة لنا على الخبر من الجنبين عموم وحلائل ابنا ثكرا اذا جلية فعية اما بمعنى
 الفاعلة من جل المنزل حلولا وحال صاحبه حل معه قال المطرني في كتابه المعرب المعرب
 منه الحليلة الزوجة لانها تحال زوجها في فراش او من الحلال المقابل للحرام لانها محل
 لنا لك بضعها نظرا ولما او وطبا واما من المفعولة من الحلل ضد العقد لان مال البضع محل
 ازارها للجماع والتأخ للنقل وعلى جميع التفادير فمى شاملة للامه المستغاة للوطى واذا ثبت

سبح
 الرضا عتبة مما اذا بهار تحريم
 علامه الاستدلال من الرضا على
 ابائهم الرضا عتبة عينا بكم
 انواع الامان الرضا
 عينا ابائهم الرضا

عينا
 مثلا واذا في
 التحريم في ذلك كغيره
 النسب الرضا الذي
 كغيره التحريم في ذلك الصورة
 كغيره التحريم بالمصاهرة تأمل العقد
 فيما يثبت فيما لم يصدر
 اما واخراج بعض الصور
 عموم التحريم لم يكن
 مختص من ذلك
 الاستدلال

الا
 بخصر ولا تحصر من كان
 اذ اجماع اذ لم يرد سبيل العقد
 اصلا بل ان يترك صريح نفوس
 صحيح في حق الواحد اصل العقد
 صريحة في نفوس حكم طهر كذا فان
 استثنى جزئيا استثنى بغيره
 موضوع الحكم انما على عموم
 لا يحد بوضع عند ذرعية فتنية
 منه

لقد رافق في بعض شهادته
 صرحت مشروطة عن اصل
 في شرح التراجيح
 قال اما

مسند
 من الحلال الغير
 الحرام لا يحد بوضع
 المحرم العقد لا يحد بوضع
 اجماع او معزف عنه من الحلال

الحجر على الاب من جنبه الابن ثبت العكس من الجنبه الاخرى بالاجماع المركب ما رواه الشيخ
المذهب ابو جعفر بن الثلثة رضوان الله تعالى عليهم كصحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد
الله عليه السلام في الرجل يكون عند الجارية يجرد لها وينظر الى جسد ها فانظر شهوة ونظر
منها على ما يحرم على غيره هل يحل لايه وان فعل ذلك تابى هل يحل لابنه قال اذا نظر
نظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره لم يحل لابنه وان فعل ذلك الابن لم يحل لايه وصححه
محمد بن اسمعيل بن بزيع عن ابي الحسن عليه السلام قال سئل عن الرجل يكون له الجارية
فقبيلها هل يحل لولده فقال بشهوة قلت نعم فقال ما ترك شيئا اذا قبيلها بشهوة ثم قال ان
منه ان جرد لها فنظر اليها بشهوة حرمت على ابيه وابنه قلت اذا نظر الى جسد ها فقال اذا
نظر الى فرجها وجسد ها بشهوة حرمت عليه وصحيحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال
اذا جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا يحل لابنه وصحيحة جميل بن دراج من طريق الكافي
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل ينظر الى الجارية يريد شرائها هل يحل لابنه قال نعم
الا ان يكون نظره في عورتها لا يقال مدلول الرواية التحريم بالجريد والنظر الى العورة او وضع
اليده على جسدها محرمة وذلك اخذ من المدح لا نأقوله لا ذاهبا الى الفرق فاذا ثبت الحكم
في بعض الصور بالنص ثبت فيها على العموم بالاجماع المركب وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج
وحض بن الجهمي من طريق الصدوق في الفقيه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يكون له الجارية افحل لابنه قال ما لم يكن جماع او مباشرة كما لجماع لا باس ورواية الصفا
من طريق الشيخ في الاستبصار عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام قال
عن ادني ما اذا فعله الرجل بالمرثية لم يحل لايه ولا لابنه قال الحد في ذلك المباشرة ظاهرة او
باطنة بما يشبه من الفرجين قلت ما قاله الجاشي في قامة محمد بن عيسى بن عبد الباقين
وثقته وجلالة امره ونقل الكشي ان الفضل بن ساذان كان يثنى عليه ويقول ليس في امره
مثله بين ان استثناء محمد بن الحسن بن الوليد اياه من رجال نوادر الحكمة وعد اعناده على
ما ينفره هو بروايته عن يونس لا يوجب تضعيفه فالطريق صحيح ولذلك ترى لعلامته في
المنه والاختلاف كثيرا ما يستصح احاديث في نظرها محمد بن عيسى عن يونس ثم ان قول يونس

هذا من طريق الكافي في نهج
الاستبصار فقال ترك
شيئا ما يقاط ما
سبيل الاستفهام
الانظار
سنة

نَهْيُ النَّحْرِ بِاللِّسِّ وَالنَّفْسِ

اي ابا عبد الله عليه السلام يدافع ما في كتب الرجال ان يونس بن عبد الرحمن راي جعفر بن محمد عليه السلام بين الصفا والمرث ولم يرد عنه وانما روي عن الكاظم الرضا صلوات الله عليهما وما يشد اعضاد الفتوى ان يجر العند على الزوجة ناشرا لحرمة على الابن اجماعا واما في اللس والنظر بشهوى اوى في فصد الوطى من ابطاع الصبيغنة فلان ينشر الاوى رجع واد اجمع المحللون مطلقا بالاصل وبعبء او ما ملكك انما تكلم وبما رواه البرقي في الوثق عن بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام في رجل يقبل الجارية بياشرها من غير جماع داخل خارج المحل لابنه او لانيه قال لا بأس فردد عليهم بان الاصل من ترك النهوض الضارف العوى مختص لورد المختص والوثق لا يعارض الصحيح على انه محمول اما على ان المراد المبكس والس من غير شهوى حملا للطلق على المتبادر وعلى ان المردم انه محل لابنه او لانيه ملكها لاوطئها جمعا بينهما وبين معارضته القبيحة وبمثل الفاروق في التحريم بين الابن ابن نوفل الجاني لابن بصيحه محمد بن مسلم المقدمة وفي معناه موشة الحسن بن محمد بن عمن الحسين بن هاشم وابن رباط عن صفوان عن عيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادنى ما يحرم به الوليت تكون عند الرجل على ان اذا مسها او جردها ورواها عن محمد بن ياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عند الجارية مكثف ففراها او يجردها لا يزد على ذلك قال لا محل لابنه وعن داود الابرار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اشري جارية فقبلها قال يحرم على ذلك وقال ان جردها منى حرام على ذلك والجواب ان هذه الروايات انما تدل على التحريم بذلك من احد الجانبين لا تنفيه من الجانب الاخر اصلا والتحريم بذلك من الجانبين قد ثبت بنصوص غير هامة هل القبلة واللس والنظر بشهوى عمدا كالوطى في تحريم المصاهرة في حق الابن فقط او انها تنشر الحرمة في حق البياشر ايضا فحرم بنت مقبلة او السلوة او المنظور واما من نسب كانت او من رضاعه على المتعدي بشهوى اذا كانت هي معمودا عليها وكذلك امها وان ولبتها وان سفلت من نسب او من رضاع عليه اذا كانت هي مملوكة فيه للاصحاب قولان **الاول** انها ناشرة التحريم مطلقا وهو قول ثلثة من الافدمين قال ابو علي محمد بن احمد بن

الحسين

النفيل

مدالك النجيم بالنظر للناس

٤٧

ادخالهن في السر والديور معين في الحجة والخلق بين والنسب معين عن اعين الناظرين
والبناء للبعد به فجعل ذلك كتابه عن الجماع ومقدماته مما يقع غالباً وراء حجاب من
الحجل والاسرار نص عليه ائمة العلوم السابقة فالدخل به في الوطى وما يسيله وكذلك
الافضاء اليها ليس معناه ابلاج الفرج في الفرج بل هو افعال من الفضل المكان الواسع
يجعل كتابه عن مطلق المباشرة بالحيد فالعلمة ونحشر هو منهم علوم اللسان في اساس
البلاغة افضت اليه لسفوري افضت الساتر حبيب الى الارض اذ امتهابا طن كنه وفضت
بفلان خرجت به الى الفضل وقال المطر في هو امام الفن في المغرب لفضل المكان الواسع
فولم افضي فلان الى فلان اذا وصل اليه حقيقته صار في فضائه وفي التزبل وافضي بعضكم
الى بعض كتابه عن المباشرة ومن قال هو عيان عن الخلوة فقد نظر الى اصل الاستفان ^{فمن}
الحديث اذا كانت المباشرة والتفصيل بالافضاء اليها اي بمساس نفس الحيد وملازمة صريح
البشرة من دن حائل فلا يتزوج ابنتها والا فلا باس ضابط النظر المحرم الى الاجنبية
وكذلك ليس في نشر الحرمة المصاهرة بها فحرم بذلك الامر وان علت والبنت وان تزلت ^{من}
النسب من الرضا عنه مما ينزع عن الحكم بنشر الحرمة بالزنا ويصرع عليه قال فخرالدين ^{فوق}
في الايضاح كل من قال لا يحرم الوطى بالزنا قال لا يحرم هنا واختلف القائلون بالتحريم بالوطى
بالزنا في تحريمه هنا على قولين قال والافوى عندى عند التحريم للاصل قلت ونقص على عدم
التحريم هنا صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأه
فجور فحمل فزوج ابنتها فقال ان كان من مثله او شبهها فليزوج ابنتها ان شاء وان كان
جما فلا يتزوج ابنتها وليزوج غيرها من شاء فاما صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر الباقر عليه
السلام في رجل فجر بامرأة فزوج امها من الرضا او ابنتها قال لا فالجور فيها وان كان على الارسا
والاطلاق لكن ليس بالبعد تنزله على الوطى حملا للمطلون على المفيد والطبيعة المرسله على
وجعا بين الاخبار والصحة المتعارضة هذا ما يستكسبه النفس في ام الملوثة او المنظور
اليها بالفجور وبنيتها واما المجور بها نفسها اذا كانت ذات بعل بالنسبة الى الفاعل فانما
يحكم بحرمها عليه مؤبداً بالوطى لا بشئ مما دونه من المباشرة الفجورية ^{هو} ولا واحداً على ما

من الرواية بهذا من طريق الكافي
وعنه استنفذ في سنة
المنهج بآقته من طريق
التهذيب
الاستنباط
منه

رضا غير محققا مان

٤١

الذابح عندنا من الاصحاب واذا لم يكن لها بعل ولا هي في غن رجبتة فالمشهور ان الزنا
 بها لا يحرمها على الفاعل مطلقا وان كانت من المشهورات بالزنا والسبب ان ما قالوا
 من فجر بامرأة وهي غير ذات البعل لم يكن له العقد عليها الا اذا ظهر منها التوبة والا فلا عيب
 الشيخ في النهاية في نوبتها ان بدعوها الى ما كانا يفعلانه فلا يجنبه وتبعه القاضي عبد العزيز
 بن براج على ذلك والوجه على القول المشهور ما في الصحيح عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 انما رجل فجر بامرأة حراما ثم بداله ان يزوجها حلالا فاذا اوله سفاح واخره نكاح فمثل
 كمثل النخلة اصاب الرجل من ثمرها ثم اشراها بعد فكانت له حلالا اخرج الحرمون بمضمرة
 ابي بصير قال سئل عن رجل فجر بامرأة ثم اراد بعد ان يزوجها فقال اذا ثبت حل له نكاحا
 قلت فكيف يعرف نوبتها قال بدعوها الى ما كانا عليه من المحرم فان شئت واستغفرت
 وتبها عرف نوبتها وبرواية عمار بن موسى الساباطي عن الصادق عليه السلام قال سئل عن
 الرجل ايجل له ان يزوج امرأة كان يفجر بها فقال ان انس منها رسدا فقم والا فليارودها
 المحرم فان تابعت فهي عليه حرام وان ابى فليزوجها فالعلامه في المختار ان تضعف طريقتها
 او لا ثم حملها ثابنا على الكراهة ولعله لم يرم بالضعف معناه الحقيقي بالاصطلاح بل ما
 يعم الاضافه بالقياس فان في الموثق ضعفا بالاضافة الى الصحيح ثم الموثق طريق خبر عمار واما
 مضمرة ابي بصير فصحيحة الطريق والضعف لاضافة فيها من جهة اضرار السؤال بالقياس الى
 المصرفة فسلط هل الوطوء بالشبهة والمراد به كل وطئ يسند الى عهدا وشراء فاسد
 لا يكون الواطئ عالما بفشاها او الى استثناء والناس لطنة الموطوءة زوجها او امته او
 جرم الحكم كوطئ امه مشركة بينه وبين غيره فبحسب باحثها له بذلك ملحق بالوطئ الصحيح
 انما يحرم المصاهرة فحرم على الواطئ امهات الموطوءة بالشبهة نسا ورضا عاوان علون
 بناتها من النسب من الرضا عاوان نزلن ومحرم موطوءة الابن النبي والرضا عاوان بالشبهة على
 الابن ان علوا بالعكس على الابن وان نزل امه فلا محرم من ذلك المشهور والذاهب اليه الاكثر
 والفاطع به المعظم الخافه بالوطئ الصحيح في مجرمه ما يحرمه الصحيح وادعى بعضهم انعقاد الاجماع
 عليه قال العلامة في التذكرة يعلق به المحرم اجماعا لعلفه بالوطئ الباس ثم حكى عن ابن

الشيخ
 في
 التذكرة

في نشر النجس بالوطي بالشبهة

٤٩

النذرانية قال اجمع كل من يحفظ عنه العلم من علماء الامصار على ان الرجل اذا وطى امرأة
بنكاح فاسد او شراء فاسد فانها محرمة على ابيه وابنه واجداده وولد ولده وهذا من
مالك والاوزاعي والثوري والشافعي واحمد واصحاب الرأي اصحاب التصوف هم الامامية ^{هنا}
قال جدي المحقق النجاشي في شرح الفوائد وظاهره عدم الخلاف في ذلك الا ان ابن ادريس منع النجس
فيه وحكا المصنف في المختلف وكذا فيهم والاصح النجس في ذلك ونسبه المحقق نجم الدين جعفر بن سعيد
الى تخرج الشيخ واختار قول ابن ادريس بالصحيح عندي ما هو الا شهره عليه الاكثر كما هو مستقيم
حكي وبه قطع شيخنا الفائق الشهيد في اللعة الدمشقية وفيه المدعيين في الايضاح
لناعمو الكتاب ان الوطي بالشبهة وطو محرم شرعا بلزومه معظم احكام الوطي الصحيح من ^{لحان}
النسب لزوم المهر واعتبار العقد وسقوط الحد فيكون يتحقق به ايضا محرم المصاهرة اذ هو
احد معلولي علة واحد ملزم بثبوت معلولها الاخر واما تخلف الحرمة في غير ضار لانها
متعلقة بكمال حرمة الوطي اذ هي اباحة وحل للنظر لان الموطوءة بشبهة لا يسباح النظر اليها
بذلك فكيف الى امها وبذنها ولان مع الغارض بين التحليل والنجس يكون الزجج بجانب النجس
احترازا عن الضر المنطون ثم قد بان لك فيما سلف نشر نجس المصاهرة بالزنا السابق ^{هنا}
في ذلك بالشبهة الملحقة بالصحيح واذ قد استبان لك السبيل فقد انصرح انه لو وطى الآ
زوجة الا بزلشبهة فالاصح انها محرمة على زوجها لا على ابيه الواطي بالشبهة بخلاف ما
لو زنى بها اذ الزنا لا يحل الا بغير النجس في فابن لما كان الوطي بالشبهة في منزلة الوط
الصحيح في الاحكام فالافوى انه لا يلحق بالزنا السابق في نشر النجس فاذا نكح البعل الموطوءة
لشبهة ان كانت الشبهة عارضة للطرفين فلا حكم عليها بالنجس باصلا ولا قاطنا لغيرها
بالنسبة الى من لا اشباه عليه فقط من الطرفين اما الواطي او الموطوءة غيرهما بالجملة انما
النجس على التاميد هناك من باب العقوبات ولا موجب للاستحسان العقوبة في الوطي
بالشبهة وكذلك الزنا بذات العدن البانية وبذات عدن الوفاة غير مثمرة للنجس لا تنقأ
صدقات البعل عليها فاما الامة الموطوءة بالملك فهي في حكم ذات البعل ولا فرق ان
الزنا بها موجب للنجس مؤبدا لا وطئها بالشبهة وقد روى ابو جعفر عن الثلاثة رضوان

منه في النجس بالوطي بالشبهة

رضعها مخوفاً ماد

٧٥

الله تعالى عليهم في الصحيح عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال سئلته
 عن رجلين نكح امرأتين فاني هذا بامرأة وهذا بامرأة هذا قال يغتدا هذه من هذا
 هذه من هذا ثم ترجع كل واحدة الى زوجها وفي الصحيح عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح ان ابا
 عبد الله عليه السلام قال في اخين اهدينا لاهوين فاذا دخلت امرأة هذا على هذا وامرأة هذا
 على هذا قال لكل واحد منهما الصداق بالغشيان ان كان لهما بعد ذلك غير الصداق ولا
 يفرق احد منهما امرأته حتى تنقضي العدة فان انقضت العدة صارت كل امرأة منهما الى زوجها
 الاول بالنكاح الاول قبل له فان ما ثاب قبل انقضاء العدة قال يرجع الزوجان الى نصف
 الصداق على ورثتهما وورثتهما الرجلان قبل فان مات الزوجان هما في العدة فقال ورثتهما
 ولهما نصف المهر وعليهما العدة بعد ما نزعان من العدة الاولى تغدان عتق المولى
 عنها ذرجها قلت وهذا الرواية الصحيحة ناصة على ان الموت قبل الدخول كالطلاق قبله
 في تطهير الصداق وانه لا فرق في ذلك بين موت الزوج وموت الزوجة وسند معك
 ذي قبل انشاء الله العزيز **مسألة** اذا من النضر ان الرضاع بالنسبة المحرقة يصعد عن
 ابتداء النكاح ببت استدامته فانه كما يمنع من النكاح على السبق كك بطله على
 فلو تزوج رضيعه فارضعها من يفسد نكاحها بارضاعها اياها كامة او حدة او اخنه
 او زوجة ابيه او اخيه من لبنها من احدهما او زوجة ابنه من لبنها منه انفسخ النكاح لانها
 بالنسبة اليه نصيراً ما اخا او عمة او خالة او بنت اخ او بنت ابن فان سعت
 المرضعة الى المرضعة واستبدت بالارضاع والامتناع من غير شعور من صاحبة الثدي
 بالاقبال مذهب سقوط مهرها اذا كانت مملوكة وعقد لزوم شيء لها على الزوج اصلاً
 كانت مفوضة لان الانفساخ قد جاء من ثلثاتها قبل الدخول كما الامر في الارتداد من قبلها
 وقد قطع بذلك المخوف في كسبه وفواه العلامة في التذكرة واحتمال عقد السقوط به انما على
 ان قصد الرضعة كذا قصد فكان فعلها بمنزلة العدة كما هو احد وجهي الشافعية سافط
 ان تولت المرضعة ارضاعها او سعت هي اليها فكنها من الارضاع وله بمنعها عنه فالذ
 ذهب اليه الشيخ في المبسوط ونسبه عليه جم من الاصحاب انه يجب للصغيرة على الزوج نصف

قوله عليه السلام يغتدا هذه من هذا
 رواه الشيخ في المبسوط في صحيحه
 مؤيداً بذلك لكل من وجب
 العدة لا يترتب عليه
 تحريم الموطنة
 مؤيداً
 على الواطنة
 والمصحيح وقد يقال بانها
 رتبة من قوله عليه السلام ثم
 دور واحدة الى زوجها مخوفاً
 على الامر لزوم رجوعها الى زوجها
 وفيه شعاع في تزوج
 بها على انظر
 على التبدل
 بعيد جداً فيتم منه راء

في كتاب النكاح
 في كتاب النكاح
 في كتاب النكاح

تنصيف المهر بالموثوق بالطلاق قبل الدخول

٧١

ما قد سمي لها من الصداق اما اللزوم فلان الفسخ لم يكن من ثلثاء الزوجه واما وجوب
النصف فالانه فتح قبل الدخول لا من ثلثاء الزوجه فيجري مجرى الطلاق في تنصيف المهر ^{قبل}
ويحمل وجوب الجميع فاستصحه جدا الصنظام في شرح الفواعل بناء على ان المهر يجب بالعقد
جميعه وليس بغير الدخول وينتظر بالطلاق قبله ولم يثبت تنصيف لاسباب اخرى في تنصيف جميعه
ان ينهض دليل على ثبوت سبب مسقط لثبوت منه قلت قد ذهب الشيخ في النهاية ^{والتنصيف} والا
والقاضي عبد العزيز بن البراج في الكامل وطب الدارين الكبدوني وغيرهم الى ان موث
الزوجه قبل الدخول شرط للمهر كالطلاق والصديق عروق الاسلام ابو حفص بن بابويه في
المنع الى التنصيف بموت الزوج قبل الدخول فهو موث الزوجه قبل الدخول سواء في حكم ^{والطلاق} لثبوت
تنصيف المهر لا فرق بينها في كون كل منها كاشفا للعقد سببته مجرى العقد لاستقرار وجوب
المهر جميعه وهذا هو الصحيح ولا يخفى عنه عند اصحاب صحاح الاحاديث المتضافرة ^{هذه} في
بالنصيص على ذلك فتناصح العلاء بن زين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام في
الرجل يموت ثمنه امرأة لم يدخل بها قال لها نصف المهر ولها الميراث كاملا وعليها العتق ^{كامله}
ومنها صحبة ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن رافع قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها قال ان هلك او هلك او طلقها فلها النصف ^{عليها}
العتق كلا ولها الميراث ومنها صحبة ابن ابي عمير الغالبه الاسناد من طريق الكافي عن عبد
الرحمن بن الحجاج عن رجل عن علي بن الحسين عليها السلام قال في الموثوق عنها زوجها ولم
يدخل بها ان لها نصف الصداق ولها الميراث وعليها العتق ومنها صحبة ابن ابي عمير عن حماد
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان لم يكن دخل بها وفرض لها مهر فلها ^{نصف}
ما فرض لها ولها الميراث وعليها العتق ومنها صحبة ابن محبوب الغالبه الاسناد من طريق
الكافي عن علي بن ثابت عن زرارة قال سألت عن الميراث بموت قبل ان يدخل بها او
بموت الزوج قبل ان يدخل بها قال ايتها مات فللمرأة نصف ما فرض لها وان لم يكن
فرض لها فلا مهر لها ومنها صحبة ابن ابي عمير عن طريق الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال في امرأة توفيت قبل ان يدخل بها ما لها من المهر وكيف ميراثها فقال اذا كان

في كتاب التنصيف

فرض لها صداق فلها نصف المهر وهو برتها وان لم يكن فرض لها صداق وفي رجل تزوج قبل
ان يدخل بامرأته قال ان كان فرض لها مهر فلها نصف المهر هي رثته وان لم يكن فرض لها
مهر فلا مهر لها ومنها صحيحه ابن ابي يعفور الغالبه الاسام من طريق الكاظم عن ابان بن
عثمان الفضل ابي العباس قال قلنا لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج امرأة
ثم مات عنها وفرض الصداق قال لها نصف الصداق ورثته من كل شيء وان ماتت
كنت ومنها موثقة ابن سماعة عن احمد بن الحسين عن عوف بن وهب عن عبيد بن راز
عن ابي عبد الله عليه السلام في المنة عنها زوجها ولم يدخل بها قال هي بمنزلة المطلقة
لم يدخل بها ان كان سمي لها مهر فلها نصفه وهي رثته وان لم يكن سمي لها مهر فلا مهر لها
وهي رثته قلت والعتك قال كفت عن هذا ومنها صحيحه صفوان بن يحيى الغالبه الاسناد
من طريق الكاظم عن ابن مسكان عن الحسن الصفار ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام
المرأة يموت عنها زوجها قبل ان يدخل بها قال لها نصف المهر ولها الميراث وعليها العدة
ومنها صحيحه ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن ران قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام
عن امرأة هلك زوجها ولم يدخل بها قال لها الميراث وعليها العدة كاملة وان سمي لها
مهر فلها نصفه وان لم يكن سمي لها مهر فلا شيء لها ومنها صحيحه الحسن بن محبوب عن جميل بن
صالح عن ابي عبد الله عليه السلام وقد قلنا ذكرها وفيها قوله عليه السلام يرجع الزوج
بنصف الصداق على رثتها وقوله عليه السلام رثتها وهما نصف المهر ومنها من طريق
الشيخ في الاسبغ عن فضالة بن ابوت في الصحيح عن ابان بن عثمان عن عبيد بن ران والفضل
العباس قال قلنا لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها
فدفع لها الصداق قال لها نصف الصداق ورثته من كل شيء وان ماتت هي فكذلك وعن
فضالة عن ابان عن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في امرأة توفيت قبل ان
يدخل بها زوجها ما لها من المهر كيف ميراثها فان اذ كان قد مهرها صداق فلها نصف
المهر وهو برتها وان لم يكن فرض لها صداق فلها رثته ولا صداق لها قال الشيخ في الاسبغ
فهذه الاخبار لا يجوز العدول اليها عن الاخبار الدالة على لزوم المهر كاملا لان ذلك

تنصيف المهر قبل الدخول

٧٣

لقاهر الميراث قال الله تعالى وأولوا الدِّينَاءِ صَدَقَاتُهُنَّ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِغَيْرِ الدَّخُولِ
 بها وذكر رواية علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن منصور
 حازم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل تزوج امرأة وسعى لها صداقا ثم مات عنها
 لم يدخل بها قال لها المهر كاملا ولها الميراث قلت فانهم ردوا عنك ان لها نصف المهر قال
 لا يحتظون عنى انما ذلك في المصلحة ثم قال على انه يمكن مع تسليم ذلك كله من جميع ما قلنا
 ان نحلها على ان لا يستحب للمرأة ان توفى عنها زوجها او لا يأتها اذا توفيت هي قبل ان
 يدخل بها ان يتركوا نصف المهر استحياء دون ان يكون ذلك واجبا وليس لاحد ان يقول هلا
 فلم انتم ذلك بان تقولوا انه يجب على الرجل او على ورثته ان يعطوها النصف يستحب لهم
 المهر ان يعطوها النصف الاخر لان اخبارنا قد عارضها ظاهر الثاني فلا يجوز لنا ان ننصرف عن
 ظاهرها الا بدليل وهذا الاخبار ليست ككبل هي مجترة من الميراث واذا كان كذلك جاز
 ان ننصرف فيها عن الوجوب الى الاستحباب على ان الذي احتار وافق به هو ان قول اذا مات
 الرجل عن زوجته قبل الدخول بها كان لها المهر كله وان مات هي كان لاوليائها نصف المهر وانما
 هذا التفصيل لان جميع الاخبار التي قدمناها في وجوب جميع المهر تضمن اذا مات الرجل وليس في
 شيء منها انه اذا مات هي كان لاوليائها المهر كاملا فانما لا تعدى الاخبار فاما ما عارضها
 من الاخبار من الشبهة بين موت كل واحد منهما في وجوب نصف المهر فيجوز على الاستحباب
 الذي قدمناه وما تضمنت من الاخبار انه اذا مات هي كان لاوليائها نصف المهر فيجوز على
 ظاهرها وليست احتار الى ثوابها وهذا المذهب سلم لنا وبطل الاخبار والله الموفق للصواب
 هذا كلام الاستنباط بالفاظه ونحن نقول تخصيص ميراث الميراث وتقسيم اطلاقه بالحديث امر
 مفروق عن اثباته في علم الاصول فما ظنك باحد حديث جملة المداليل صريحة المناطيق
 الطريق صريحة الاسانيد والرواية التي ذكرها موثقة الطريق مطبقة المنزل مذهب اكر
 العامة ليس في منها ان تغارض اخبارنا الصحيحة والاصح في المذهب لا سلم من الخروج عن جأ
 الاحتياط في تسهيل الجمع بين الميراث الاخبار المتعارضة ان يضا الى شبهة الطلاق وموت
 كل من الزوجين قبل الدخول في وجوب نصف المهر ثم الفرق بان صورة موت الزوج يستحب لاوليائها

رضا غير محذور امان

٧٤

ان يعطوها المهر كاملا بخلاف صورة الطلاق فانه لا يسحب فيها ذلك ومن ثم خصها بالنزول
الكريم بالذكر حيث قال عز من قائل **وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ**
وَرِيشَهُ فَقَضَيْتُمَا فَرَضَهُمَا وَمَا تَحْسِبُونِ مَوْتَ الزَّوْجَةِ فَلَا يَحِلُّ لَهَا بِمَوْتِ الزَّوْجِ فِي
اسْتِحْبَابِ كَالْمَهْرِ بِالنِّصْفِ السَّائِطِ وحريه مراعاة الحجاب ورثتها وان كان الاظهر اجرا
حكم الطلاق عليها في عدم استحباب الزيادة على القدر الواجب هو النصف ثم من العجب كل
العجب ان الشيخ رحمه الله تعالى ينقل عليه في هذا الموضع ان ينصرف عن ظاهر عموم القرآن
الى تخصيصه مع هوض مخصوصا صريحة من الاخبار الصحيحة وربما نراه ينصرف عن صريح القرآن
معارضة باخبار صريحة في مواضع عديدة منها فساد الصوم بتعمد البقاء على الجنباء
تطلع الفجر مع ما قد صح عن اصحاب العصمة صلوات الله عليهم بطرق متعددة منكثرة انه لا فساد
فيه على الصائم كما يدل عليه القرآن الكريم وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد فعل
ذلك بمسكاته باخبار احاد اسانيدها ضعيفة وفشاري امر مؤنها الدلالة على الاستحباب
والافضلية على ما قد اوضحنا في حيزه وحفظناه في مقامه **وهي ضابط عاكسة**
تقع في طريق الاعتراض فنقول هلا اعتبرت الشهرة في امثال هذه المواضع كما يعتبرها رها
من الاصحاب فيرجح بها جانب الخبر الضعيف ويحجبها بضعفه فيقال لك قد قال شيخنا البا
الشهيد في مقدمته كآبه الذكر المحي بعضهم المشهور بالجمع عليه فان اراد في الاجماع فهو
ممنوع وان اراد في الجحيد فغيره ليس ما قلناه ولقول الظن في جانب الشهرة سواء كان اشهادا
في الرواية بان يكثر تدوينها او روكها بلفظ واحد والفاظ متغايرة او الفتوى فلو بغا وصا
فالرجح للفتوى اذا علم لطلاعهم على الرواية لان عدولهم عنها ليس الا لوجود اقوى فقلت في
اضفاف معلما في عليه ليس ذلك من الغرض في شيء اصلا اذ حجة الاجماع انما هي من جهة
ما يعلم بالدليل دخول المعصوم فيه عندنا ومن جهة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجمع
امني على خطاء او على ضلال على اختلاف الرواية لدى الجمهور والامران متضبان جميعا
في الشهرة ثم ان الاشهر في الرواية احذر بالاعتبار على تقدير اعتبار المشهور من الاشهر في
الفتوى على الاشبه وما قال في ترجيح جانب الفتوى ليس يرجع الى رادة دعائها اذ عدم

في حال الشهرة

في شهرة الرواية والفتوى

حكم موقوف البضع للفقراء

٧٥

عما اطلعوا عليه من الرواية المنقوبة بالشهرة انما يكون لوجود ما هو اقوى منها في ظنهم و
لا يسوغ للجهد ابتاع ظنهم وتقليد هم في ذلك على تقدير حيويتهم فكيف يعيدونهم
بمات فتوانهم بمماتهم فنعني ان يكون ظنهم ذلك خطأ واجتهادهم فيه غير مصادف للحق
والفتوى بما هي الفتوى ليست من مدارك الاحكام سواء عنها كان المفتي حيا ام ميتا فليكن
الحكم مدرك بعول عليه هنالك الا الرواية المشهورة فتعين على الجهد المحاول للاستنباط
المصير اليها وبالجملة ايا ما كان من الترجيح لشهرة الرواية او لشهرة الفتوى فليعلم ان ضابطا
مقام البحث وموضوعه وملاك الكلام في حجة الاخذ بالمشهور وعدمها انما هو النظر
في الاشهر عند القدمين الذين هم اقرب عهدا الى عصو المعصومين واشد توغلا في نقد الاخبار
واختبار الروايات واكثر اطلاعا على ما ورد وصح عنهم عليه السلام دون الاحديثين المتأخرين
عصر السنازين احاطة واضطلاعا بمئون الاحاديث وطرفا لا سائدا فالشهرة الحادثة
عند الحديثين من اصحاب هذه السنين البجدة وابناء هذه الاحصا المتأخرة مطلقا سا
عن درجة الاعتبار انما فانلفقه ثم لئلفقه **ثم انما يفتى** قال عبد الجبار على الله ميثا
في شرح الفواعل هذا كله اذا كان قد سمي مهرا ولو لم يسم مهرا بل كانت مفوضة البضع
المنفعة الخافا لهذا الفسخ بالطلاق وبجمل التقوط كما لو مات وجوب مهرا مثل او نصفه
لاختصاص المنفعة بالطلاق حيث ان الطران انما ورد بها في الطلاق فلا يتعد الحكم موز
والبضع لا يخلو من عوض صرح المصنف في التذكرة بوجوب المنفعة وحكاة عن الشافعي ولم يذكر
احتمالا اخر ثم يرجع الترجيح بما اخرمه على المرضعة المتولبة للارضاع ان قصد الافساد هو
اختيار الشيخ في المبطول ان البضع مضمون لاموال يقابل بمال في النكاح والخلع ولا يحسب على
المرضى المهر لو نكح بمهر المثل فادون كذا المرضعة المختلعة بمهر المثل اما اذا لم يقصد الافساد
فانها لا تضمن لان السبب مباح كما لو احتضر بئر في ملك فردى فيها مئرد ولا تقام حسنة
المرضى عليه حيث لا يوجد من يرضعها وما على المحبين من سبيل والذي يبين ان النظر
عند الفرق بين الخاليين في الضمان عدمه لان ائلاف لاموال ووجب للضمان على كل حال
والفرق بين هذا وبين هذا البئر في الملك قائم اذ لا ائلاف من الخافر صلا على ان نقول ان

هذا الفسخ
ملاك الحكم
في الفسخ

رضا محقق داماد

٧٦

كان الضمان اثر ارفع العدوان فمنع ان رضاع الصغير عدوان في محل النزاع فان الفصد
لا يصير مالاً ليس بعدوان وان عدواناً حتى لو احتضر في ملكه بئر البئر في فيه الناس لم يضمن
بذلك واطلق الشيخ في الخلاف عد الضمان على التقديرين والضمان قريب سبأ في انشاء الله
تعالى له من يد تحيق ولو انفردت الرضعة بالارض رضاع بان سعت وامتنعت من ثديها
من غير شعور الرضعة سقط مهرها لان الفسخ جاء من قبلها قبل الدخول فكان كالردة قبل
الدخول هو الذي فوّاه المصنف في التذكرة وللشافعي وجه بعد السقوط بذلك وانها
لشخص نصف المستحق فيفيد المصنف بقوله من غير شعور الرضعة يقتضي انه مع شعورها
لا يسقط وكأنه نظر الى ان ثلثها اياها الرضعة بمنزلة الفعل وفيه نظر ولعله يريد انه
مع الخباية يكون الفعل مستنداً اليها فكل منها جزء السبب هو محتمل انتهى كلامه وفاقاً
قوله في المذهبين في الايضاح قلت ما اختصاص المنفعة بالطلاق لانه مورد هاتين
ولا يتعد الحكم مورد غير صحيح اذ قد ورد الحكم بها في غير الطلاق في اخبار اهل بيت المقدس
والعصمة صلوات الله عليهم ففي الصحيح او في الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فمات او مات قبل
ان يدخل بها فقال لها المنفعة والبراث ولا مهر لها فان طلقها او فذرت زوجها على حكمها
او على حكمه لم يجاوز بحكمها على ^{عليه السلام} ^{من خبير} خبير درهم فضة مهوور نساء رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم واما امتناع خلوا البضع عن الوعد وهو مهر المثل او نصفه ففيه ان النكاح ليس بعقد
معاوضة على الحقيقة بل فيه شائبة المعاوضة وانه اشبه بالعبادات اشبه منه بالمعاوضة
بل انه ضرب مما من ضرب العبادات والصدقات ليس عوضاً حقيقة بل انه نخله ولذلك ما
يجوز اخلاؤه من المهر ولا يصح اشتراط الخيار في النكاح انما يصح اشتراطه في الصدقات واذا
وقع الخلع على عين مستحقة مغصوبة او غير معلوم كونها مستحقة كان صحيحاً عند غيرنا من ^{المحققين}
واما كون البضع مغصوباً كالا موال فيكون ملحقاً بالمال في ضمانه بالتقريب فيفسد ان مالك
البضع انما له مال كبة الانشاع لا ملك لمنفعة ولذلك قال الشيخ في الخلاف لا تضمن ^{الضعة}
مطلقاً سواء فصد الفسخ او لم يفسد لان منفعة البضع لا تضمن بالتقريب بل بل مالو

في الصحيح من طريق الصدوق
في الفقيه وفي الحسن
طريق الشيخ
الاستبصار

حكم النضر فيما منعه

٧٧

قلت نفسها او ثلثها فاقبل او اردت او رضى من يفسد نكاحها بارضاءه فانها لا تغرم
 للزوج شيئا وبالجملة فالبيع ليس كالمال مطلقا والحافه به في بعض المواضع لا يوجب الحافه به
 مطلقا وبما يخرج به عن الاثان بالمال جوان تفويض البيع عند لزوم شيء على نقد برعد الطلاق
 والمال ليس كذلك واما ان كوز السبب مباحا يستلزم عقد بثوث الضمان عليه فسادا
 ابا حه السبب بحسب الخطاب التكليف وسببته للضمان بحسب الخطاب الوضعي فالاباحه بخطاب
 التكليف انما مستضاها انتفاء الائم وعقد استيجاب العقوبة وليس بضادم ذلك ثبوت حكم
 النضر بخطاب الوضع من ثم يحكم بالضمان على الطبيب لحاذن وكذلك على المثلث لمال الغير
 ان كان على طئه ملكه **ضابطا حيا** الملك على اقسام اربعة ملك العبد وملك
 المنفعة وملك الانتفاع وملك الملك وقد حققنا القول فيها واوفيناها حقها من البيان في
 الرسائل والعلاقات فان شيخنا البارع الشهيد قدس الله لطيفه في قواعد **فاحده**
 الملك فذلك هو للربيه وقد يكون للمنفعة وقد يكون للانتفاع وقد يكون للملك وهو المعتبر
 بقولهم ملك ان يملك والا ولان ظاهر ان اتمام ملك الانتفاع فكما لو فف على الجهات العامة
 عندهم فان ينقل الى الله تعالى فان الموقوف عليه يملك انتفاعه به كالمدارس والربط **فله**
 السكنى بنفسه والا زفان ولغيره الاجارة ومنه ملك الزوج للبيع فانه انما يملك
 الانتفاع به فلهذا لو وطئت بالثبته كان مهر المثل لها ان كانت حرة وللسيدان كانت **امه**
 وليس للزوج فيه شيء ومنه ملك الضيف الانتفاع بالاكل لا الماكول فليس له التصرف في
 الطعام بغير الاكل اما الموقوف عليه الخاصة فانه يملك المنفعة فطعا فله الاجارة
 الاثان ويملك المثل والصوف واللبن اما الاقطاع فالحبر يدل على انه يملك كارض الزا
 وعقوب بلال بن الحارث نعم لو اعبد الامار فيه ام يملك الرقيه وكذا لو صرح الامام بالعري
 او الرقي وحينئذ ليس للمقطع اجان الارض المقطعه كما ليس للعمران بوجرا الامع بصرح الامام
 له بذلك او نعيم وجه الانتفاع ولو عم عرف بلذ لك صار كانه المقصود وجوز بعض متأخر
 العامة الاجان مطلقا وعارضه مناخر منهم بالامع العرف وملكت الملك حمار في
 المواضع المعروفة وخاصيته ذواله بالاعراض وتوقفه على سبه المملكت اذا اراد ملكه

في ملك الملك

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب
هو تاريخ سنة ١٠٠٠ هـ
والكتاب المذكور في هذا الكتاب
هو كتاب تاريخ سنة ١٠٠٠ هـ
والكتاب المذكور في هذا الكتاب
هو كتاب تاريخ سنة ١٠٠٠ هـ

[illegible]

وَقَدْ بَلَغَ وَأَنْ كَانَ عَرْضُ خَيْرِ الْمَكَاتِ الْأَخْذِ بَقِيَّةَ رَأْسِ الْمَوْثِدِ وَصَدَقَ طَلَبُ السَّبِيحِ وَلَوْ تَزَجَّجَ لَعَبْدٌ مَعَ الْجَمْعِ وَأَخَذَ الْمَلِكُ
رَأْسَ الْمَلِكِ وَصَدَقَ الْبَاقِي وَأَنْ قَالَ إِيَّاهُ فَذِهِ أَجْمَعُ وَقَدْ كُنْتُ حَقْرًا قُلْتُ يَلَيْكَ الْخَصَّةُ بِالْظُهُورِ لَمْ يَكِبِ الْقَبُولُ وَاللَّهُ وَجِبْ بِحَدِّ الْفَقْهَاءِ
الْبَاقِي وَالْأَبْعَادُ الْعَرَبِيَّةُ

مسائل مشكله في الرضا

٧٩

مؤيداً وبقيت زوجته الصغيرة على حالها وقال الشيخ في النهاية وفاً لابي علي بن الجهميد ^{بعد}
 محرم الموضع الاخرة ثم كما يرواه ربيع المحدثين ابو جعفر الكليني رضوان الله تعالى
 عليه في جامعه الكافي عن علي بن محمد عن صالح بن ابي حماد عن علي بن مهزيار رواه عن ابي جعفر ^{عليه}
 السلام قال قيل له ان جلا تزوج بجارية صغيرة فارضعها امرأة ثم ارضعها امرأة له اخرى
 فقال ابن شبرمه حرمت عليه الجارية وامراتها فقال ابو جعفر عليه السلام احطأ ابن شبرمه
 حرمت عليه الجارية وامراته التي ارضعها اولاً فاما الاخرة لم يحرم عليه كانها ارضعت ^{ابنتها}
 قال العلامة في المختلف ومنع صحة سند الرواية قال بعض مشهده المتأخرين في شرح التلخيص
 في طريقها صالح بن ابي حماد وهو ضعيف ومع ذلك فهي مرسله لان المراد بابي جعفر حيث يطلق
 التبا في عليه السلام وبقرينة قول ابن شبرمه في مقابله لانه كان في زمنه وابن مهزيار لم يدرك
 التبا في عليه السلام ولو اورد بابي جعفر ابو جعفر الثاني وهو الجواد عليه السلام بقرينة
 ادركه واخذ عنه فليس فيه انه سمع منه ذلك بل قال قيل له وجاز ان تكون سمع ذلك
 بواسطة فالارسل محقق على التقديرين مع ان هذا الثاني بعد قلت لا يذهب هم مؤيداً
 الى كون ابي جعفر في هذه الرواية غير التبا في عليه السلام اقل ايرى انه لم يقل عن علي بن مهزيار
 عن ابي جعفر عليه السلام كما هو في السانيد المتصلة بل انه غير الاسلوب فقال عن علي بن مهزيار
 رواه عن ابي جعفر عليه السلام وامر هذا الارسل هين لان علي بن مهزيار يباهه حاله في
 الثقة والجلالة قطع باسناد ذلك الى ابي جعفر التبا في عليه السلام على البيت والجزم لا على ^{بسل}
 النقل والحكاية وذلك لانه سمع ذلك من معصوم وهو اما مولانا الرضا او مولانا الجواد
 عليهما السلام واما صالح بن ابي حماد وهو ابو الخير بن سلمة الرازي فليس فيه ضعف ثابت
 يمنع من قبول روايته كيف وروى الكشي عن علي بن محمد القتيبي قال سمعت الفضل بن ^{في ذلك}
 يقول في ابي الخير وهو صالح بن سلمة بن ابي حماد الرازي كما كتني وقال كان ابو محمد الفضل بن ^{نفسه}
 بمداحه نعم قال الجاشي كان امره ملياً يعرفه بنكر والعلامة في الخلاصة قال والمعمد عندك
 التوقف فيه وبالجملة لا حجة على ضعفه وان كان احمد بن الحسين الغضائري قد ضعفه ولكن ^{باعتبار}
 طريقة الاخطا واصول المذهب يترجح الحكم بالخير ^{مسئله} لو تزوج بصغيرة فارضعها

رضا غير محققا ماد

امنه الرضا ع المحرمين غير فان كانت الامة موطوءة حرمتا عليه مؤبدا ام الزوجة
 واما الصغيرة فلا يثبت المدخل بها ويجب عليه للصغيرة نصف المهر وكله على اختلاف
 الوجهين قد سبق حق القول فيها ولا رجوع له على الامة بحال فالتبديلا يثبت له على مملوكة
 مال الا ان يكون مكاتبه مطلقا او مشروطا ولو لم تكن الامة موطوءة اصلا فالنكاح مستمر
 على حاله ونحوه الامة مؤبدا لانها ام الزوجة واذا كان اللبن للمولى حرمتا على التابيد قطعا
 اذا الصغيرة صارت بنته والامة ام الزوجة ولو كانت الامة موطوءة بالعقد هل يرجع
 عليها بعد العتق بما اغترمه الزوج للصغيرة من المهر نصف او تاما استشكله العلامة في
 القواعد بناء على انه هل يضمن منفعة البضع للزوج بالتقويت كفسخ النكاح لقوله عز من
 قال يا ايها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن ثم قال سبحانه وانهم
 لما انفقوا واراد بذلك المهر ولا نه جنابة ظلمنا على ماله فبما شرعا فيسوجب كونه
 مضمونا او لا لانه ليس جنابة على طرف الاصل برائة الذمة وليس النكاح عقد معاوضة
 حصيفة لغرض مالي ولا المهر عوض على الحيف بل انه تحلة شبه عوض ولا البضع عين
 لا منفعة مملوكة على ما قد تلونا عليك **مسألة** اذا قلنا بضمان منفعة البضع بالتقويت
 فلو وطئ الابن وجه ابنته لشبهه فقد جب عليه مهران طام مهر المثل ولا بنته المهر
 في العقد اذا كان قد دخل بها ونصفه اذا لم يكن دخل بها على الاصح لانفساخ النكاح وهذا
 احد مواضع لزوم مهرين **مسألة** قال في الخبر لو ارضعت زوجته زوجتين من ثلث
 صغار يلدن غير دفعه واحد بان تعطى كل واحد ثوبا من الرضعة الاخير حرمت الكبر
 عينا والصغيران كذلك ان كان يدخل بالكبر والاجعافان ارضعت الثالثة حرمت عينا
 ان كان يدخل بالكبر والا لم يحرم عينا ولا جمعا ولو ارضعت احد الثلث ثم الاخيرتين دفعه
 حرمت الكبر عينا والاولى كذلك ان كان دخل والاجعاف الاخيرتان عينا ان كان دخل ولا
 جمعا ايضا ولو ارضعتهم على الثغاب حرمت عينا والاولى ان كان دخل بها والاجعاف
 واما الثانية فان كان دخل بالام حرمت عينا والا لم يحرم عينا ولا جمعا واما الثالثة فتجمل
 محرمها خاصة كن تزوج باخت امراته فان التحريم ينقص بها ويجعل غيرهما مع الثانية

مسألة مشككة في الرضا

٨١

لانها بارضاع الثالثة صارنا اخن في حالة واحدة فانفتح نكاحهما دفعة واحدة
هو فوي هذا اذا لم يدخل بالام فان كان قد دخل حر من كلهن موثدا وما فواه هو الصحيح و
استصحه جدد المحقق ايضا في شرح الفواعل بين الصور بين فرقان متبين اذ في صورة
الترقيج باخت الزوجة الاخيرة محظفة قبل النكاح نكاح الزوجة منعقد الصحة سابقا
ونكاح الاخيرة لم يسبق صحته والمانع من الصحة وهو استلزامها الجمع المحرم ثابت فيكون
هو منع من الفسادية وفي هذه الصور التي نحن في بيان حكمها نكاح كل قد سيفت صحته
الاخيرة وعقدت الاخيرة بتحقيق الجمع بين الاخنتين في النكاح الصحيح فهو عند كمال رضا
صارنا اخن لا اولوية لاحدهما في حصول السبب لمقتضى لطلان النكاح بالنسبة اليها
بخصوصها فلا محالة ينعين الحكم بانفساح النكاحين معاً في درجة واحدة وبنيته على هذا
امران احدهما ان المعلول الموجب عند الجزء الاخير من العلة المستند الى ذلك الجزء على
والا لكان ما فرض جزء علة تامه وهو باطل والاخران الاخوة والاخيرة من الامور
الاضافية بل من الاضافات التي يكون ثبوتها من الجانبين معاً في مرتبة واحدة وبهذا
البيان يستبين ان احتمال الفرع ايضا هنا سائط فليفتحه مسئلة اذا ارضعت ثلث من
زوجته الكبيرة ثلث زوجاته الصغار كل واحد منهم واحد من الزوجات معاً لا على
المعاقبة فان كان قد دخل بالكبيرة فزوجاته الاربع حر من عليهما جميع والافا لكبيرة فقط و
انفتح عقد الصغار له بمقدار العقد عليهن جميعا لانهن بنات خالات ولكل صغيرة
نصف المهر على الاصح وتامه على قول وللكبيرة اذا كانت مدخولا بها المهر كله واذا قلنا
بضمين منفعة البضع فالترقيج يرجع بما قدرناه لكل صغيرة على وضعها وللكبيرة على البناء
بالسوية وقال العلامة في التذكرة مع الدخول بها لارجوع خلافا لمختار في الفواعل
المهر بالدخول ولو ارضعت بانفسهن على الاستقلال فلا ضمان في ضمين الصغار به مهر
الكبيرة وجهه وقد سبق القول في ذلك كله مفصلاً وان ارضعت على الغائب يعلق بالمهر
الاولى مهر الكبيرة او نصفه ونصف المهر للصغيرة وبكل من الباقيتين نصف مهر من
ارضعتها مع الدخول بالكبيرة والا فلا رجوع لبقاء النكاح على حاله اذ نكاح الكبيرة قد

رضا عید محقق داماد

انفسخ قبل الارضاع فلا يلزم الجمع مع الجكن **مسئل** لو ارضعت امرأ الكبرية دخل بها
او لم يدخل الصغيرة انفسخ النكاح لصبر ورثتها اخيه كذا لو ارضعتها جن الكبرية لصبر ورث
الكبرية حالة الصغيرة واستشكل العلامة في الفواعل حكم الاخيرة بين الجواز الجمع بين العمه وبنت
الاخ وكذلك بين الخالة وبنت الاخ مع الاذن والتحقيق انه لا اشكال اذ صح الجمع **مسئل**
يحق الاذن المسبوق بالنسبة المتخفة وذلك منصف حين تمام الرضاع المحدث لهذه
النسبة فيلزم الاجتماع المنهي عنه في النكاح عند تمام النصاب والهي غير تخص باذخ **بنت**
الاخ او بنت الاخ بالنكاح على نكاح العمه او الخالة بل يعيم الجمع بينهما في النكاح كيف كان
فول لا يصحح لا يعتبر الاذن هنا لان هذه النسبة تجدد بعد العقد فلا يفتق اذ خال بنت
الاخ والاخ على العمه والخالة والاصل بقاء الاباحه سافط وكذلك الحكم لو ارضعتها
امرأ اخي الكبرية من لبنه اذا الكبرية نصبر حرة وفي جميع هذه الصور ينفسخ النكاح للجمع لا يجر
على التابيد **مسئل** اذا تزوج الولي ابنة الصغير بابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت
حدها احدهما انفسخ النكاح وحرم للتأبيد لان المرضع ان كان هو الذكر فهو عم زوجته او
خالها وان كان الانثى فهي عمه زوجها او خاله **مسئل** لو زوج المولى ام ولد بعد او
صغيرا ورضعت زوجها من لبنه حرمت عليها اما على زوجها فلصبر ورثه ابنا لها واما على
مولاها فلصبر ورثها زوجة ابنة الرضاعي واما الملك فبان على حاله وكذا اذا ارضعت
زوجها زوجته مولاها او ام ولد له اخرى من لبنه اما على المولى فلا نهاح زوجته ابنة واما على
الزوج فلانه اذن اخو ولد لها والمرئة على اخي ولدها حرمة **مسئل** لو فسخت الامة نكاح
الصغير لعيب لعنفها ثم تزوجت فارضعت من لبن الثاني **مسئل** لو ارضعت ام ولد مولاها
من الرضاعي واما على الثاني فتكونها حليلة ابنة الرضاعي من قبل وكذا لو تزوجت بالكبرية او
فطلقها فزوجت باله صغيرا ورضعته من لبن الاول **مسئل** لو فارق كل من الاثنين **مسئل**
فزوجها صاحبه ثم ارضعت احدهما الاخرى حرمت المرضعة عليها للتأبيد والرضيعة **مسئل**
من دخل بالمرضعة وكذا لو تزوجت بواحد ثم باخر **مسئل** لو ارضعت ام ولد له زوجته و
حرمت زوجته الولد عليه مؤبدا دون ام الولد على الوالد وللرضيعة على الولد **مسئل**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا
 لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا
 فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَرَحْمَتُهُ
 إِنَّ اللَّهَ جَدِيدُ الْكَرَمِ
 رَوَى عَنْهُ الْعُلَمَاءُ فِي الْفَوَائِدِ
 فَبَدَأَ بِعَبْدِهِ الَّذِي خَلَقَ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عنه ان كانت الحجة فمقدرة
وخاله لو كانت فمقدرة

في النجف
افتتحوا المصنع
الافى صورة واحدة قال
ولارضعها جدتها صارت
حالة ولارضعها اخب
الكبيرة فالكبيرة قاله
فان ضيف
فافتح
لانه لا يكون بين
المرأة وخالتها وان ارضعتها
ام ابى الكبيرة في الصغيرة عمة
الكبيرة لانها اخب ايها
وانفتح النكاح منها
او لا يمكن اعتبار
رضا عمة
لصغيرة منه دام
ظله

مسائل مشكلات الرضا

سهم من المال
فرض كان منفعته
حلية

الشيخ ويرجع به على سبيلها كما لو جنى عبد الفرس فاختار ان يفديه وبضمن اقل الامر من
الفدية ونصف المستحق ضابطاً قال شيخنا الشهيد فواعد منافع الاموال بضمن بالفوات
التقويت ومنفعة البضع بالتقويت لا غير وفي ضمان منفعة الحر اذا جلسه مدة وجه بالضمان
وضمقون من حيث عدد دخوله تحت اليد ويقوى الضمان ما لو اسناجره ثم حبس وضو صبا
مع كون الاجير خاصا لان المنافع بعد الاجارة قد روت موجودة شرعا فاستقرت الاجرة في
مقابلها والذي يدل على ملكها افضاء العقد ذلك ومن ثم جاز ان يوجع غيره **مسألة**
لو وطى الاب من النسب ومن الرضاع ذوجه الابن لشبهه فقد استبان لك فيما اسلفناه من
القول ان الاصح تحريمها على الابن فلو لم يعلم الابن فغادرها وطئها حرمت عليها جميعا
ولها على الابن مهران المسمى بكاله ان كان قد دخل بها من قبل الانقاسخ والا فالنصف ملكا
العقد ومهر المثل لو طئها بالشبهة وعلى الاب نصف المهر المثل فان قلنا بضمين منفعة
البضع بالفوات فقد قال في الخبر لا يرجع به الابن على الاب وان كان قد حال بينه وبينها بخلاف
ما لو ارضعها امه لان الاب لزمه مهر المثل لو طى فلا يجب عليه ثابها اما الام فلم يجب
للزوجه مهر بارضاعها ويحمل الرجوع لان المهر ثبت لها على الاب بوطنه اباها وان لا
بضعها عابها ووجب للابن عليه من جهة التقويت والحيلولة فلا ينفذ احدهما بالآخر وهو
الشيخ يفرع على التحريم وهو قوي **مسألة** اذا تزوج الاب للنسب او الرضا عى بامراه
بابنها فبقت امراه كل منهما الى الآخر خطأ وطئها انقش النكاحان على البادى منها مهر
الموطوءة بالشبهة ونصف مهر لزوجته لانقاسخ عقد ها قبل الميسر بسبب ما من جهة
وعلى الآخر مهر للموطوءة وهل يجب عليه شيء من المهر لزوجته التي سبق وطئها من غير
زوجها قال شيخنا الشهيد فواعد بحمل وجوب نصفه لان الفرقة ليست من جهتها في الجملة
في يرجع به الى البادى فيغرم البادى على هذا بوطى واحد مهر ونصف مهر واحتمال وجوب النصف
عند منعين والرجوع به على البادى محتمل ثم ان كان الوطيان للاستبانه من بعد دخول كل منهما
برجعه لزمان يغرم البادى بوطى واحد وهو ثالث وهذا احد مواضع استنباط طى واحد
لهو ثلثة **مسألة** اذا ارضعت من لبن الزوج بعد موته لشر محرمه الى اثاره لان

رضاء مخفوق داماد فدية

٨٤

اللين له لا يزول بالموت فاستصحاب ما كان يثبت عليه قبل الموت وتناول عموم الكتاب السنة
لهذا الرضا مع انتفاء المعارض يعطيان ثبوت الاحكام **مسألة** اذا سعت الصغيرة
ن وجنبه فارتفعت بانصاف ثدي الكبيرة وهي نائمة فان قلنا بالنظرين وجع في مال الصغيرة
بمهر الكبيرة ان كان قد دخل بها او بنصفه ان لم يدخل بها فان ارضعها الكبيرة بعض النصاب
ثم نامت فسعت الصغيرة فامتصت ثديها فاكملت النصاب بنسخ النكاح وبثب التجرى ليلو
النصاب المقتضى للحكم وحيث قد كان هناك احتمالان حواله التحريم على الرضا الاخير لا شكا
قبله ويختلف مع حصوله فيكون هو السبب ما تقدمه شرط ومثله ما اذا كان الصبي يمتنع
بامر من العدة والطهران فابطل واحد عدو والاخر طهرانه فانه يكون للاخير وهذا اجد يقول
قال الاسباب الشرعية على الاطلاق امارات ومعرفات لا اسباب حقيفة وعلى هذا فيسقط
مهر الصغيرة وهي تضمن مهر الكبيرة كلا او نصفها على ما قد سبق وتعليقه على جميع الرضا
واعبار سببية المجموع في الضمان للاطباء على ان السبب المقتضى للتحريم هو مجموع النصاب
فاحاد مرات الرضا كل منها جزء العلة ومن المسيئين ان الجزء الاخير من العلة هو ثمة
العلة ومنتهى لا العلة الثامة على الانفراد وان بين الاسباب المسببات اعني الاحكام
في الخطابات الوضعية علاقة ارتباطية ذاتية عقلية وهذا الحق بالاعتبار وعلى هذا
بلزها الحكم بتفسيط المهرين على اجزاء السبب اذ صدورهما من فاعلين فلا محالة يفسط
الضمان عليهما ثم هنالك ايضا احتمالان احدهما اعتبار المسقط بفعل الزوجة من اصل
المهر المستحق في العقد على ما يسقط بالفرة قبل الدخول لان بنام الرضا يتحقق مقتضى للفرة
والمسقط لبعض المهر معاد فعه واحد والاخر اعتبار المسقط من الواجب بعد الفرة قبل
الدخول اعني النصف بناء على ان بالفرة قبل الدخول قد نشط المهر فالتايط من ثلثاء
فعل الزوجة انما يسقط من القدر الباقي والاول اقوى ووجهه ودر بما صير الى احتمال آخر
ثالث وهو تفسيط المهر او نصفه على الصغيرة والكبيرة بالسوية لان لفعل كل منهما مد
فهو جزء العلة ولا يعبا بقلته او كثرتة كما لو ضرب واحد ضربا واخر عشرة ومات بالجميع
فيثمان على السوية فعلى قول من يعتبر النصاب المحرم خمسة عشر رضعة ان ارضعوا عشرة

تجويد اجتماع السبب المباشر

٨٥

وضعت ثم قامت فارتفعت الرضعة الخمس الباقية أحمل نوط الحرمة بالرضعة الأخيرة
 فيكون الحكم كما لو كانت ثامنة في الجميع اسقاط اعتبار الضبط أما باسقاط الثالث اتساق
 الصغيرة والنصف الساقط بالفرقة قبل الدخول من اصل العقد المستحق في العقد فينبغي لها
 سدس بدفعه اليها ويرجع به على الكبيرة فاما الكبيرة اذا لم تكن مدخولا بها فانها لا تستحق
 شيئا لان فعلها ثالث السبب فيسقط بذلك مهرها وبالفرقة قبل الدخول قد سقط نصفه
 الباقية بعد الثانيين اقل منه فلم يبق لها شيء أصلا وأما باسقاطه من النصف الباقية لسقوط
 بالفرقة قبل الدخول فيسقط بسبب فعلها ثالث الواجب بعد الفرقة اذ فعلها ثالث سبب الحرمة
 وهو سدس الاصل المستحق في العقد فينبغي لها ثلثاه وهو ثلث الاصل فيغرمه الزوج لها
 يرجع به على الكبيرة فاما الكبيرة الغير المدخول بها فانه يسقط بفعلها اعني ثلثي سبب الحرمة
 ثلثا الواجب بعد الفرقة وهما ثلث الاصل فينبغي لها سدس الباقية الاصل وهو ثلث الواجب
 بعد الفرقة فيغرمه الزوج لها ويرجع به على الصغيرة واما بان يسقط ما يجب لكل واحد
 على الزوج عليها بالتوبة **فصل** في ذلك نقول لقد اقيمت على مقتضى خصوص
 الاحاديث بخبر كل من يصير بالرضاع بمنزلة محرم بالنسبة على العموم وانه اذا ارضع زوج
 رضا حابا بالغ انصاب الخبر صار المصع بمنزلة الزوجة الوالد المرضع من حيث انه امر
 ولد فتكون امها بمنزلة ام الزوجة وحتا الولد فحرم عنها واخوها بمنزلة اخ الزوجة فحرم
 جمعوا عليه بنتان خالة الولد اذا ارضعته حرمت على الوالد زوجته التي هي ام الرضيع
 اخ المصع ويلزم من ذلك ان يكون الرجل اذا طلق زوجته المصع لولد على النصف
 الكامل لا يحل له نكاح اخاتها بقاء زوجيتها له من جهة الارضاع وان ائت بالطلاق **فصل**
 من جهة العقد وكذلك الاربع الحرائر اذا طلق احدتهن وهي مرضعة ولد لا يحل له ان
 يتزوج باخرى مكانها وكان هذا شطرا لا يتركبه احد فقال لك المهرع سمعت في نكاح
 الفقه والاصول قولهم السبب الاضعف لا يتمكن مع السبب الاقوى من التاثير والتبعية
 وهو اصيل على ما اخذ من الحكماء الرايحين في حكمة ما فوق الطبيعة ان يقولون فقال المهر
 لا يتمكن الفاعل الضعيف من الصنع والفاعلية والنجاعل المهيمن لا يمكن النجاعل المجعول لها

على
 سبب
 سبب
 سبب

لها

رضا عي محققا ماد

٨٤

في بيان ما يقع من
الحدثين في الوضوء

من الاجاد والافاضه والنور الفاهر لا يمكن النور المفهور من الاثان والاضائه فمن هناك
فالوامثلا في باب العبادات ان غسل الجنابة لا يحتاج الى ضم الوضوء معه لان الطهارة
الكبرى يرفع الحدث الاصغر ايضا بل لان حدث الجنابة في غايه القوي فالحدث الاصغر
ومفهوريته لا يتمكن معه من التأثير اصلا فهو معه في حكم العدة فلا حاجة الى ما يرفع
واما سائر الاغسال المحملة بالوضوء كغسل المحض وغيره مما ليس بالحدث الاكبر فيه فذلك الدار
من الفاضرية والقوي فليس الامر فيها على سبيل توزيع الطهارة بين الكبرى والصغرى
على الحدثين الاكبر والاصغر ولا على سبيل مدخلية كل من الطهارة بين في رفع كل من
الحدثين بل على ان يكون مجموع الطهارة بين سببا لرفع طبعه الحدث المانع من الصلوة
فيكون كل منهما جزءا مما هو رافع لطبعه مطلق الحدث كما ابعاض الطهارة الواحدة ككل
غسل الوجه وغسل اليدين بالنسبة الى الوضوء وكذلك مجموع ازاله الخبائث عنه عن بدنه
بالماء والاعمال الثلاثة وبالخلط بين الماء الفراج سببا لظهوره من الخبائث العينية
والحكمة معا في مرتبة واحدة وفي ابواب الاثانات والجنابات يقولون المباشرة اقوى في
سببه الضمان من السبب فاذا اجتمع السبب المباشر كان الضمان على المباشر ومن السبب
في مقامنا هذا الما كان العقد اقوى من الارضاع في السببه لحكم الزوجية كان الارضاع
السببه مع العقد بمنزلة العقد فلم يكن هو في نظر الشارع حيث تحقق السبب القوي اعني العقد
مؤثرا في بقاء الزوجية اصلا فاذا زالت الزوجية المسببه عن العقد انقضت الزوجية
واسا حيث ينفرد الارضاع عن العقد يرتب عليه الحكم لامحالة الزوجية المسببه عنه
فهذا يعم الصوريين ويخص الصوريين الاخيرين بئى اخر وهو ان المطلقة تخرج بالطلاق عن
الدائم وان فرضنا بقاء حكم مطلق الزوجية لها بسبب الارضاع اذ مرضعة الولد في حكم
مطلق الزوجية لا في حكم المعقود عليها بالدوام والزيادة على الاربع انما تحرم بالعقد الدائم
لا في مطلق الزوجية وما في حكمها فليفسد مسئلة اظنك غير مبني بما قد انصرت
في نضا عي ما سلف من القول وفي اضعاف ما قد بسطنا لك تحفيقه في انه محرم على الز
مرضعة اخيه من جهة الاب بها وان لم تكن امه من النسب لا اماله من الرضاء فهو زوج

هل الرضا سبب للعنف كالنسب

٨٧

رضاعة لآبيه وفي منزله زوجة الأب بالنكاح في الحريم وأما مرضعته أجنبية من جهة
الأم فغير محرمة عليه لأنها ليست بالنسبة ولا أماً رضاعية له ولا زوجة رضاعية
لآبيه بل هي زوجة رضاعية لزوج أمه المحرمة أماً بالنكاح غير محرمة عليه فكيف من
ضرة الأم بسبب الرضاع وبأجملة إنما يحرم على الرجل بحسب علاقة الأمومة وما بمنزلة لها خمس
أم النسبية وأم الرضاعية وزوجه آبيه النسبي النكاحية وزوجه آبيه النسبي الرضا
وزوجه آبيه الرضاعي النكاحية ومرضعته الآخر من جهة الأم فقط ليست بشا منهن وهذا
صون أخرى غير ماث فيها أيضاً حكم الحريم هي الزوجة الرضاعية لآبيه الرضاعي عنه
مرضعة أحد آدائه من الرضاع ولا يثنى فيها الحريم لكر الفرقة وعدل الحق ما هو
الأصل في انتشار الحرمة فاته محرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومن المصاهرة لا ما يحرم
من الرضاع فالفرع لا يكون أصلاً لفرع **مسألة** هل الرضاع شيقو النسب كونه سبباً
في العنف فنعنق على المالك منه ما ينعنق عليه من النسب ذهب أكثر علماءنا وكثير من فقهاء
العامّة إلى أنه كذلك قال الشيخ فكل مملوك أو مملوكة ينعنق على المالك بالملك في النسب
عليه مثله في الرضاع فلو ملك أحد الأبوين رضاعاً واحداً من المحرمات عليه في النكاح
كالأخت وبناتها وبنات الأخ والعمة والنحو كل ذلك من الرضاع انعق عليه كما في النسب
وهو مذهب أبي جعفر القصد وفيه في المفتح ومرويه في كتابه وفيه قال القاضي ابن البراج و
صاحب الوسيلة عماد الدين محمد بن علي بن حمزة وإخنا المصنف وأعمد عليه العلامة
في المختلف وفواه في التحرير وقطع به في القواعد وأدعى انعقاد الإجماع عليه ولين فخر
المدققين في الإيضاح وسار ذلك المسير شجنا البارع الشهيد من تآخر عنه من المحققين
هو مستصح جد الامام الميرزا وخالف فيه الحسن بن أبي عفييل من قبل وقال لا بأس بملك الآ
والأخت من الرضاعة وبيعهن وإنما يحرم منهن ما يحرم من النسب في وجه النكاح فقط
فوافقه الشيخ المعين وثليث سلا بن عبد العزيز وأرضاه وانصره محمد بن زكريا و
سبطه المدقق يحيى بن سعيد رحمه الله وأما أبو علي بن الحسين فكلامه يعطى جواز الملك
كرهه وعدل في البيع الآفرون قال والذي يوجب الفقه أن لا يختار الإنسان أن يملك

رضا غير محفوف داماد

٨٨

ذارحم منه فربا وبعد ولا من يقوم مقام من يحرم عليه بالنسب ملكه من جهة الرضا
 يملك العبدان ملكهم ثم يبيعهم الا عند الفروغ الى اثمانهم وجعلوا اخر ما يباع في الدين عليه
 وعند ان يبيع الدين وقضته المذهب هو الاول وانه لا يجيد عنه من طريق الكتاب
 السنة لنا من الكتاب قوله عز من قائل في تنزيل الرضا في سبيته الهريم منزلة النسب و
 امتهانكم الذي ارضعكم واخوانكم من الرضا فالجريم لا ينصرف الى ذواتهم بل انما
 يتعلق بالنافع المغلفه باعبانهم وهي مناوله للاستمتاع والاستخدام والملك فيغتمها
 الجريم اذ تحريم الغير مفضا اخر من المنافع جميعا ومن السنة قوله صلى الله عليه واله وسلم
 الرضا لمح كونه النسب يحرم من الرضا ما يحرم من النسب صحيح الحسن بن محبوب عن عبد
 الله بن سنان قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة رضع غلاما لها من مملوك حتى
 نطقت بحلها بعبه قال لا حر عليها منه الا بعد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 يحرم من الرضا ما يحرم من النسب الا من ادناه وصحبه معاوية بن وهب عن عبد بن داود
 قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من ذوى قرابته قال لا يملك والدك
 والدته ولا اخيه ولا ابنة اخيه ولا اخاه ولا عمة ولا خالة ويملك ما سوى ذلك
 من الرجال من ذوى قرابته ولا يملك امه من الرضا وكانه عليه السلام قد اكفى بذكر
 من الرضا عن ذكر ما حدا الا من الحرمات من النساء من الرضا كقضاء بما قد عده من
 الحرمات من النساء من النسب وفي الصحيح والصحح العالي الاسناد عن ابن ابي عمير عن ابيان بن عثمان
 عن ابي بصير وابي العباس عبيد بن زرارة كلهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك
 الرجل والديه واخاه او عمة او خالة او بنت اخيه وذكر اهل هذه الابه من النساء
 جميعا ويملك عمة وابن اخيه وابن اخاه والخال لا يملك امه من الرضا ولا اخاه ولا
 عمة ولا خالة اذا ملكن عتق وقال ما يحرم من النسب ما يحرم من الرضا وقال يملك الذكور
 ما خلا والدا وولدا ولا يملك من النساء ذات رحم محرمة قلت يجري في الرضا مثل ذلك وفي
 الصحيح العالي الاسناد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي وابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 امرأة ارضعت ابن جارية لها قال ينعفها اي ارضاعها يعفها على معنى انه يكون سببا لعفها

في رزق الرضا

قوله من مملوك الغير من مملوك الى العتق
 والاضافة ببيان المحسن
 باب ضافة صفة الى
 موهومها كناية

قوله
 اشترى بتر من اوسطه وكنت
 من من جبهه منه دام غله

ابو العباس
 الباقى في التوفيق
 العين من اصحاب الى عبد
 الشافى عليه السلام منهم انفسه
 عبد الملك والطريق صحابان
 بن عثمان من دام
 غله

الْحَمْدُ بِالرَّحْمَةِ أَيْمُنُكَ أَنْ يَغْنُقَ

19

ومثلها موثقة الحسن بن محمد بن سماعه عن وهيب بن حفص عن ابنه بغير عن ابنه عبد الله عليه
السلام قال اذا ملك الرجل والدته او اخته او عمته او خاله او ابنة اخيه وذكر اهل
الاباء من النساء عتقوا جميعا وبملاك عمته وابن اخيه والنحال ولا يملك امه من الرضا
لا اخيه ولا خاله من الرضا اذا ملكهم عتقوا قال وبملاك الذكور ما عدا الوالد بن الولد
لا يملك من النساء ذات محرم فلنا وكذلك يجري في ذلك الرضاع قال نعم وقال يحرم من الرضا
ما يحرم من النسب في الصحيح يعلو الاسناد من طريق الاستبصار من طريق الكافي عن عبد
الرحمن بن ابي عبد الله قال سئلت ابا عبد الله صلوات الله عليه عن الرجل يتخذاه او امه او
اخاه او اخته عبيدا فقال اما الاخ فقد حقت حين يملكها واما الاخ ففسرته واما
الابوان فقد عتقا حين يملكهما قال وسئلت عن المرأة ترضع عبدا اثنتي عشرة سنة
بعثته وهي كارهة وفي معناها اخبار كثيرة مبينة المشون رزينة الاستبصار اما ما يملك
به في المختلف انه لو ملك المحرمات من الرضا عتق له الاستمناع بهن والنالي بطا
فكذا المفد وبيان الملازمة قوله عليه السلام الناس مسيطون على اموالهم وقوله تعالى او
ملكك انما انهم فانهم غير مملوكين ولعل هذا ملحوظا صاحب الايضاح في ادعائه الاجماع
ففيه ان يثبت الملك فديقوت عن شيوخ الاستمناع وقد سبق في ذلك في صور حديث منها
اذا ارضعت امه الرجل من لبنه نافلت من لبنه ومنها اذا ما ارضعت من لبنه زوجها
الصغير مثلا اجماع النافون للانعاق بموثقة الحسن بن محمد بن سماعه عن صالح بن خالد عن
جميل عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له غلام يبي في بيته رضاع
لي يبعه قال انما هو مملوك ان شئت بعه وان شئت امسكه ولكن اذا ملك الرجل ابوه
فما حران وهو ثقة الحسن بن محمد بن سماعه يعلو اسناده عن عبد الله وجعفر ومحمد بن
العباس عن احدهما عليهما السلام قال يملك الرجل اخاه وغيره من ذوى قرابته من الرضا
وموثقة ايضا عن عبد الله بن جيلة عن ابن بكير عن عبيد بن زرار عن ابي عبد الله عليه
السلام قال يملك الرجل ابن اخيه واخاه من الرضا وعنه ايضا عن عبد الله بن جيلة عن
بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام قال سئل عن رجل كان له خادم فولدت جارية

جگر سائیں فہرست

رضا غير محقق داماد

٩٠

خادمته ابناله وارضعتا م ولد ابنه خادمته فصار الرجل ابابنه الخادم من الرضا
 يبيعها قال نعم ان شاء باعها فاستفيع بثمنها قلت فانه قد كان هبها لبعض اهله حين
 ولدت وابنه اليوم غلام شاب يبيعها وياخذ ثمنها ولا يسئام ابنه قال يبيعها
 وياخذ ثمنها ابنه ومال ابنه له قلت فيبيع الخادم وفدا رضعتا ابناله قال نعم وما
 احب له ان يبيعها قلت فان احتاج الى ثمنها قال يبيعها وموثقه ايضا عن محمد بن ياد عن
 الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اشترى الرجل اباه او اخاه فملكه فهو
 حر الا ما كان من مثل الرضاع وموثقه ابن فضال عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام في بيع الام من الرضا عنه قال لا بأس بذلك اذا احتاج وبأصالة استصحب الملك
 والجواب عن الروايات اولها من جهة السند اذا الموثق لا يعارض الصحيح وثانيها من جهة المتن
 فان رواية ابي عبيدة لنا لا علمنا اذ مفادها ملك الاخ من الرضاع وليس هو في جريم
 النزاع ليس يسوغ ذلك من جهة الرضاع النسب فكيف لا يسوغ من جهة الرضاع وقوله
 عليه السلام ولكن اذا ملك الرجل ابوه فمما حران يعني هبها الابوين من النسب الابوين
 من الرضاع جميعا بل الظاهر تخصيصها بالرضاع حيث كان الكلام فيه وكذلك القول في
 رواية محمد بن مسلم ورواية عبيد بن ران واما خبر اسحق بن عمار فقط قال الشيخ في الا
 قوله عليه السلام في اول الخبر ان شاء باعها فاستفيع بثمنها راجع الى الخادم الموضوعة
 دون ابنتها الا يرى انه ضرب ذلك في اخر الخبر حين قال له السائل فيبيع الخادم وقد
 ارضعتا ابناله متجها من ذلك بقوله نعم وان كان ذلك مكرها لا عند الحاجة حسب ما
 قاله وما احب له ان يبيعها ولو كانت الخادما م ولد من جهة النسب لجاز له بيعها على ما
 قدمناه وفي خبر عبد الله بن سنان قوله عليه السلام فهو حر مجمل في الاخ على الاستنباط
 المؤكد وقوله الا ما كان من مثل الرضاع استثناء من الاخر فقط وهو الاخ لامن الابن و
 الاخ جميعا ومعناه نفى تأكيد الاستنباط في الاخ من الرضاع والشيخ في الاستنباط جعل
 الاعاطفة بمعنى الواو لا كلمة الاستثناء كما في الخبر بل الكبير ما دام من السموات و
 الارض الا ما شاء ربك قال في ذلك معروف في اللغة فكانه قال اذا ملك الرجل اباه

في الصحيحين

في تصحيح الانعقاد مع نفي الملك

٩١

واخاه فهو حر وما كان من قبل الرضاع وعلى هذا يكون الحكم في الاخ من جهة النسب و
 الاخ من جهة الرضاع على سبيل الاستحباب فلك وذلك دائر على السنة اصحاب الحق
 في القون الادبية والعلوم اللسانية والآشبه هنا ان يجعل الامم على سبيل ما جعلها رط
 من المقربين في الاما شاء ربك وقالوا في لو كان فيها الهة الا الله لفسدنا اي غير الله
 قال الصبر وذا بادي في القاموس الا للاستثناء وتكون صفة بمنزلة غير وتكون عاطفة
 بمنزلة الواو لا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا لا يخاف لدى المرسلون الا
 من ظلم اي لا الذين ظلموا وذا بين والكلام في خبر الحلي في خبر اسحق على ما قاله في الاستحباب
 فيكون مفاده نفي الباس عن بيع الرجل ام ولد بالرضاع عند شدة الحاجة كما في بيعة ام
 ولد بالنسب صور جواز بيعها معدودة مشهورة فاما ما في المختلف من الطعن في السند
 في طريق الجمع الحسن بن محمد بن سماعه وهو وافق لم يوثقه علماء آوا غير صحيح اذ قد وثقه
 التماسي والشيخ وغيرهما وان كان هو من الواضحة وما قال ان احاطتنا بمنزلة عن حكم الاصل
 فنكون راجحة فيه ان الامر بما يكون بالعكس فانهم في ابواب التراجم كثيرا ما يرجحون الحديث
 الموافق لاصالة الحكم ويقولون بموجبه لاهضاده بالاصل وعن اصالة استصحاب
 الملك بان الاصل معزول عن العمل بعد ورود النص كما قد اسمعناك مرات متكررة بحث
 في تصحيح ضابط تصحيح من الثابت المسنين ان العنق فرع الملك فقد
 اعضل باول البصائر الثابتة ان لا يملك المشتري مثلاكه ان يتحقق عليه البس من
 المنصرح ان علة العلة علة تعد العلول وانه اذا انتفى الملك الذي هو سبب لغو استوجب
 ذلك نفي الانعقاد بانه فتمهم من ذهب الى ان الشراء مثلا سبب لغو من غير دخول في الملك
 فيتحقق الانعقاد فيهم مع تمام البيع لا يباخر عنه اصلا بل ان في صيغ العقود والامضاء
 على الاطلاق انما يتحقق الحكم مقامنا الجزء الاخير من الصبيغة وهو مختار ابن ادريس محجبا بان
 الانسان لا يملك من يتحقق عليه على ما قد نطقت به الروايات و منهم من قال يتحقق في
 ملك ويثبت العنق حين يتحقق الملك لما في صريح بعض الاحاديث الصحيحة ولان العقد
 لو انقضى والملك عن البايع من غير ان يثبت للمشتري لما فوقه عليه لو اشترى بعضه واما

فما ورد في بعض شهادته في
 شرح الشرايع من استبعاد ذلك
 بعيد

الملك
 في تصحيح
 ضابط تصحيح

رضا غير محفوظ داماد

43

تبعه احكام البيع من جوب الارش وعنه والمراد بالملك المستقر لا مطلق الملك جمع بين
الادلة وكذلك في جميع العقود والايضا فان يكون ثبوت الحكم بحصوله بعد النجزة الا
من غير فصل الى هذا ذهب العلامة في صريح قوله والمحقق في ظاهر كلامه ومن راد في
خطاب لوضع التقدير من العاقبة والخاصة بتقدير الملك المعلوم موجودا فيقدر للملك
انا قبل العتق ليحقق العتق في الملك وان لم يكن هو امر متحفظا فان شئنا المحقق لشهد
في الدروس فيستقر ملك الرجل على كل احد سوى العودين كل انشئ محرمه عليه نسباً
رضا عاقبهم ينعفون في الحال بعد فرض ملكهم انا وظاهر ابن ادریس جماعة انه لا بشرط
هذا الان وظلل ابن ادریس بانه لا يملكهم ولا ينعق على السرقة سوى العودين في الخش
نظر من الشك في الذكورية وامكانها والافربانها كالمرة فلا ينعق عليها سوى العودين
ولو ملكها الرجل وهي المحارم غير العودين قال الاشكال افوى ولا ينعق غيرهم من الاقارب
كالاخ وابنه والعم والنخال نعم يستحب عتاقهم ولا فرق بين الملك الفهري والاضمار
ولا بين الكل والتبعض فيقوم عليه ان ملكه مختار على الاقارب لا حكم لقائه الزنا
فملك ولد من الزنا على الاقارب لان الحكم الشرعي يبيع حكم الشرعي انتهى قلت وكذلك في
الرضاع اذا زنى بامرأة فارضعت من لبنها منه رضيعا مملوكا وقال الفاضل المقداد في
التفريع اختلاف الفقهاء في ان العتق يقع بعد الملك بعدية زمانية او عين معه بمعنى
ان الشراء سبب للعتق من غير حولة الملك ذهب الى كل من الاحتمالين فوم لاحتمال
لما والحق ان الايجاب في قبول سبب الملك والملك سبب في العتق فيكون العتق مع الملك
بالزمان وبعد بالذات كحركة الخاتم مع حركة الاصبع او نقول يقع الملك في اول انشئ
العتق ثم يقع العتق في ثابنها قلت هذا غاية ما قد حصلوه في حل عتق الاعضاء فك
عتق الاشكال ومن المنصرح ان شئاً من ذلك ليس يرجع الى اداة يجذب اليها الذهن
ليس اليها البال اما المعية بالزمان التقدم بالذات فلان العتق هو زوال الملك فيلزم
ان يجمع البيع وزواله في التحقيق في وقت واحد اما الملك في اخراجات الصيغة و
العتق في ان اخر بعد من غير فصل فلان مشافعة الاناث بما قد بطلت العتق المتبرئة

المراد بالعودين سبب الالب
ان علا والابن وانزل
منه دام تملك

هل يجوز عيبا بالنسبة الظاهرا

٩٣

واحاطه البراهين الصحيحة واما تقدير المعدود والصرف موجودا او الموجود بالفعل معدودا
فليس له في مذهب الصحة وجهه يركن اليها اصلا فحق نقول انما المتبر للقول الفصل في
مضائق المقامات العلية من زن محكمات الاصول بالوازن الحكمة ورصن غامضات
العلوم بالتوازن العقلية فاحسن انه قد افترق في مفاتيح على ما قد حفظناه في الصراط
المستقيم والافق المبين والابتناضات والاشهرينات واوردناه في السبع الشدادات
الاسوار الزمانية على ثلث الافئدة فقياسات الحصول كطلوع مركز الكوكب وتولد زبد
والوصول الى طرف المسافة والى كل حد من حدودها الغير القابلة للانقسام وتدرجها
الوجود كالحركة القطعية الموجودة في زمان شخصي هو مجموع زمان الحركة على سبيل انطباق
عليه وزمانيات الحق لا دفعية ولا تدريجية كالحركة التوسيطية الحاصلة في
نفس زمان الحركة الاعلى وجه الانطباق بل على سبيل الحصول في كل جزء من اجزائه وفي كل
ان من انائه من غير قطع ان من الانات لبداء الحق وان الدفقات الالنية الثبوت انما
حصول كل منها في ان بعينه لا غير زواله في نفس الزمان الذي يعد على الجهة المذكورة
فاذن في مقامنا هذا انما حصول الملك في الان الاخر الذي هو طرف زمان الإيجاب
والقبول لا مقارن الجزء الاخر من الصيغة بل مقارن طرفه الغير المنقسم وكذلك حكم
الإيجاب في صيغ العقود جميعا ثم الانعنان وهو زوال الملك في نفس الزمان الذي هو
بعد ذلك الان الطرف على وجه تلي عليك ثم حسابان الملك سببا للعتق وهم سجنف وخر
بعد فكيف يصح ان يكون ثبوت الشيء سببا لاسفائه بل الحق الصريح ان المراباة النسبية
او الرضا عية سبب للانعنان على المالك فليصير **فصريح** من لا يقول بالانعنان من
جهته الرضا ع يقول لو ملك الرجل امته او اخنه او ابنته من الرضا ع فوطي احدهن
فقد فعل حراما ولكن يثبت للوطوء حكم الاسيلا د فاما على ما هو الاصح في المذهب
فليس لهم حكم الاسيلا د لانهم قد انعفن بالملك وكذلك القول لو فرض انعنان ووطي
الوطي في ان الملك على الاقوى لا سند غاء حكم الاسيلا د الملك المستفرد هو مفقود
مسئلة هل الحرثات بالرضا ع كالحرمات بالنسبة وفروع الظهار بالثيبه بهن

في سبب حكم الظاهر

رضي الحق داماد

41

هناك اقول بخلافه **الاول** يخصر المشبه بها في الطهارة بالام النسبية لا غير
هو اخبار ابن ادريس فواه فخر المدفنين في الايضاح افصارا على المذكور في التبريل
الكريم بصوص الاحاديث تدفعه **الثاني** بعد به النسبية فيه الى كل محرمه على
الناسيب بالنسب خاصة ذهب اليه ابن البراج في الكامل تمسكا بصحة جميل بن رجا
عن الصادق عليه السلام ودلائلها على المطلوب غير واضحة **الثالث** الافصار على
الامر من النسب الامر من الرضاع لا غير اثنان بعضهم وربما يرى ايضا عن ابن ادريس
الرابع الغدبة الى المحرمات المؤبد من النسب من الرضاع لا غيرهن وهو قول الاثر
ذهب اليه الصدوق والحسن بن ابي عميل والشيخان ابن الجليل وابن حمزة وابو الصلاح
الحلي الحق في كتابه والعلامة في الفواعل والحرر وربما جرح اليه في المختلف وشرحنا
الشهيد في اللعنة المشقة وفي شرح الارشاد قال الشيخ في المبسوط وهو الذي يفضيه
مذهبنا لقوله صلى الله عليه واله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بغير الفارق
ابن البراج على ذلك في المذهب وهو مذهب الشافعية وكثير من فقهاء العامة **الخامس**
الحاق المحرمات على الناسيب بالمصاهرة ايضا هن وهو قول الشيخ في المبسوط وقوى
العلامة في المختلف ومخارفي بن من اصحابنا وقوم من الجماهير للاشتراك في العلة وهو
ظاهر السيد حماد بن علي بن هرة في الغيبة اذ قال ومن شروط صحة الطهارة الشرعية
ان يكون منلفا بقوله انت على كظهر امي او واحد من المحرمات عليه وكذلك سلا بن
عبد العزيم في المراسم حيث قال الطهارة ان يقول الرجل لزوجته انت على كظهر امي او
بنتي او اخي او واحد من المحرمات فاما التعميم المطلوب بالنسبة الى اية محرمه كانت على
الاطلاق موبدا كان محرمها ام موفنا وعينا كان ام جمعا فلم اعثر على فائله من الاثبات
الى الان بل ان الشيخ قال في المبسوط لا خلاف في عدم وقوع الطهارة بذلك قال بعض
شهداء المتأخرين في شرح الشرايع ظاهر الفائدين بالغدي الى المحرمات بالرضاع عند
الفرق بين من لم يزل محرمه منهم بالرضاع كحب الرضاع التي ارضعت اباه او امه او اخاه
من الرضاع المولودة بعد ان يرضع وبين من كانت محل له ثم حرمت عليه كالي ارضعته

هذا هو المذهب في هذه المسألة
والعلامة في الفواعل والحرر وربما جرح اليه في المختلف وشرحنا
الشهيد في اللعنة المشقة وفي شرح الارشاد قال الشيخ في المبسوط وهو الذي يفضيه
مذهبنا لقوله صلى الله عليه واله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بغير الفارق
ابن البراج على ذلك في المذهب وهو مذهب الشافعية وكثير من فقهاء العامة
الحاق المحرمات على الناسيب بالمصاهرة ايضا هن وهو قول الشيخ في المبسوط وقوى
العلامة في المختلف ومخارفي بن من اصحابنا وقوم من الجماهير للاشتراك في العلة وهو
ظاهر السيد حماد بن علي بن هرة في الغيبة اذ قال ومن شروط صحة الطهارة الشرعية
ان يكون منلفا بقوله انت على كظهر امي او واحد من المحرمات عليه وكذلك سلا بن
عبد العزيم في المراسم حيث قال الطهارة ان يقول الرجل لزوجته انت على كظهر امي او
بنتي او اخي او واحد من المحرمات فاما التعميم المطلوب بالنسبة الى اية محرمه كانت على
الاطلاق موبدا كان محرمها ام موفنا وعينا كان ام جمعا فلم اعثر على فائله من الاثبات
الى الان بل ان الشيخ قال في المبسوط لا خلاف في عدم وقوع الطهارة بذلك قال بعض
شهداء المتأخرين في شرح الشرايع ظاهر الفائدين بالغدي الى المحرمات بالرضاع عند
الفرق بين من لم يزل محرمه منهم بالرضاع كحب الرضاع التي ارضعت اباه او امه او اخاه
من الرضاع المولودة بعد ان يرضع وبين من كانت محل له ثم حرمت عليه كالي ارضعته

اقوال الفقهاء نص الرضا

٩٥

وصارت اما وكاهها وبنتها المولودة قبل ان ارضع فالنسيبه بالجمع بفنيد الحريم لعنوا الادله
وان كان القسم الاول قوى محرمها من الثاني ودرتما فرق بين الامر بين وخص الحريم بالقسم الاول
وعنوا الادله بدفعه قلت هذا الفرق والتخصيص ورده الرافعي من الشافعية في الحر والعز
ولست اجد في اصحابنا من يقول به والاصح عندكم من الاقوال تعميم ابقاع الطهار ونصيح الحريم
في النسيبه بالحرمانات على التاييد من النيب ومن الرضاع ومن المصاهرة جميعا على انك
قد عرفت ان الحريم من جهة المصاهرة متدرج في الحريم من جهة النيب لنا مضافا الى
عموم حرم من الرضاع ما يحرم من النيب صريح النعمان في صححه الحسن بن محبوب عن علي بن
رئاب عن زاذ قال سئل ابا جعفر عليه السلام عن الطهار فقال هو من كل ذي رحم
اواخت او عمه او خاله ولا يكون الطهار في يمين قلت فكيف قال يقول الرجل لامرأته
وهي طاهرة في غير جماع انت على حرام مثل طهرا في واخني وهو يرد بدلك الطهار في
بثوث حكم الحريم في النسيبه بالام بالدلائل القطعية اما علمه محرمها على التاييد
ذلك حاصل في سائر ما فيه النزاع فلا وجه لشي من هذه التخصيصات اصلا **فيل**
قال في الحريم روى انه اذا ربت امرأة جدا بابلنها فانه بكره لجه ولحم ما كان من نسله عليها
وذلك ليس بمحذور قلت وكذلك على الفحل الذي هو صاحب اللبن **التحريم** وفيها
ضوابط ومائل ضابطا بطر اختلف احوال الفقهاء في نصاب الرضاع المشرب عليه
الحريم فذهب ابو علي بن الجبدي الى انه لا يشرط فيه العدول المعبر ما صدق عليه
الاسم ولو برضعه واحد وقال ابن ابي عمير انه عشر رضعات تامات متواليات
هو مذهب الاكثر والقول الاشهر قال به الشيخ المفيد السيد المرتضى والنفى ابو الصلاح
الحلي والسيد ابن هره والفاضل ابن البراج الطرابلسي وسلا بن عبد العزيز الدبلي وعما
الدين ابو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي صاحب الوسيلة وحكم ابو عبد الله بن ادر
في اول كتاب النكاح انه الصحيح في المذهب انه الاظهر الذي يقتضيه اصول المذهب
اختر العلامة في المختلف استقصاه في اصحاب الشافعية في الابضاع واستقر به شخنا
المحقق البارع الشهيد في اللغة وذهب الشيخ في النهاية والمبسوط وكافي الاخبار الى انه

192

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فیه فیض
روحیات البشر
حب اعتراض
بان لا اله الا
ضعیف
مردود فن

مفهوم الزم منها جرحه عند التحقيق وكل مفهوم انشيد ومنهم الوصف ومنهم اعادة ومنهم الحصر والمفهوم الجسد في انه قول تفصيلي بحسب الزيادة والنقصان ومنهم المقتضب بحسب تحقيق
فاما كمال الخطاب فليس من مقتضى المفاهيم اصطلاحاً وهو حجة عند العقلاء بشهادة العقل الصحيح. ^{في اتفاق} وسبط العقل في ذلك كله مع ذكره في الروايات السائدة ومعانيها على
الامتياز من

في نضار الرضاع المحرم

٩٧

مسند الإمام أحمد في الصحيح
 في مسند من عبد الله بن
 محمد بن سعيد بن الفضل
 عن صفوان بن يحيى
 بن عبد الله بن
 الفضل

شاذان جميعاً عن صفوان بن يحيى

في صحيح
 في صحيح
 في صحيح

في الصحيح في الصحيح
 في الصحيح في الصحيح
 في الصحيح في الصحيح
 في الصحيح في الصحيح

بن شاذان يعلى الاسناد من طريق الكافي عن صفوان بن يحيى قال سئلت ابا الحسن عليه السلام
 عن الرضاع ما يحرم منه فقال سئل جل ابي عنه فقال واحد ليس بها باس وثنان ينجي
 حرم رضعات ثلث متواليات او مصّة بعد مصّة فقال هكذا قال له وسئله اخر عنه ف
 به الى شيع وقال ما اكثر ما اسئل عن الرضاع فقلت جعلت فداك اخبرني عن قولك انت ^{هذا}
 عندك فيه حد اكثر من هذا فقال اخبرتك بالذي اجاب فيه ابي فقلت قد علمت الذي اجاب
 ابوك فيه ولكني قلت لعله يكون فيه حد لم يخبر به فنجري به انت فقال هكذا قال ابي فقلت
 فارضعت ابي جارية بلبني فقال هي احلك من الرضاعة قلت فخل لاخ لي من ابي لم ^{ضعفها}
 ابي بلبني قال فالخل واحد قلت نعم هو اخي لا ابي قال اللبن للخل صار ابوك اباها و
 امك امها فهذا الخبر الصحيح الاسناد ايضا بل بخطاب بل يصريح منطوقه بعد ان اكثر حد
 يثبت عليه الشر هو التسع وان ادنى حد يثبت هو العشر وصححه معوية بن وهب عن ^{طريق}
 ابي جعفر الكليني ورواه الشيخ ايضا عن عبيد بن زوان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 انا اهل بيت كبير فربما كان الفرج الحزن الذي يجتمع فيه الرجال النساء فرمما استحب
 الله ان ينكشف راسها عند الرجل الذي يبينها ويبنه الرضاع وربما استخف الرجل
 ينظر الى ذلك فما الذي يحرم من الرضاع فقال ما انبت اللحم والدم فقلت وما الذي ^{ينبت}
 اللحم والدم فقال كان يقال عشر رضعات قلت فهل عشر رضعات فقال دع ذا و
 قال ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع قال الشيخ في الاستبصار انه لو قبل ان ^{عشر}
 رضعات عشر عن نفسه بل اضافته الى غيره فقال كان يقال فلو كان لك صحباً لاخبر به
 عن نفسه والذي يدل على ذلك انه لما سئله السائل عن صحة ذلك قال له دع ذا فلو
 كان صحباً فقال له نعم ولم يعدل عن جوابه الى شيء اخر لضرب من الصلح قلت هذا الكلام ^{ضعف}
 عبداً لانه لو لم يكن ذلك صحباً لكان واجبا على الامام عليه السلام ان يبينه على فساد
 وان يبين ما هو الصحيح في ذلك واما قوله عليه السلام دع ذا فعناه دع هذا السؤال
 فان كون عشر رضعات مشقة للحريم امر مشيئته ليس هو وعد ولا عن الجواب الى شيء اخر
 بل انه سلوك لمسالك ايمان على سبيل البيان بالاستدلال فكانه عليه السلام قال

عنه مخفي ما

41

البر ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع وذلك من اهل الفليل والكثير فاذا سقط
عنه ما دون العشر بالدليل بعد اثبات اللحم والدم بثبوت العشر المثالبات سيما الحكم ^{للمحرم}
بلا امرأه وانما قال عليه السلام كان يقال عشر ضغات لما قد حدث في زمنه صلوات
الله عليه من حكم الفقهاء الغامضة والزبدية بالتحريم نجس رضعات وبما دونهن و
صححه جرير عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام وفي كتاب من لا يحضره ^{الشيخ} فضله
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا المحجور ^{يا} قلت وما المحجور
قال امرؤ مرتبة او طرأ ساجرا وامة ترضى ثم ترضع عشر ضغات يروى القتيبي ^{بنا}
قلت المراد بذلك على ما قاله الشيخ في كتابه التهذيب الاستنباط في التحريم عن ارضعت
رضعته او رضعتين او ثلثا مثلاً قال والذي يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن عن ابي
بن نوح عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له ان
بعض مواليك تزوج الى يوم فزعم النساء ان بينهما رضاعا قال اما الرضعة والرضعتان
فليس بشئ الا ان تكون طرأ ساجرة مفقمة عليه فصرح عليه السلام في هذا الخبر ان
المراد بذلك ما قلناه من الرضعة والرضعتين ومن ما زاد على ذلك حتى يبلغ الحد الذي
يحرم على ما بيناه والمحجور بالحناء المعجمة والباء الموحدة ما غزو وكثر واستمر من الامر وما ^{تكرر}
وتوظف على المواطبة والمزاولة من خبرت الارض كفرج كثر خبثا رها والخبر بالكسر المخابرة
وهي المواكبة وان يزرع على النصف ونحو ومنه يقال الخبير للاكار والخبر بالفتح كما يجزأ
المزادة العظيمة والنافذة العيزة اللبن الخبر بالضم النصب لما خوذ من الشئ والوظيفة
المقدرة من طسوق الارض وغيرها ويحمل ان يكون المحجور هنا بمعنى المعلوم من الخبر بالضم
والسكينة بمعنى العلم فان الضريبة المكتوبة والوظيفة المقررة معلومة الحصول بخلاف
ما كان على سبيل الاتفاق والمحجور ايضا الطبيب الادام وربما يروى المحجور بالجمع والباء
من الجبر خلافا لاختياره وكذلك ضبطه بعض شهداء الناجين في شرح الارشاد
الشرايع قال حديثها مطبوعة بخط الصدوق ابن بابويه بالجمع والباء في كتابه المفتح فانه
عند بخطه رحمه الله ونحن نقول ذلك نصيحة ان كان بخطه رحمه الله وظني ان ^{لفظه}

في
الاما كان محجورا
في التهديب الاستنباط
في المحجورين لا يحضره
الاما كان محجورا

عن عبيد بن رارة عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول عشرة رضعات لا يجر من لبن
وفي الوثق عن عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول عشرة رضعات لا يجر
والجواب على ما أقول من الخبر الأول إما أولاً من جهة التسند إذ الوثق ليس منه أن يعارض
الصحیح فكيف علم من الصحاح المطابقة المتعاضدة وأما ثانياً من جهة المتن فإن ضبطها
أدباً لباناً بحسب ليل الخطاب من حيث مفعول القيد على أنه إذا رضعها امرأة أخرى
من لبن ذلك النخل الأول عشرة رضعات حرم نكاحهما وبصده على أنه لا يجر ما قل من خمس
عشرة رضعة فلا يجر ما من أطرافه أو من جملته لك على خمس عشرة رضعة متواليات
غير تامات لتساويها في المقدار عشرة رضعات تامات متواليات إذ بذلك يحصل لبن
اللحم والدم وحيث لا يثبت المراد وليس بين سبيله وسلام أطراف الكلام وليس فهم
نظم ومن صحة على سن وثاب بجلها على عشرة رضعات غير تامات وغير متواليات جميعاً
بينها وبين حديث روايات صحاح وموثقات نفيدان عشرة رضعات تامات متواليات
لشدن العظم وينبت اللحم والدم والأصول الحكمة والفوائد الطبية أيضاً تنفي ذلك
فكان السائل قال هل يجر عشرة رضعات على الإطلاء سواء كانت تامات وغير تامات
ومتواليات وغير متواليات فقال عليه السلام لا لأنه لا يجر من الرضاع إلا ما أنبت
اللحم وشد العظم ومجرد عشرة رضعات على الإطلاء سواء كانت تامات وغير تامات ومتواليات
أو غير متواليات لا يثبت اللحم ولا يشد العظم وكذلك القول في الخبرين الآخرين الموثقين وهذا
الطريق في الوثوق بين الروايات مسلك الشيخ في الاستصحاب ذكر موثقه على الحسن
بفضل عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان وغيره عن عمر بن يزيد قال
سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول خمسة رضعات لا يجر فقال الوجه فيه أن يجره
على أنهم كن منفقات بأن دخل بينهن رضاع امرأة أخرى وأما الاحتجاج بأصالة الآباء
وباستصحابها فغير مستحق للسمع مع ورود النصوص الدالة على الحریم علی ما قاله في
المختلف وبما قد حققنا القول ونبهنا على نكاح فيفة يستعظمها الفطن المتبصر سقطت
اعراضات شارح الشرايع وغيره بأسرها فابصر **تكملة** أحمج أبو علي بن الجبند بما في

عن أبي بصير عن أبي جعفر

في الاصل في القدر الثالث للرضا

١٠١

الصحيح عن علي بن مهزيار في مكاتيبه عن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه بسئله عما
يحرم من الرضاع فكتب قليلا وكثيره حرام ورواه زندي بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام
انه قال الرضعة الواحدة كلما رضعته لا تحل له ابدا فاجاب الشيخ عن الاول بالحمل على ان
قليله وكثيره حرام بعدما يبلغ الحد الذي يحرم وانه خرج مخرج الثقة لموافقته لمذهب ائمة
من العوام والنجاهير وعن الثاني ان في طريق هذا الخبر جال العامة والزيدية ولم يرو
عنهم وما هذا سبيله لا يجب العمل به فاما قول الصدوق رضي الله تعالى عنه لا يحرم
من الرضاع الا ما انبت اللحم وشد العظم فصحيح وقد دربت ان العشرة الثمانية المتواليات
بين بن وبن علي ذلك تحت صحيحة ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم ورواه ابن ابي عمير عن زياد الشاذلي عن عبد
بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت لاهل البيت يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان
والثالث قال لا الا ما اشد عليه العظم وبنيت عليه اللحم واما حديث عبيد بن زياد
عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع
الا ما ارضع من ثدي واحد حولين كاملين كذلك حديث عبيد بن زرارة عن ابي
ابيعبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما كان حولين كاملين فشد فان الشيخ
الوجه ان نخل قوله حولين كاملين على ان يكون طرفا للرضاع لا ان يكون المراد به المدة
المعتبرة في النضاب المحرم فيكون المعنى ان الرضاع المحرم لا بد ان يكون في اثناء حولين كاملين
لانه بعد حولين لا يحرم وما رواه العلان وزين الصلح عن ابي عبد الله عليه السلام قال
عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع الا ما ارضع من ثدي واحد سنة فهو حلال ما قد قاله الشيخ
خير شاذ نادر من ذلك العمل به بالاجماع وما هذا حكمه لا يعترض به على الاجاب والكثير من
المطابق ضابطه **الخصيصة** اطلق اصحابنا وعصا به من العامة على ان مطلق الرضاع
ومستاه غير كاف في نشر الحرمة بل لا بد له من مقدار معين زائد على اصل المسمى ثم ان رضاعا
سبب الحريم قد ضبطه الشرع بنقد يرات ثلثة باعتبار انواع ثلثة احدها بحسب الاثر
هو ما انبت اللحم وشد العظم واشتداد العظم زينات اللحم امران مثلا زمان فلذلك استخرجنا

تقريب

في التمهيد الاستيعاب
وفي الفقيه رفع

الشيخ

رضاع مخفوذ امار

الباع الشهيد الى الاجزاء باحدهما والمرجع في حصول هذا الاثر الى قول الطبيب العريق ^{النفقة}
 الخاذون فان جعلنا ذلك من باب الشهادة اعتبرنا فيه العدالة والعدل فاصبح ^{المرجع} الى مرجع
 عدلين ان قلنا انه من باب الخبر ومن المحطات بباب الشهادات وهو الاظهر اكفنا ^{بغير}
 عدل واحد ان كان فاسد المذهب بحصول الظن الذي هو مناط الحكم بقوله كما في باب
 المرض المسوع للافطار واليقوم مثلاً وثابتها بحسب الزمان هو يوم بليلة والمروم
 بذلك الرضاع الذي يقضي به عادة بحسب الامر لا وسط والمزاج الا عدل في طول اليوم
 الليلة بحيث يكون الراضع مرتوباً في جميع المدة وثالثها بحسب العدد والمقدار وهو عشر رضعات
 ثامناً مثالبات او خمس عشر رضعة ثامناً على الثاني على اختلاف القولين فلهذا ^{الثلاثة}
 الثلاثة متوافقة في الضبط متقاربة في القدر بحسب اعتبار العادة المتوسطة ومن ثم جعل
 الشارع كلامها مناطاً لحكم الحرهم من دون اشارة الى اعتبار الاخرين الا شبه ما قاله الشيخ
 في المبسوط ان الاصل المتناصل في التقدير انما هو اعتبار العدد والبيان بعين ان عند
 عد انضباطه وكذلك العلامة في التذكرة قال ان اليوم والليلة لمن لا يضبط العدد وظاهر
 المحقق وزمعه من المشايخ ان هذه الامور الثلاثة اصولية وسها ليس يتعلل احدها باخر
 فاي منها حصل تحقق السبب لتمام ورتب عليه الحرهم وان لم يتحقق الاخران بذلك قطع
 فخر المدققين في الايضاح هناك وجه اخر اورده جدي المحقق في شرح الفواعل فلم يستبعد
 هو ان كلامها اصل براسه ولكن ليس يلزم الاستغناء باحدها عن الاخر مطلقاً بل يتحقق
 بحسب المدة من دون اعتبار العدد اذا كان الرضيع يرتضع ولا يطعم الطعام اصلاً فيكفي
 بالمد المضمونه وان لم يستمر نصاب العدد وقد يفتقر معها الى اعتبار العدد ايضا اذا كان
 يرتضع ويطعم فيكمل نصاب الرضاع يوماً بليلة ويخلل بين الرضعات تراخ يستغنى الرضيع فيه
 بالطعام فلم يتحقق فيه اثبات اللحم وشدة العظم بالرضاع فانه حينئذ لا بد من بلوغ نصاب
 العدد المعبر كله فالتحقق ان الامرجة المتوسطة في الفوق والاعندال قلما تنقص ^{طول}
 اليوم بليلة عن الارضاع عشر والعشر الثامات على الثاني قلما ينقص عن ثلث العظم واثبات
 اللحم فلذلك كان التقدير بالعشر هو الحق بالاخبار واعتبر الاخران لعدم اثرهما عند ^{بحسب}

في الاصل
 في الاصل
 في الاصل
 في الاصل

شروط الرضاعة والكولين

١٠٣

الامر الاوسط غالباً والعامة روي في صحاحهم عن غايته انه كان في الفئران عشرة وضعات
محرمات فنحن نلادونه فلك ذلك على مقتدر صحة الرواية من المنسوخ نلادونه دون حكمه
وتدروا به عندهم عنها قالت كان فيما انزل الفئران عشرة وضعات معلومات محرم من ثم نحن
بمخمس معلومات فتوفي رسول الله عليه السلام وهي فيما يهتء من الفئران رواها مسلم والنسائي
والترمذي والبخاري وابن ماجه القزويني والدارمي فاكفى الشافعي من فقهاءهم واحداً
خبرنا بخبرنا اقل وفيهم من قال بثلاث واكفى مالك وابو حنيفة بالرضعة الواحد مع
انه قد صح عندهم برواية ائمة محدثهم المذكورين في صحاحهم ومسانيدهم ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا يحرم الرضعة والرضعتان وانه عليه وآله الصلوة والسلام
لا يحرم المصاة والمصتان لا يحرم الاملاجة والاملاجان ثم ان شارح الشرايع قال مع
الثك بتعارض الاصل والاحتياط كغرضهما في العدة ونما الاحتياط المنجرح من خلاف
جميع اصحابنا ان لا يشبع الولد من رضاع الاجنبية ان اردت السلامة من التحريم ولو مرة
واحدة يخرج من خلاف ابن الجسيد وروايته ومع ذلك لا يسلم من خلاف جميع مذاهب
المسلمين فقد ذهب جميع من العامة الى الاكفاء منه بمسماه وقد تن بعضهم بمقتدار ما يظفر
الصائم وادعى عليه اجماع اهل العلم نحن نقول ان الاحتياط الاكثر له ولا يعا به عند هؤلاء
الادلة على خلافه واتي احتياط في الدين بوجوب الاحتداد بمذهب جميع من العامة وادعاء
بعضهم الاجماع عليه مع مخالفة لسنن اصحابنا لقدس العصمة وسبيل اهل بيت الكو
والرسالة بل مع مضادته لما صح عند ائمتهم بثبوته واسبقنا من نقله عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم **مسألة** نقل غير واحد من اصحابنا اجماع الطائفة في نشر الحرمة بالرضاع
على اشراط ان يكون سن الرضاع مادون الكولين فلا عبرة برضاعه بعد استكمال الكولين
وان كان جازراً كالشهر والشهرين معهما وسواء في ذلك كان قبل ان يظم او بعد لما قد
في كتبنا الكبرى تمام الرضاعة في الكولين اذ قال عز قائلنا والوالدان برضعن اولادهن
خولين كاملين لمن اراد ان يسم الرضاعة وقال جل سلطانه وفضاله في غايته
لقوله عليه السلام لا رضاع الا ما كان في الكولين قوله لا رضاع بعد فصال الارضاع فظن

حكمه في كل شيء

شيخ من ارضاع او غير ذلك
اقتصر على ما في
بعض او برز

قاله المحقق نجم الدين بن سعيد في كتابه وكذا شيخنا الشهيد في شرح الارشاد فاعرض شارح
اللمعة عليه في شرح الشرايع بان الاصطلاح على انه اذا قبل قوله عليه السلام وقال عليه
انصرف لك عند الاطلاق الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد الحديث بهذا اللفظ
عليه السلام بل ورد من طرفنا عن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام في حديث احمد
محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام لا رضاع بعد فطام قال
قلت جعلت فداك وما الفطام قال الحولين الذين قال الله عز وجل قلت فيما رواه الشيخ
في الحديث الاستبصار عن عبد الله بن بكير وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله
سلم لا رضاع بعد فطام اي انه اذا تم للغلام سنان او الجارية فقد خرج من حد اللبن و
لا يقصد بینه وبين من يشرب من لبنه وايضا قد رواه الصدوق رضي الله تعالى عنه في
الغيبه مرسلان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا رضاع بعد فطام
ومعناه انه اذا ارضع الصبي حولين كاملين ثم شرب بعد ذلك من لبن امراه اخرى ما شرب
يحرق ذلك الرضاع لانه رضاع بعد فطام ومن المنع ان مراسيل مثل هذا الشيخ الرقيق
المنزلة في حكم السابب القبوله توفور حمله وظهور عدالته كما قاله العلامة في كتابه
المتخلف في مراسيل الحسن بن ابي عقیل ونقله عنه شيخنا البارع الشهيد في شرح الارشاد
وعبد الله بن بكير من اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وان كان فظها وروى ريش
الحديث ايضا في جامعه الكافي عن ابن ابي عمير في الوثائق عن منصور بن بون عن منصور بن
حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا رضاع
بعد فطام ولا وصال في صيام ولا يثم بعد الاحتلام ولا صمت بعد يوم ما الى الليل ولا تغرب
بعد الهجرة ولا هجرة بعد الفتح ولا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك ولا يمين للولد
مع والد ولا للهلولاء مع مولا ولا ليرث مع زوجها ولا نذر في معصيته ولا يمين في قطع
فمضى قوله لا رضاع بعد فطام ان الولد اذا شرب لبن المرة بعد ما نطفه لا يحرم ذلك
الرضاع التناكح ومن طريق العامة عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله
من الرضاع الاما في الامعاء في الثدي كان قبل الفطام رواه الترمذي وابن ماجه في

نظام الحولين والرضع والمواليد

٢٠٥

صحيحها والغوى في المصايح والطب في الشك وبان لا يشر في جامع الاصول وايضا ان
عائشه ان النبي عليه السلام دخل عليها وعندها رجل فكانه كره ذلك فقالت انه انجي
انظرن ما اخوانكن فاما الرضا عنه من الجماعة المجاعة مفعلة من الجوع وفتر ذلك بمادون الحول
وذهب ابن الجبلة من اصحابنا وفرن من الجماهير الى ان الرضا عن اذا كان لم يوسط بين الرضا
فطاش الحرة قال شيخنا في شرح الارشاد وهو ضعيف لسبق الاجماع وناخره قلت وموت
داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام الرضا عن بعد حولين قبل ان يقطر حجر من جرس
مروك العمل به بالاجماع على ما قاله الشيخ ولا يبعد عندك ان يحل على الكراهية ومحب
ابناء الحولين من حين انفصال المولود والمعبر فيها الالهة كما في ما بالاجال في الابواب
الفقهية فلو انكسر الشهر الاول فاحتمل ان الاقرب اعتبار ثلثة وعشرين شهرا بالالهة
واكمال المنكر ثلثين يوما بالعد من الشهر الخامس والعشرين ولو انكسر الرضا عن الاخرة
بعد كمال الحولين لم ينشروا بشر لو تمت مع تمام الحولين **مسألة** هل يعتبر ما مثله
في سن الرضا عن من لبنه ايضا اعني ولد الرضا عنه فيه فاولان هب الى الاشراف السدين هره
وعاد الدين بن حمزة ونفي الدين ابو الصلاح وهو المروي عن ابن بكير تمسكا بظاهر الرضا
بعد فظام لكونه نكرا في سباق النفي فينبذ العود بالنسبة الى الرضا عن الرضا عن من لبنه جميعا
ونفاه ابو عبد الله بن ادريس المحقق واستقصاه شيخنا في شرح السليح الارشاد ونوقف
العلامة فيه في المختلف وفواه في الفواحد وافقه ولد المدق في الابضاح وجد الخبر
في الشرح وعليه الفتوى عندى عيان الشيخ ومن يفادته هنالك مطلقة من دون
نصريح لنا اصاله عند الاشراف ومراعاة طريقة الاحباط وعمومها نكم اللاتي ان
واخوانكم من الرضا عنه واما الفظام في الارضا عن بعد فظام فالظاهر من سباق الكلا
نعلقه بالراضع ونالذي الارضا عن من لبنه كما هو الميسر **مسألة** المشهور
ان الرضا عن في وقت الرضا عنه اعني الحولين ناسر الحرة مطلقا سواء على ذلك ان تخلل بين
الرضا عن قبل استكمال الحولين فظام ام لا وقال ابن ابي عمير رحمه الله الذي يحرم من الرضا
عشر ضعا قبل الفظام فاذا فطم ثم ارضع فشر لم يحرم ذلك الشرب ان كان قبل كمال

المشهور في كتب
نظام الفظام
الحولين

مما يحتقن في أمار

الحولين النحول عندى على ما هو المشهور لما تقدم من الرواية في تفسير الفظام وتجديده
 بالبولين الجواب عن الإحتجاج بما رواه الفضل بن عبد الملك عن الصادق قال الرضا
 قبل الحولين قبل ان يظلم بان المراد بذلك الفظام الشرعى اى قبل ان يبلغ حد ما يستحق
 ان يظلم ^{مسألة} معظم الاصحاب على اشراط الامتناع من ثدى امرأة واحدة في
 رضعات النصاب المحرم كلها فلا عبرة في نشر الحرمة بإبصال اللبن الى جوف الرضيع من غير
 طريق المص من الثدي ولو في رضعة ما بوجور وجور منه في حلق او اسقاط سحوط منه
 في انفا واذن او فطر يثبته منه في احليل او حفنه بخصه منه او اخذ جبين منه لباكله
 لقول الصادق عليه السلام لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعا من ثدى واحد حولين كاملين
 اى في انشاء الحولين على ما قد سبق ولعد صدق الارضاع والارضاع بحسب المتفاهم
 من العرف واللغة على ما لا يكون من طريق الامتناع من الثدي قال ابو على محمد بن
 احمد بن الجبند في مختصره الاحمدى وقد اختلفت الرواية من وجهين فيما في ثدى الرضا
 المحرم وعنى بالوجهين طريق الغامة والخاصة وذلك هجره في العبات عنهما قال الا
 ان الذى وجبه الفقه عندى احتياط المرء لنفسه ان كل ما وقع عليه اسم رضعة ^{هو}
 ما ملأ بطن الصبي اما بالمرض او الوجور محرم النكاح والشج في الميسوط نان افضى بما عليه
 الاكثر وثاراه بما قاله ابن الجبند وهو مذهب قوم من العامة استنادا الى ان العلة في
 الغابة المعبرة وهي استناد العظم ونبات اللحم خاضعة بالوجور كما بالامتناع واجب بالمنع
 فان الامتناع من حبثانه باقتضاء الطبيعة والطبيعة لا تكذب فنعلم ان المشروب بصبر
 جزء من ثدى الرضا قطعاً والوجور يحمل ان يكون على خلاف مقتضى الطبيعة فلا يعلم صيرورة
 الوجور في حلقه جزء منه فلذلك لم يعبره الشارع وعد الحرمة بالارضاع من ثدى ^{اليمين}
 او اليسرى او الخنق المشكل اجماعى عندنا ومخالفتنا ذلك من الجاهل ممالك وبعض الشافعية
 وكذلك بالرضاعة على النصاب المحرم من غير امرأة واحدة وان كان من لبن فحل واحد فلو
 ان انشاء فحل واحد تناوب عليه فارضعته من لبن الفحل فاكل السبب المعبر لم يثبت ^{لك}
 حرمة الرضاع بينه وبين صاحب اللبن فلا نصيب واحد منهن ^{وبينهن ولا يابيه} اقاله ولا احب اللبن ^{ابا}

في الرضا
 من ثدى
 واحدة
 فحل واحد

حكم الرضا من لبن الزنا والشبهة

١٠٧

ولا أبوع جلالان مومنها وابوته متساوئان في المحقق فثبت أنفثا أحدهما أنفث الآخر
 لا محالة وبأجله ما لم يكمل من واحد منهن تمام العدة ولا لم يحقق شيء من ذلك وإذا ار
 أحد منهن صبغاً تمام النصاب أخرى فمن آخر ذلك أنشئت الحرمة بين الجميع **مسألة**
 بشرط في ثبوت حرمة المصاهرة حيوة النوطنة وفي نشر الحرمة بالرضاع حيوة الموضة في
 تمام النصاب على المشهور بين الأصحاب لأنها بالموت تخرج عن الختان الأحكام فتصير في حكم ^{لبن}
 وقال أبو حنيفة ومالك من العامة اللبن لا يموت وإن ماتت الموضة وتردد فيه المحقق في
 الشرايع لم يخرج من الرضاع ما يخرج من اللب وفعل الارضاع والفسد إليه من الموضة ^{معبر}
 أجماعاً كما إذا ما سعى الموضع إليها فالنظم ثديها فامتنع هي ثامه أو غافله فهو بقوله ^{لك}
 بحصول الأبوع مع استثناء الأمومة فيحكم بنشر الحرمة بالنسبة إلى صاحب اللبن إقاربه ^{لأنه}
 إلى إقارب المرأة لعد محقق أمومتها لموتها قبل نصاب الرضاع كما إذا مات صاحب اللبن
 قبل تمام النصاب فإنه يلزم أن يتحقق هنا حرمة الرضاع بالنسبة إلى الموضة وإقاربها
 لا بالنسبة إلى إقارب صاحب اللبن لعد محقق أبوة بالموت **مسألة** المرجع في ^{لبن}
 الرضعة ونمايتها إلى العرف كما في سائر ما لم يرد عن الشارع في تقديره حد مضبوط وقدر
 الشيخ في أحد قوليه بأن يرى الرضيع ويصدق عن رتي من قبل نفسه فلوارضه رضعة ^{فقط}
 لم تحسب من العدة ولولفظ الشدي أعراضاً عنه احتسب رضعة ثامه ولولفظه للنفس أو
 الالتفات إلى ملاحظه والانتقال إلى الشدي الآخر ثم غاوزه عن نصابا كان الجميع ضعة واحدة
 ولا يخل بالنوا إلى تحلل الطعام والشراب بين الرضعات بل إنما بشرط عد تحلل رضاع من ^{امرأة}
 امرأة أخرى بالامتصاص وإن كان أقل رضعة ولو من لبن ذلك الفحل على ما استفاد من ^{طوبى}
 الروايات مفاهيمها وذهب لعلامة في التذكرة إلى أن اتصال رضعات النصاب لا ينقطع
 بالارضاع من ثدي غيرها رضعة ثامه وإن النافضة في حكم العدة كما المأكول **مسألة**
 لم يكن يسريباً حد من أصحابنا في أن اللبن الدار من الثدي لا عن وطئ ليس يستحق أن يثبت
 رضاعة شرعية أصلاً وبأنهم من اللان لا يكون لبن الزنا موجب رضاعة شرعية لأن الوطئ الغير
 الباح شرعاً ليس له حرمة معينة في الشرع فيكون حصول اللبن عن وطئ غير شرعي في حكم ورث

شك في صحة
 النصب
 في
 الرضا

من
 الرضا
 في
 الرضا
 في
 الرضا

رضاع محقق فان قد

اللبن لا عرف طي بعد منه بالسقوط عن درجة الاعتبار وايضا لبن الفحل مناط حكم الرضا
 والفحل هو من يملك البضع اللبن تابع البضع فثبت لا يكون الواطي مالا للبضع لا يكون هو
 صاحب اللبن ايضا الاصل في حرمة الرضا حرمة النسب الزنا لا يصح النسب لا يلحق
 المولودين بالوالدين ان كانت المولود من نطفة الزاني محرمة عليه وكذا الام من الزنا على
 المولود منه فاذا ليس الزنا مصححا للنسب فلا يكون اللبن الحاصل منه مادة لثبوت الرضا
 وصححه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال سئل عن لبن الفحل فقال
 هو ما ارضعت امرأتك من لبن ولدك ولدا مائة اخرى فهو حرام نفيد المطلق
 حيث انه عليه السلام حصر لبن الفحل الذي هو مادة ثبوت الرضا فيما يكون من امرائه
 التي هو مالك بضعها وقد وطئها وطأ صحيحا فولدت منه وحكي في المختلف عن ابن الجبلة انه
 قال لو ارضعت بلبن حمل من ناحرمت واهلها على الرضا وكان يجنبه اهل الزاني
 احرط واولى لكنه قد انقضا الاجماع من بعد على مفاد الرواية فلا يجزئ الا الحكم بالكرهية
 وبالجملة لبن الرضا لا بد ان يكون عن نكاح صحيح المراد بالنكاح هنا مجرد الوطي فيندرج فيه
 ما يكون بالرضا الصحيح واما وسعته وما يكون بالملك وما في معناه واما الوطؤ بعقد فاسد
 خبر معلوم الفشا والوطؤ شبهة من الطرفين او من احدها فحصل اللبن الحاصل من ذلك
 مستحق لحصول الرضا عنه اختلف في كلام الاصحاب لا شهران الرضا عنه بشرط حرمة
 وقال المحقق في الشرايع في نكاح الشبهة زودا شبهة تنزله على النكاح الصحيح وكذلك ابن
 قال ان نكاح الشبهة لا ينشر حرمة ثم قال وان قلنا في وطئ الشبهة بالحرمة كان فوالان شبه
 عندنا صحيح شرعي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضا ما يحرم
 من النسب فجعله اصلا للرضا ثم قال في ذلك نظروا مثل وهو يدل على شدة زوده
 وعندى ان هو الشهوة في ذلك هو التعيين بالعمل به والتعويل عليه فلما ارضعت موطوءة
 الرجل لشبهة من لبنه زوجته الصغيرة حرمتا عليه مؤثدا والكلام فيما يلزم من المهر ^{نقسط}
 اذ لما سمع اليه على تفصيل قد اسلفناه ولما خضت الشبهة بالرجل او المرأة فالحرمة بالرضا
 انها هو بالنسبة الى من يثبت النسب بالاضافة اليه لعدم القائل بالفصل ولا الرضا

النكاح الصحيح
 الرضا بالشبهة

حكم لبن الحاصل من غير

تابع النسب مسكت كما لا اعتداد بدور اللبن لاعتبار طي صحيح او ما في حكمه سواء
 كان من صغيرة او كبيرة او ثبتت بعد او قبلته فكذلك لاحكم في حرمة الرضاع للبن الموطوء
 بنكاح صحيح او ما في حكمه اذا لم يكن عن لادة على ما قد نطقت به صحيحة عبد الله بن مسعود السامي
 وفي الصحيح من طريق الصدوق في الفقيه عن محمد بن ابي عمير عن يونس بن يعقوب عن ابي
 الله عليه السلام قال سئلت عن امرأة درلبنها من غير لادة فارضعت جارية وغلما بذلك
 اللبن هل يحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع قال لا وروى يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه
 السلام قال قلت له امرأة درلبنها من غير لادة فارضعت ذكرا وانا انا انا يحرم من ذلك ما
 يحرم من الرضاع قال لا ثم ان العلالة في التذكرة فصل فولا عن بعض فقهاءنا انه لا يشترط وضع
 الحمل بل انما يعتبر كون اللبن عن الولادة او عن الحمل بالنكاح وحكاية ايضا عن الشيخ في
 المبسوط وافق في بعض النواحي حكى عن المبسوط ما ينافي به وهو ان لبن الحبل لا حرمة له وانما الحرمة
 للمعبرين ما بعد الولادة وهو مختاره في الخبر وفوقا على منطوق الرواية فاذا طلق الزوج
 او مات والزوجة حامل منه فوضعت وكان مرضعا فارضعت لدا فهاك صوت الا
 ان يكون ارضا عنها قبل ان تنكح زوجها غير فاللبن له فطعا والطلاق والموت لا يبطل
 اسناده اليه ولا فرق بين ان ترضع في العدة او بعدها ولا بين ان ينقطع اللبن ثم يعود
 عند موع حصوله في الشرايط اذ لم يحدث ما ينقطع استمرار اللبن على ما كان عليه لكن ان
 شرطنا كون الرضاع وولدا المصنعة في حوز الرضاعة اعتبر كونه مثل مضمون الحولين من بين الولادة
 والا فلا الثاني ان يكون بعد ما ان تزوجت وقبل ما ان حملت عن الثاني فالحكم كما اذا لم ينزف
 الثالث ان يكون بعد الحمل من الثاني وقبل الولادة واللبن على حاله ولم ينقطع ولا حدث
 زيادة ولا نقصان في الاول فطعا قال في التذكرة ولا نعلم فيه خلافا ويؤيد العمل بالاحكام
 حيث لم يتجدد فاقول الرابع ان يكون بعد الحمل الثاني وقبل الوضع وقد يرد في اللبن
 اسنادها الى هذا الحمل فعند قطع في التذكرة يكون اللبن للاولى استصحابا لما كان فالحمل
 من قبل الحكم السابق والزيادة لا اثر لها في ذلك لان اللبن ربما يزيد عن غير الاحبال وللمسألة
 في احد قوليه يفضل وهو انه اذا زاد اللبن بعد ربعين يوما فهو للزوجين عملا بالظاهر

والمعبر من اللبن
 ولو كان اللبن
 من غير الحمل

مختار من مختار ما

١٠٠

الحمل ثلاث اثناء به سبب وجود اللبن غالباً والاول هو الاول ولا يحصل في هذا التفصيل عند
 الحامس ان ينقطع اللبن انقطاعاً تاماً حتى تمت طوبى لا يتخلل مثلاً اللبن الواحد غالباً
 ثم يعود في وقت يمكن اسناده والى الثاني وذلك بعد مضي اربعين يوماً من الاحبال ^{فقد} عنه
 معكم معظم الاصحاب بانه للثاني لانه لما انقطع زال حكم الاول فاذا عاد وقد سبب ^{بقتضيه}
 وجبا حاله اذ الحكم يعود ما قد زال الى سبب بخلاف ما اذا لم يتجدد سبب اخر بحال عليه فانه
 يحكم بانه للاول لا تنقضي خلافه وهذا احد احوال العامة فيه وهو المختار عندنا ولكنه
 انما يجه على القول بالاكف باي حال وقد رتب ان منادى الروايات بأياه وللشافعي هناك قولان
 اخر ان احدهما انه للاول مطلقاً ما لم يلد من الثاني لان الحمل لا يستوجب اللبن انما يخلف الله
 سبحانه للمولود الحاجة اليه وذلك مما يكون به بالولادة والاخر انه لهما مع الانتهاء الى
 حيث يتصح قول الدين ذلك اربعون يوماً لانه كان للاول الى حين الانقطاع فلما عاد يجد
 الحمل فالظاهر رجوع الاول بسبب الحمل الثاني فكان مضافاً اليهما كما لو لم ينقطع الكلامان يكون
 بعد الوضع فلهذا في خاصته من غير خلاف زاد اوله من ان يصل او ينقطع قد نقل فيه في ^{كثرة} ذلك
 الاجماع عن كل اهل العلم فاذا انصل الى وقت الوضع فاما قبل الوضع للاول وما بعد ^{للمسألة} الثاني
 فلبن الاول ينقطع بالولادة للثاني ظهري لان حاجته المولود الى اللبن يستدعي خلفه وتزاي
 كونه لغیره ولعلكم انه على تقدير كون اللبن للثاني في صوت من هذه الصور اجماعاً وانه
 لا يتصح منه نشر الحرمة بالنسبة الى الاول فاما انتشار الحرمة بالرضاع منه بالنسبة الى
 الثاني فيعتبر فيه من الشرايط ما قد اختلف في اصل الرضاع فاذا كان للثاني حمل لم يفضل
 وحكم بكون اللبن له فيبنى الكلام فيه على انه هل يتصح نشر الحرمة من لبن الحمل ام لا ^{فيه}
 من لبن الولادة فوضع البحث في هذه الصور مجرد اضافة اللبن الى الاول والثاني ثم يميز
 في استئثار الحريم ما قد تفرق من الشرايط فلا نذهب **مسألة** اذ قد اسببان ذلك ان
 ملأ الامر بالحكم باستيجاب الحريم اشتداد العظم ونبات اللحم ولا يحصل ذلك الا
 باغذاء الرضيع باللبن صبرونه جزء من جوهر يترك المغذى فان من المنصرح بذلك ان
 من الشرايط استئثار ما يشربه المريض في رضعات النساء في معدته الى وقت الاضغاضام فلو

حكم أشباه المحرمات بالشبه

١٨

شربه بالامتناع تاما كما ملأ ثم فاته كلا او بعضا ولو في رضة تال عتبت لك من رضة
 العقد العبر في النصاب فطعا وكذا بشرط فيه بقاء اللبن على صرافته الى حين الوصول الى
 الجوف فلو امتزج بماء كالماء وما شابهه او بماء كالتكر وما ضاهاه ولو نضاه ثم
 المرتضع خرج عن استحسان الاحتمال من رضاء النصاب **مسألة** كما قد سمعنا
 اشباه محرمة بالشب وبالقضاء او بالمصاهرة وغيرها في عقد محصو عادة بوجوب اجتناب
 الجميع فلو بادر وعقد على واحد منهن كان العقد باطلا لثبوت المنع من جميعهن فاذا
 الالباس في شيتين ان المعفود عليها غير محرمة عنها ولا جماع في الحكم بعقوبة النكاح حينئذ
 نظروا الى الفساد ليس الحكم بطلانه ولانه وقع مع اعتقاد العاقد عد صحته فيفسد الى
 الاستيناف ولو كن لا ينصرف كان الاشباه في عقد غير محصو صحيح نكاح ما شاء منهن الى حيث
 يبقى عقد محصو فيثبت المنع وسوغ جحد المحصو في شرح الفواعل احوال الجواز الى ان يبقى واحد
 استصحا بالما كان لان الاشباه في المجموع وهو عند خبر سايع لبقاء الالباس فيما بقي مع محصو
 العقد ضابطا في هذا الضابط اصل منضبط في سائر ابواب الفقه مثلا اذا اخلط
 صيد بمولك بصور مباحة الاصل غير منحصرة العقد فانه لا يحرم الا صطبار واذا كانت
 حرم وكذا اذا تجس مكان اشبه بارض غير محصوة فانه لا يمنع من الصلوة على تلك الارض
 اذا كانت محصوة منع منها واذا دبح شاه محصوة في بلد او قرية كبيرة لا يحرم اكل اللحم
 فيها ولو دبح في موضع محصور وجبت الاجتناب كذا المنة مع المذكي غير المحصو ولا ريب
 ان الاجتناب في جميع هذه الابواب طوا اذا وجد ما لا شبهة فيه كما قال شيخنا الشهيد في
 فواعل قال في ومن ذلك وقوع الثمر في الخاوت عليها في تركه فانه باكل ما عدا واحد
 والوجه عند عدم الجواز اذا انتهى الى عقد منحصر لا صالة بقاءها فيما بقي وعقد دخولها فيما
 اكل قال جدد روح الله تعالى عليه في شرح الفواعل نوصيها لكونه لا ينصرف المراد من جدد
 الاختصار عسر حدهن على احاد الناس نظر الى ان اهل العرف اذا نظروا الى مثل ذلك
 اطلقوا عليه انه ليس بمحصور لكثرة والا فلو عدا احد الى اكر بلبت لعد سكانها لا يمكن ذلك
 بعض المحققين كل عدلوا اجتمعوا على صعيد احد لعسر على الناظر عدهم بجمرة النظر كالالف لاف

مسألة في العقد
 من العقد
 من العقد
 من العقد

عن ابن عباس في ما دام

١١٢

فهو غير محصور وان سهل كالعشرة والعشرين فهو محصور وبين الطرفين سابطا لم يجرى
 بالظن ما وقع الشك فيه فالاصل وجوب الاجتناب قلت وجد في ذلك في كلام الغزالي
 كانه رحمه الله اياه عني لكنه حكم في صورة الشك بخلاف ما قاله فانه قال وبين الطرفين واسط
 تلحق احدهما بالظن ما وقع فيه الشك استغنى القلب عند ان القلب التسليم بقضيته بوجوب
 الاجتناب ان جعل الالف والسين من غير المحصور بحسب العرف مقام تامل وبسببه انهما
 بالموسطات اشبه منهما بالطرف فلباع الاحباط في الدين لينا مثل مسلمة اذا اوفى
 الزوجان عند الحاكم على ان بينهما رضاءا محرما ولم يكن بينهما علم الحاكم او الحرس القاضي بعد
 امكان ذلك فرب بينهما مواخذة لها باقرارها ولو قال يبيع بينهما رضاءا واقصر عليه لو
 الحكم بالخير علم بيان العدة ولو قال هي اخي او بنى او امي من الرضاء فان كان ضمها مواظفا
 للحاكم في الرأي لم يقصر الى ذكر العدة والا فوجهان واولى بالافتقار فان صدقته الزوجه
 قبل الدخول فالعد بطل ولا مهر ولا سعة لها لانفسا النكاح كذا ان كان بعد الدخول وعرف
 يسبق العلم لانها بقيت بمكبتها الزوج من الدخول ان ادعت بحد العلم لها بعد قبل فوطها و
 كاد بها المستي على قول الشيخ في البسيط واخشان المحقق والعلامة نظر الى ان العمد هو بسب
 بوث المهر لانه مناط الشبهة فكان كالبيع المقتضي لضمين البضع بما وقع عليه التراضي
 في العقد ومهر المثل على الاقوى فاقا الفخر اصحاب التدقيق في الابصاح وهو مستقبح جد
 المحقق لان العمد بطل فلا يثبت عليه اثره ولا يلزم من جهته ما تضمنه من المهر وانما
 الموجب له الوطى بالشبهة وعوضه مهر المثل ولا تغلق له بالمستى لانه انما وجب بمباشرة الاثبات
 ولا سبب فاء ان اما القيمة او المثل باصل الشرع لا بعقد ولا مفاد هنا في اصل الشرع تنعيت
 القيمة وقيمة منافع البضع هو مهر المثل فليزوم وبما قبل هذا اذا كان مهر المثل اقل من القيمة
 او مساويا له اما لو كان ازيد فلها المستى لرضاها عن البضع بالافل فلا يلزم الزايد ولين
 فهنا ضابط وهو كل وطى لا تؤخذ الموطنة عليها شرعا عقيب عقد فاسد بوجوب مهر
 المثل وكل عقد صحيح بغيره الفسخ بعد الدخول يجب به المستى وان كذبته قبل فوله في
 واما في غيرها فيحتاج الى بينة فان اقامها حكمة ايضا بالبطلان كالوصدقة ان لم يكن له

لوشناع الرق جاني حصولها

١١٣

بينة حكم بغيرها عليه من طرفه ولزم نصف الصداق لها ان كان قبل الدخول والجميع ذاق
بعد الشطر الا بالطلاق واما بعد الدخول فالجميع مطلقا **مسألة** ولو ادعت **مسألة**
اخبرت بسبق عليها بالاصل وبالحكم لم يسمع عواها والاسمعت وان كانت هي الوضيت
بالعقد يجوز جهلها باحد الامر من حين العقد فلا يكون فعلها مكذبا لدعواها فان صدقها
وقعت الزمة وثبت لها بالادخل مع الجهل بمهر المثل والمستى على القولين اذا لم يدخلها
او كانت غالبة فلا شيء لها وان كذبها فالتكاح باق ولا يقبل قولها في الفسخ لانه حق
عليها وليس لها المطالبة قبل الدخول بالمستى لزعمها فساد العقد فلا يصح ما قد تضمنه
من المهر وكذا بعد الدخول فاما مهر المثل فللمتزوج قبل سقوط ابضا والوجه ثبوته لانها
تضمنه بالوطي لكونها غير نكح وذمها للعلامة في التذكرة الى ان لها اقل الامر من ^{النسبة}
ومهر المثل لانه ان كان المستى اقل فلا يقبل قولها في وجوب زائد عليه بل القول قوله
ببينه وان كان الاقل مهر المثل لم يثنى اكثر منه باعترافها اذا استخفافها للمهر على قولها
بوطي الشبهة لا بالعقد قال جده الخبر وفاقا لغير اهل التدقيق وهذا هو الاصح وعندك
في استصحابه نظر لان قولها على هذا التقدير غير مؤثر في الحكم بفساد العقد بل انه يحكم
بصحته ظاهر وصحته غير منسوخة عن بوث المستى منه فاذن قولها حينئذ كلا قول في ظاهر
الامر الذي هو حكم الشرع على الجبينة فالزوج مؤخذ بمقتضى قوله ومطالب بحسب اقرار
بلوازم العقد المحكوم بصحته شرعا ومنها بوث المستى منه وان كان يحرم على الزوج بغيرها
بين الله سبحانه اذا كانت صادقة في نفس الامر ان تصرف فيما لها مطالبته به ظاهر كما
عليها باطنا ان تجتنب مضاجعته وما يسيلها وتخلص منها بقدر ما يمكنها الا ظاهرا
ضابط من المفسر في مفسر في احكام باب الفضا ان الخالف على نفي فعل الغير انما يسيله
على نفي العلم والخالف على اثبات فعل الغير او اثبات فعل نفسه او نفيه انما يحلف على ^{القطع}
والبت فاذا الكل من الزوجين اذا ادعى الرضا مع الحر بينهما ان يدعي علم الآخر بذلك فان
وجب التفريق والا كان له اخلافه على نفي العلم واليمين المردودة من احدهما على الآخر ^{تكون}
على البت لانها مثبتة قال شيخنا الشهيد في قواعد لو انكر احد الزوجين الرضا مع ^{المتزوج}

مرتب محض الزمان

١١٤

حلف على نفي العلم فان نكل حلف لاخر على البت لا يمتا بين مثبتة وقيل حلف الزوج
على البت بخلاف الزوجة والفرق ان بين الزوج يصح العقد في الماضي واثبات اسبابه
في المستقبل فكانت على البت تعليقا وبين الزوجة لبقاء هو ثبت ظاهر ايقنع فيه نفي
العلم وهذا فرق ضعيف يمكن فيها اعتبار البت لانه ينفى حرمة يدعيها المدعي فحلف على
البت وتقصيل القول انه ان كان المدعي هو الزوج فله احلافها على نفي العلم ان ادعى عليها
العلم لم يفلور دث عليه اليقين فحلف كان الامر كما لو صدقته اما لو حلفت هي او نكل هو بعد
الزوجة فالحكم فيه بحسب محرماتها عليه ونسبها الصداق على ما سبق وان كانت الزوجة هي
المدعي فادعت عليه العلم كان لها احلافه على نفي العلم فان حلفت اندفعت دعواها ظاهرا
وطالبته بالمستی وبى النكاح على استمرار ولكن يستحب له ان يطالبها وعليها فيما بينها
بين الله عز وجل اذا كانت صادقة في دعواها ان تخلص من ما كتبه وتمكنه من وضعها
وان تنقضى بضعها وجميع حبلها بما امكنا كالتى تعلم انها مطلقة وزوجها بحديثك وان
نكل فاليقين مردودة عليها فحلفت حينئذ على البت فتقع الفرية واذا نكلت هي ايضا فان كان
قد فع اليها المستى لم يكن له مطالبتها به لانها يستحقه بقوله وان لم يكن دفعه اليها
قال فزيت ليس لها مطالبة به لانها بزعمها لا تستحق المستى بالعقد بل انما مهر المثل بالو
قد دوت سبيل النظر فيه قال العلامة في الفواعد والاقراب نه ليس لها مطالبة بخلاف
الزوج فيه على اشكال في النفقة فخصر لن امام المدعين في الايضاح تلك الحقون بما
الاستماعا كالوطي والمضاجعة ومشاهدة ما يحرم على غير الزوج قال فانه ليس له ذلك قطعا
على الجرم البت لا على الاحتمال الاقرب فان ذلك حرام عليها فكيف يكون لها المطالبة بما لا
يجل لها باقرارها فالمستغرب حكمه هو ما عدا ذلك كما لو اوصى مودته لزوجاته او نذر
شئ لمن وكيل من كون النظر عنها وكالكن وما شابه هذا السبيل فقال جده الحق في الشرح
مبدى ان يقال انما يحرم عليها ذلك فيما بينها وبين الله سبحانه اذا كانت صادقة اما ظاهرا فلا
لان النكاح ثابت ظاهرا ولو رجعت عن دعواها وصدقت الزوج في عدم الحریم قبل ذلك منها
لم يمنع من المطالبة بالحق فلا اقل من ان تجل مطالبتها بمنزلة الرجوع والنظر في ذلك

في حكم النكاح
في حكم الرجوع
في حكم الطلاق

حكم المهر بالنكاح والمنكر في مسائل الأثر

115

كله مجال وكذلك مستند الاثرية فيما استقر به ان تلك الخوف تابعة للزوجية وهي
متنفة باقرارها فكيف تكون لها المطالبة بما لا يستحقه ودليل خلاف الاثرية هو الاثر
ان الزوجية ثابتة في نظر الشارع وفولها في حكم العدم فاستحق شرعاً بحسب ذلك ثوابها
واستضعنا بان ثبوت الزوجية ظاهر الا يقتضي ثبوت ثوابها مع اعتراف الزوجية بعد
الاستحقاق لكن في النفقة اشكال يفتي من انتفاء منقضيها بزعمها ومن انها معطلة لاجله ومنه
من الزوج بمنزلة بسببه فلولا رغب عليه نفقها مع اعترافه بوجوبها عليه لزم الاضرار بحالها و
المهر بين النفقة وحقوق الامتناعات ان النفقة لو بذلت لم يحرم عليها اخذها واما الامتناع
فلو ارادها منها وجب عليها الامتناع بمقتضى عواها قال في الايضاح الاصح عندك انه
لها المطالبة بشئ من ذلك كله قلت بل الاصح انه لا فرق بين النفقة وبين الخوف في جواز
المطالبة بها ظاهراً وحدها لها اذا كانت صادقة باطناً فالزوجية محكومة بثبوت خوفها
التابعة واقرار العمل على انفسهم جائز فاما افرادها بالخير مع يمنة او نكولها فغير مؤثر
في ابطال الزوجية الثانية اصلاً فهو يجب الشرع بمنزلة العقد فليسا من مسائل الرجوع
الزوج عن اقرار بالرضاع المحرم بعد حكم الحاكم بالفرقة بينهما لم يقبل رجوعه اذ عند الغلط
بخلاف الزوجية واما الرجوع حيث لم يحكم بالفرقة فتجده مؤله لبقاء النكاح الثابت شرعاً
رجوعه عن افراد في منزلة الرجوع عن انكار النكاح الذي تضمنه الافراد واطل في النكاح
عند القبول فيشاور بظاهره ما اذا كان دليل الحكم او بعد وحكي عن ابي حنيفة قبول رجوع
المفر عن اقرار من غير فرق بين الرجل والمرأة ولو سبق الاقرار بالعقد لم يحجز العقد قطعاً
وموازينه الرجل والمرأة وسواء يصدق بين الاخر باه ونكذ به ولو رجع المفتر منها عن اقرار
لم يقبل رجوعه في ظاهر الحكم ويدبر بينه وبين الله سبحانه فان كان صادقا في اقراره
فالخير بظاهره باطناً وان كان كاذباً فظاهره خاصه مسائل لو اقرت بعد باق
بنوق من جعل الرضاع مع امتناع ذلك بحسب السن لم يقبل فلا يفتق عليه كما لو اقرته و
وهو اكبر ستامنه انه ابنه من النسب لم يؤثر امه فلا يفتق ولا يحرم عليه وذها بوجوب
القبول مطلقاً عما بمقتضى الافراد ممكناً كان او ممنعاً وفساده منصرح مسائل لو اقر

في الرجوع عن اقرار
في الرجوع عن اقرار

عبد المحقق داماد

١١٦

أحد الزوجين على الآخر اقراراً بالرضاع المحرم بينهما فبما في هذه الدعوى الزام المدعى عليه بالجواب فرع صحته دعوى الاقرار وسموعيتها فمن يحكم بصدقها يطالبه بالجواب ^{بغير} عليه باليمين لو انكره ومن لا يستحقها لا يسمعها راساً قال المحقق في الشرائع وفي الالزام بالجواب عن دعوى الاقرار رتبة منشاء ان الاقرار لا يثبت حقا في نفس الامر بل اذا ثبت ^{بغير} به ظاهراً وكذلك العلامة استشكله في التخرير في خبر موضع واحد في الفوائد ثان طاب في التخرير وثان استغريب لزام بالجواب قال شيخنا الامام البارع الشهيد الدرسي في كتاب الدعوى في صحة دعوى الاقرار وجهان من نفعه نوصد فيه ومن عدا يجابه حثام قال في كتاب الشهادات لا بد من موافقة الشهادة للدعوى توافق الشاهد من معنى لا لفظاً فلو قال أحدهما غصب قال الآخر انزع فصارا وظلما قبل بخلاف ما لو قال أحدهما باع وقال الآخر انزع بالبيع قال في الايضاح توجيههما استغريبه والى العلامة وجه القرب انه لو ادعى الخصم المدعى عليه وصعدوا الاقرار منه ثبت حق المدعى ونفى باقراره الاول لا باقراره بالاقرار في مجلس الحكم ويجعل العقد اذا اقرار ليس حقا لازماً ولا سبباً للحق في نفس الامر وانما هو اقرار خيار عرجي لا زعم فالمدعى لم يدع حقا لان ما ولا ملزم ماله في نفس الامر لانه لو علم المقر له كذب المقر في اقراره لم يجعل له اخذ المقر به فلذلك لا نسمع بالنسبة الى اليمين فلا يلزم بالجواب الاقوى عندنا هو الاقرار عند المصنف قلت ما فواه ضعيف والا فوى خلافه لان حيفه الدعوى طلب حق شرعي في نفس الامر بحسب عقاد المدعى والاقرار ليس حقا ولا هو ملزم وحق في نفس الامر فكيف يصح منعنا للدعوى ثم ما يقال انه ينفعه لو صدق ليس مستقيم ايضا لانه ما ينفي به ويؤخذ بموجب موأخذ ظاهر انما هو الاقرار في مجلس الحكم بثبوت الحق في نفس الامر اما لو اعترف عند الحاكم بانه كان قد اقر له عند من جميع لشروط الحكم بحق غير ثابت لغرض صحيح فليس للحاكم الزامه بذلك الحق بخبره هذا الاعتراف وعموا اقرارا ^{لغطلا} على انفسهم جاز غير متناول لما عدا الاقرار بالحقوق عند الحاكم كالاعقرار بالاقرار والاقرار بالاقرار بالافراد مثلاً لو صدقت دعوى الاقرار لم يكن ثغرها العقبة الى مرتبة اخرى كما في الشهادة على الشهادة انما يجوز مرة واحدة فلا نسمع شهادة الفرع على شراعه والا كما

حكمه

هل يبيع لشها المطلقة الصافي غير

نصح دعوى الافراد بالافراد وعوى الافراد بالافراد وكذلك الشهادة على الشهاد
والشهادة على الشهادة وهكذا الى الالاف بنية الالبغية وبطلان ذلك
مسبب السبل **مسئل** لا تسمع الشهادة في الرضاع مطلقا كما يسمع الافراد بطلبها
بل لا بد من التفصيل فلو شهدا شاهدان بان هذا ابن هذين من الرضاع او اخوها مثلا لم
حوى فهو لا تشهدانها رضعته من لبن الولادة عشر رضعات تاما او مؤلثات في الحولين
خلص اللبن فمنها الى جوفه بامتناع الثدي لم يفصل بينهما بامتناع من ثدي امراة
اخرى لا يكفي ان يحكى الضرب ان كانا كان قال رايته قد النعم الثدي شفاء وحلقه مخركه
صرح بذلك الاصحاب ذهب اليه العامة لان الضباب المتعلق به التحريم يختلف بينه وبين
كيفية معصية حرق القلب وبعضهم بالاجار الى غيره ذلك من الاختلافات فلا بد من ذكر الكيفية
والكيفية وسائر ما اختلفت في اعيان في ائثار المديس ليحكم الحاكم باجتهاده اذ لو اطلق
الشاهد فيما كان قد عول على معتق او معتد عنهم بما لا يقول عليه في مذهب الحاكم
اما الحاكم فيكفي عليه وبثب الرضاع الذي هو مناط نشر الحرمة بقوله وحده على الاوى
لكونه نافذ القول والحكم في الاموال والدماء والفروج **ضابط** **عل** ان الحاكم
ليس مختصا بباب الرضاع بل انه اصل ضابط في مطلق الشهادة فيما اختلف فيه اراء المجتهدين
قال شيخنا الامام المحقق الشهيد في كتابه الدرر في كتاب الصوم لا يكفي قول الشاهد البو
الصوا والفطر يجوز اسناده الى عييد بل يجب على الحاكم استنفاذه وهل يكفي قول الحاكم
وحده في ثبوت الهلال الا قرب نعم ولو قال البو الصوا والفطر في جواز استنفاذه على
السامع ثلثة اوجه ثالثها ان كان السامع مجتهدا فيجب هل يشترط في التفصيل المجتهد
هناك ذكر وصول اللبن الى الجوف قال بعضهم في جهان استنفاذ لعلامة في الفواعل
الاشراف لان ضابط وجوب التفصيل وفروع الخلاف في شرايط المشهور ببرد فقال لحوال
اسناد الشاهد الى اعتقاد لا يستلزم الحاكم ووصول اللبن الى الجوف ليس من هذا القبيل
فيكفي فيه اطلاق الشهادة وايضا فانه ليس بحسوس فلا يعتبر بصر الشاهد به ومن يحكم
بكم يقول عليه ذكره لتقبل شهادته كما في ذكر الابلاج في شهادة الزنا وايضا ذلك منا

رضاء عيّن محققاً ما

١١٨

نشر الحزمه فلا بد من ذكره وايضا اختصاصه على الحكم ببعض الافراد لا بفتح في عمومهم
 على ما قد افترق في مفره في علم الاصول كما المسكره على تحريمه الاسكار وما اسكر كثيره ^{قليله} حرم
 وكثيره مع ان القليل منه ليس بمسكر قال جده اعلى الله تعالى مقامه في شرح الفوائد والاول
 اصح لان الشهادة بالرضاء تقتضيها فكفي عن ذكره وعند ان الاصح هو الثاني عملاً بمقتضى ^{الادلة}
في فائده قال في شرح الفوائد هل يشترط ان يشهد الشاهد بان الرضخ يعنى اللين في جوفه
 لانه لو فاته لم يثبت الرضخ الخريم مقتضى التعليل السابق اعني لانه لان هذا من الامور ^{المتخلطه}
 فيها ولم يحد بتصرعها الا انه ينبغي اعتبار ذلك لا ريب وجوب اعتبار وان لم يكن هو
 قد اختلف فيه لما قد عرفت فكتب اذا ما وضع فيه الخلاف **في بالرضاء** لو كان الشاهد
 بالرضاء ففيها مؤثنا وعلم الحاكم موافقه له في اسكام الرضخ كلها واسم ان على رايه
 عند اقامه الشهاده او مقلدا للحاكم فيها مؤثنا به في مراعاة العمل بمذهب فقتضيه ^{للتعليل}
 السابق الاكفاء بشهادته مطلقه لاندفاع المحذور كما لو كان الشاهد بخلافه الماء مقلدا
 للشهود عند اوقفيها موافقا اياه في اسباب التحجير قال في شرح الفوائد هذا قوي لكن
 محذور به فائلا من الاصحاب فاعتبار التفصيل اولى وان شئني به شارح المعنى وقال فائله
 الاكفاء بالاطلاق الا ان الاصحاب اطلقوا القول بعد صحتها الامفصلة قلت ولا
 مستضي الا دكه ليعاد على ما س ما قد عرفت وبعض علماء الشافعيه هناك قول بالاكفاء
 اذا علم حد تغير اجتهاده عند الشهاده **مسئلته** يصح تحيل الشهاده لشاهد الرضخ بشرط
 اربعة ان يعرفها ذات لبي ان يشاهد الرضخ قد انقسم الشدي ان يكون الشدي مكشوفاً ليصير
 الثمامه الخلية وان يشاهد امضا صه للشدي وحريك شفتيه والخرج وحركة الحلق ولا
 يكفي سماع صوت الامضا صر فغايه هذه الامور يصلح مستند العلم العادي بوصول
 الدليل الى الجوف ثم اقامه الشهاده بذلك عند الحاكم على البت وان كان حكايتها عند الحاكم
 غير مشرف اياه ولا موقفة الحكم بثبوت الرضخ **مسئلته** ان قلنا بصحة دعوى الاقرار
 بالرضخ والمطالبة بالبينه عليه فالشهادة به مطلقه مسموعة ولا يقتضي التفصيل
 على ما قاله بعضهم لان الاقرار بالرضخ المحرم مسموع بخلاف الشهاده به وفرو بينهما

باب في تفسير المفسر في التنازع

١١٩

بان المفسر حياط لنفسه فلا يطلق القول بالتجريم الا بعد تحققة قال في شرح الفواعل
 هذا الفرق لا يثبت لانه وبما بين على رايه في الخبر اذ راي لا يقول عليه عند الحاكم ويمكن
 الفرق بان حكم الحاكم على جل وامراءه بان ينفذ ما علاقه الرضا ع المحرقة امر خطير فلا بد من
 من الاحتياط فيه باستفصال ما يدفع الاجمال بخلاف قرار امره على نفسه فان عموم قوله
 عليه السلام اقرار العلاء على انفسهم جائز يوجب مواخذته بظاهر اقراره حتى لو
 بما لا يثبت الخبر عند الحاكم لا يثبت منه وهذا الفرق وجبه فلت وللتامل فيه مجال
 فانه من اقر شتم فسر قوله بما هو هل ان يثبت منه ذلك مع قيام الفرقين ونهوض
 الامارات وشهادة الحال وقضاء العادات فقوله في تفسيره مقبول منه شرعا وعرفا
 قصة ما عرف ما كره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستفصال بعد اقراره ^{من}
 بذلك وبالجملة مدعى الجهل مع امكانه في حقه مصدق بيمينه فضا **مسئلته**
 اختلف علمائنا في قبول شهادة التنازع في الرضا ع على قولين احدهما انه لا يثبت شهادة
 فيه اصلا لامتنع ذلك ولا منقذات الى الرجال هب اليه الشيخ في الخلاف في رضاع المبطل
 وبنو ابو عبد الله بن ادريس سبطه نجيب الدين يحيى بن سعيد صاحب الجامع وهو
 منسوب الى اكثر الاصحاب بل سبه في الخلاف الى الجميع وبه اثنى العلامة في الخبر قالوا
 لا يثبت الرضا ع الا برجلين عدلين وكما لا يجري بينه الشاهد البين كذلك لا مدخل فيه
 لشهادة المرأة مطلعا كما انه لا يثبت شهادة التنازع اصلا في هلال شهر رمضان والافطار
 لا في سائر الاهلة والثاني هو عند اقوى احوط ان شهادة نهن في الرضا ع مقبولة وان
 انفردت هب اليه ابو عبد الله المفيد وثالب بن سلا بن عبد العزيز والشيخ في شهادة
 المبطل وعماد الدين بن حمزة وهو ظاهر ابن جنيد وابن ابي عمير ونحوه المختلف ومفسر
 الفواعل ومصحح الايضاح وفتوى اللغة الدمشية ومفتوى الدروس واستقبحه جد
 الخبر واستنظر المحقق في الشرايع ورتبه في رايه في التنازع قال في الخبر لا يثبت الرضا ع الا
 بشاهدين عدلين قال بعض علمائنا يثبت لشهادة رجل وامرأتين او اربع نساء ايضا
 من ذلك وهناك قول اخر نادرا ونقله في الدرر حيث ومنع ابن البراج من قبول شهادة

في شرح المفسر في التنازع

رخصه محقق لمان

١٢٠

الرجال فيها لا يجوز لهم النظر اليه وهو ضعيف وقال ابو حنيفة من ففها العامة لا يثبت الرخص
بالنوع المتخضات اجمع النافون باصالة الاباحة وهي ضعيفة ومعارضة بمراعاة طرية
الاحتياط وحجة المشيئين انه امر لا يطلع عليه الرجال غالباً فوجب قبول شهادتهن فيه كما
خبره من الامور الخفية عن الرجال كالولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة
لاختيار منظاره عن مولانا الصان عليه السلام ان مو شهادة النساء يقبل في ما لا يجوز
للرجال النظر اليه وعمور واية عبد الله بن علي يعفور عن ابي جعفر عليه السلام يقبل
شهادة النسوة اذا كثر مسورات وخصوص ما رواه عبد الله بن بكير في الصحيح عن بعض
اصحابنا عن ابي عبد الله المتان عليه السلام في امرأة ارضعت غلاماً وباربه ^{قال} ^{انهم}
ذلك خبرها ذلك لا قال لا يصدق ان لم يكن خبرها ففهوم الشرط يقضي عدم اعتقاده
شرط عند عدم ذلك الشرط فينتفي عدم التصديق عند انتفاء حد الغيرة وهو ملزوم بوثوق
التصديق عند تحقق الغيرة هو اعم من الرجال والنساء قال في الايضاح وفيه نظر لضعف
السند وارسالها وكونها دالة لمفهوم ومدلوله مهملات وهي في نوع الجزئية فلك
السند صحيح لكون عبد الله بن بكير ممن اجمع العصاية على تصحيح ما يصح عنهم ومفهوم الشرط
من معناه هم دليل الخطاب حجة عند اصحاب التحقيق والجزئية التي انعقد المرسل في وثوقها
اعم من ان يكون موضوعها الاخص التاوي بالنسبة الى موضوع الرسالة او الاخص
بالاعتناء على ما قد حقتاه في خبره ومقامه فكما يصدق الانسان نوع طبيعي والحيوان
جنس طبيعي التاوي فصل طبيعي رسالة فكذلك يصدق بعض الانسان نوع طبيعي وبعض
الحيوان جنس طبيعي وبعض التاوي فصل طبيعي جزئية بحسب الفرد الاعتباري الذي هو الاخص
ينجو من الاعتبار وان لم يصدق جزئية بحسب شيء من الجزئيات التي هي الافراد الحقيقية و
الاخص التاوي لانه ذلك امر مشيئين عندائمة العلوم العقلية ومضاب تمام التحقيق
كاتبنا الا في البين مسئلة ثم الناهيون الى قبول شهادتهن في الرضاع اختلفوا
في اعتبار العدد على احوال اربعة الاول انه لا يبد من الاربع على كل حال فان كل امرائين
منزلة رجل واحد لا يكفي مادون الاربع قطع به العلامة وذهاب لانه الحق حيث قال

في بيان شهادة النساء الأربع والاعتناء

كل موضع يقع فيه شهادة النساء لا يسلط فيه أقل من الأربع وأحياناً يتجمل الشاهد في شهادات شرح الأرشاد وقال انه المشهور وانه لا توزع الآلة الاستهلال والوصية وعليه اعتماد حديث في رضاع شرح الأرشاد الفوائد وهو الأصح عندنا أن قول الشيخ أبي عبد الله المنيب وهو في الرضاع شهادة امرأتين مأمونتين في غير حال الضرورة فان نذر المعتد فواحد مأمونة تمسكاً بصحة الحلي عن أبي عبد الله عليه السلام وفيها وسئل عن شهادة الغابلة في الولادة قال يجوز شهادة النساء في النفوس والعذرة ولست هي من الدلالة على حريم الشارح فيه في شيء أصلاً ونحن نقول بوجوبها وتقبلها في ربع الحن على ما قاله في المختلف لصرايح روایات صحيحة عن يزيد عن الحسن عليه السلام قال سئل عن رجل مات ترك امرأته وهي حامل فوضعت بعد موته غلاماً ثم مات الغلام بعد ما وقع على الأرض فشهدت المرأة التي قبلها انه اسهل وصاح حين وضعه الأرض ثم مات قال على الامام ان يجزى شهادة ثلث في ربع مبرات الغلام الثالث قبول الواحدة في الرضاع والحض والنقاس والاستهلال والولادة والعذرة وحبوب النساء من غير اعتبار حال الضرورة قال به الحسن بن علي عفيف وسلاوي وعبد العزيز الرازي اعتبار الأربع الفضل كبرهاده ما نقص عن العدد في حالة الاحتياط ولكن بالحساب من ذلك كما في الاستهلال والوصية وهو مذهب أبي علي بن الحسب قال وكل امرأة لا يحضر الرجال ولا يطلعون عليه فشهادة النساء عليه فيه جائزة كالعذرة والاستهلال والحض فلا ينفى بالحج إلا بأربع منهن فان شهدن بعضهن فحساب ذلك وهذا انما يستقيم على ما قد عول عليه من العمل بالنقاس اذ لا ينفى هناك في باب الرضاع ولا تنهض ايضا على العلة الجامعة قبل من ينفى يشهد في النساء في الرضاع ممن كسبهن ويسمع عوى الاقرار بفرض بين نفس الرضاع والاقرار بالرضاع فيقول لا تقبل في اثبات الاقرار بالرضاع الاستهادة ذكرين عدلين لان الاقرار بما يطلع عليه الرجال غالباً ولا كذلك نفس الرضاع مسألة لا تقبل شهادة المرضعة وحدها بالرضاع عندنا اجمع خلافاً لبعض الشافعية اما اذا شهد مع ثلث نسوة بناء على قبول شهادة ثلث فيه مباحضات فان شهدت اربعينها

رضا عا محرم على التفصيل ولم يسنن الى نفسها قبلت وفي وجهه للشافعية لا تقبل كما لو
 شهد الحاكم بعد الغزل بالحكم وقال حكم به حاكم غير مسند اباه الى نفسه لم يقبل وان اسندته الى
 نفسها فشهد انها ارضعته فان ادعت الاجرة بطلت شهادتها لانها تشهد لنفسها وفي وجه
 للشافعية لا تقبل في ثبوت الاجرة وتقبل في نشر الحرمة والا فوجهان ارضعها واستصحه حكم
 في شرح الفواعل القول لعدم اسرارها بهذا الشهادته بفساد ولا اسند فاعلم بها ضرراً
 عليها به اقوى من علم غيرها به ورواية ابن بكير السالفة مشعرة بذلك ويحمل البطلان لان
 شهادته الانسان على فعل نفسه غير مقبولة كما الحاكم المعروف لا تقبل شهادته على حكم نفسه
 كذا القسام لو شهد على نفسه وامه لو شهدت مع ثلث انها ولدته فلا تقبل شهادتها
 لثبوت النكاح والميراث هنا مسائل لو شهدت ام المراءة او جدتها او بنتها او ام الزوج
 او جدته او بنته بالرضاع بينها وبين الزوج مع ثلثة مضاب البينة ويحقق شرطاً
 سمعت عند اصحابنا وسواء في ذلك اكان المدعي للرضاع الزوج ام الزوجة الا ان يضمن
 شهادته البنت الشهادته على الوالد كما اذا ادعت الزوجة الرضاع وانكر الزوج فشهد
 به بنته فذلك شهادته على الوالد وقالت العامة اذا ادعت المراءة وانكر الرجل لم يقبل
 شهادته ام المراءة وبنتها لانها شهادته امّا البنت واللام واذا انعكس لا مرفيت لا
 شهادته على البنت وعلى الام وذلك عندنا سافط لان علاقة الامومة والبينة غير ما
 من قبول الشهادته وحكي في التذكرة عن بعض الشافعية انه لا يثبت شهادته البنت على امها
 بانها ارضعت من ام الزوج لان شهادته الرضاع بشرط فيه شاهدين الذي والامضاء
 قال بعد رحمه الله تعالى في شرح الفواعل قد يقال ان محل الشهادته قد يثبت بقول الابن
 الثقات على وجه يثبت البين قلت ويقال لعلها تكون من شهادته الفرع على قول من يبيح
 شهادته النساء في موضع يقبل شهادتهن فيه اصلاً سواء كان الاصل رجلاً ام انثى و
 سواء كان الموضع مما يقبل فيه شهادتهن من مقامات او منفردات امضاً وايضاً ولو شهدت الام
 او البنت من غير تقدم الدعوى على طريق الحسبة قبلت كما اذا شهد ابو الزوجة وابنتها او
 ابناهما ان زوجها قد طلقها ابتداء فانها تقبل ولو ادعت الطلاق فشهد له رجلان

شهادة الفرع لا تجزئ في حقوق الله المنجزة لجماعا ونص في الاموال وحقوق الادميين فيها
بجزي في الفرع في حوال التاد وحقوق

١٢٢

شهادة الفرع لا تجزئ في حقوق الله المنجزة لجماعا ونص في الاموال وحقوق الادميين فيها
فيه مراعاة الحظين كذا القذف وحدا السرقة خلاص فان العلامة في التذكرة لا تثبت الهلاك
بالشهادة على الشهادة عند علمائنا لاصالة البرائة واختصاص ورد النبول بالاموال وحقوق
الادميين لا يبعدان يكون مراده اهلالات بحسب ما يتعلق به حوال الله سبحانه كالصو والقطر
ماضاهاها من العبادات لا بحسب ما يتعلق به حوال التان كالاجل في الدين وما في مضاهاتها
وكذلك لا يسوغ فيه ان شاهد البين ينص على ذلك صحيحة الحسن بن محبوب عن العلاء بن
محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لو كان الامر اليها لاجزنا شهادة الرجل اذا علم
منه خبر مع يمين الخصم في حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله عز وجل وروية الهلاك
فلا قال الشيخ في التهذيب الاستنباط بحسب حمل حقوق الناس في هذا الخبر على الدين وحقوق
ما عداه من الحقوق لما في اخبار كثيرة فاذن الرضا عن جهة ما يتعلق به نشر الحرمة الا
يجوز فيه الشهادة على الشهادة لا من جهة ما ليس وجب مع ثبوته حقا او نفيها امثلا ثم اذا
سوغنا كون النساء فرعا فيما يقبل فيه شهادتهن لا بد على كل واحد من الاصل اربع من
الفرع لانه لو كان الفرع من الرجال كان على كل امراة من الاصل رجلان من الفرع وكل
امراة في منزلة رجل واحد فاذن في الاصل اربعاً موناث لزم في الفرع ست عشرة
مأونة مسئلة فدا سلفنا لك انه كما يحرم الجمع بين الاختين من انساب من الرضا
في العند فكذلك حرمة الوطى بالملك لانه الملك اجماعا فاذا وطى واحد من الاختين
الاملوكتين حرمت عليه الثانية بالاجماع حتى يخرج الاولى عن ملكه فان طى الثانية عالا
فقد فعل حراما ولا يثبت عليه حد الترتي لحق الملك بل انما يستحق عليه النكاح بمقدار
ما يراه الحاكم وهل يؤثر ذلك في تحريم الاستمتاع بالاولى فيه للاختاب قولان احدهما هو
مذهب الشيخ في النهاية والقاضي عبد العزيز بن البراج وعما دالدين بن حنيفة ومختار العلما
في المختلف وولد المدفون في الايضاح وشيخنا الشهيد في شرح الارشاد ومستمع عبد
في شرح الفواعل هو الاصح عندنا التحريم الى حيث يموت الثانية او يخرجها عن ملكه لقصد
البيع والهبه مثالا لا لفرض العود الى الاولى فاما مع الجهل فلا يحريم ينص على ذلك كذا

هذا الخبر
في حوال التاد
وغيره من
الفرع

رضا عتبه مخفي امان

١٢٣

في الصحيح من طريق الصدوق في الفقيه عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال مثله من رجل كان عند اخوان مملوكان فوطي احدهما ثم وطى الاخرى قال اذا وطى
 الاخرى حرمت عليه الاولى حتى يموت الاخرى قلت ارايت ان باعها الخلل له الاولى قال ان كان
 باعها الحاجة ولا يخطر على باله من الاخرى شيء فلا اري بذلك باسا وان كان يبيعها يرجع في
 الاولى فلا ولا كرامة وفي الصحيح ايضا عن علي بن وثاب عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له الرجل يشري لاختين فوطى احدهما ثم يوطى الاخرى قال فاذا وطى الاخرى يهيأ
 لم يحرم عليه الاولى فان وطى الاخرى بعلم انها حرم عليه حرمتا عليه جميعا ومن غير طريق
 الفقيه ايضا في الصحيح من طريق ريش المحدثين في جامعه الكافي عن الحلبي عليه السلام
 مثل رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام كما في الفقيه بعينه وعن ابي الصباح الكاظمي
 في الصحيح عن الصادق عليه السلام نحوه ذلك وهناك اخبار اخرى كذلك في التفسير هذا
 من باب المقابلة بنقيض المفسوك كما يمنع القائل من الارث الثاني وهو قول ابن ادريس واختاره
 المحقق نجم الدين بن سديد ومختار التذكرة ومستغرب الفواعل مسلك اللعة المشبهة
 بحرير الاولى بوطى الثانية لاصالة الاباحة واستصحابها ولان الحرام لا يحرم الحلال ثم
 تحليل الثانية في ملكه بعد اخراج الاخرى من ملكه ولو فرض العود الى الاولى لزوال علته
 الحرير وهي الجمع بين الاختين وهذا القول ضعيف كما قاله شيخنا في شرح الارشاد لنصوص
 الروايات الصحيحة الصريحة مع استثناء ما يبارضها وذكر بعض المتأخرين ان في المسئلة اقوالا
 خمسة في نايبت منها فروع **الاول** هل موجب بحرير وطى الوطوءة منها عليه الزوج
 او الرهن او الكتابة يكفي في افادة تحليل الاخرى فلا بد مما يخرجها من ملكه كالعقود او البيع
 او الهبة استشكله في الفواعل جزم في التذكرة ان الرهن لا يبيد الحل لان منعه من اكل
 الحق المرقن لا كونها محرمة عليه وهو يبيد على فكها واسترجاعها اليه اما الزوج والكتابة
 المظنة فنسب الحرير ولا يبيد هو على رفعه وفي التعليل ضعف فان تعلوق الرهن بها
 فذا قضى بحريرها نعم الحرير فيه اضعف منه فيهما والصحيح ما فواه الايضاح واستنحه شرح
 الفواعل هو ان شيئا من ذلك غير مجد بل لا بد من خروج الرقبة عن ملكه له **والثاني** من يملكها

فروع الجمع بين الاثنين بالملوكين

١٢٥

الله عليه من وطى احد الاثنين فلا يطا الاخرى حتى يخرج الاولى عن ملكه **الثاني** هل يكفي مجرد
العقد الناقض عن ملكه بناء على ان الملك ينتقل بنفس العقد ولكن انتقال منزله لا كما ذهب اليه
المتأخرون او لا بد من الاستفراء والنزوم بانقضاء الخيار واستشكاله ايضا في الفواعل من ان
النقل المتقو عليه التحريم فذهبنا به بخروج الاولى من ملكه فهو غاية التحريم وقد حصل لو
كانت الغاية الخروج المستفرا اللازم لزمنا خبر البيان عن وقت الحاجة واخذ ما ليس بمكان
السبب من ان المقصود بالخروج عدم تمكنه من العود اليها ولم يحصل السلطنة على الفسخ بالجناء
فهو في حكم المملوك وبه منع ظاهر لا تنافي الدليل عليه واعتبر في الايضاح اشراط النزوم قال
في شرح الفواعل انه بعد الاخراج اللازم متمكن من العود اليها بالشراء والانهاء غير ذلك من
العقود الناقضة فلو اشرتم لاشترها والا قرب عدا اشراط النزوم فالت بين القويين فرقان
مؤثر بعد استفراء الخروج عن ملكه قبل النزوم ولكن ما استفريه هو الصحيح وفوقه على مفا
النص الثالث قال في التذكرة لو باع بشرط الخيار فكل موضع يجوز للبائع الوطى لا محل
الثانية وجه لا يجوز فوجهان للشافعية هذا كلامه وظاهر النص يعطى استواء الحكم في امينا
الخيار من غير شرط الحق الاخراج عن الملك **الرابع** الوطى في القبل والدبر سواء في غيرهما
لحق الدخول النكاح والشرش بكل منهما واما مقدما في الوفاق كاللسن والقبيل والنظر
بشهوة فكذلك على الاشبه وان كان للزود فيه مجال خاص لو اخرج احدهما عن ملكه
بعض من العقود الناقضة ثم فسخ البيع مثلا او ردت بعيب او قاله فلا بد من الاستبراء للملك
الحادث وكذا الوطى لها وجهان او عجزت المكاتبه فاسترها ثم ان كان قد وطى الاخرى لم يخل
المرودة حتى يخرج الموطونة من ملكه **السابع** لو كان الوطى بشهوة فهو كالوطى مع العلم في
اثماره غير الثانية لعدم القصور فيل يحمل العقد لانها كانت جنيذا في حكم الاجنبية ولو
كانت الموطونة منهما محرمة بسبب خرمها لو كانت وثنية او مزوجة او اخته من الرضا عنه فوطى
بشهوة قال في التذكرة يجوز وطى الاخرى لان الاولى محرمة وفيه تاويل المستأجر لو ملكها اما وثنيها
فوطى احدتها حرمت الاخرى على التاميد فان وطى المحرمة عالما استوجب الحد ولم ينشر تحريم
الاولى لان الزنا الطاري لا ينشر الحرمة وان كان جاهلا بالاصل او بالحكم قبل الحرمة الاولى

رعيًا محققًا ما دفعه

١٢٤

مؤيد وحكام في التذكرة عن الشافعية ولا يعول عليه **مسألة** إذا وطئ أمه بالملك
 قال الشيخ في الخلاف والمبطل يجوز له أن يزوج باختها فخرم عليه الموطوءة مادامت النكاح
 زوجته وهو مختار الخنزير والتذكرة وفواءه الإيضاح واستصحى شرح الفوائد هو الأصح عند
 لأن النكاح أقوى من الوطئ بملك اليمين فإذا اجتمعوا وجب التقدم ^{تقدم} الأقوى الاستفراش بالنكاح
 أقوى لأنه يتعلق به الظهار والطلاق والابلاء واللعان الميراث وسائر الأحكام وإذا كان فراش
 النكاح أقوى لم يندفع بالاضعف ولم يفت في القواعد بجواز الاحتمال المنع لأن الأمه نصيب
 للوطئ فراشا للكون الولديه وإذا كانت مفرقة فلا يجوز أن يرد نكاح الأخت على فراشها كما
 لا يرد نكاح الميرث على نكاح اختها والجواب أنه قياس باطل مع قيام الفارق لأن الفراش ^{نكاح}
 أقوى من فراش الوطئ بملك اليمين **مسألة** لا خلاف أن مختبرها إذا حال بنت الأخ على ^{لعمه}
 وكذلك بنت الأخت على الحالة بعد النكاح بعم العمومة والنكاح من النسب من الرضا فلا
 يجوز جمعهما في العقد إلا بالاذن سواء في ذلك كونها حرة بين أو أمينة أو على التفسير أو
 جمعها في الوطئ بملك اليمين ففي القواعد أن فيه اشكالاً لا يتصور هناك صوتك كون العمه
 بنت اختها أو الحالة وبنت اختها مملوك بين للوطئ كون العمه أو الحالة مملوكه وبنت الأخت
 أو الأخت معصومة عليها له وحكم ذلك فإذا وطئ العمه مثلاً بالملك قال اشكال في مختبرها ^ط
 بنت الأخ عايه بالملك ينشئ من نكاح قوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها وغيره من
 النصوص إياه بناء على أن النكاح حبيثة في الوطئ من شيوخ استماله شرعاً في العقد لا بد من
 إرادته المنع عنه واللفظ لا يستعمل في معنيته اللغوية الشرعية معان بعض الاختباء مخرج ^{وع}
 وأيضاً سلطنة النكاح بالنسبة إلى الأمه لولاها ولا عيباً لاذنهما معه فكيف يقع سلطنتها
 عليه بحيث يوقف نكاحها المملوكه على أذنها به والأقوى الأول فافاً للإيضاح لقول
 الصناعات عايه السلام في صححه أبي صباح الكا في عنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها
 ولا بين المرأة وخالتها ولو وطئ العمه مثلاً بالملك قال اشكال في جواز العقد على بنت الأخ ^{ضعف}
 كما في العقد على اخت الموطوءة بالملك فإن عقد عليها فالوجه لو وقف حل ووطئ العمه المملوكه ^{على}
 رضاها بنكاح بنت اختها المعفو عنها ولا استبعاد بعد طهوض لالة النكاح فافضاً ^{ليل}

في اخبات الاخ والاخت على العز والحالة

١٢٧

وان عقد على العمة مثلاً ثواراد وطى بنت الاخ بالملك فوجه الاشكال في نطقنا الحل على الاذن
 ما قد ذكرنا ولا الوصف اقوى بالفوق هنا اولى لان السرة في ذلك تكريم العمة او الحالة فاذا كان
 حرة دونها كانت ونها كانت احق بمراعاة التكريم **الحا ف** اذا عقد على بنت الاخ او بنت
 الاخ وعنده العمة او الحالة فان وقع العقد باذن العمة والحالة فلا بحث في الصحة ^{عندها} عند
 الا الصدف فان ظاهره في المفتح القول بالخبريم مطلقاً كما ذهب اليه العامة ولا يجوز
 ايضا عند ادخال العمة او الحالة على بنت الاخ او بنت الاخ وان كان من غير سبب الا
 منها فلا صحا فيه اقول الاول بطلان العقد الداخلة من راس فيقع فاسدا ولا يجدي رضا
 المدخول عليها اخيراً فاذا رضى ^م اجنب الى سبب ان العقد ينزل بذلك عقد المدخول
 عليها فيكون لها الخيار في فسخ عقد نفسها واعتزال الزوج من غير طلاق وهو مذهب ابن ^س ابي
 ومن افقه الثاني بطلان عقد الداخلة وبقاء عقد المدخول عليها على ما كان من غير خيال
 الفسخ والاعتزال ذهب اليه المحقق نجم الدين في كتابه وهو الصحيح عند في المذهب الثالث
 ينزل عقد الداخلة خاصة فيقع موقوف الصحة على رضا المدخول عليها فيها رضى ^{لهم}
 واستمر ما عقدتها قبل اللزوم على حاله قال به العلامة وجمع من المتأخرين وربما
 يعكس عن المحقق ايضا الرابع ينزل العقد بين جميعا فالمدخول عليها مخيرة ان شاء ففسخ عقد
 الداخلة وان شاء امضته وان شاء ففسخ عقد نفسها واذا رضى استمر العقد
 واستمر على اللزوم وهو قول الشيخين سلا بن عبد العزيز الخامس ينزل العقد بين ^{حد}
 خيار المدلول عليها في فسخ عقد الداخلة بل هي مخيرة بين الرضا بذلك وبين فسخ عقد نفسها
 والاعتزال عن الزوج لا بطلان اخوان عماد الدين بن حنيفة والفاضل بن البراج ^{يليه} الطبراني
 اجمع ابن اديس على بطلان عقد الداخلة بان العقد على بنت اخ الزوج او بنت اخها
 سني عنه والنتي يدل على الفسا اما انه منتهى عنه والنتي يدل على الفسا اما انه منتهى عنه
 فاعلموا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا يصح ^{الي} انكح
 الكائن عن الصان عليه السلام قال لا يحل للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة
 وخالتها وصححه ابي عبيد الحذاء قال سمعت الصان عليه السلام يقول لا تنكح المرأة ^{علي}

عنه ما من

١٢٨

عنه ولا على خالتها ولا على اخاتها من الرضا عنه وهذا انما هو مع عدم الاذن وكون الطارى
 نكاحها هي بنت الاخ او بنت لاخت اما مع الاذن او كون الطارى نكاح العمه او الخالة ^{بنا}
 يقولون بالحقه وتدل على ذلك صحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لا تزوج ابنة ^{خت}
 على خالتها الا باذنها ونزوح الخالة على ابنته الاخت بعين اذنها والاجماع على مساواة
 العمه والخالة في ذلك واما ان النهي يدل على الفساق فقد بينت في الاصول واما انزل
 عمدا المدخل عليها فلم يتعرض للاحتجاج عليه واعترض عليه في المختلف بان النهي لا يدل
 على الفساق في المعاملات انما ذلك في العبادات وبانه لو وقع العقد الطارى فاسدا لم يكن
 للتحريم في فسخ عقد نفسها وجه لان المقتضى للفسخ الجمع ومع وقوع العقد فاسدا لا يجمع في
 في شرح القواعد ولقائل ان يقول ان النهي في المعاملات وان لم يدل على الفساق بنضه
 لكنه اذا دل على عدم صلاحه المعهود عليها للنكاح فهو دال على الفساق من هذه
 الجهة كما ^{لنه} نكاح الاخت والعمه والخالة وكما في النهي عن بيع الغر في البيع النهي في عقد
 النزاع من هذا القبيل فمن يقول الفرق بين العبادات والمعاملات في دلالة النهي على
 الفساد كلام ظاهر في دار على المسس ما رث به على الافواه ولا عرف له في معترض التحقيق
 اصلا وقد خصنا في القول وحققنا من الحق فيه في السبع الشداد ووضحنا ان مطلق النهي
 عن عمل ما عبادة كان او معاملة ان كان متعلقا بنفس العمل او جزءا من اجزاء ذاته
 او شرط تاما من شروط وجوه كما النهي عن التخلوة في الحضر عن الصلوة في مكان مخصوص
 والنهي عن بيع العين بالنسيئة او بيع غيرها او بيع اخرى مفسوبة فهو معلوم الفساد من
 هذا السبيل النهي عن نكاح المحرمات وان كان قد تعلق بوصف تام من الاوصاف للاذن
 او امر تام من الامور المقارنة خارج عن قوام اصل الذات وعمما يتعلق به قوام الذات والو
 من اجزاء الذات وشروط الحصول فليس يلزم من ذلك فساق العمل بل انما يلزم من ترتب
 الاثم على الابتنان بالمتنهي عنه كمال الطهارة من الابنية المفسوبة او غيرها وكذلك او لم
 التقيد بن كماله من البيع في النداء وايضا لو موثى بالتسليم فالنكاح من ضرر العباد
 على ما نذكره سلفنا ذكره فالنهي هناك دال على الفساد اتفاقا وبمسك العلامة ^{بنا}

تحتل في القضاء
 في العبادات

حكم عقد النكاح والاخت والعقد

١٣٩

فإن زوم عقد المدخول عليها باصالة البقاء وبأن المنق عنه هو الطاري فيخص بمقتضى
 انتهى فان قصد فلا بحث وان كان موقفاً ترجح الأول بسبب لزومه فلا يلزم مجرد نزل له
 وفي نزل العقد الطاري عدو فوعه فاسداً بعزم قوله جل سلطانة أو فوايا لعقود
 فالشائع فيه اذا عطفه رضا من يعتبر رضاه اندرج في هذا العمود فوجب الحكم بصحة
 قبل الرضا لا يكون فاسداً والا لم ينقلب صحيحاً فيكون منزلاً موقفاً لزومه على الرضا
 بأنه عند صدق ركن رضا من يعتبر في صحته رضاه فكان موقفاً على رضاه كما الضاد من
 الفصول ولا دلالة للاختباء السابقة على انه من دون سبق الرضا يكون فاسداً بل مقبلاً
 المنع من العقد بدون الاذن ذلك مع عدم التصريح بالبطلان اعم من كون الاذن سابقاً أو لاحقاً
 قلت روى محمد بن أحمد بن يحيى في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل
 امرأة تزوجت على عمتها وخالتها قال لا بأس قال تزوج العمة والخالة على ابنة الاخ وبنت الاخ
 ولا تزوج بنت الاخ والاخت على العمة والخالة الا برضاها منهما فمن فعل فنكاحه باطل فهذا
 صريح في النصيب على البطلان ما في شرح الشرايع من صحة السند لان في طريقه بنان بن محمد
 حاله مجهول غير خفي السقوط عند المنهر فان بنان بن محمد اخو احمد بن محمد بن علي وحملاً لهما
 في شتات الطهروا استصحاح الاسانيد التي في طريقها بنان من الذابغات المسمرة القبول
 وصححه محمد بن مسلم السابقة ارضاً كالناصة على اعتبار سبق الاذن في الصحة فاقم معاً
 البناء الا لصان والسابق الى الفهم في مثل ذلك المصاحبة او البيعة فيجب اعتبار حصوله
 في وقت عقد التزويج وكذلك موثقة التكون عن الصان عليه السلام ان علياً صلوات الله
 عليه اني برجل تزوج امرأة على خالتها فجلد وفروا بينهما وانما يقع ذلك مع عدم الاذن على
 ما عليه التواد الاعظم من الاصحاب هو المطلوب اما الاصل والعمود فموقوف لان من العمل بعد
 ورود النص المختص واستدل الشبان على نزل العقد بنان العقد الطاري صحيح فيندفع
 العقدان فينزلان قال في المختلف متصراً لهما وكلام الاصحاب ليس فيه استبعاد لان عقد
 الداخلية صحيح في نفسه لصدوره من اهله في محله جامعاً لشرائط الصحة واذا وقع صحيحاً تساوت
 نسبته ونسبة عقد المدخول عليها الى عقد الزوم فكما كان لها في عقد الداخلية كان لها في عقد

رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ مَا فَدَى

١٣

وهذا الانتصار في غاية الضعف جدا فقد دبر بان بطلان عقد الدخول مسبقا
 السبيل وعلى تقدير صحته فتساوى النسبتين غير صحيح كما قاله في الايضاح لسبق ثبوت اللزوم
 للعقد السابق واللازم لا ينفك جازا من غير دليل يقتضيه فان قيل لزومه السابق انما كان في
 ظاهر الحال بحسب علمنا الظاهري لا بحسب نفس الامر على ما في علم الله سبحانه فلم يلزم الاطلاق
 في نفس الامر كما ليس يلزم في عقد الفضولي عند عدم الاجازة انقلابه من الصحة الى البطلان في
 نفس الامر وبحسب علم الله العزيز العليم عز سلطانه قلت المجازة في عقد الفضولي مطلقا بطلانه
 بقية رأسا وعقد وقوعه في اصله من بدو الامر على ما قد بيناه في مظان قاطنات بما نحن في
 بانه وهو احد من عقد الفضول بالبطلان اذ ليس للمدخل عليها سلطان على الامر في عقد الدخول
 ولا هي من اركان العقد بل انما رضاها شرط صحته بخلاف الزوجة مثلا في عقد الفضولي فانها
 ركن العقد وببطلانها امر ايقاعه والرضا بوقوعه فاجازتها اقوى في افادة الصحة من اجازة
 المدخول عليها من هذا الوجه فليسا متلا في قايض بينهما بينهما **الاول** قال القاضي ابن
 البرج وان لم يرض العدة والحالة بذلك ولم يفتح الزوج العقد كان لها عزاله وهذا القول
 بظاهره يعطى ان العدة والحالة ليس لها فسخ عقد الدخول بل للزوج سلطنة الفسخ وسويح
 الفسخ للزوج لا بطلان مع ندون ضعيف لانه على تقدير عقد البطلان يكون بالنسبة الى
 الزوج لازما فلا يكون له فسخه وان كان منسلا بالنسبة الى اذن المدخول عليها **الثاني** لو قلنا
 للمدخل عليها ان تفسخ نكاحها لم يجب لارتباب حتى تخرج الفاسخة من عدتها للبينة كما
 يباب الفسوخ وقد نص على ذلك ابن ادريس فلا تقف لها عليه ويحل له وطى الدخول وكذلك
 العقد على اخذ الفاسخة وعلى خامسة من جهن الفسخ وابن حزم والقاضي فابو جوب لا يفتي
 الى نقضاء العتق فحرم عليه في العتق وطوبى لالاخ والاخت والعقد على اخنها
 وعلى الخامسة ويلزمه وجوب الانفاق عليهما **العتق الثالث** ذكرت العامة ان
 الضابط هناك تحريم الجمع بين كل امرين بينهما قرابة او رضاع لو كانت احدهما ذكرا
 لمحرمة عليه نكاح الاخرى فيدخل فيه الجمع بين الاخنتين وبين ابنت وامها وازواجه
 وانفقت وكذلك الجمع بين المرنى وعمها او عمة احد ابويها وكذلك بين المرنى ومخالها او

هذا هو الحق في النكاح
 والعتق والرضاع
 والنفقة والطلاق
 والطلاق والطلاق

في شرح قوله تعالى

احدا بوجهها وعلى قول الصدوق يصح هذا الضابط على عمره وعلى القول الذي
 فيما عدا الجمع بين العمة وبنت الاخ والحالة وبنت الاخ مع الاذن للزواج الرابع
 لو كانت الداخلة العمة او الحالة ذنبا او رضاعا والمدخل عليها بنت الاخ او بنت
 الاخ مع عدم علم العمة والحالة بذلك فكذلك الاقوى بطلان الاصح عندى بطلان
 عقد اللاحقة من رأس لصراحة نصوص الاحاديث ولا سيما صحيحة ابي الصباح النكاح
 ومنفرد بالعلامة في الفواعل ووقع العقد منزلا حيث قال وله ادخال العمة
 والحالة على بنت الاخ وبنت الاخ وان كرهنا والافرب ان للعمة والحالة فتح
 عقدهما لوجهنا لا المدخل عليها قال جدى المحقق الحريرى على الله تعالى مقامه في
 الشرح احذوا لكلامه في المدفوعين في الايضاح وخفيته انه اذا تزوج عمة زوج
 او خالتها مع علم العمة والحالة صح النكاح ولم يثبت الى رضا بنت الاخ وبنت الاخ
 ولو جهلنا فالافرب عند المصنف انهما فتح عقدهما اذا عملنا وليس لهما فتح عقد
 المدخل عليها هذا هو الظاهر ويمكن ان يكون المراد لا المدخل عليها فانه ليس
 فتح عقدهما بدل على الحكم الاول ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 قال لا تزوج ابنة الاخ على خالتها الا باذنها وتزوج الحالة على ابنة الاخ
 بغير اذنها ولم يفرق بين العمة والحالة احدا فالفرق احداث وروى محمد بن مسلم عن
 الباقر عليه السلام قال لا تزوج الحالة والعمة على ابنة الاخ وابنة الاخ بغير
 اذنها واما الحكم الثاني فوجه الضرب فيه ان الجمع بدون الاذن ممنوع منه ولا
 سبيل الى اشتراط المدخل عليها لما سبق لزومه ولا الى بطلان عقد اللاحقة
 لان الجمع ان كان ممنوعا منه الا ان المنع ينفي بالرضا فحينئذ يكون موافقا لما
 والحالة فان رضينا لزم والا كان لهما الفسخ ويؤيد ان المحجب في ذلك لهما لان
 لحرمتها فاذا رضينا استثنى السبب بحمل بطلان العقد الطارى من رأس
 لبث انتهى عنه والنهي في غير العبادات انما لا يدل على الفسا اذا لم يكن واجعا
 الى شيء من اركان العقد فاما اذا رجع الى بعض الاركان كبيع المجهول والعقد على بعض

عن محققنا ما ان فلا

١٤٢

فان العقد يقع باطلا فطعا والخيار في هذه المسئلة ان رضا العمّة والخالة ان
 كان شرطاً لصحة العقد كان العقد المشروط بالرضا اذ اوقع بدونه باطلا وان
 كان من جملة السبب لم يحكم بالبطلان لكن يقع العقد منزلاً ولا يلزم من الاشراط ^{النصوص} ان
 قوله روح مبيّله ثم قال وهذا احتمال ثالث وهو تنزيل العقدين معاً لان كلا من
 العقدين بالنظر الى ذاته صحيح وصحته ثانياً صحة الآخر ولا اولوية في هذا فان ضعفه
 ظاهر فان الاولوية للعقد السابق لضعفه ولو بغير عرض الشارح الفاضل لهذا اهتدوا
 الاحتمال هنا وسبباً مثله فلا في نظره هذه المسئلة **الخامس** قال في القواعد
 حرمت بنت اخت الزوجة معها وبنت اجنها وان تزكنا على اشكال يحريم جمع ما من لم
 يحرم الزوجة فان اجازت صح فقال الشارح المحقق ان التحريم كما يتعلق ببنت الاخ والاخت
 للصلب كذا يتعلق بغيرهما على اشكال وهو المراد بقوله وان تزكنا ومنشأ الاشكال من
 ان المفهوم من تحريم اذ خال بنت اخت الزوجة وبنت اجنها عليها انما هو احترام العمّة
 ولهذا الورضتها انتهى التحريم فبيننا هنا اولى لان بعد الدرجة يقتضي زيادة الاحترام
 ومن حيث ان النص لم يرد الا على بنت الاخ والاخت ولا يصدق ذلك الا على بنت
 الصلب لان بنت البنت لا يصدق عليها البنت الا مجازاً والاول ارجح نظراً الى
 استفادة ذلك بالفتوى بالفتوى ولان الاحتياط في الصروج هو المطلوب انتهى
 كلامه والفتوى عندك على رجة والاصح بطلان العقد راساً لا توقفه على الاجازة كما قد
 ثبت ان النصوص ^{العمّة} عليه والمصريح به عند الاصحاب هو ان للعمّة والخالة حقوقاً من
 كما في انهما بمنزلة امها كان الحكم كما ذكر في الرسالة الجامعة والمطالع ومن حيث ان
 النص لم يرد الا على بنت الاخ والاخت ولا يصدق ذلك الا على بنت الصلب لان
 بنت البنت لا يصدق عليها البنت الا مجازاً والاول ارجح نظراً الى استفادة ذلك بالفتوى
 ولان الاحتياط في الصروج هو المطلوب انتهى كلامه والفتوى عندك على رجة والاصح
 اوضحناه والحكم في نظيره هذه المسئلة اعني اذ خال العمّة والخالة على بنت بنت الاخ
 وبنت بنت الاخت ايضا على هذا السبيل وثبتت بنت الاخت ايضا على هذا السبيل

في تزويج منكو الجدة القابلة لزوجها

١٣٣

احد ابويها وعلى قول الصدوق يصح هذا الضابط على عمومته وعلى القول الذابغ فيما عدا الجمع بين العم وبنت الاخ والحالة وبنت الاخ مع الاذن للروايات **خاصة** فيها طائفة من اللواحق والمتممات الاحكام والاداب الوطائفة التوارد **ضابط** محرم على الولد منكو الجدة لابيها او لأمه وان علا ولبن على الاب منكوحة ابن ابيه او ابن بنته وان نزل وسواء في ذلك النسب الرضاع ولا محرمات منكوحة احدهما على الاخر الى حيث علمت ولا بناها الى حيث نزلن نعم بكرة الشاكر بين ابن الرجل من النسب من الرضاع وبنت وجة المدخول بها التي ولدتها بعد خروجهما عن جباله نكاحه فاما بنتها المولودة قبل نكاحها فوطأ زوجها فلا بأس بوردت بذلك الرواية وحكمه به الاضاح **ضابط** اخلف الروايات في تزويج القابلة وابنتها من طريق الصدوق في الفقيه ورئيس الحديث في الكافي صحيحه عن بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ان فليت ومررت قال فلو ابل اكثر من ذلك وان فليت ورب حرم عليه وروى الا بوجفرون الثلثة رضوان الله تعالى عليهم بالاسناد عن ابي محمد الانصاري عن عمر بن شمر عن جابر بن يزيد الجعفي قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن القابلة اجل المولود ان ينكحها قال لا ولا ابنتها هي بعض امهاته ومن طريق الفقيه هي كبعض امهاته ومن طريق الانصاري من بعض امهاته وعن علي بن الحكم عن علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينزويج المرأة التي فليته ولا ابنتها ومن طريق الكافي عن ابن ابي عمير عن خلاد السدي عن عمر بن شمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال فليته الرجل ينزويج فابله قال لا ولا ابنتها ومن طريقه عن ابان بن عثمان عن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا استقبل الصبي القابلة بوجهه حرمت عليه ولدها قال الشيخ في الاستبصار الوجه ان يحل ذلك على وجه ضرب من الكراهية اذا كانت القابلة قد فليت رب المولود فاما اذا لم تره فليس بمكروه ايضا والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن القابلة تقبل الرجل اجل له ان ينزويجها فقال ان كانت قد فليت المرأة والمرتين الثلث فلا بأس ان كانت قد فليت ورتبه وكفلته فاني انهي نفسي عنها وولدي في خبر اخر

في تزويج منكو الجدة

المرأة
وتحقيق المصدر
كره ينزويج منكو الجدة
وبتسديد النسب الى النفس الجدة
انما كره في الامر لا في كونه
والجدة في شدة حمرة ذنبه
الاعدية لعمدته في نسبها
والعهد منه وانظر

عبد المحمود امان

١٢٣

صديقي ونحن نقول بل الوجه الحمل على الكراهية مطلقا وعلى الكراهية الشديدة اذا ما
 لها قبلت ورب جمعا بين الاخبار وانما قصدنا عن الحمل على الجريم ما رواه الشيخ في الصحيح
 عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت للرضا عليه السلام بنزوح الرجل المنة التي قبلت
 قال سبحان الله ما حرم عليه من ذلك ^{دائما} ضابطا فان في الخبر المنة كل امرأة حبة
 والى بالنكاح الصحيح كان او مشعاه او ملك بين يشبهه كنكاح الشبهة وسواء كانت لولا
 عن ثمار او سقط فلا اغتيا بلين البهية ولا لبن الرجل لا لبن المنة ولا من لبنها من غير
 ولادة ولا من لبنها من فم او بعد بلين المنكوحه بالشبهة على الاقوى والقوى عندك على
 فواء ضابطا في الصحيح من طريق الصدوق في الفقيه عن الحسن بن محبوب عن جميل
 صالح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما احب للرجل المسلم ان يزوح
 ضرة كانت لامه مع غرابيه فقتلنا شدة الكراهية وسواء في ذلك امه وابوه من
 القرابة ومن الرضا ضابطا لا يشرط اذن الزوج ولا اذن المولى في الرضا اما
 الزوج فلا نه ليس يملك التزوجة ولا لبنها وان كان اللبن منسوب اليه وعابه ما هناك
 يسلزم الارضاع ارتكاب جرم يعطيل بعض حقون الزوج من الاشتقاق بها ولا يلزم من
 ذلك نفى مرتبة نشر الجريم على هذا الارضاع واما المولى فلان كونه مالكا للامة ^{لبن} اما
 كون ضرفها في لبنها غير مانع الا بآذنه ولا مدافعه بين عذ جواز مباشر الارضاع ولا
 نشر الحمة عليه ضابطا الاصح من سبيل لالة الرقابة على ما قد استبان في نقد
 القول ان الرضا من لبن الزنا انما يثبت عليه الكراهية الشديدة دون الجريم خلافا
 لابن الجبند في كتابه الاحدى للشيخ في موضع من المبسوط فحكم الزاني بالنسبة الى بنته الزانية
 والزانية بالنسبة الى ابنها الرضا وعمله ولد الزنا من الرضا بالنسبة الى الزاني
 الذي هو ابو الرضا من لبن الزنا وزوج بنت الزنا من الرضا عنه بالنسبة الى امها الزانية
 الزانية وسائر ما اشبهها كلها الكراهية لا الجريم واما من تلقاء القرابة فالجريم المتعلق
 بالنسبة يثبت من جهة الزنا اذا تولد منه ولد فحرم على الزاني المخلوفة من مائه كما حرم على
 الزانية المتولدة منها بالزنا اجتماعا من اصحابنا لان ذلك بعد لاداء اللغة وموجب لفرف

في الرضا الجريم

في اللوغيا لابن القوطا

١٣٥

وان انقضى عنه بثوث بعض الاحكام شرعا كاستحسان الارث مثلا لفقد بعض الشرايط او حصول
شيء من الموانع كما لا ارث للكافر من ابيه المسلم ولا للفانل من ابيه المقتول وتغليل ابن ادرس
المنع بكون المتولد من الزنا كافرا فلا يحمل على المسلم مع عدم ثبوته غير مستقيم لخلفه عن الحكم فيما
كان الزاني كافرا فاما ما بان في الاحكام كحل نظر الزاني الى بنته والزانية الى ابنها والامتنان بالقرابة
لو ملك اباه او ابنته من الزنا وما جرى مجراه ورد شهادته ولدا الزنا على ابيه حيث يقبل شهادته
على من عداه وسقوط القود اذا ما قبل الزاني ولد من الزنا ومحرمة حليته ولدا الزنا على
الزانية وزوج بنت الزنا على امها الزانية الى غير ذلك من نوايع النيب فقد استشكله العلامة
والاصح وفاقا لحديثي الخبر اهل الله تعالى خذون في شرح الفواعل عدم النكاح في شيء من هذه الاحكام
الا على سبيل الكراهة اخذنا بجماع الاحتياط وتمسكا بحكم الاصل حتى يثبت النافل ومحرمة النكاح
ليس بنا في ذلك فان حمل الفروج حكمه يوجبني بوقوفنا مره على بثوث النقص ولا يكفي في استحلال
الفرج عدم القطع بالجهة المحرمة لانه امر مبني على شدة الاحتياط وكما لا استحياء ضابطه
الرضاع مؤثر في الطباع وتنبعث عنه جيلة الملكات وغيرها الاخلاق فقد قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم انا سيد ادم ويري انا افصح العرب بيدي من قريش ونشأت في
بني سعد وارفضعت في بني زهرة وفي موثقة غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله الصادق عليه
قال قال امير المؤمنين صلوات الله عليه انظروا من ترضع اولادكم فان الولد يشب عليه وفي
الصحيح عن حماد بن مسلم عن سعد بن عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه
السلام يقول لا ترضعوا الجفأ فان اللبن يغلب الطباع وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
سلم لا ترضعوا الجفأ فان الولد يشب عليه وفي صحيحه حسنة محمد بن فهد الجلي الكوفي
فما رواه غاصم بن حميد عنه عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال لا ترضعوا الجفأ فان
اللبن يعك وان الغلام يترع الى اللبن يعنى الى الطرفة الرخونة والحن وفي الصحيح عن فضيل
ذرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال عليكم بالرضاع من الطئوت فان اللبن يعك وفي
معناها اخبار اخر سواها فلذلك حكم الاصحاب بكراهة استرضاع الكافرة وانها اشد
كراهة استرضاع الجفأ فان اضطر الى ذلك استرضع اليهودية او النصرانية ومنعهما من

فمن
منع
من
الرضاع
فان
الولد
يشب
عليه

رضاعية مخفوضا ما

ع ١٣

الحرم واكل لحم الخنزير ولو استاجرها للمطامير شرط عليها تجنب ذلك وينبغي ان يرضعها
 في منزله وليستاجرها على هذا الشرط ولا يسمي الولد ابنتها لعله الى منزلها لكونها غيرة بأمونة
 على الوفاء بالشرط وردت الرواية بذلك كله عن الصادق عليه السلام ومطامير الجوسية
 استكرهية واشتد منها قضاة امرأة ولدت من الزنا وابنتها المولودة من ماء الفجور ففي
 الصحيح عن العروة بن علي عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سئلت عن امرأة
 ولدت من الزنا هل يرضع ان يرضع بلبنها قال لا يرضع ولا لبن ابنتها التي ولدت من الزنا
 وفي الموثق عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد الله الجعفي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 امرأة ولدت من الزنا اتخذها طرأ فقال لا يرضعها ولا ابنتها ثم انه قد ورد في الصحيح عن
 حمزة بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لبن اليهودية والنصرانية والجوسية احب
 الى من ولد الزنا وكان لا يرى باسا بولد الزنا اذا جعل مولى الجارية الذي فجر بالمرأة في حل
 وفي الصحيح يعلو الاسناد عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم وجميل بن راج وسعد بن ابي خلف
 عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تكون لها الخادم ففجرت بحتاج الى لبنها قال مرها
 فاحملها بطيب اللبن ومن طهر بن سهل بن باد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان
 عن اسحق بن عمار قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن غلامى وشب على جارية في فاجلها
 فولدت واحمنا الى لبنها فان لها ما صنعنا يطلب لبنها قال نعم فهذا الاختيار على منطوقها
 العمل اذ لا معارض لها ولكن لا يبعد حكم استطابة اللبن بذلك الى غير الزانية المملوكة فلا
 يرضع لبن بنت الزنا المخلوقة من ماء الفجور اذا كانت امها فاحل مولاها ما صنعت ^{صنعت} ^{صنعت}
 افضل ما يرضع به المولود لبان امه فان تغتر استحب استرضاع العاقلة المؤمنة العفيفة الوضئة
 الحسنة فقد روى طاهر بن محمد في الموثق عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 صلوات الله عليه ما من مؤمن لبن يرضع به الصبي اعظم بركة عليه من لبن امه ورواه الصدوق
 في الفقيه مرسل عن علي عليه السلام وفي الحسن بن محمد بن مهران قال قال ابو جعفر عليه
 السلام استرضع لولدك بلبن الحسان وابالك والقباح فان اللبن قد يعيد وفي الصحيح عن فضيل
 عن زارة عن ابي جعفر عليه السلام قال عليكم بالبوضأ من الطون فان اللبن يعيد وفي الصحيح عن

قال بعض ارباب علم
 لفظ اللبن يطلق الابان
 اليها من ماء الفجور
 وتقدر عن ابن بكير
 كتابه صلاح البنات
 قال يقال هو احق بلبن
 كبر الام ولا يقبل لبن
 ولكن ما قد ورد في الحديث
 في نفع ذلك منه

في الواحي الادب والوظائف

١٣٧

صفوان عن سعد بن سيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ترضع للمجوسية ولا تضع
 له اليهودية والنصرانية ولا يشرب الخمر من ذلك وفي الصحيح عن ابن مسكان عن الحلبي قال
 سئل عن الصبي عليه السلام هل يولد في يده اذن او يولد في يده اذن او يولد في يده اذن
 في يدها او يرضعه في يده قال يرضعه في يده اذن او يولد في يده اذن او يولد في يده اذن
 وما لا يجل مثل لحم الخنزير ولا يذهب بولدك الى يوتنه والنزاسة لا ترضع ولدك فانه لا
 يجل لك والمجوسية لا ترضع لك ولدك الا ان تضطر اليها وروى عبد الله بن يحيى الكاظمي
 في الحسن عن عبد الله بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن مظاهرة المجوسية
 قال لا ولكن اهل الكتاب ضابطون روى الصدوق في الفقيه مرسلًا ولعمري الجيب ان
 مرسله ومن اثره في فوق المسابيد الصحاح على ما قد اسلفناه غير مرة واحد فقال ونظر الصبي
 عليه السلام الى ام اسحق بنت سلمان هي ترضع احدا بينهما محمدا واسحق فقال يا ام اسحق لا تضع
 من ثدي واحد ارضعه من كليهما تكون احدهما طعاما والاخرى شرابا ورواه ربيع بن
 ابو جعفر الكليني في جامعه الكافي مسندا من طريق سلمة بن الخطاب عن محمد بن موسى عن محمد بن
 القاسم بن الوليد عن ابيه عن امه ام اسحق بنت سلمان قالت نظر الى ابو عبد الله عليه السلام
 وانا ارضع احدا بن محمد او اسحق فقال يا ام اسحق لا ترضعه من ثدي واحد ارضعه من كليهما
 يكون احدهما طعاما والاخر شرابا ضابطون روى في الصحيح عن عاصم بن حميد عن محمد بن
 ابي عبد الله الجلي الكوفي الثقة العين صاحب كتاب الفضائل المعروف عن مولانا الباقر في
 جعفر الاول عليه السلام قال كان لرجل على عهد علي عليه السلام جاريتان فولدتا جميعا في
 ليلة واحدة احدهما ابنا والاخرى بنتا فمذت صاحبة الابنة فوضعت ابنتها في المهد الذي
 فيه الابن اخذت ام الابنة ابنتها فقالت صاحبة الابنة الابن ابني وقالت صاحبة الابن ابني
 فحكما الى امير المؤمنين عليه السلام فامر ان يوزن بينهما وقال ايتهما كانت اثقل لينا فالابن
 لها وكذلك رواه ابو جعفر الصدوق في الفقيه وابو جعفر الكليني في الكافي وفي الطريق
 الجمهوري انه كان قد وقع ذلك الامر في زمن ثاني منقصي الخلافة فخير في الحكم فرجع الى بحسب
 الموحدين عليه السلام فامر بذلك ضابطون قال الحق في المعبر قال بعض فقهاء ثالين البنت

عن
 ابن
 مسكان
 عن
 الحلبي
 قال

عن
 ابن
 مسكان
 عن
 الحلبي
 قال

في اللواحق عند جبر الامر على الارضا

١٣٩

اذا كانت ام الولد حرة لم يجبر على الارضاع في الحولين سواء عليها اكانت شريفة او مشرفة
 موسرة او معسرة نذيلة او نبيلة واكانت ممن نرضع ولدها في العادات اولادها واكانت
 مزرقة على الدوام او ممنعابها وكذا لو كانت التزوجة امة فاما ام الولد فلم يوجب اجبارها
 ارضاع ولدها واذا تبرعت الام بالارضاع لم يجب على الزوج الزيادة في نفقته ولو لم يتبرع
 طلبت الاجرة وجب على الاب فيها اليها من ماله اذا لم يكن للولد مال ولو كانت الحر مطلقة
 طلاقا بائنا واعنفه عارفا او اجرة على الارضاع جاز للاب عقد الاجارة عليها واعطاؤها
 ابائها ولو كانت في جنابة او مطلقة طلاقا رجعا قال في الخبر فليس له فolan احدهما ان لا
 اجرة لها ولا يصح للاب ان يعقد عليها عقدا جاز للارضاع والثاني جواز ذلك وهو الاثر
 عندك قال وكذا لو اساجرها لخدمته او خدمة غيره لم يجز لاستغراقها في حقونه من الامانة
 واذا اخذت الام الاجرة ولم يصرح بتعيينها في متن العقد ففي جواز ان لا يرضعه بنفسها بل
 يرضع له اخرى فolan حوطها بل ارضها المنع لاختلاف المراضع في الخواص المنافع واذا
 تبرعت الاجنبية بارضاعه فرضيت الام بالتبرع فهي احرى به وكذا اذا رضيت باقل من الاجرة
 الاجنبية او بمثلها والافلاب يسلم اليه الاجنبية المبصرة او الاقل اجرة وفي الكافي و
 التهذيب الاسبضا مسندا وفي الفقيه مسندا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجبر الحر
 على ارضاع الولد ويجبر ام الولد ومتى وجد الاب من يرضع الولد باربعة دراهم وقال الام
 لا يرضعه الا بمئة دراهم فان له ان ينزعه منها الا ان الاصلح له والارفق به ان يترك مع
 قال الله عز وجل وان نكحتم فسترضع له اخرى قلت وجه الاصلح له كون غداة لبنها
 او فو بمزاجه لغذبه منها ما قبل الولادة ولبنها بعد ها وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض
 اصحابنا عن ابن ابي يعقوب عن مولانا الصادق ابي عبد الله عليه السلام قال قضى امير المؤمنين
 صلوات الله عليه في رجل يوتى وترك صبيا فاسترضع له قال جرد رضاع الصبي بما يربث من
 ابيه واهله مسكنا لو ادعى الاب جود مبصرة وانكرت الام فقد قال الشيخ في الميسر
 القول الاب بمائة لانه في حكم النكر لكونه دافعا عن نفسه وجوب الاجرة والاصل برائة
 ذمته منها ويرد فيه الحق استشكله العلامة لكون الام هي النكر الحق ثابت لها والا

عنه وكفاه انا وطلب عاقبة
 ومعرفة منه

رضا غير محقق ماد

١٢٠

عند سقوطه الى ان يثبت وجود المبرعة **مسئل** ما اوجب ثلثه من الاصحاب منهم العلماء
 في الفوائد وشيخنا البارع الشهيد في اللغة على الامارضا عنها ولدها اللباء بكسر اللام و
 اسكان باء الموحدة على وزن صبع وضلع وقال الجوهري في الصحاح اللباء على وزن فعل بكسر
 الفاء وفتح العين هو اول اللبن عند الولادة محجج بان المولود لا يعيش من دونه غالباً وان
 عاش نادراً فلا يشد عظم ولا تقوى بنبته وعند ثلثه لا فرق في عدم الوجوب بين
 اللباء وغيره وبعض الذاهيين الى الوجوب بذهاب الى تحديد مقدار ما يحجب عنه بثلاثة ايام
 مستند الى افتقار المولود الى ذلك في الفوق على البقاء ثم اختلف الموجبون في استحبابها
 الاجرة عليه فقبل بالمنع من ذلك وان كان للرضيع او لوالد مال بعد جواز اخذ الاجرة على
 ما يجب لاثبات به وقبل بالتبويغ واليه ذهب شيخنا الشهيد نظر الى ان وجوب فعل الارضا
 ليس بجمامة كما يجب على مال ذلك الطعام بذله في النخسة للمضطر اليه وان كان بالاستعانة
 منه بمال اذا كان موسراً فامتنوع من اخذ الاجرة عليه مع هو نفس العمل دون عين الطعام او اللبن
 المبذول **مسئل** الحضانة بفتح المهملة قبل المجرى من الحزن بالكسر وهو مادون
 الابط اي ضم الحاضن محضونه الى حضنه ومعناه القيام بربية الولد وما يتعلق بها من
 مصلحته مدك الرضاع وهي حلالان حلالان اذا كانت مبرعة بالارضاع او راضية بمأبأ
 غيرها من الاجرة فهي احرى بالحضانة الولد في الحولين لا يسوغ لها اخذ اجرة على ذلك ولكن
 بشرط ثمانية الاول ان تكون مسلمة فلا حضانة للكافرة ولورثة على الولد المسلم ببيعة
 لاسلام ابيه اذ لا ولاية للكافر على المسلم لما قال تعالى سلطانه ولكن يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سبيلاً ولست ابدأ على بينهما ما يالفه منها الثاني ان تكون حرة فلا حضانة
 للبرقعة ولو على التجدد بسبب مقتضى او باقرارها لان منافعتها لستبها وخدمته متنوعة
 لا وفاتها فهي غير منقضية للحضانة ولا تنوع ولا يه واحكام لا يساهل ذلك واذن السيد
 يحدد في استحباب حضانة لها وان كان مصلحة الرضيع ربما اوجب على الولي استحباب الماد
 له والمدير والمكاتبه وامر الولد والمبعضه عفاً كالفقه طلفاً في حد الاستحسان فان
 كان الولد حرة فحضنته لمن له الحضانة بعد الاما با كان او غيره وان كان رقيقاً فالحضانة على

والقول شيخ بعد ارجح
 ان اللباء بكسر الفاء وفتح
 العين مد اللام وهو
 اول اللبن في
 النسيج
 فيه
 غير مستند الى امر منه وان

نسخ

في اللواحق والوظائف وشروط الخصال

١٤١

السيد وكذلك لو كانت الام حرة وهو يمين كما لو سبي الطفل واسلمت الام او دخلت في
 الذمة ولو كان الولد متصفا بالحريّة والرقيّة نصف حصانته للسيد للام او لمن سبي
 حصانته الحر من الاقارب الثالث ان تكون عاقلة فالجحونة لاحصانته لها اذ لا يثبت ^{لحفظ} منها
 والتعديّل الجحون في نفسه حاج الى من يحضنه وسواء في ذلك الجحون على الاطلاق وعلى
 الانقطاع الا اذا كان نادرا الوقوع غير طویل المدّة فانه في حكم مرض بطيء او نزول وفي الحالتين
 المرض المزمن الشاغل عن التدبير والكفالة كالسّل والقالج به وجهان قبل وكذلك العسر
 ان تمكث من الاستنابة الرابع ان تكون فارغة من حقون الزوج فلو تزوجت سقط
 حقها من الحصانة اجماعا لان النكاح يشغلها بحق الزوج ويمنعها من الكفالة ولقول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انت احى ما لم تنكح وقول ابي عبد الله الصادق عليه السلام لم ينكح
 احى بالولد ما لم يزوج ولا اثر لرضي الزوج كما لا اثر لاذن السيد ولا فرق عندنا بين الزوج
 يهرب الزوج كعم الطفل وبين غيره كالاجنبي عملا باطلاق النص خلافا لبعض الشافعية للحا
 ان تكون ثقة مأمونة فلا حصانة لها مع ^{انفق} لانها لا تؤمن ان تخون ولان نفس الولد في فطرها
 الهول لا ينزك ارض فقر ما الهى فيها من شيء قبلته فلا حظ له من الصلاح في حصانته ابا لانه
 ينشأ على طريقتها ولان الفاسق لا خلاف له من الولاية ولا نصيب له من الاحكام وهذا
 بما اعتبر الشيخ في المبسوط واليه ذهب شيخنا الشهيد في قواعد وهو قول العلامة في
 الحرير وفي القواعد استغرب عدل شرط العدالة في حق الحصانة للام والولاية للاب ربما قيل
 باسقاط عدم الفسوق مع عدل شرط العدالة لبوث الواسطة الحسن ان تكون معينة في محلها
 فلو انتقلت منه الى مسافة الفرس سقط حقها من الحصانة اليه ذهب الشيخ في المبسوط ثم نقل عن
 قوامه ان كان المنقل هو الاب لام احى به وان كانت لام منتقلة فان انتقلت من قرية الى
 بلد فهي احى وان كان انتقالها من بلد الى قرية فالاب احى به فقال وهو قولي السابع
 ان يكون الاب مهيما قال شيخنا الشهيد في قواعد لو سافر الاب قبل له استصحاب الولد ونفط
 حصانته الام الثامن ان تكون سليمة من الامراض المعدية على الاقوى قال شيخنا في قواعد لو كان
 بها جذار او برص وجف العذو امكن كون الاب ولي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فمن

عبد المحفوظ امار

١٤٢

المجد ومزارك من الاسد وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورد مرض على مصحح ومجمل بقاء
 حضانتها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا عدوى ولا طهارة ووجه الجمع بين الاخبار الجماع على
 ذلك لا يحصل بالطبع كما عتقاد المعطلة والجاهلية وان جاز ان الله تعالى يخلو ذلك الموضع
 عند المخالطة ونحن نقول فدا وفيما حق القول فيه في الراشع السماوية **مسألة** اذا تزوجت
 الام بغير الاب سقطت حضانتها اجماعا فان طفلها رجبته فاسقوط مسنن بالاجماع وان
 بانث منه فالأقوى عندنا انه لم يرجع حضانتها استصحابا بالبقاء السقوط وهو قول ابن ادریس
 من وافقه من اهل المصنف وذهب الشيخ رحمه الله تعالى وابا عدا الى الرجوع لنا ان استخفافها
 للحضانة فدعياء النص والاجماع بالتزويج فهي قد خرجت بالتزوج عن الاستحسان والحكم
 بالعود ليس له بد من مدرك ومشتق فلا يجيد عن استصحاب السقوط اجماع الشيخ بان المانع من
 حضانتها تزوج استغالتها عنها بجو التزوج فاذا زال المانع عاد الحق لبقاء المقتضى سلما
 عن العارض وهو ساقط لان علة الاستحسان غير مطلقة بل معينة فاذا جأت الغاية بطلت
 العلة بالنص والاجماع فلا بد للرجوع من علة مسانقة ثم على القول بالرجوع اذا تزوجت ثانيا
 رجع السقوط فاذا خرجت من التزوية عاد الرجوع وهكذا ابدا وهذا القول قد التزموا به **مسألة**
 اذا سقطت حضانتها بالتزوج ثم مات الاب هي مزروجة فالذي يقتضيه الالة
 والاصول ان الوصي ومن له الولاية احدى منها بالحضانة وان كانت هي احدى من الوصي
 الولى ما لم تزوج هو مسلك كلام شيخنا الشهيد فواعده وفي معناه الدمشقي وصرح
 العلامة في التحرير والارشاد بانه اذا كانت هي احدى من الوصي سواء في ذلك كانت مزروجة
 ام لا وعبارات باقية الاصحاب محملة بالتمسك بالقبيل بكونها غير مزروجة كما هو الحق على
 ما يقتضيه الاخبار والادلة فان منطوق النصوص ان ذلك شرط في اصل استحسانها
 ليس الحضانة على الاطلاق وايضا هو مقتضى التعليق بان استغالتها بجو التزوج بصداها
 عن الكفالة وبالجملة قول العلامة غير مستند الى شيء من مدارك الاحكام اصلا وغاية التحمل
 ما تحامله بعض شهداء المتأخرين في شرح الشرايع ان ما ورد فيما لو كان الاب مضافا على
 اولوية الام وان كانت مزروجة يعني بذلك ما في الصحيح عن ابن محبوب عن داود الرقي قال

بما في الصحيح من
 ما في الصحيح من
 ما في الصحيح من

بما في الصحيح من
 ما في الصحيح من
 ما في الصحيح من

في الولي والادب تفصيل الحضانة

١٣٣

مثلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة حرة نكحت عبدا فولد لها اولاد ثم انه طلقها فلم يبق
 مع ولدها فزوجت فلما بلغ العبدانها تزوجت ارا دان باخذ منها ولدها وقال انا احق بهم منك
 ان تزوجت فقال ليس للعبدان باخذ منها ولدها وان تزوجت فهي نفقة هي احق بولدها منه
 مادام مملوكا فاذا عتق فهو احق بهم منها قال وهكذا الرواية صريحة في الاستحقاق الام
 وان كانت موجهة مع وجود المانع للاب من الحضانة بالرقبة والمصنف غيره حملوا مانع
 الكفر عليها لانه اقوى منها ولم يصحوا بحكم غيرهما من الموانع وظاهر اطلاقهم الاول الحان
 موته بها ويمكن استفادته من ذلك بطريقين اولى لان المانع الرقبة يقبل الزوال بخلاف مانع الموت
 ولذلك اطلقوا الحكم في السابق على اجمال فيه ويعني الكلام في بان الموانع ونحن نقول ليس يستفاد
 منه ذلك بوجه اصلا والاولوية منعكة على خلاف ما ظنه فان مانع الرقبة يشغل الرقبة عن كالة
 الطفل بمجدة مولاة ولا كذلك موت الاب وربما ياتي ذلك بمن يتوب عنه ويقوم مقامه
 الوصي ومن له الولاية الشرعية على وجباته وايضا المملوك لا يستحق ولا به الحضانة انما يخلو
 من يقوم مقام الاب ايضا لالة الرقبة على حق الحضانة للام المزدوجة في تلك الصوت
 غير مسلمة بل انما مدلولها انها احق بالكمال من الاب للمملوك ولعل ذلك من حيث مراعاة
 مصلحة حال الطفل لا من حيث استحقاقها للحضانة لان التزويج قد يبطله ثم ان طريق
 الاولوية انما يركز السبب اذا كان كذلك الحكم فطعنا على ما فذات في مفره في علم الاصول
وفصيل القول ونجزمه ان حقها من الحضانة قد يبطل بالتزويج وعود الحق بعد الاب لا
 ينصح الا بانها من دليل الشرع فليس فاما فذكرى عليه في شرح اللبنة من بغير قول المصنف
 والام احق من الوصي بقوله وان تزوجت وينفد قوله ولو تزوجت الام سقطت حضانتها
 بقوله بالنقص والاجماع مع وجوب الام بك ملائمة باباه ففنه المسئلة ولا يرضاه المحصل بغير الكلام
 المصنف البارع المحقق **مسئلة** واذا قد استبان ان الوصي والولي مع العدالة اولى بالحضانة
 من الام مع التزويج فليعلم انه لا فرق في ذلك بين التزويج قبل موت الاب وبعد فلو مات
 الاب ثم تزوجت سقطت حضانتها بمقتضى النص والاجماع فيكون من يقوم مقام الاب
 كالوصي العدل اولى بالتدبير والكمال **نكارة الاب** هل سقوط حضانتها بالتزويج على

الاطلاق كما عليه كلام المحقق في الشرايع وشيخنا البارع في اللبابة او على التفسير بما اذا
 تزوجت بغير الاب كما في عبارة العلامة في الخبر والفواعد الاخبار الناصية هناك ^{مطلقة}
 فيصل التفسير باعتبار المقام العرائن ويحمل على الحكم نظر الى اطلاق النصوص ^{لثاني}
 لا فرق في حكم حق الحضانة من الرضاع بين الذكر والانثى واما بعد الفصال فالأمر في
 سبيل الجمع بين الاخبار المطلقة ان الام احق بالانثى الى سبع سنين مالم تزوج والاب بالذكر
 الى البلوغ وبالانثى بعد السبع الى بلوغها وهذا ما ذهب اليه الشيخ واكثر الاصحاب بعد
 هناك احوال اخر للام الى سبع في الانثى ذهب اليه الشيخ المقيّد وتبيينه سائر بن عبد العزيز
 والى سبع فيهما نقله شيخنا الشهيد في قواعد والى سبع في الصبي لو جاوزها وكان معنوها
 كان حكمه حكم الطفل في كون الام احق به واما البنت فالاولى بها الام مالم تزوج وهو مذهب
 على بن الحبيب والى البلوغ فيهما مالم تزوج وهو قول الصدوق في جعفر بن بابويه والى سن
 التمييز فيهما وهو سبع او ثمان ثم الاب والى بالذكر والام بالانثى الى البلوغ اخذنا الشيخ في
 وط الى التمييز فيهما وبعد الام بالانثى ^{اولى} الى سبع قال به القاضي ابن البراج في المذهب الثالث
 اذا بلغ الولد رشدا سقطت عنه الحضانة مطلقا وكان هو بالحضانة في الانضمام والى من اجأ
 خلافا لبعض العامة ولكن بكرة له ان يماريها وخصه ولد الانثى الى ان تزوج ثم حيث ^{سقط}
 حق الحضانة ينبغي ان لا يمنع الولد من زيارة امه والاجتماع بها فان كان ذكر اذهب اليها
 وان كان انثى انتهاهي زائفة من غير طالة ولا انبساط في بيت الذي طلبها ^{الرجعة} اذا فقد
 الابوان كانت الحضانة لاب الاب فان فقد فلا فارب مرتبة ^{لرب} لارت على الاشهر
 لعمروا ولو الارحام بعضهم اولى ببعض للاصحاب في ذلك احوال مختلفة ولا يفرق في الاجابة
 هناك على مسخ الحضانة على الخصوص وان ادريس يمنع من الحضانة لعن الابوين ^{المجد} والاب خاصة
 بطريق الولاية ^{القطر} اذا بلغت الثمانية ولشاورت الدرجة كما اذا اجتمعت العمدة والخالة
 او عمات او خالات او اخوات مشاويهن او جدتان امريع بينهما فمن خرجت له الفرعة كان
 اولى بالحضانة وقبل بتقديم ام الاب على ام الام وتقديم من يمت بالابوين او بالاب على من
 بالام خاصة ولو كان المتساويان بالدرجة مختلفين بالذكر والانوثة كعم وعمه او خال

في الامور الدنيوية شرع الحضانة

١٤٥

وخاله فالأظهر النسبية بينهما والحكم بالضرعة وفي تقديم الاتي قول استقر به العلامة
في الخبر ما أخذ بتقديم الأب على الأم كون المصلحة أو في تربية الطفل وأخوه مباح للصغير
لا سيما الاتي قال لا يرافف فيه على نص من السكك إذا خرج الأب عن استحقاق الحضانة
بكفر أو فسق أو ذوق كان كالسكك يكون الجد أولى وكذلك لو كان الأب غائبا أو متفلا حقة من
الحضانة إلى الجد والمجنون في ثبوت الحضانة عليه في حكم الطفل أمره إلى الأب أن بلغ
ذكر كان وانثى والبكر البالغة العاقلة لا ولاية عليها للأب إن أعتت النساء هل
يجب على من له حق الحضانة القيام بها وجوبا عينيا أو له إسقاط حقها منها في غير عليه على غيرها
على الكتابة ويتفقد حق المنع منها إلى غيره من أهل استحقاقها ذهب العلامة إلى الآخر
عملا بما يقتضيه الأصل فسوق في القواعد امتناعه منها وإن كان الظاهر من سبب الإخبار هو
الأول لعل شحنا البارع الشهيد قد لاحظ مراعاة السيلين في قواعد فقال لو امتنع الأم
من الحضانة صار الأب أولى ولو امتنع معا فالأظهر إيجاب الأب متفلا البين من النص
المسيين لدى البصران الإنسان الذي هو نية نظام الكل وفذلكه طبقات العوائل
من سنخين بحسب العالمين سنخ بحسب عالم الطبيعة وهو هيكلة الجسم وببدنه الهياكل
وسنخ بحسب عالم القدس وهو جوهره العاقل الذي هو نفسه الناطقة المجردة ولهم من سنخين
السنخين ولادة في العالمين بحسب الأولاد بين رضاع وارضاع على سبيلين مختلفين
حتى عطف ونشأ بارضاعه العقلي في ولادته الحقيقية فوئاه النظرية والعلمية اللتان
هما العاقلة للجينة الحقة التي هي جنبته الهيكلي الذي لها لك ولبن من عى القويين ونور العلم
وبهجة الحكمة وكما الرضاع الحبداني لجهة كلية النسب الجماني ومثل حكم الولادة الهيكلية
فكذلك الرضاع الروحاني لجهة كلية النسب العقلاني بالإضافة إلى أضامه جواهر عالم الشيع
التجديد ومثل الاتصال بالانوار العقلية القدسية أعني دعة ملائكة الله المنفردين زمرة
عباده القديسين ولا سيما روح القدس الذي ظهر لصور بأذن ربه الوهاب على ما قد
حل سلطانه في تنزيله الكريم وفرانه الحكيم إنما أنا رسول ربك لا هب لك علاما زكيا
وكما أقل النصاب المعبر بلوغة في الرضاع الجسماني عشر رضعات تامات فكذلك الرضاع

في الامور الدنيوية شرع الحضانة

في الامور الدنيوية شرع الحضانة

رضاعية مخفون ما

١٤٤

العقلاني بعينه بلوغ رضاعه الاول عد الاستتمام تعرف معارف المراتب العشر في سلم
البدن والعود وهما نصفان نظام الوجود والمحيط هو الله سبحانه والله بكل شيء محيط
كيفية الانتهاء الى جنابه والمصير اليه والقائمه والبقاء به تعالى شأنه ومناظم سلطانه
في المبدأ والمعاد ولا بعد الا لسان من الحكماء ما لم يحصل له ملكة خلع البدن الظلاني و
العروج الى عالم النور الا له حتى يصير البدن بالنسبة كشيء بلده ثان ويخلصه اخر
معشرايين الخليفة وحزب البقيين جعلنا الله واباكم من خلص اوليائه الذين لا
عليهم ولا هم محزونون واذ بلغ برق التوفيق نبأ هذا المقام فلتختم
عليه باذن الله سبحانه بارقة الكلام وكتب بمناه الخاتمة

سابع

الفاسد اخرج المربعين الى حيزها المجد

الغنى محمد بن محمد بن محمد بن محمد

الدام الى الحين

١٥٣٨

فايد

شرفه مختصر

السيد لا جلا اعظم

السيد الدائم قد سر في كنفه

زنا برحه القبول واجابته الذوق

بسم الله الرحمن الرحيم

نفرداد وتعلق است ببدن بكى من حيث المادة ودبكرى من حيث الصورة

سبب قطع تعلق ثانيا است نه اول ازايجات اعتبارا زبارت فو

واجابته عوات فامر فيه فانه مع وضوحه لا يخلو عن

المختار من الشرفه

رسالہ رضا عتدنی قدس سرہ

رسالہ شریفہ عنایت بسم الله الرحمن الرحيم وحید صمدی مجلسی
 مسائل کی کہ زن بر شوہر حرام شو اول انکہ ہر گاہ برادر یا خواہر خود را بشہد ہد دوا انکہ
 برادر زادہ بخوراشہد ہد سیم انکہ زن خواہر زادہ خود را بشہد ہد چہم انکہ زن فرزند
 زادہ خود را بشہد ہد یا فرزند زادہ زن خود را بشہد ہد پنجم انکہ زن عم خود را بشہد ہد
 ششم انکہ زن خالوی خود را بشہد ہد ہفتم انکہ زن عموزادہ خود را یا عمتہ زادہ خود
 را بشہد ہد ہشتم انکہ زن خالوزادہ خود را بشہد ہد نہم انکہ زن برادر شوہر یا
 خواہر شوہر خود را بشہد ہد دہم انکہ زن فرزند زادہ شوہر خود را بشہد ہد یا برادر
 انکہ زن برادر زادہ یا خواہر زادہ خود را بشہد ہد و اول انکہ زن خالوی شوہر یا خالہ
 شوہر خود را بشہد ہد جواب اول انکہ زن برادر یا خواہر خود را بشہد ہد فرزند شوہر
 میشود و خواہر فرزند شوہر شود و خواہر فرزند شوہر حرام است بر شوہر نیز ہر اکہ خواہر
 فرزند نیز دختر است و اول انکہ برادر زادہ زن فرزند شوہر میشود پس زن عمتہ فرزند
 عمتہ و زن بمنزلہ خواہر است سیم انکہ خالہ فرزند شوہر میشود پس خالہ خواہر زنت و
 مؤمناراد و خواہر حرام است و خال انکہ ہر دو زن باشند چہاں انکہ بیہر زن فرزند
 میشود پس زن فرزند راجع میشود و جب فرزند بر شوہر حرام است پنجم انکہ زن برادر
 زادہ فرزند میشود و برادر زادہ بر پدر حرام است ششم انکہ زن خواہر زادہ فرزند میشود
 ہفتم انکہ ہر گاہ زن عموزادہ خود را بشہد ہد عموزادہ فرزند میشود و عموزادہ فرزند بمنزلہ
 برادر زادہ است و ہر گاہ زن عمزادہ را بشہد ہد خالوزادہ فرزند میشود و عموزادہ بمنزلہ برادر
 زادہ است و برادر زادہ بر شوہر حرام است بدو ضایع ہشتم انکہ زن عمتہ زادہ فرزند
 و عمتہ زادہ بمنزلہ خواہر زادہ است نہم انکہ زن مادر یا مادر خواہر میشود و سیم انکہ مادر فرزند زادہ
 میشود و مادر فرزند زادہ یا دختر یا عروس شوہر است یا بیگم ہر گاہ زن برادر زادہ شوہر را بشہد
 زن مادر زادہ شوہر است مادام کہ برادر زن است زن برادر حرام است و اگر خواہر زادہ او
 او را بشہد ہد زن مادر خواہر زادہ میشود و اگر انکہ زن مادر خالو یا مادر خوالہ شوہر
 و مادر خوالو یا مادر خالہ بمنزلہ جب است ثلثاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 تصنيف علم الأصول
 لمؤلفه العلامة
 إمامنا العلامة
 ثاني المحققين الشيخ علي المحقق
 الكركي قدس سره
 الزمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله كما هو أهله والصلوة على محمد وآله اعلم وفقك الله أنه قد اشتمل على السنة
 الطلبة في هذا العصر بحسب المرتبة على تعليلها بأوضاع بعض من سندها ولا تعرف لهم في ذلك
 أصلاً يرجعون إليه من كتاب سنة أو إجماع أو قول لأحد من المعنيرين أو عبارة يعتقدونها
 لشعري ذلك أو دليل مستنبط في الجملة يقول على مثله بين الفقهاء فأنما الذي شاهدناه من
 من الطلبة وجدناهم يزعمون أنه من فتاوى شيخنا الشهيد قدس الله روحه ونحن لأجل ما
 هذا الفتوى لا أصول المذهب استبعدنا كونها مقالة لثلث شيخنا على عبارة علمه وثقوب
 فيه لا سيما ولم نجد طولا المدعيين لذلك اسناداً يتصل بشيخنا في هذه الفتوى يعتقد به
 ولا مرجحاً يكره إليه ولستنا فإين هذه النسبة عنه رحمه الله استعانة على القول بفساد
 الفتوى فإن الأدلة على ما هو الحق البين واختيارنا الميادين بحمد الله كثيرة لا نستوحيش معها
 من قوله الرقيب نعم اختلف أصحابنا في ثلث مسائل قد يتوهم منها الفاضل عن رجة الاستنباط
 أن يكون دليلاً لشيء من هذه المسائل أو شاهداً عليها وسنبين المسائل التي نحن بصدد
 بمالهم من قول أصحاب الثالث الذي ذكرنا أن لأصحاب فيها اختلافاً معطين البحث فيه في
 المقام بين سالكين محجة الانصاف في المفسدين غير تاركين لأحد من ذلك فعلاً ما دام على
 جادة العدل تتجلى بحلته التحقيق وهذا وإن الشروع في المفسود بعون الله تعالى فنقول

في السائل النصوص فيها الاستدلال

المسائل المصورة في هذا الباب كثيرة لا تكاد تنحصر والذي نسخ لنا ذكره الآن خارجا عن المسائل
الثلاث المشار إليها صور (أ) (ان رضع المرأة بلبن فحلها الذي هي نكاحه حين الارضاع
اخاه او اخواتها لا ابو بها ولا احدهما (ب) (ان رضع ولدايها) (ج) (ان رضع ولدايها
د) (ان رضع ولد وولدها ابنا او بنتا ومثله ما لو ارضعت حديث وجنبه ولد ولدا لآخر
هـ) (ان رضع عنها او عمتها) (و) (ان رضع خالتها او خاليتها) (ز) (ان رضع ولد عمها
او ولد عمتها) (ح) (ان رضع ولدا خالتها او ولدا خاليتها) (ط) (ان رضع اخا للزوج او
اخته) (ي) (ان رضع ولد ولد الزوج) (باب) (ان رضع ولداخ الزوج او ولداخته) (رب)
ان رضع عم الزوج او عمتة) (رج) (ان رضع خال الزوج او خالته فهذا ثلث عشر صور
يبين بها حكم ما لم تذكر اما المسائل الثلاث التي اختلف فيها الاصحاب فالاولى جذات الرضيع
بالنسبة الى صاحب اللبن هل تحلل له ام لا قولان للاصحاب قريب منه اما المرضعة وجذاتها
بالنسبة الى اب المرضع الثانية اخوات المرضع نسبا ورضا عا بشرط اتحاد الفحل هل تحلل
له ام لا قولان ايضا الثالثة اولاد صاحب اللبن ولادة ورضا عا وكذا اولاد المرضعة
ولادة وكذا رضا عام مع اتحاد الفحل بالنسبة الى اخوة المرضعة هل يحلل لهم ام لا قولان ايضا
اذ عرفت ذلك فالذي يدل على عدم التحريم في المسائل الاولى وجوه الاول المتطلب بالبر
الاصلية فان التحريم حكم شرعي فيؤتف عليه مستند شرعي فان قيل فكيف ان التحريم حكم شرعي
فكذا الاباحة ايضا حكم شرعي فالمطالبة بالسند ايضا قائمة بوجهين احدهما انه قد يرد
في الاصول ان الاصل في المنافع الاباحة والتعارض منفعته لانه الفرض فيكون مباحا الثاني
ان القائل بالتحريم مثبت والقائل بالا باحة ناف وقد نفرد ايضا ان النافي لا دليل عليه
فينخص مدعى التحريم بالمطالبة بالدليل فان قيل القائل باحدى المقالتين ناف للأخرى
فلم خصص بالقائل بالا باحة بكونه نافية قلنا معلوم ان التحريم امر لابد على اصل الذات والمنفعة
بالمنع في رده وان لم يصريح بتبدعي الا باحة وح فالاباحة ثابتة بطريق الضرر واليقين ان
يقال ان اردت بالا باحة الاذن الصريح السويغ لذلك فلم توجه المطالبة عليه ونحن لا
ندعه فان مطلوبنا غير منوط عليه وان اردت الاباحة المستقاة من الاصل المعترف

المذكر

مضامير في فرائض

المذكور سابقا، ومد عانا ولا نسلم توجه المطالبة حينئذ فان قيل الاصل حجة مع عدل
 النافل وقد وجد ههنا فان الروايات التي سبذكرها تدل على الخبر قلنا اما الروايات فباني
 الكلام عاونا في الموضع الاولين بها ونبيين ان لاجة فيها ولا دالة بوجه من الوجوه ونبتع لك
 وبيته من الكلام الفقهاء الدال على السداد الثاني عموم باب الكتاب الخبر بالدالة على الابا
 مطلما مثل قوله تعالى (فَانِكُوهَا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّا ضَرَفْتُمْ لَهَا فِي ذُلٍّ وَمِنْ غَيْرِهَا
 يُنَاقِلُ محل النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله تعالى (وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ) والابا
 جمع اتم وهي التي لا زوج لها بمرأى كانت او ثيبا والجمع العرف باللام للعموم فاشمل محل النزاع و
 غير ذلك من عمومات الكتاب السنة الدالة على التزويج من غير نهيين فانها بعمومها
 يتناول محل النزاع وهي كبرية جداول لا تخص فظاهر العموم حجة كما نرى في الاصول فان قيل
 فيما ادعيت به غير مراد فطعا لتناول ظاهر ما ثبت تحريمه فينتفي لانه قلنا ما ثبت التحريم
 يخص من العموم ويبقى ما عداه على حكمه فان العام المخصوص حجة في الباطن فان قيل يخص العموم
 في المنازع ايضا قلنا التخصيص بغير دليل باطل ولا دليل سوى الياس على ما ثبت فيه من التحريم
 من المحرمات بالرضاع ولا يجوز التمسك به فضلا ان يخص به عموم الكتاب الثالث قوله تعالى
 وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ بَعْدَ تَعْدَادِ الْحُرْمَاتِ الْمَذْكُورِ في الآية وذلك في الباب دلا
 على المطلوب اظهر فان المعنى والله اعلم واحل لكم ما عدا تلك المحرمات المذكورة في الآية ولا
 دخلا في مفهومه ولا يدل عليه بوجه من الوجوه المعبرة في الدلالة فاذا حدد الحكم انواعا
 وخصتها بالتحريم ثم احل ما سواها امتنع عدم الحل في غير المذكورات والا لكان معبرا بالجميع
 واذا قلت قد ثبت التحريم في البعض من غير المذكور كما مطلقا لسعال اللعن والمعضود عليها
 في العتق مع العلم او الدخول او غير ذلك قلنا انما يثبت المنع ويلزم المحذور ولو لم يكن هناك معا
 ينهض مخصصا للكتاب لأمعه فلا محذور ولا شيء مما ادعى تحريمه خارجا عن المذكور في
 الآية بثبت فيه التحريم الاول شاهد بتمسك بمثله ويصح لتخصيص الكتاب والغرض ان يشار
 لا شاهد أصلا وراسا من ادعى شيئا فعله البيان الرابع الاجماع فان جميع العلماء ممن نقلت
 اقوالهم واشتهرت مصنفاتهم هذه المحرمات في النكاح وابطاها نكاح ما سواها ولم يعد احد

الكتاب الثاني

الكتاب الثالث

الكتاب المذكور في هذا المعنى

الكتاب الرابع

ادلة هذا الخبر في مثل التمسير

٥

منهم شيئا من المنازع في جملة المحرمات بل ولا نقل عن احد من الائمة الذين يرجع الى افواههم
 ويقول على ما لهم بل في عيان بعضهم ما يدل على المدعى سنن ابيه في موضعه من ادعي
 التحريم في شيء من ذلك احتاج مع اقامته الدليل الى سلف يوافقه حذرا من ان يكون خارقا
 للاجماع فان قيل هذا الاجماع الذي ادعته لو ثبت لكان اجماعا سكونيا وهو فرجة عند
 المحققين كما نرى في الاصول فلنا الاجماع السكوني ^{صحة} ان يفتي واحد من اهل العصر بحضرة
 الباقي فلا يصحون بوفاه ولا يردون فتواه ولا كذلك محل النزاع ان الفقهاء لما عدوا
 للمحرمات في النكاح بابا فاستوفوا ائمتنا مهن فيه ونحذر وان لا يدعوا من اقسام المحرمات
 شيئا الا ذكرنا كان ذلك جار مجرى النصريح محل ما سواهم وهذا جنس لا سكوني فان قيل
 قد ذكرت فيما سبق نسبة القول بذلك الى الشهيد فقد ثبت الفائل بالتحريم من محصل التمسير
 اندفع المذور فلنا هذه النسبة غير ثابتة عندنا فانما لم نجد لها في مصنف منسوب اليه
 ولا نعلمنا من يركن الى قوله سيما عاينوا بوثق بمثله وليستند اليه وانما كانا نجد ما مكنته في ظهر
 بعض كتب الفقه مستند اليه وفي خلال المجاوز كان نفعها من بعض الطلبة الذي طارنا
 وهو لا ايضا لو طولوا باسناد في ذلك لكان لشك النفس في مثله لم يجدوا اليه سبيلا
 هذا لا يشفي علة ولا يقطع وقد رايت في بعض ايام من الحواشي والفتوى منسوبة اليه
 وانا اجزم بفساد تلك النسبة والسر في ذلك انصرف لطلبة الذي يعبر سلامته من الزيادة
 والنقصان الخطاء وسوء الفهم وما هذا اشانه كيف يجوز ان يعمل هؤلاء احد من المعبرين او
 يجزئ به على مخالفة الاجماع او ما يكاد يكون اجماعا ومخالفة ظاهر الكتاب السنة و
 الادلة الجلية الصريحة ويجزم لاجله بتحريم ما هو معلوم الحال ويقطع به عند النكاح
 وتحلل وجه الرجل بسببه لمن سواه ويحكم بسقوط احكام الزوجية الثابتة شرعا
 شبهة ان هذا امر عظيم وبلاء مبین الخامس الاستصحاب هو من وجوه الاول استصحاب
 الحال فان الزوجية حل مثل الرضا عن المذكور والاصل بقاء ما كان على ما كان الى ان يثبت
 التماثل من حكم الاصل الثابت ولم يوجد ومن ادعى شيئا فعليه البيان ما يمكن ان يتعلق
 به الخصم من الاخبار باضعف سبب ستيين ما فيه مستوفيا ان شاء الله تعالى الثاني استصحاب

سبب
الاستصحاب
في النكاح

رضاعه ثانياً

الاجتماع الى موضع النزاع فان المرونة قبل الرضاع المذكور حلال اجتماعاً فكذا بعد عملاً
بالاستصحاب وهذا النوعان من الاستصحاب حجة كما يتبين في موضعه الثالث ان حروف
الزوجية ثابتة قبل الرضاع المذكور من الطرفين فكذا بعد لما تقدم من الاستصحاب فنقصها
بحجج الى دليل السكوت لا سبباً فان الفرج مبنية على الاحتياط التام ولا ريب ان حل
المرونة المذكورة لغیر من هي وجه له بحجة الرد ناع المذكور قول بحجج الاحتياط بل ما
للمدعيين من الاقراء على الله والمخالفة لارشاد السنة المطهرة ما هو بين جلي فان
بقا المرونة المذكورة على حكم النكاح مع بعلها ايضا يخالف للاحتياط فعارض الاحتياط
بمثله فلنا الاستسلام فان لك انما يخالف الاحتياط لو كان الدليل من الكتاب والسنة والاجماع
على خلافه او كان ثم اختلاف للفتها ظاهر شهر على انه لو ثبت ذلك لم يثبت بان الحكم
بحل ما ثبت بحريمه ليس كالحكم بحل ما كان حلالاً وابن هذا من ذلك التام انتفاء الغرض
للحريم في المسائل المذكورة من حيث المعنى والمراد بالمعنى ما يمكن علة الحكم في المستطامات
في الاولى فلان الرضاع اعني خا الرضعة صا ولداتها وللحل واخت الولد انما يحرم بالنبوة
او بالدخول بامتها ولهذا اذا انتفى الامر ان جاز النكاح كما في اخت اخ الولد مع اختلاف
العلاقة ومعلوم انتفاء الامر من هنا على ان النبي صلى الله عليه واله وسلم انما
قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واخت الولد انما يحرم من جهة النسب اذ كان
بنات والافخر بينهما بالمصاهرة اعني كونها وبليبة مدخولا بامتها والرضاع كالنسب
لا كالمصاهرة **واما في الثاني** فلان اقصى ما يقال ان الزوجة اعني
الرضعة صارت اما للولد وهي عمة ولا يلزم من ذلك تحريم لان عم الولد انما يحرم
على من له اخته اذ ليس في الكتاب السنة ما يدل على تحريم عمة الولد بوجه من الوجوه الا
اذا كانت اختاً وجبت التحريم بسبب الاخت لا بسبب عمومة الولد ولا اخوة بين المذكورين
وبين اب الرضع اعني وجهها بنسب لا رضاع والحكم في المسئلة الثالثة اظهر لان خاله
الولد لا يحرم الا للجمع بينهما وبين اختها وذلك مستفاد هنا واما في الرابع فلان اقصى ما
يقال ان الرضعة صارت جدك ولدت من الرضعا عروا انتفا تحريم جدك ولدت من الرضعا

بیان علی مقصد الخیر فی التعلیل الذکور

سباني بيانه في الكلام على المسائل الثلاث التي هي موضع خلاف الاحصاب على انه لو ادعى انتفاء
التحريم فيها بغير خلاف امكن نظرا في نحو الرضاع المشكوك في كونه محرما للنكاح المعلوم حله
وان بعد لان الظاهر عدم الغرض **واقا في النكاح** فلان المرضعة قد صارت بنت اخي
ولد صامع اللب بنت اخ الوالد انما تحرم باحد التبيينين المتباينين اعني كونها بنت الابن وكونها
ابن الزوجة المدخول بها وكلاهما منف هنا **واقا في الثاني** فلان المرضعة صارت
بنت اخ لولده والتفريب ما تقدم ومن ذلك يعلم الوجه **واقا في الثالث** فلان
فلان المرضعة صارت بنت ابن عم ولد او عمة او بنت ابن خال ولد او خاله **واقا في الرابع**
فلان الزوجة قد صارت ام اخ الزوج واقا الاخ انما تحرم بالامومة او بكونها مدخولة للاب
واقا في الخامس فلانها وان صارت اما كافلا لانها لا تحرم الا بكونها زوجة ولد
واقا في السادس عشر فظاهر لان ام ولد الاخ لا تحرم **واقا في السابع عشر**
فانها ان صارت ام عمة او عمة لا تحرم اذ المحرم في ذلك اما امومة الاب او كونها مدخولة
الحيد وفريب منه المحكم في الثالثة عشره ونما يشهد لذلك من عبارات الفقهاء قول الشيخ
في طهر بعد ان ذكر احكام الرضاع فاذا ثبت هذا فانما يحرم من الرضاع من الاصبان السبع
مضت حرفا يحرف واراد بالاصبان السبع الامهات والبنات والاخوات والبنات و
الخالات وبنات الاخ وبنات الاخت ولهذا صرح في المبرور وقال ايضا يجوز للفعل ان يتزوج
بامر الرضيع وبنته واخته وحده ويجوز لو ولد هذا الرضيع ان يتزوج بالتي ارضعته لانه
لما جاز ان يتزوج ام ولد من النسب ^{فبان} يجوز ان يتزوج بامر ولد من الرضاع اولى قالوا
اليس يجوز ان يتزوج ام ام ولد من الرضاع فكيف جاز ذلك وقد قلتم انه يحرم من الرضا
ما يحرم من النسب قلنا ام ام ولد من النسب ما حرمت بالنسب بل بالمصاهرة قبل وجوب
النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما قال يحرم من النسب ما انشأ الله من
التعليل والتوجيه وان التحريم في الرضاع فرع التحريم في النسب فمالم يثبت نظرا للنسب
حيث انه المقضي له للتحريم لم يثبت التحريم في الرضاع وحكي العلامة في المختلف عيان
ابن حمزة وهي لا تخلو عن اضطراب لكن في ذكر آخرها صورته ويجوز للفعل التزويج بامر الصبي

فیضانِ شمس
پیرایہ

من النسب

من الرضاع ما يبرأ منه

عن ابن المحقق ثاني

جداته لوالد الصبي الشروع بالرضعته وبامتها ويجدانها وقال ابن البراج في المذهب
 ويجوز ان يزوج الرجل بالمرأة التي ارضعت ابنه وكذلك تزوجها من بنته غير الذي
 لانها ليست تاما لهم وانما هي ام اخيهم الذي ارضعته فلا تحرم عليهم لانها ليست بزوج
 لا يسمون وانما حرم الله سبحانه نسائه الاءاء وهذا المنة ليست من الاب لبيلا وهكذا يجوز
 ان يزوج ابنتها التي هي رضيع اخيهم وولدها وولدها وكذا يزوج الرجل بنت المنة
 التي ارضعت ولد وبنتهم ايضا لانهم لم يرضعوا من لبنه ولا لبنهن وبنته فراية من رضيع
 ولا غيره وانما يحرم نكاحهن على المرنضع فانظر الى وجه تخلصه من التحريم في المذكور
 بنفي المقتضى له حيث ان المقتضى له اما القرابة بالنسب والرضاع او المصاهرة وجميع
 ذلك منفي في المذكورات وهذا بعينه ان في المسائل المذكورة والحاصل من ذلك ان
 تحريم الرضاع مقصور على نظر المحرمات بالنسب ونما المحرمات بالمصاهرة والحديث النبوي
 صلى الله عليه وآله وسلم يرشد الى ذلك وقال العلامة في التذكرة ما صورته
 يحرم في النسب اربع نسوة وقد يحرم في الرضاع وقد لا يحرم من الاولات اما الاخ في النسب
 حرام لانها اما ام او زوجة اب اما في الرضاع فان كانت كذلك حرام ايضا وان لم يكن كذلك
 لم يحرم كما لو ارضعت اجنبية اخاك او اختك لم يحرم الثاني ام ولد حرام لانها اما بنت
 او زوجة ابنه وفي الرضاع قد لا يكون احدهما مثل ان ترضع الاجنبية ابن الابن فانها
 ام ولد الولد وليست حراما الثالث حدة الولد في النسب حرام لانها اما امك او ام
 زوجتك وفي الرضاع قد لا يكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان امها حرة
 وليست بامك ولا ام زوجتك الرابع اخت ولدك في النسب حرام عليك لانها اما بنتك
 او بليتك واذا ارضعت اجنبية ولدك فبنتها اخت ولدك وليست ببت ولا بليته
 ولا تحرم اخت الاخ في النسب لانه الرضاع اذا لم يكن له اخا بان يكون له اخ من الاب واخ
 الام فانه يجوز للاخ من الاب نكاح الاخ من الام وفي الرضاع لو ارضعت امرأة وار
 صغيرة اجنبية منك يجوز لاحبت نكاحها وهي اختك من الرضاع فهذا نص صريح منه
 عليه على ان حلة التحريم هي صورة المنة بسبب الرضاع احدا المحرمات بالنسب بالمصاهرة

في هذا الحديث
 في الرضاع
 بالحبس

بيان المسائل المتنازع في الحكمة

فان قلت سباني حكاية خلاف للاصحاب في بعض المسائل المذكورة قلنا مسلم ذلك لا يضرنا
مع كون الدليل دالا على المراد وثانها لمقالة الخصم وقال في الخبر وللابن ان تنكح ام البنات التي
لم ترضعه قلت مراده لو ارضع صبي وصبيته لجنيبتان من امرأة يلين فحل واحد كان له ان
ينكح ام البنات التي لم ترضعه لانها وان كانت اخته الا انه لا نسب بينه وبينها ولا مصل
وام اخيه من النسب انما حرمت امها لانها موطوءة ابنته قال ايضا ولو ارضع
امرأة صبيين صاروا اخوين ولكل منهما ان ينكح ام اخيه من النسب بخلاف الاخوين من النسب
لان ام الاخ من النسب انما حرمت لانها منكوحه الاب بخلاف ام الاخ من الرضاع وكذا لو
كان لاجيه من النسب من الرضاع جازله ان يزوج بها وكذا لو ارضعت امه من النسب صبيها
صار اخاه وكان له ان يزوج امه هذا كلامه فانظر الى جملة هذه المسائل التي نفى عنها التحريم
والى اسند لاله كيف تقضى على محل النزاع في كلامنا بانقضاء التحريم اذ لو ثبت التحريم في
من المسائل السابقة للزوم مثله هنا اذ ام الاخ والاخت من الرضاع قد صارت بمنزلة ام
الاخ من النسب وقال المقداد في كثر العرفان ما صورته قال الرخصة في التحريم الرضعة
كغير النسب لا في مثلين احدهما انه لا يجوز للرجل ان يزوج اختا من النسب والعلّة
وطوء امها وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وثانيهما لا يجوز ان يزوج ام اخيه من
النسب ويجوز في الرضاع لان المانع في النسب طي الابا بها وهذا المعنى غير موجود في
الرضاع وكذا استثنى مسئلتان اخريان احدهما ام ولد الولد وثانيهما جد الولد فانهما
محرمتان من النسب دون الرضاع اما ام ولد الولد فانها بنتك او زوجة ابنك ولو ارضعت
اجنبية ولدك لم تحرم واما جدك الولد فانها امك او زوجتك ولو ارضعت اجنبية
ولدك كانت امها جدك ولدك ولم تحرم عليك قال المقداد وفي استثناء هذه الصور
نظر لان النص انما دل على ان جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضاع والجهات التي في
هذه الصور ليست من جهات الحرمة في النسب فان جهة اخت ابنته الابن مثلا لم يعتبر من جهات
الحرمة بل المعبر فيها انما يكونها ربيته واما كونها بنتا وابنة جدهم من هاتين الجهتين لو
وجدت في الرضاع كانت محرمة ونوضحه ان اخ الابن اذا كانت بنتا يكون لها جهتان جهة

مبحثنا محقق ثاني

الاخيه الابن وجهه البنية لك ولاشك في بقاء برهنا والنصر دل على الحرمة من جهة البنية
 لا من جهة الاخيه للابن وكذا اذا كانت ربيبة كان لها جهتان الاختية للابن وكونها ربيبة
 وجهه الحرمة بينهما ليست الا كونها ربيبة على ان جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب
 النسب فلا يصح الاستثناء من جهة حرمة النسب هذا كلامه وانت اذا تأملت هذا
 الكلام وجدته شارحا للأفراد وأما بيان ما نحن بصدده بانه وقد وقع الى تحقيق كنبته
 فدبها على بعض هذه المسائل وهي امرأة الرجل اذا وضعت ابن اخيها لم يحرمه عليه لانها صلتا
 بمنزلة عمته ولد في منزلة اخيه املا وحاصل ما كنبته في الجواب ان العمومة من طرف الاخ
 النسب من طرف الفحل اعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا قرابة بينهما وببنة بنسب
 هو ظاهر ولا رضاع لعدم ارضاعهما بل من فحل واحد والمقتضى للحريم في عمه ولد
 القرابة بينهما وبين ابيه اعني اخوته اياه اما بالنسب وبالرضاع فان ثبوت العمومة المذكورة
 تابع الاخوة لاب لا يقتضي ثبوتها من طرف الآخر فطعا فتنفي التحريم بينهما اذ هو فرع القرابة
 المتشعبة والذي اوقفه في القاط صدق اسم العمومة للولد على المذكور على عدم ملازمة
 اختلاف جهة الفحل والاب النسب فان قيل ليس قد روي الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال سئل
 بن جعفر بن عيسى عن ابي جعفر الثاني عن امرأة ارضعت لي صبيا فهل يجل في ان تزوج ابنته
 زوجها فقال لي ما اجد ما سئلت من ههنا يوتي ان يقول الناس حرمت عليه امرأة
 من مثل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غيره فقلت له الجارية ليست ابنة المربة التي ارضعت
 هي ابنة غيرها فقال لو كن عشر امهات ما حل لك منهن شيء وفي موضع يتألفك وروي بن
 يعقوب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كنبت الى ابي محمد عليه السلام ان امرأة ارضعت ولدا
 لرجل هل يجل لذلك الرجل ان يتزوج ابنته هذه المربة ام لا فوضع لا يجل له وروي ابو ثوبان
 نوح قال كتب علي بن شبيب الى ابي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز ان
 تزوج ببعض ولديها فكتب لا يجوز ذلك لان ولدها صار من بمنزلة ولدك فهذه الزوايا
 الثلاثة دالة على ان من صار بالرضاع في موضع المحرم من كاحه وهذا ذال على التحريم في المنا
 المنازع فيها فلنا الجواب عن ذلك من وجوه الاوكل ان الزوايا الثلاث تضمنت واقعة معينة

هذا هو اللبن
 الذي يجل
 في تزويج
 ابنته

في البحث عن نكاح النسيء من وجه

فلا عوم لها وما هذا شأنه لا يكون حجة على محل النزاع فان قيل ليس قد تضمنت تعليل الخبر
بانتهن في موضع بنات ابى الرضيع فاذا انتفى الدلالة الصريحة كفى الاستدلال بحجة
منصوص العلة اجيبنا بان الثانية منهن لا تعليل فيها فلا دلالة لهما بوجه واما الاولى
الثالثة فانها وان تضمنت التعليل كما ذكر في السؤال الا ان ذلك لا يفيد ما ادعاه الخصم
لان التعليل في النصوص انما يفرض ثبوت الحكم حيث ثبت تلك العلة بعينها لا حيث ثبت
اشبهها فان ذلك عين القياس الممنوع منه ونحن نقول بالوجوب فانما بعد تسليم الدلالة المذكورة
وانتفاء القوادح يحكم بالتحريم حيث صارت بمنزلة الولد وهو المنصوص والمنزاع فيه ما
انما صارت بمنزلة المحرم مطلقا وان هذا من ذلك فمن حاول تعدية الحكم المستند الى العلة
النصوص عليها الى موضع انتفى فيه تلك العلة لكن ثبت فيه ما هو شبهها فقد ارتكب العمل
بالقياس وخرج عن الاصول المقررة وذلك باطل قطعا وقول في الدين بغير علم الثاني ان التعليل
المذكور اجنابا لا ليلسا لان موضع البنات الخفي ومثلهن في قوله وكن في موضع بناتك وقوله
صارت بمنزلة ولدك غير مراد قطعا اذ لا معنى له والمجاز غير متعين لاحتمال ارادة المساواة
في الوصف المتقضي للتحريم واداه غير ذلك كالا حزام او اسطوانا الشفعة مثلا ومع الاجابة
المذكورة كيف يمكن الحمل على ذلك المعنى ليحصل تعدية الحكم الى محل اخر سلسا الحمل على المساواة
لغيره فالمراد من هذه المساواة امر بعض الوجوه امر من جميعها لا جازان يراد البعض ولا يثبت
التحريم بالمساواة في امر ما عملا بمقتضى التعليل المذكور ولا جازان يراد المساواة من جميع
الوجوه لا امتناع تحفظه ولا من وجه معين مخصوصه لعدم امتعاض اللفظ بشئ الثالث انما
اذا سلسل الدلالة السرفيات المذكورة على المراد بغير مانع مما ذكر امكن القدر بوجه اخر وذلك
ان حكاية الحال في السؤال اعني قوله امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان تزوج ابنته وجها
يحمل كون وجها هو صاحب اللبن وغيره ومع ذلك فيحمل كون البنت المذكورة منها ومن
غيرها وترك الاستقصاء في نحو ذلك العموم ويفرض تحريم بنت الزوج من غيرها وان لم
يكن الزوج هو صاحب اللبن هو باطل بالاجماع ومثل هذا في الثانية والثالثة لان
قوله في السؤال هل يحل لذلك الرجل ان تزوج ابنته هذه المرئية وقوله هل يجوز لي ان تزوج

وبعض ولد لها كما يحمل ان يكون ابنة لصاحب اللبن يحمل ان يكون لغيره ايضا وكما يحمل ان
 كونها ابنة لها من النسب يحمل كونها ابنة لها من الرضاع فيقتضي ترك الاستفصال
 تحريم بنت الرضعة من الرضاع بل من حمل اخر على اب الصبي هو باطل قطعا ومع ذلك فمعها
 مكاتبان ما هذا مثانه كيف يمسك به بل كيف يحكمه الى غيره فباسا
 اما المسائل الثاث المتخلفة التي تكلم فيها الاصحاب فالاولى مسئلة ام ام الرضعة
 نسبها ورضاها هل تحرم على صاحب اللبن اعني الفحل ام لا قولان الاصحاب الاول وبه
 قال الشيخ في المبسوط وابن حمزة وابن التبرج والعلامة في التحرير والفوائد والشيخ في ظاهر
 عبارته في الارشاد عدم التحريم المقتضى له فانه ليس الا كونها جنة وابنة وذلك لا يصلح
 دليلا على التحريم لان جن الولد انما حرمت بالمصاهرة اعني المدخول بابنتها وذلك منصف
 هنا فتمسك باصالة الحل الى ان يثبت الدليل المحرم الثاني التحريم وبه اقول الشيخ في الخلاصة
 ونصره ابن ادريس واخنان العلامة في المختلف مع اعتراف بقوى المذهب الاول وفي
 التذكرة لم يصرح بشئ لكن الظاهر منه السبل الى التحريم وجنتهم ما نفد من الاخبار الصحيحة
 الاستدلال بها حكمهم عليهم السلام بتحريم اخت الابن من الرضاع وجعلها في موضع
 البنت واخت الابن محرم بها بالنسب اذا كانت بنتا وبالسبب اذا كانت الزوجة والتحريم هنا
 بالمصاهرة وقد جعل الرضاع كالنسب في ذلك فيكون ام الام كذلك وليس فباسا لانه منه
 يخرج من الكل كذا اخرج شيخنا في شرح الارشاد وفيه نظر اما اوكلا فلان المشا واليه بقول
 في ذلك هو تحريم بنت الزوجة او جعل الرضاع كالنسب في تحريم بنت الزوجة محرم بالنسب
 ومعلوم ان محرم بها اذا لم يكن بنتا ليس بالنسب انما هو بالمصاهرة فلا يثبت قوله جعل الرضاع
 كالنسب في ذلك واما ثانيا فلانه لا يلزم من ثبوت التحريم في هذا الفرع المعين مع خروج
 عن حكم الاصل ظاهر الفواعل المقررة لورود النص عليه بخصوصه بخلاف الحكم الى ما اشتهر
 من المسائل فان ذلك عين القياس وادعائ نفي القياس عنه واعتذار بانه منه يخرج
 من كل على حكم الكل لا يفيده شيئا لان تعريف القياس صناديق عليه فقد عرفت بانه بخلاف الحكم
 من الاصل الى الفرع بعبارة محتمل فيهما والاصل فيما ذكره هو اخت الولد من الرضاع والفرع

والشيخ في المبسوط

الفرع

في مثل التثنية المتكلم فيها الأصحاب

١٣

هو جتن الولد من الرضاع والحكم المطلوب بعد به هو التحريم الثابت في الأصل بالنصوص ما
 يظهر كونه علة التحريم هو كون اخن الولد من الرضاع في موضع من يحرم من النسب اعني النسب
 وهذا بعينه قائم في جتن الولد من الرضاع فانها في موضع جتنه من النسب بل ما ذكره اسو
 حال من القياس لا نك قد عرفنا ان القياس بعد به الحكم من الجزئي الى اخر لا مشراكا فيما يظهر كونه
 علة للحكم وهو وجه الله فلما اول بعد به الحكم من الجزئي الى الكلي وينبذ على العلة وثبوتها في
 الفرع اول كلامه وانما عبادته فستفي ذلك تنبها على الحكم ونفي عنه اسم القياس والاذلك
 من الاراد والاعتراض لا يلبس على الناظر التامل كونه قياسا الثانية ولاد الفحل ولادة ورضا
 هل يحرم على اب الموضع ام لا الخلاف هنا كالاخلاف فيما سبق غير ان التحريم هنا راجع عمدا بظاهر
 دلالة النصوص السالفة ولا محذور في استثناء هذه المسئلة من قاعد عدم التحريم في الرضاع
 بالمصاهرة لاختصاصها بالتصقان قبل النصوص السالفة ذلك على تحريم اولاد الرضعة وهي
 يقتضي شيئين احدهما عدم الاستعارة بغير اولاد الفحل من غيرها فكيف عنهم التحريم والثاني
 اولادها من الرضاع عنوان كان يلبس فحل اخر لم يوصد اولادها عليهم وانتم لا تقولون به فلنا
 اما الاول فصحيح بالنسبة الى الراي بين الاخباريين واما بالنسبة الى الاول فلا لانها مصرحة
 بغير اولاد الفحل فان اول السؤال معون به ولا يضر التغير بالزوج فانه وان كان اعم من الفحل الا
 ان الاصحاب مطبقون على ارادة صاحب اللبن ولعلمهم فقههم من لفظه واهند واليه
 باقتضاء الاجماع له واما امر الثاني فالعموم بحسب الظاهر ثابت لكن الاجماع منعقد على اعتبار
 اتحاد الفحل في ثبوت التحريم فان قبل هذا شان اولاد الفحل في ثبوت التحريم بالنسبة الى اب
 الموضع فما نقول في اولاد اب الموضع ولادة ورضا عا واخوانه هل يحرم من على الفحل ام لا قلت
 الخلاف السابق جار هنا وقد صرح العلامة بعدم التحريم قال في التحريم في البحث الخامس من
 اللوائح ما صورته قال الشيخ في الخلاف اذا حصل الرضاع المحرم لم يحل للفحل نكاح اخن الم
 بلبه ولا لاحد من اولاده من غير الرضعة ومنها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة اولاده
 وليس بمعتمد وقال في القواعد بعد ان قوى عدم تحريم الرضاع بالمصاهرة فخرج عليه عدم التحريم
 في المذكور وصرح بعدم التحريم في هذا المسئلة قال في الفحل نكاح ام الموضع واخنه وحب
 السائل

والتحريم

مرضا عتد محقق ثاني

والظاهر عدم الفرق بين بنات الفحل بالنسبة الى اب المرنضع واخوات المرنضع بالنسبة الى
 اب المرنضع واخوات المرنضع بالنسبة الى الفحل نظر الى العلة المذكورة في الحديث بين الشا^{هي}
 فان كانا جهة وجب التمسك بمقتضى العلة المنصوصة والا استغنى التحريم في المقامين وعل
 كل حال فالعدل بالاحتمال فيهما اولى واخرى لنا الشك بل لا ولد اب المرنضع الذي لم يرضعوا
 من هذا اللبن ان ينكحوا في اولاد المرنضعة ولادة وفي ولد فحلها ولادة ام لا فاولان ايضا
 للاصحاب كقولهم ما سبق لكن الفائل بالتحريم هنا هو الشيخ في^{هذا} وقال ابن ادريس قول
 شيخنا في ذلك غير واضح واي تحريم حصل بين اخن هذا الولد المرنضع وبين اولاد الفحل
 وليس اخنهم لامهم ولا من ابيهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم والنسب صلة^{محل} للزنا
 في التحريم فقال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي النسب لا يحرم على الانسان اخن
 اخيه الذي لا من امته ولا من ابيه وفي المبروط حكم بعدم التحريم في ذلك الى ما اصله من
 التحريم متعلق بالمرنضع وحده ومن كان من نسله دون من كان من طبقته وهذه من^{طبقته}
 لانه لا نسب بينه وبين اخن اخيه ولا رضاع وهو واضح فان قيل النص السالف يدل
 على التحريم الزنا ما لانه لما تضمن التحريم الاولاد على اب المرنضع معللا بانهم بمنزلة اولاد
 في التحريم لزم من ذلك ان يكونوا اولاد كالاخن فيحرم بعضهم على بعض لان البنين لصاحب^{اللبن}
 والاخن لا ولادة مثلا زمان فيمنع بنوت احدتهما مع انقضاء الاخرى وقد ثبت البتة
 بالنصوص السالفة ان اخن فيلزم التحريم قلت تمنع الدلالة الا للزمانية هنا لان من
 شرطها الزمان انتهى فها بالمعنى الاخص كل ولد ليس بنات بل تمنع الشك لزم فان بنوت
 شخص لاخر يقتضي بنوت الاخن ولاخن اولاده وذلك غير مقتضى^{لا ولد له لا بنوت الاخن}

للتحريم بوجه من الوجوه والله اعلم بالصواب

بمؤلفه الشريف الرضا ع

في شهر جمادى الاولى

هذا الحديث في نسخة

هذه
سيرة قاطعة للبحر
في حال الخرج تصديق البحر
البحر السراج الوهاج مفيد الطائفة
سلطان الفقه اقام المحققين
الشيخ علي الكركشي
بالحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابتكركه الحق بالبراهين الفاطمية واعلا كلمة الصدوق بالبحر اللامعة وديع
اباطيل المغريرين بالدلائل الدامغة واذل اعلن المغالين بالبينات الفاعمة والصلوة
والسلام على المبعوث بنجر الادب ان محمدا المختار من شجرة بني عدنان وعلى اله الاطهار والمهديين و
عزيرة الاحبار الحنطة للدين **وبعد** فان لنا والى على سمعي بضدي جماعة من المشيخين ^{لسمي}
الصلاح وثلة من غوغاء الهيج الرغام ابناء كل ناعن الذين اخذوا من الجهالة يحظوا في
استولى عليهم الشيطان فحل منهم في سويداء الخاطر لتفريض العرض ثم يرون الادبهم والفكر
بمخالفة الشرع الكبريم والخروج عن سواء السبيل القويم حيث انما التزمنا الاقامة ببلا
العران ونعذر علينا الانتشار في الافان لا سباب ليس هذا محل ذكرها لم نجد بدا من
التعلق بالغرابة لدفع الامور الضرورية من لوازم مهمات المعيشة مفقدين في ذلك اثر
جمع كثير من العلماء وجم فقير من الكبراء الانبياء اعمادا على ما ثبت بطريق اهل البيت
عليهم السلام من ان ارض العران ونحوها مما فتح عنوة بالسيف لا يملكها مالك مخصوص
بل للمسلمين فاطنة باخذ منها الخراج او المقاسمة وبصرف في مصارفه التي هبار واج الدين
بامام الحق من اهل البيت عليهم السلام كما وقع في ايام امير المؤمنين عليه السلام وفي
حال غيبته عليهم السلام فذاذنا ثمتنا عليهم السلام لشيعةهم في تناول ذلك من سلاطين
الجور كما سنذكر مفصلا فلها هذا اوله العلماء الماضون السلف الصالحون غير مستكر
ولا مستهجن في زماننا حيث استولى الجهل على اكثر اهل العصر واندرس بينهم معظم الاحكام
وحقبت موافق الحلال والحرام هدرت شفاشون الجاهلين وكثرت جرائمهم على اهل الدين

خارجية محقق ثاني مرة

١٤

استخرجت الله تعالى وكنت في محقق هذه المسئلة رساله ضممتها ما نقله فقهاؤنا في ذلك
 من الاخبار عن الائمة الاطهار عليهم السلام واوردها ما صرحوا به في كتبهم من الفتوى بان
 ذلك حلال لا شك فيه وطلق لاشبهه بعنبره على وجه بدع ندع له فلوب العلماء ولا
 اسماء الفضلاء واعتمدت في ذلك ان ابين عن هذه المسئلة التي مثل بذرها وجهل غدرها
 غير على عشاء المسائل لا حرصا على حطام هذا العاجل ولا نقاد با من غير بض جاهل فان
 بموالي اهل البيت عليهم السلام اعظم اسوة واكمل قدوة فقد قال الناس فيهم الايام
 ونسبوا اليهم الا باطيل وبملاحظة لو كان المؤمن في حجر ضب يبرمه كل عليل مع اني لما
 فيما اشربنا اليه على مجرد ما بهتنا عليه بل اضفت الى ذلك من الاسباب التي تثر الملك
 الحلال لا تشوبه شك ولا يلحقه لبس من شراء حصته في الاشجار والاختصاص من غير اعتبار
 من البذر فقد ذكرنا سجايا طمرا فالخاص من التراب واسقاط الشفعة ونحوها مما هو مشهور
 منذ اول بل لا ينفك منها الا القليل النادر وقد استفرغ النفوس في جوابه وعدم النقص
 مع ان ما اعتمدته في ذلك اولى بالبعد عن الشبهة واخرى لسلوك جادة الشريعة وله
 اودع هذه الرسالة من الفتوى الا ما اعتمدت صحته وافدمت على لقاء الله به مع على
 بان من خلافه من الطوى بصبر بصبره من الفتوى ورافق الله تعالى في بصره وعلايته
 لا يجد بدا من الاعتراف به والحكم بصحته وسميتها بفاطمة الحاج في محقق حل الخراج ورد
 على مقدّمات حسن مقالة وخاتمة وسئلت الله ان يلهي اصابة الحق ويحجني القول بالحق
 انه ولي ذلك والقادر عليه **المقدم الاول** في اقسام الارضين هي في الاصل
 احدهما ارض بلاد الاسلام وهي على قسمين ارض عامرة وارض قاتعة مملكت لاهله لا يجوز
 فيه الا باذن ملائكة والموات ان لم يجر عليه ملك مسلم فهو لامام المسلمين يفعل به ما يشاء
 ليس هذا القسم من محل البحث المقصود القسم الثاني ما ليس كذلك وهو ارض اقسام احدها ما
 يملك بالاستغنام ويؤخذ فهو بالتبف وهو المستى بالمفوح عنوة وهذا الارض للمسلمين
 لا يختص بها المفانلة عند اصحابنا كافة خلافا لبعض العامة ولا يفضلون فيها على غيرهم
 ولا ينجز الامام بين شتمها ووقفها ونفسها عليها بالخارج بل يبيعها الامام لمن يقوم بخارجها

مفسر

لقد

في فوائد الارضين

١٧

في فوائد الارضين

بما يراه من النصف والثلث وغير ذلك وعلى المستقبل اخراج مال القبالة التي هو حق الربية
 وفيما يفضل في يد اذ كان بضايا العشر ونصف العشر ولا يصح التصرف في هذه الارض
 بالبيع والشراء والوقف غير ذلك وللامام ان يقبلها من مستقبل الى اخر اذا انقضت هذه
 القبالة او انقضت المصلحة ذلك وله التصرف فيها بحسب ما يراه الامام من مصلحة المسلمين
 وانتفاع الارض بصرفها الى المسلمين والى مصالحهم وليس للمفانلة فيه الا مثل ما لغبرهم
 من النصيب في الارثاق وثانيها ارض من اسلم اهلها عليها طوعا من غير قتال وحكمها ان يترك
 في ايديهم ملكا لم يصر فون فيها بالبيع والشراء والوقف وسائر انواع التصرف اذا قاموا
 بعمارتها ووجد منهم العشر ونصفه زكون بالشرايط فان تركوا عمارتها وتركوها خرابا كان
 للمسلمين فاطبة وجاز للامام ان يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف والثلث والرابع ونحو ذلك
 وعلى المستقبل بعد اخراج حق القبالة وموثة الارض مع وجود النصاب العشر ونصفه وعلى
 الامام ان يعطي اربابها حق الربية من القبالة على المشهور اذ في به الشيخ رحمه الله في طوينة
 وابوالصلاح وهو الظاهر من عبارة المحقق بن محمد بن الشرايع واختاره العلامة في التلخيص
 والتذكرة والخبر وابن حمزة وابن التبرج ذهبوا الى انها نصير للمسلمين فاطبة وامرهم
 الامام وكلام شيخنا في الدروس قريب من كلامهما فانه قال يقبلها الامام بما يراه ويصرفه
 في مصالح المسلمين وابن ادريس منع من ذلك كله وقال انها باقية على ملك الاول ولا
 يجوز التصرف فيها الا باذنه وهو مذكور في احتجاج الشيخ بمبارواه صفوان بن يحيى واحمد بن محمد
 بن ابي نصر قال ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها اهل بيته فقال من اسلم
 طوعا ترك ارضه في يدنا واخذ منه العشر تمام سننا التمام والانهار ونصف العشر بما
 كان بالرشا فيما عرو منها وما لم يعرو منها اخذ الامام فقبله ممن يعمره وكان للمسلمين
 على المستقبل في حصصهم العشر ونصف العشر وفي الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرت
 لابي الحسن الرضا عليه السلام الخراج وما سار بها اهل بيته فقال العشر ونصف العشر
 على من اسلم بطوعا ترك ارضه في يدنا واخذ منه العشر ونصف العشر فيما عرو منها وما لم
 اخذها الوالي فقبله ممن يعمره وكان للمسلمين ليس فيها كان اقل من خمسة اوساق في شيء وما

خراجية محقق ثاني

اخذ بالسيف فذلك للامام بقبيله بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بغيره واعترض في لفان السؤال انما وقع عن ارض الخراج ولا نزاع فيه بل النزاع في ارض
 من اسلم اهلها عليها ثم اجاب بان الجواب ولا عن ارض من اسلم اهلها عليها ثم انه عليه
 السلام اجاب عن ارض العنوة اذا عرفت ذلك فاعلم ان العلامة في لفان اجاب بها بن الرضا
 علي مختار الشيخ والجماعة وهما في الدلالة على مختار ابن حمزة وابن البراج اظهر ثم اخرج
 برأيه لا تدل على مطالوبها بل لا تلتزم على مخالفتها وليس لنا في بيان ذلك كثير فائدة
 نعم بمقتضى الروايتين المتيعة ما ذهب اليه وثالثها ارض الصلح وهي كل ارض صالح اهلها
 عليها وهي ارض الجزية فيلزمهم ما يصالحهم الامام عليه من نصف وثلث او ربع او غيره
 وليس عليهم شيء سواه فاذا اسلم اربابها كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم طوعا ابتداء و
 بسقط عنهم الصلح لانه جزية ويصح لاربابها التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة وغير
 ذلك وللامام ان يزيد وينقص ما يصالحهم عليه بعد انقضاء مدت الصلح حسب ما يراه
 من زيادة الجزية ونقصانها ولو بايعها المالك من مسلم صح وانتقل ما عليها الى رتبة البيع
 وهذا اذا صولحو على ان الارض لهم اما لو صولحو على ان الارض للمسلمين موانها للامام
 عليه السلام ورابعها ارض الانفال وهي كل ارض اجلى اهلها عنها ومزكوها او كانت موانا
 لغير ذلك فاحييت او كانت اجاما وغيرها بما لا يزرع فاستحدثت مزارع فانها كلها للامام
 خاصة لا تضيق لاحد معه فيها وله التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة والنقص حسب
 ما يراه وكان له ان يقبلها بما يراه من نصف وثلث او ربع ويجوز له نزعها من يد من قبلها
 اذا انقضت مدت الزمان الا ما احييت بعد موتها فان من احياها اولى بالنصف فيها
 اذا قبلها بما يقبلها غيره فان ابى كان للامام نزعها من يد من قبلها لمن يراه وحل
 المنقول بعد اخرجها مال القبالة فيما يحصل العشر ونصفه **مسائل** الا في بعضها
 الارض الى هذه الاقسام الاربعة بعينه موجود في كلام الشيخ في ظروبه بل يكاد عا
 تطابق العبارات المذكورة هنا والظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ذلك فقد ذكره
 جماعة المتأخرين كابن ادريس والمحقق ابن سعيد والعلامة في مطولاته كالمستفيضة

ارض الصلح

ارض الجزية

وعلى هذا فاعلم ان حكمها حكم الارض الموقوفة عنوة عامها للمسلمين

في حكم الاراضي المفتوح عنوة

١٩

ومؤسطاته كالنجر ومختصراته كالقواعد والارشاد وكذا الشجنا الشهيد في درسه
 الثانيه قال الشيخ كل موضع اوجبت فيه العشر ونصف العشر من اقسام الارضين اذا خرج
 الانسان مؤنته ومؤنه عياله لسنة وجب عليه فيما يبيع بعد ذلك النحر لاهله وهو منجى الثاني
 ما يؤخذ من هذه الاراضي ما مفاصله بالحقه او ضريبة شئ يخرج بصرف لمن له ربه
 تلك الارض فما كان من المفتوح عنوة فصرفه للمسلمين فاطنه وكذا ما يؤخذ من ارض الصلح
 اعني النجر وما يؤخذ مما اسلم اهلها عليها اذا تركوا عمارتها على ما سبق وما كان من ارض
 الانفال فهو للامام عليه السلام وسباني تفصيل بعض ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى

المفصل الثاني في حكم المفتوح عنوة اعني الماخوذ بالسيف فهو الان فيه معنى
 الادلالات ومنه قوله تعالى **وَعَنْتِ لَوُجُوهٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي لَسَّتُمْ فِيهِ مَسْئُلَ الْآلِ**
 قد قد متنا ان هذه الارض للمسلمين فاطنه لا يختص بها المقاتلة لكن اذا كانت محبأة وقث
 الفتح ولا يصح بيعها والحالة هذه ولا وقفها ولا هبتها بل بصرف الامام حاصلها في مصالح
 المسلمين مثل هذا الثور ومعونة الغزاة وبناء الفناطر ونحوها اذا كان الغنائه والولاء
 وصاحب الدبوان وغير ذلك من مصالح المسلمين فيبالي ذلك اصحابنا كافة قال الشيخ في ط
 عندنا ذكر هذا القسم من الارضين يكون للامام النظر فيها وتبديلها وتضمينها بما شا
 وباخذارفقائها وبصرفه في مصالح المسلمين ما ينوبهم من سدا الثغور ومعونة الجاهدين
 وبناء الفناطر وغير ذلك من المصالح وليس للغائبين في هذه الارض شئ خصوصاً بل هم مسلمون
 فيه سواء ولا يصح بيع شئ من هذه الارضين لاهبته ولا معاوضته ولا تملكه ولا وقفه
 لارهته ولا اجارته ولا ارضه ولا يصح ان ينشأ دوراً ولا منازل ولا مساجد وسفابا
 ولا غير ذلك من انواع التصرف الذي يبيع الملك ومثله شئ من ذلك كان التصرف باطلاً
 هو بان على الاصل هذا كلامه رة بحروفه وكلامه في النهاية قريب من ذلك وكذا كلام ابن
 ادريس في السرائر الذي فقا عليه من كلام الشافعي عن عمن مان الشيخ خبر مخالف لشي من
 ذلك وهذا العلامة في كتاب منتهى المطلب تذكروا الفقهاء والنجر مصرح بذلك قال
 في المنتهى قد بينا ان الارض الماخوذة عنوة لا يختص بها الغائبون بل هي للمسلمين فاطنه

خبر جليل يحقق ثانياً مرة

٢٠

ان كانت محبته وقت الفتح ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها بل يصرف الامام حاصلها في المصالح
 مثل سد الثغور ومعوته الغزاة وبناء الفناطر ومخرج منها ارزاق الفضاة والولاء وصاحب
 الدينون وغير ذلك من مصالح المسلمين فذكر ذلك في كلامه نحو هذا قبل وبعد وكذا
 قال في التذكرة والخبر فلا حاجة الى المطويل بايراد عبارته بينهما وقد روى الشيخ في ريب
 عن حماد بن عيسى قال رواه لي بعض اصحابنا ذكره عن العبد الصالح ابي الحسن الاول عليه
 السلام في حديث طويل اخذنا منه موضع الحاجة قال ليس لمن قاتل شي من الارضين
 ما غلبوا عليه الا ما احتوى العسكر الى ان قال والارض التي اخذت عنوة بجبل وركاب
 فهي موفقة مشرقة في ابدى من يعمرها ويحييها ويقوم عليها على صلح ما يصالحهم الوالي
 قدر طاقتهم من الخراج النصف والثلث والثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صالحا ولا يضربهم
 فاذا خرج منها ثمناء بداء فاخرج منها العشر من الجميع مما سفت السماء او سفي سجا ونصف
 العشر مما سفي بالبد والى والنواضح فاخذ الوالي فوجهه في الوجه الذي وجهه الله تعالى له
 الى ان قال ويؤخذ بعد ما ينفي من العشر فيقسم بين الوالي وبين شركائه الذين هم عتال الارض
 اكرها في دفع اليهم انصباهم على قدر ما يصالحهم عليه وباخذ الباقي فيكون ذلك ارضا
 اعوانه على دين الله وفي مصلحة ما ينوبه من ثغوبة الاسلام وثغوبة الدين في وجوه الجهاد
 وغير ذلك تمامه مصلحة العامة ليس لنفسه من ذلك قليل ولا كثير وله بعد الخصال
 والانتقال كل ارض حربية قد بادا اهلها وكل ارض لم يوجت عليها بجبل ولا ركاب ولكن
 صولحو اهلها واعطوا بايديهم على غير قتال وله رؤس الجبال بطون الاودية والاجام
 وكل ارض مينة لاوت لها وله صواني الملوك بما كان بايديهم من غير وجه الغصب لان
 المغصوب كله مردود وهو وارث من لا وارث له الحديث بتمامه وهذا الحديث
 ان كان من المراسيل الا ان الاصحاب تلفوه بالقبول ولم نجد له رادا وقد عملوا بمضمونه
 واجتنبوا على ما تضمن من مسائل هذا الباب العلامة في المتن ما هذا شأنه فهو حجة
 بين الاصحاب فان ما فيه من الضعف ينجر بهذا القدر من الشهرة بقى شيء وهو انه تضمن
 وجوب الزكوة قبل حيا الارض بعد ذلك يؤخذ من الارض المشهورة بين الاصحاب ان

في حكم الموات من مفتوح العنوة

٣١

الزكاة بعد الموت نعم هو قول الشيخ رحمه الله وروى الشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد بن
 أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال ما أخذ بالتبعية فذلك للامام عليه
 السلام قبله بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخيبر قبل أرضها ^{تخلها}
 والناس يقولون لا يصح قبالة الأرض واغل إذا كان البياض أكثر من السواد وقد قبل
 الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر عليهم في حصصهم العشر ونصف العشر في معناه ما
 رواه أيضا مقطوعا عن صفوان بن يحيى وأحمد بن أبي نصر **الثاني** موات هذه
 الأرض أحيى المفتوحة عنوة وهو ما كان في وقت الفتح مواتا للامام عليه السلام حيا
 لا يجوز لأحد إحياؤه إلا بأذنه إن كان ظاهرا ولو تصرف فيها منصرف بغير أذنه كان عليه
 طسفيها وحال الغيبة يملكها المحيي بغير إذن برشد إلى بعض هذه الأحكام ما أوردناه
 الحديث السابق عن أبي الحسن الأول عليه السلام وأدل منه ما رواه الشيخ في الصحيح عن
 بن زياد أنه سمع رجلا يسئل الصادق عليه السلام عن رجل أخذ أرضا مواتا وكما أهلها
 فمرها وأكبرى أنهارا وبنى فيها بيوتا وغرس فيها نخلا وشجرا قال أبو عبد الله عليه السلام
 كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول من أحب أرضا من المؤمنين فمولى له وعليه طسفيها
 يؤدبه إلى الإمام في حال الهدنة فإذا ظهر القائم عليه السلام فليوطئ نفسه على أن تأخذ
 منه وروى الشيخ عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشراء من
 أرض اليهود والنصارى فقال ليس به بأس إلى أن قال وإنما قوم أجواسيما من الأرض
 وعملوا هاهنا حتى بها وهي لهم **الثالث** قال الشيخ في النهاية والمبسوط وكافة
 الأصحاب لا يجوز بيع هذه ولا هبتها ولا وقفها كما حكاه سابقا عنهم لأنها أرض المسلمين
 فاطبته فلا يختص بها أحد على وجه الملك لرفقته الأرض إنما يجوز له التصرف فيها ويؤدى
 حق القبالة إلى الإمام ويخرج الزكاة مع اجتماع الشرائط وإذا تصرف فيها أحد بالبناء والغرس
 صح له بيعها على معنى أنه يبيع ماله فيها من الأثار وحى الاختصاص بالتصرف لا الرقبة لا
 ملك للمسلمين فاطبته وروى الشيخ عن صفوان بن يحيى عن أبي بردة بن جعاء قال قلت لأبي عبد
 الله عليه السلام كيف ترى شراء أرض الخراج قال ومن يبيع ذلك في أرض للمسلمين

خراجية محقق ثاني

قال قلت يديعه الذي في يده قال ويصنع مخرج المسامين ما ذائم قال لا بأس بشري
 حقه منها ويجوز حق المسلمين عليه لعله يكون أقوى عليها وأما مخرجها منه وهذا
 صريح في جواز بيع حقه أعني آثار النصف ومنع بيع رقبته الأرض لا يعرف أحد من
 الأصحاب بخالف ما في مضمون الحديث وعن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الشراء من أرض اليماني والنضاري فقال ليس به بأس فظهر رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على أهل الخيبر فخارجهم على أن يترك الأرض بأبدانهم يعلمونها ويعبرونها فلا يرى
 لو أنك اشتريت منها الحديث وهذا يراد به ما أريد بالاول من بيع حقه منها اذ قد صح
 أولا بانها ليست ملكا لهم وإنما خارجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف ينصونهم ببيع
 الرقبة والحالة هذه وفي ريب من ذلك ما روي حسنا عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سمعته يقول رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل مسلم اشترى أرضا من أرض الخراج
 فقال عليه السلام له مالنا وعليه ما علينا مسلما كان أو كافرا له ما لأهل الله وعليه ما
 عليهم وهذا في الدلالة كالاول وعن جابر عن محمد بن مسلم وعمر بن حفص عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال سئل عن ذلك فقال لا بأس بشراؤها فانها إذا كانت بمنزلة ما في أبدانهم
 يؤدى عنها وادل من ذلك ما رواه محمد بن الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام وقد
 سئل عن السواد ما مثلته فقال هو لجميع المسلمين لأن هو اليوم وليس يدخل في الاسلام بعد
 اليوم ولمن يخلو بعد فقلنا الشراء من الدهاقين قال لا يصلح إلا أن يشتري منهم على أن
 يصيرها للمسلمين فإن شاء ولي الأمر أن يأخذها أخذها قلنا فإن أخذها منه قال بركة الله
 رأس ماله وله ما أكل من جلثها بما عمل وفي التذكرة رواه هكذا قال يؤد بالواو بدل التاء من
 الاداء مجزوما بانه امر للغائب محذوف اللام وما أوردناه اولى فان قلت لا يجوز ثم البيع
 نحوه بغير آثار النصف فكيف يجوز لولي الأمر أخذها من المشتري فكيف يشتري رأس ماله
 مع أنه قد أخذ عوضه أعني تلك الآثار قلت لا ريب في أن الأمر له أن يشتري أرض
 الخراج من يد من قبلها إذا انقضت مدة العيالة وإن كان له بها شيء من الآثار فاشترى عنها
 من يد المشتري وبالجواز وح فله الرجوع برأس ماله لتلا بغير الثمن والثمن ولكن الذي

حكم من غنوا مع جوارحهم

٢٣

يرد الثمن بحمل ان يكون هو الامام عليه السلام لانزاعه ذلك وبحمل ان يكون التابع لما في
 الرد من الاشعار بسبب الاخذ وقوله وما اكل اه الظاهر انه يريد به المشتري في معنى هذه الآ
 اخبار اخرى كثيرة اعرضنا عنها ايثار الاختصار **في بيان الاول** قد عرفت ان الغنوة
 غنوة لا يصح بيع شيء منها ولا وقفه ولا هبته فالنفي طولا وان ينسحب ورا ولا منازل ولا
 مساجد وسقايات ولا غير ذلك من انواع التصرف الذي يبيع المالك ومن فعل شيء من ذلك
 كان التصرف باطلا وهو باطل على الاصل وقد حكينا عبارته في ذلك وقال ابن ادریس
 مثل من اكرم ثيبعون وشعرون ونفقون ارض العراق وقد اخذت غنوة فلنا انما يبيع ونفق
 تصرفنا فيه ونحرقنا وبنائنا فاما نفس الارض فلا يجوز ذلك فيها قال العلامة في لفت بعد
 حكاية كلام ابن ادریس هذا وهو يشعر بجواز البناء والتصرف وهو قريب فلنا هذا واضح
 عبار عليه يدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام اشرحفه منها وانه اشر
 محرم مملوك لم يخرج عن ملكه شيء من الاسباب النافلة فيكون بلا لعل التصرفات به
 مخوذة لك قال في التذكرة في كتاب البيع فانه قال لا يصح بيع الارض الخراجية لانها ملك ^{المسلمين}
 فاطبة لا يختص بها احد نعم يصح بيعها بغير الاثار التصرف وكذا قال في الفوائد والخبر
 نعود الى كلامه في لفت فانه قال فيه في آخر المسئلة في كتاب البيع وحمل قول الشيخ على الارض
 المحبأة دون الموات قلت هذا مشكل لان المحبأة هي التي يتعلق بها هذا الاحكام المذكورة
 واما الموات فانها في حال الغيبة مملوكة للجمهور ومع وجود الامام لا يجوز التصرف فيها الا باذن
 مع ان الحمل لا ينافي ما ذكرته من مختار ابن ادریس لان مراده بارض العراق المعمورة المحبأة
 التي فيها لا يجوز بيعها ولا هبته لانها ارض الخراج نعم يمكن حمل كلام الشيخ على حال
 وجود الامام وظهوره لا مطلقا **الثاني** نفوذ هذه التصرفات التي ذكرناها انما
 هو في غيبة الامام اما في حال ظهوره فلا لانه انما يجوز التصرف فيها باذنه وعلى هذا
 فلا ينفذ شيء من تصرفات التصرف فيها استغلا لا وقد ارشد الى هذا الحكم كلام الشيخ
 في باب فانه اورد على نفسه سؤالا وجوابا محصلها مع رعاية الفاظ بحسب الامكان انه
 ان قال فائل اذا كان الامر في اموال الناس ما ذكرتم من لزوم الخمس فيها وكذا الغنائم وكان

يجوز بيع
 ما في الغنوة
 من الارض
 الخراجية

خراجية مختص بالارض

٢٤

الارضين ما بينكم من وجوب اختصاص النصف فيها بالائمة عليهم السلام اما الاختصاص
 بها كالانقال والنزوم النصف فيها بالتفصيل والضمين لهم مثل ارض الخراج فيجب ان لا يخل لكم
 منع ولا يخلص لكم منجز ولا يسوغ لكم مطعم على وجه من الوجوه فبذلك ان الامر ان كان كما ذكرت
 من اختصاص الائمة عليهم السلام بالنصف في هذه الاشياء فان لنا طريقا الى الخلاص ثم ارد
 الاحاديث التي وردت بالاذن للشيعة لاختصاصهم في حقهم عليهم السلام حال
 الغيبة ثم قال ان قال قائل ان ما ذكرتم انما يدل على اباحة النصف في هذه الارضين و
 لا يدل على صحة تملكها الشراء والبيع ومع عدم صحتها لا يصح ما ينفذ عليها قبل له قد شتمنا
 الارض على ثلاثة اقسام ارض له سلم اهلها عليها فهي ملك لهم ينصرفون فيها وارض تؤخذ
 عنوة او يصالح اهلها عليها فند اجناسا ثمتها وبيعها لان لنا في ذلك شيئا لانها ارض
 المسلمين في هذا القسم ايضا يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الانقال وما جرى
 مجراها فليس يصح تملكها بالشراء وانما ايج لنا النصف حسبما سندل على حكم ارضي الخراج
 برواية ابي بردة بن جبال السالفة الدالة على جواز بيع اثار النصف دون بقية الارض وهذا
 كلام واضح السبيل ووجهه من حيث ان النصف في المفتوحة عنوة انما يكون باذن الاما
 وقد حصل منهم الاذن لشيعتهم حال الغيبة فيكون اثارهم من حقهم بحيث يمكن بيع
 البيع ونحو عليها وعبارة شيخنا في الدرر ايضا يشد الى ذلك حيث قال لا يجوز
 النصف في المفتوح عنوة الا باذن الامام عليه السلام سواء كان بالبيع او بالوقف او
 غيرهما نعم في حال الغيبة ينفذ ذلك واطلوني في طان النصف فيها لا ينفذ اي لم ينفذ
 بحال فهو الامام او عدمه ثم قال ان ادريس انما يباع ويوقف بخبرنا وبنائنا ونصرفنا لانفس
 الارض مراده بذلك ان ابن ادريس ايضا اطلق جواز النصف في مقابل اطلاق الشيخ رة
 عدم جوازه والصواب التقييد بحال الغيبة لئلا ينفذ وعدمه لعدم هذا ظاهر محمدا لله تعالى
المقدمة الثالثة في بيان ارض الانقال وحكمه الانقال جمع نقل يسكن النفا
 وفحها وهو الزيادة ومنه النافلة والمراد به هنا كل ما يخص الامام عليه السلام وقد كانت
 الانقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته وهي بعد للامام القائم وعامة امة

بيان

في بيان ارض النفال وحكمها

٢٥

وضا بطها كل ارض ففتح من غير ان يوجف عليها بخيل ولا ركاب الارضون الموات وزكا
من لا وارث له من الاهل والقرابات والاحكام والمفاوز ويطون الاروبة ورؤس الجبال
وظابع الملوك وقد تقدم في الحديث الطويل عن ابي الحسن الاول عليه السلام ذكر
ذلك كله وقد روى الشيخ عن رارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما تقول
في قول الله يسئلونك عن الانفال قال لا انفال لله قال لا انفال لله وللرسول وهي
كل ارض جلا اهلها من غير ان يحمل عليها بخيل ولا رجال ولا ركاب فهي فضل لله وللرسول
وعن سماعة بن مهران قال سئل عن الانفال فقال كل ارض جربة او شئ كان للمملوك
فهو خالص للامام ليس للناس فيها سهم قال ومنها البحر من لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب في رسالة
العباس الوراق عن رجل سماه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام
فغنموا كانت الغنمة كلها للامام واذا غزا بامر الامام فغنموا كان للامام الخمس ومضمون هذه
الترقية مشهور بين اصحاب مع كونها رسالة وجهالة بعض جال اسنادها وعدم امكان
التمسك بقاها اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمس غنيمته كلها للامام عليه السلام
اذا عرفت ذلك فاعلم ان الارض المعدودة من الانفال اما ان يكون محبأة او مواتا وعلى
الفتندين فاما ان يكون الواضع يده عليها من الشيعة او لا فهذه اقسام اربعة وحكمها
ان كلما كان بيد الشيعة من ذلك فهو حلال عليهم مع اختصاص كل من المحبأة والموت
بحكمه لان الائمة عليهم السلام اهلوا ذلك لشيعةهم حال الغيبة واما غيرهم فانه عليهم
حرام وان كان لا يشرع عنهم في الحال على الظاهر حيث ان المسخ لانزاعه هو الامام عليه السلام
فيوقف على امره وروى الشيخ رارة عن عمار بن يزيد قال رايت ابا سفيان مع بن عبد الملك
بالمدينة وقد كان قد حمل الى ابي عبد الله عليه السلام ما لا في تلك السنة فزده عليه
فقلت له رد عليك ابو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته اليه فقال اني قلت له
حين حملته اليه المال اني كنت وليت الغوص فاصبت منه اربعة الف درهم وقد
بخسها ثمانين الف درهم الى ان قال يا ابا سفيان قد طبنتاه لك فضم اليك مالك وكل
كان في ايدي شيعةنا من الارض فهم فيه محللون محلل لهم ذلك الى ان قام فائمتنا فنجيهم

في بيان ارض النفال

في بيان ارض النفال

خراجية محقق ثالثة

لما كان في ابدى سورههم فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يقوم فائنا فباخذ الارض
 من ابدىهم ويخرجهم عنها صغرة قال في الصحاح الطس الوظيفه من خراج الارض فارسي
 معرب وعن الحرث بن المغيرة النصري قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام فجلت عنده
 فاذا بجنبه فداست اذن عليه فاذا ن له فدخل فجثا على ركبته ثم قال جعلت فداك اني اريد
 استئلك عن مسئلة والله ما اريد بها الا فكاهة وفتي من النار فكانه رقق له فاستوى
 جالساً فقال يا نجبة سألني فلا تستلني اليوم عن شيء الا اخبرتك به قال جعلت فداك ما ^{يقول}
 في فلان فلان قال يا نجبة لنا النجس في كتاب الله ولنا الانفال ولنا اصفوا الاموال وهما والله
 اول من ظلمنا حقنا في كتاب الله واول من جمل الناس على قاي بناود ما ونا في اعناقها الى يوم
 القيمة بظلمنا اهل البيت وان الناس ليقتلون في حرام الى يوم القيمة بظلمنا اهل البيت
 فقال يا نجبة انا لله وانا اليه راجعون ثلث مرات هلكا ورتب الكعبه قال فرفع فخذه عن
 الوسادة فاستقبل القبلة فدعا بدعاء لم افرهم منه شيئا الا انا سمعنا في اخر دعائه وهو
 اللهم انا قد اخللنا ذلك لشيعتنا قال ثم اقبل اليها بوجهه وقال يا نجبة ما على فطره
 ابراهيم عليه السلام غيرنا وغير شيعتنا وهذا الجديثان ونحوهما من الاحاديث الكثيرة
 مما لا خلاف في مضمونها بين الاصحاب بلا شك ولا فرية فلا حاجة الى البحث عن اسنادها
 الفحص من رجاله فان اخبار الاحاد بين محقق الاصحاب المتصلين منهم انما يكون حجة اذا
 انضم اليها من المتابعات والشواهد وقرين الاحوال ما يدل على صدقها فاقطعت باجماع
 الفرقة فان قيل ما معنى جعل هذه الامثلة في حال الغيبة للشيعه اهي على العموم او على
 جهة مخصوصة وعلى التقدير الثاني فانه هذه الجهة قلنا ليس المراد حملها على جهة العموم والا
 لزم سقوط حقهم عليهم السلام من النجس حال الغيبة وهو خلاف ما عليه اكثر الاصحاب بل
 القول به منسوب الى الشذوذ بل يلزم منه جواز تناول حقهم عليهم السلام والتصرف فيه
 الى غير ذلك مما هو معلوم البطلان انما المراد احلال ما لا بد منه من المناجاة والمساكن و
 المناجر للطيب لادانهم ويخرجوا عن الغصب في المسكن والمطعم ونحوها وقد عين الاصحاب
 لذلك مواضع مخصوصة في باب النجس فلا حاجة بنا الى ذكرها هنا فاذا كان سبب احدا

في غيبين ابراهيم المفقود عنوه

من ارض الانفال شيء اما بالاحياء او بالشرا من بعض المغلبين نحو ذلك كانت عليه
 حلالا باحلال الائمة عليهم السلام فان قيل ليس على الشيعة في هذا النوع من الارض
 خراج فهل على غيرهم فيه شيء من ذلك قلنا لا نعرف فيه ذلك نصري بالاصحاب لكن قد
 وقع في الحديث السابق نصري بما به ووجهه من حيث المعنى انه نصري في مال الغير بغيره
 فلا يكون ثباتا فان قيل فهل يجوز لنا استجمع صفات النبابة حال الغيبة بجماعة شيء من
 ذلك قلنا ان ثبت ان جهة نبأه عامته احتمل ذلك والى الان لم ينظر بشيء فيه وكلا
 الاصحاب قد شعر بالعدم لان هذا خاصته الامام وليس هو كخراج الارض المأخوذة ^{عنوه}
 فان هذا القسم لغيره كما سباني انشاء الله فان قيل فلو استولى سلطان الجور على جماعة ^{شيء}
 من خراج هذا الارضين اعتقادا منه انه يستخفه لغيره انه الامام فهل يحل تناوله
 قلنا الاحاديث التي نأى محل تناول الخراج الذي يأخذ الجائر وكلام الاصحاب يتناول
 هذا القسم وان كان السابق الى الافهام في الخراج ما يؤخذ من المفوض من المدعوى فلا يبيد ^{الحال}
 به ولم اقف على شيء صريح في ذلك سوى اطلاق ما ورد عنهم عليهم السلام **فأما** لا
 فرق بين غيبة الامام وحضوره في ثمان النقبه لاسواءها في كونه موجودا ممنوعا من النصير
 والاختيار وكلام الاصحاب يؤي الى ذلك وابعادهم عليهم السلام لشبهتهم انما وقع في زمان
 وكذا الامر بالجمعة وهذا حجج الاصحاب بذلك بثبوتها في زمان الغيبة وفي الواقع لا فرق
 بينهما **المفقد الرابع** في غيبين ما فتح عنوه من الارضين اعلم ان الذي ذكره
 الاصحاب من ذلك مكة زادها الله شرفا والعراق والشام وخراسان وبعض ^{قطار} الاقطار
 العجم وقد تقدم في بعض الاخبار السابقة ان البحر من الانفال فاما مكة فان للاصحاب
 في كونها فتح عنوه او صلحا خلافا اشهر انها فتح عنوه قال الشيخ في غايات المذهب ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة عنوه بالسيف ثم امنهم بعد ذلك وامنهم بضم
 الارضين الدور لانها لجميع المسلمين كما يقول في كل ما يفتح عنوه اذ لم يكن نقله الى بلد الا ^{سلام}
 فانه يكون للمسلمين فاطنه ومن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رجال المشركين ^{طلبهم}
 وعندنا ان للامام ان يفعل ذلك كذلك اموالهم من عليهم بها وقال العلامة في التذكرة

خارجية محقق ثانية

واما ارض مكة فالظاهر من المذهب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتحها بالسيف ثم
امنهم بعد ذلك وكذا قال في هي ونحوه فان في الخبر وشيخنا في الدروس لم يصرح بشئ و
احج العلامة على ذلك بما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لاهل مكة
ما نرو في صانعا بكم فضاوا اخ كره وابن اخ كريم فقال اقول لكم كما قال اخي يوسف لايخونه لا
تتريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين انتم الطلقاء ومن طريق البخاري
بما رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا له الكوفة الى ان قال
ان اهل الطائفة وجعلوا عليهم العشرة ان اهل مكة دخلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
آله وسلم عنوة وكانوا اسراء في دين فاعفهم فقال اذهبوا انتم الطلقاء واجاب عن حجة
القاتلين بانها فتح صلحا حيث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخلها بامان كما ورد في
فضته العباس بن ابي سفيان وقوله عليه السلام من الفئ سلاحه فهو امن من اغلق بابه فهو
ومن نخلق باسنا والكعبة فهو امن من دخل دار ابي سفيان فهو امن الاجماعه معين انه عليه
السلام لم يقسم اموالهم ولا اراضيهم بانه على تقدير تسليم ذلك انما لم يقسم الارضين
الدور لانها لجميع المسلمين لا يختص بها الغانمون على ما تقرر من الارض المفتوحة عنوة
للمسلمين فاطبته والاموال والانسفس يجوز ان يمتن عليهم بها مراعاة للمصلحة لان الاما
ان يفصل مثل ذلك وهذا قريب من كلام ط واما ارض العراق التي استقى بارض السواد
فهي المفتوحة من ارض الفرس في ايام الثاني فلا خلاف فيه انها فتح عنوة وانما سميت سوادا
لان الجبلش لما خرجوا من البادية وراوا هذا الارض والنفات شجرها سموها السواد لذلك
كذا ذكر العلامة في المسند والذكره قال في المبسوط وهذا عبارة واما ارض السواد فهي
المقنومة من الفرس التي فتحها عمرو بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن عباس بن
واين مسعود فاحسبوا والبا على بيت المال عثمان بن عفان ففتح ما سماه عثمان الارض
التي تسمى في مباديها فقال الساجي اثنان ثلثون الف جريب هي ما بين عبادان وموصل
طولا وبين الفادسية وحلوان ارضا ثم ضرب على كل جريب ثلثا مائة دراهم والقطعة
سنة والشجر والحظلة اربعة اشجار والشجر درهمين كسب الى عمر فامضوا وروى ان انقاعها

في فتح مكة

في فتح العراق

كانت في عهد عمر مائة وستين الف درهم فلما كان في زمن الحجاج ورجع الى ثمانية عشر الف
 الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف الف درهم في اول والثانية بلغ ستين
 الف الف فقال لو عشت سنة اخرى لرددتها الى ما كان في ايام عمر فمات في تلك السنة وكانت
 امير المؤمنين عليه السلام لما قضى الامر اليه امضى ذلك لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما ^{عنده}
 والذي يقضيه المذهب ان هذه الاراضي وغيرها من البلاد التي فتح عنوة يكون خمسها لـ
 الخمس واربعة اخماسها يكون للمسلمين فاطبته الغائبين وغيرها الغائبين في ذلك سواء و
 يكون للام النظر فيها وتقسيلها وتضمينها بما شاء هذه عبارته بحرفها وقال في المنهى و
 هذه عبارته ارض السواد هي الارض المغنومة من الفرس التي فتحها عمر بن الخطاب هي سواد ^{لعراق}
 وحد في العرض من منقطع الجبال مجلوان الى طرف القادسية المتصل بعذيب من ارض العرب
 من نخوم الموصل طولاً الى ساحل البحر ببلاد عبادان من شرقي دجلة فاما الغرب الذي ثلثه
 البصرة فاما هو اسلامي مثل شط عتمان بن ابي العاص الى ان قال هذه الارض فتح عنوة
 فتحها عمر بن الخطاب ثم بعث اليها بعد فتحه ثلاثة انفس عمار بن ياسر على صلواتهم امير ابن مسعود
 قاصبا والبا على صبي المال وعثمان بن حنيف على مساحة الارض وفرض لهم في كل يوم شاة
 شطرها مع السواظ للعمار وشطرها للآخرين وقال ما اري ضربا يؤخذ منها كل يوم شاة الا سبي
 في خرابها ومسح عثمان ارض الخراج واختلفوا في مبلغها فقال الساجي اثنان وثلثون الف الف
 جريب قال ابو عبيد سنة وثلثون الف الف ثم ضرب كل جريب بخمسة عشر دراهم وعل
 الكرم ثمانية دراهم وعل جريب الشجر والرطبة سنة دراهم وعل الخطة له تسعة دراهم
 وعل الشعير درهمين ثم كتب في ذلك الى عمر فامضوا وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر مائة
 وستين الف الف درهم فلما كان في زمان الحجاج رجع الى ثمانية عشر الف الف فلما ولي عمر بن
 عبد العزيز ثم سألوا في كلام الشيخ السابق بحرفه ما زاد ولا نقص وكذا صنع في التذكرة
 في باب الجهاد بحرفه واعاد القول بفتح السواد عنوة في باب احياء الموات ومثل ذلك صنع في
 كتاب الجهاد من الجبر ولم يحضر في ذلك كتابه هذه الرسالة هذا الموضع من كتاب السراير
 لابن دريس لاحكي ما فيه لكنه في باب احكام الارضين من كتاب الزكاة ذكر ان ارض العراق

خراجية محقق ثانية

غنوة وذكر من احكامها فريها من اكلام الاصحاب الذي حكىناه وروى الشيخ باسناد مصعب
 بن يزيد الانصاري ورواه ابن ادريس في السراير والعلامة في المنها قال استعملني امير المؤمنين
 على بن ابي طالب عليه السلام على اربعة راسايق المدائن البهقبا ذات هرسير وهرجور
 وهر الملك وامرني ان اضع على كل جريب زرع غلبط درهما ونصفا وعلى كل جريب سطرهما
 وعلى كل جريب زرع ربيع ثلثي درهم وكل جريب كرم عشرة دراهم وامرني ان الهى كل نخل
 عن الفري لماراة الطريق وابن السبيل ولا اخذ منه شيئا وامرني ان اضع الدمايقين الذين
 يكونون البرازين في يثخنون بالذهب على كل رجل ثمانية واربعين درهما وعلى اوساطهم
 النجار منهم على كل رجل اربعة وعشرين درهما وعلى سفليهم وفضلهم اثني عشر درهما
 على كل انسان منهم قال وجيبتها ثمانية الف درهم في سنة قال الشيخ توظيف الجزية
 في هذا الخبر لا ينافي ما ذكرناه من ان ذلك منوط بما يراه الامام من المصلحة فلا يمنع ان يكون
 امير المؤمنين عليه السلام راي المصلحة في ذلك الوقت ووضع هذا المقدار اذا تغيرت
 المصلحة الى زيادة ونقصان غيره وانما يكون منافيا لو وضع ذلك عليهم ونفى الزيادة عليهم
 والنقصان عنه في جميع الاحوال ليس لك في الخبر ذلك ومثله القول في الخراج منوط بالمصلحة
 وعرف الزمان كما سباني انشاء الله تعالى في هذا التقدير ليس على سبيل التوظيف بل بحسب
 الوقت واعلم ان الذي ورد في من لفظ الحديث هو ما اوردته الشيخ في التهذيب لكن
 وجدت نسخا مختلفة العبارة في ايراد اسماء الرسايق المذكورة ففي بعضها هرسير
 وهرجور وفي بعضها هرسير بالباء الموحدة والسبب في الممالة المكسورة وهرجور بالنون
 والجيم المفتوحة والباء المشاة من تحت بعد الواو المكسورة وفي بعضها جوير بالجيم والباء
 الموحدة بعد الواو وقال ابن ادريس بعد ان اورد الحديث في السراير يعطفت البهقبا ذات
 المدائن بالظلم وهرسير بالباء المنقطة من تحتها نقطة واحدة والسين غير المعجمة هي المدائن
 الدليل على ذلك ان الراوي قال استعملني على اربعة راسايق ثم عد دحمته فذكر المدائن ثم ذكر
 من جملة الخمسة هرسير فعطف على اللفظ دون المعنى ثم شرع في بيان جواز مثل هذا
 الى ان قال فاما البهقبا ذات البهقبا ذات على وهو سنة طسايق ثم ذكر اسماء البهقبا ذات الاو

في سيرة الأئمة أهل العرف وأرضهم

٣١

اربعة طاسيم وذكر اسمائها والبعض بالاسفل خمسة طاسيم وصنع مثل ذلك والذكر
 وحده في نوع التهذيب المداين المهمات ذات بغض وار كما وحده في المنهاج حيث ورد الحديث
 بلفظ وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سئلت عن سيرة ^{الأئمة}
 في الارض التي فُتحت عنوة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امير المؤمنين عليه
 السلام قد سار في اهل العرف بسيرة فهم امام لسائر الارضين فان قلت اليس قد قال الشيخ في
 ط ما صورته وهي الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكرا وفرقة غزت بغیر امر الامام فغنت
 تكون العينة للامام خاصته تكون هذه الارضون وغرها مما فُتحت بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم الا ما فُتخ في ايام امير المؤمنين عليه السلام ان فتح شيء من ذلك يكون
 للامام خاصته ويكون من جملة الانفال التي لا يشرك فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان
 لا يكون ارض العراق من المفتوح عنوة قلت الجواب عن ذلك من وجوه الاول ان الشيخ
 قال هذه على صورة الحكاية وقوله ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا مصرحون
 في هذا الباب على ما قاله الشيخ في اول كلامه والعلامة في المنهاج المذكورة اورد
 الشيخ هذا حكاية وابرا د بعد ان افنى بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذه
 الارض فُتحت عنوة اه ولم يتعرض لما ذكره اخرا بشي الثاني ان الرواية التي اشار اليها الشيخ ^{ضعيفة}
 الاسناد مرسله ومثل هذه كيف يحجج به او يمكن اليه مع ان الظاهر من كلام في المنهاج
 ضعف العمل بها الثالث اننا لو سلمنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض
 العراق فُتحت بغیر امر الامام فقد سمعنا ان غير اسلما ر امير المؤمنين في ذلك وما يدل ^{عليه}
 فعل عمار فانه من خلاصاء امير المؤمنين عليه السلام ولولا امره لما ساغ له الدخول في
 امرها وما يقطع مادة النزاع ويدفع السؤال ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد الحلي قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام ما منزلة فقال هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم ولم يدخل في
 الاسلام بعد اليوم ولمن نجوا بعد فقلنا الشراء من الدهاقين قال لا يصلح الا ان يشري
 منهم على ان يصبرها للمسلمين الحديث وروى ايضا عبد الرحمن بن حجاج قال سئلت ابا
 عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابن ابي ليلى وابن شبر بنو السواد وارضه فقلت ان

خراجية محقق ثانية

٣٢

ابن أبي ليلى قال انهم اذا اسلموا احرار وما في ايديهم من ارضهم لهم واما ابن شبرمه فرغم
 انهم عبيد وان ارضهم التي بايديهم ليست لهم فقال في الارض ما قال ابن شبرمه وقا
 في الرجال ما قال ابن أبي ليلى انهم اذا اسلموا منهم احرار وهذا قاطع في الدلالة على ما قلنا
 لاستيما وقوى الاصحاب بضمهم موافق لذلك فلا مجال للتردد واما ارض الشام فقد
 ذكر كونها مفتوحة عنوة بعض الاصحاب ممن ذكر ذلك العلامة في كتاب احب الموات من
 التذكرة لكن لم يذكر احد ودورها واما البواني فذكر حكمها القطب الراوندي في شرحه
 الشيخ واسند الطه وعبارته هذه والظاهر على ما في مبطونه ان الارض بين التي هي من
 ارضي خراسان الى كرميان وخوزستان هذان وفردون ما حولها اخذت بالتبني هذا
 ما وجدته فيما حضرته من كتب الاصحاب والله اعلم بالصواب **المفصل الخامس**
 في تحقيق معنى الخراج وانه هل يندرام لا اعلم ان الخراج هو ما يضرب على الارض كالاجرة
 لها وفي معناه المقاسمة غير ان المقاسمة يكون جزءا من حاصل الزرع والخراج مفدا
 من النفد يضرب عليها وهذا هو المراد بالقبالة والظن في كلام الفقهاء ومرجع ذلك
 الى نظر الامام على حسب مقتضيه مصلحة المسلمين عرفا وليس له في نظر الشرع مقدار
 معين لا يجوز الزيادة عليه ولا النقصان عنه وبديل على ذلك هو الاول ان الخراج
 المقاسمة كالاجرة وهي منوطة بالحرف متفاوتة بتفاوت الرغبات اما الاولى فلا تنها
 في مقابل منافع الارض ولا يزيد بمشائهما للاجرة الا ذلك واما الثانية فتظاهرة قال العلامة
 في في باب مثال البغاة في توجيه كلام الشيخ حيث قال لو ادعى من بين ارض الخراج
 عند المطالبة به بعد زوال ايدي اهل البغي ادائه الى اهل البغي لم يقبل فوهم وجه ان الخراج
 معاوضته لانه بمن او اجرة فلم يقبل فوهم في ادائه كغيره من المعاوضات الثاني قد سبق في
 الحديث المروي عن ابي الحسن الاول عليه السلام وهو الحديث الطويل الذي اخذنا منه
 موضع الحاجة ما يدل على ذلك قال في الارض التي اخذت عنوة بمخار وركاب فهي وقوة
 من في ايدي من يبيعها ويبيعها على صلح ما يصالحهم الوالي على قدر طاقتهم من الخراج
 او الثلث او الثلثان على قدر ما يكون لهم صالحا ولا يضربهم الحديث وهذا صحيح فيهما قلنا

في معنى الخراج

في بيان معنى الخراج حد والمقاسمة

٣٣

ليؤتيه الخراج الى النصف والثلث والثلثين وانا طئه اياه بالمصلحة بعد ذلك صريح في عدم
 انحصار الامر في شئ بخصوصه ولا اعرف لهذا رايا من الاصحاب الثالث لاجتماع المستفاد
 من تتبع كلام من وصل اليه كلامه من الاصحاب عدم القوي على مخالف ولا محكال الكلام
 المنصدين لحكاية الخلاف مشهورا ونادرا في مطولات كتب المحققين ^{الشيخ} ويختصرونهم قال
 في النهاية في حكم الارض المفتوحة عنوة وكان على الامام ان يقبلها من يقوم بعبادتها
 من النصف والثلث والربع وقال في ط في باب حكم الارضين من كتاب الزكاة في حكم المفتوحة
 عنوة وعلى الامام يقبلها من يقوم بعبادتها بما يراه من النصف والثلث وقال في كتاب
 الجهاد منه عند ذكر سواد العراف وغيره مما فتح عنوة يكون للامام النظر فيها وتقبلها
 بما شاء وباخذار نفعها وبصرف في مصالح المسلمين قال ابن ادريس في السرائر في حكم
 المفتوحة عنوة وعلى الامام ان يقبلها من يقوم بعبادتها بما يراه من النصف والثلث
 الربع او غير ذلك وقال العلامة في المنهاج هذه الارض الماخوذة بالسيف عنوة
 يقبلها الامام من يقوم بعبادتها بما يراه من النصف والثلث وقال في التذكرة الارض الماخوذة
 بالسيف عنوة يقبلها الامام من يقوم بعبادتها بما يراه من النصف وغيره وقال في المحرر
 في المفتوحة عنوة ويقبلها الامام من يقوم بعبادتها بما يراه من النصف والثلث وقال
 في الفواعل في هذا الباب ايضا ويقبلها الامام من يراه بما يراه خطا للمسلمين ويصير
 حاصلها في مصالحهم وقال في الارشاد ويقبلها الامام من يراه بما يراه وقال المقداد
 في تنقيح ولم يحضرني عند كتابة هذه الرسالة لاحكي عبارته ولكن حاصل كلامه فيه
 ما اظن ان مرجع تعيين الخراج الى العرف فكلما يليق بالارض عرفا جاز فيه عليها
 فان قلت قد صرحتم بان هذا منوط بنظر الامام عليه السلام ورايه فكيف يحل بدون ذلك
 قلنا قد نص ائمتنا عليهم السلام في غير حديث وصرح اصحابنا كافة وسنحكي الاحاديث الواردة
 في ذلك وعبارات الاصحاب عن قريب ان شاء الله بحل تناول ما اخذه الجاهل من ذلك باسم
 الخراج والمقاسمة ووجهه من حيث المعنى واضح لان الخراج هو شرعي منوط بتقديره
 بالمصلحة عرفا وارباطه بنظر الامام فاذا تعدى الجاهل في ذلك الى ما لا يجوز له وحمل ما

نقل عن العلامة
 في شرح الخراج

خراجية محقق ثانية

٣٤

هو منوط بنظر الامام استقلاله بنفسه كان الزرع عليه في ارتكاب ما لا يجوز له ولم يكن الموقوف
 حراما لانه من شرعي على الزارع خارج عن ملكه يستحقه فوهم معلومون وقد رفع اثبتنا
 عليهم السلام المنع من طرفهم بالنسبة اليه فكيف يحرم قال في التذكرة في كتاب البيع ما يابا
 الجاهل من الغلات باسم المقاسمة ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض ومن الانعام باسم
 الزكوة يجوز شرائه وانها به ولا يجب عادته على اصحابه وان عرفوا لان هذا امثال
 لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فانه حق الله تعالى اخذ فيه مستحقه فثبت
 ذنبه وجاز شرائه والخاص ان هذا ما وردت النصوص واجمع عليه الاصحاب بل لمسلون
 فالمنكر له والمنازع فيه مدافع للنص منازع للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام
 فالاولى لا تضامعه على قول سلام فان قلت فهل يجوز ان يؤخذ من له النيابة حال
 العينة ذلك اعني العينة الجامع للشرائط قلنا لا تعرف للاصحاب في ذلك نص يحتاج ولكن من
 جوز للعقفاء في حال العينة تؤلى استبقاء الحدود وغير ذلك من نواحي منصب الامامة ^{يلتزم}
 بخبره لهذا الطريق الاولى لان هذا اقل منه خطرا لاستيما والمستحقون لذلك ^{موجوب}
 في كل عصر ان ليس هذا الحق مقصورا على الغزاة والجاهدين كما ياتي ومن فاعل في كثير من
 احوال كبراء علمائنا السالفين مثل السيد الشريف المرتضى علم الهدى واعلم ان المحققين
 من المتقدمين المتأخرين نصبر الحق والدين الطوسي ومجمل العلوم مفقوف الفرق جمال الملة
 والدين الحسن بن مطهر وغيرهم رضوان الله عليهم نظر متامل منصف لم يعرضه الشك
 في انهم كانوا سبيلكون هذا المنهج ويفهمون هذا السبيل وما كانوا اليهود عوايطون كنههم
 الا ما يعتقدون صحته **المقال في حل الخراج في حال حضور الامام وعينه اما**
 حال حضوره عليه السلام فلا شك فيه وليس للنظر فيه مجال وقد ذكر اصحابنا في مصرف الخراج
 ان الارض جعل منه ارضان الغزاة والولاية والحكام وسائر جوه الولايات قال الشيخ في
 فصل انشام الغزاة ما يحتاج اليه للكرام والاث الحرب كان ذلك من بيت المال من
 اموال المصالح وكل رزق للحكام وولاية الاحداث والصلا وغير ذلك من جوه الولاية
 فانهم يعطون من المصالح والمصالح يخرج من ارتفاع الاراضي المفتوحة عنوة وكذا قال

مال

و
 في اثبات حجية
 ما في الروايات
 من وجوب الزكاة
 على المصالح

انجاء الخراج الحسنة الغيبة

٣٥

العلامة حاكما عن الشيخ كلامه فلا حاجة الى التطويل به وهذا واضح جلي وليس المقصود بالنظر
واما في حال الغيبة فهو موضع الكلام ومطعم النظر ولو تأمل المنصف لو جدا الامر فيه ايضا
بتنا جلتا فان هذا النوع من المال مصرفه ما ذكر ليس للامام عليه السلام فليح لا يكثر
وهذه المصارف التي تعدد فاهما لا يعطل كلها في حال الغيبة وان يعطل بعضها وكون خبر
الخراج تقبيل الارضين اخذ وصرفه موكولا الى نظره عليه السلام لا يقتضي تحريمه حال
الغيبة لبقاء الحق ووجود المسحوق مع نظائر الاخبار عن الائمة الاطهار ونظاير كلام حجة
الاصحاب متقدمي السلف ومناخيرهم بالترخيص لشيعة اهل البيت عليهم السلام
في تناول ذلك حال الغيبة بما رجح الجار فاذا انضم الى هذا كله امر من له النيابة حال الغيبة كان
حيثما بدافع الاوهام واضمحلال الشكوك ولنا في الدلالة على ما قلناه مسلكان **الاول**
في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام في ذلك وهي كثيرة فمنها ما رواه الشيخ
عن ابى بكر الحضرمي قال قلت على ابي عبد الله عليه السلام وعند اسمعيل ابنه فقال
ما يمنع ابن ابي سماك ان يخرج بشباب الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس يعطهم ما يعطى الناس
قال ثم قال له لم ترك عطاءك قال قلت مخافة عرج بني قال ما يمنع ابن ابي سماك ان يبعث
اليك بعطاءك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا قال قلت هذا نص في الباب فانه عليه
السلام بين السائل حيث قال انه ترك اخذ العطاء للخوف على دينه بانه لا خوف عليه فانه
انما اخذ حقه انه يستحق في بيت المال نصيبا وقد تقرر في الاصول بخدي الحكم بالعله
المخصوصه ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو الحسن عليه
مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيفا قال قلت نعم فان شئت وسعت علي
قال اشتره وقد اجمع بها العلامة في التذكرة على تناول ما باخذ الجاهر باسم الخراج **والثاني**
ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن ابي المعز قال سئل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا
قال اصلحت الله امرى بالعامل فخيرني بالذراهم اخذها قال نعم قلت واجج بها قال نعم ومثل
هذا من عدة طرق اخرى كذا ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن جميل بن صالح قال اراد
بيع عمر بن ابي باد فارد ثمان اشترى به ثم ^{قلت} حتى استثنى ابا عبد الله عليه السلام ^{عنده}

في انجاء الناطقة
مجلد الخراج

مصادف فاستله قال فقال قل له بشر به فان لم يشتره اشتره غيره قلت قد اخرج هذا الحديث
 لحل ذلك العلامة في المتن و صححه لكن قد يستدل عن قوله فان لم يشتره اشتره غيره فان شراء الناس
 للشيء لا مدخل له في صيرورته حلالا على تقدير ان يكون حراما فاي مناسبة له ليعمل به ولا
 بعد ان يكون ذلك اشارة منه عليه السلام الى معنى لطيف وهو ان كل من دخل في مقام
 دولة الجور ونفوذ او امرها و قوة شوكتها و ضعف دولة العدل يجر عليه هذا النوع
 ونحوه بشره و غيره بخلاف من لم يكن كذلك فان عدم دخوله في شراء هذا كدخوله في انه لا
 يعطل امر دولة الجور ولا ينافض بل و اجها بجلاله فامثار عليه السلام بقوله ان لم يشتره
 اشتره غيره الا انه لا مانع له من الشراء اذا دخل له في دولة الجور بقوة ولا غيرها فان
 لم يشتره لم ينافوا الحال بل بشر به غيره ومنها ما رواه ايضا الشيخ بن عمار قال سئل عن
 الرجل يشري من العامل وهو يظلم قال يشري منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احد وهذا
 الحديث نقلته من المتن هكذا وظن انه نقله من التهذيب بمعناه احاديث كثيرة و
 منها ما رواه ايضا في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال
 سئل عن الرجل يبيع من السلطان من ابل الصدقة و غنمها وهو يعلم انهم ياخذون
 منها اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال ما الا بل و الغنم الا مثل الحنطة و الشعير و غير ذلك الا باس
 حتى تعرف الحرام ببيعته فيل له فتاوى من اغنامنا في مضد و يبيعنا ما خذ صدقات اغنامنا
 تقول بغيرها فبيعناها فتاوى في شرايها منه قال ان كان اخذها و عرطها فلا باس فيل له
 ترى في الحنطة و الشعير يبيعنا القاسم فيقسم لنا حظنا ما خذ حنطة فيعزل بكل فتاوى في شرا
 ذلك الطعام له فقال ان كان قبضه بكل و انتم حضور ذلك فلا باس بشرا منه بغير كل
 ومنها ما رواه الشيخ ايضا باسناد عن يحيى بن ابي العلا عن ابي عبد الله عليه السلام عن
 ابيه ان الحسن بن الحسين كانا في بلان جوارين معاوية قلت قد علم ان موضع الشبهة حقيق
 بالاجتناب الامام عليه السلام لا يوافيها و ما كان يوافقها عليهما السلام لجوارين الا انهما
 من الحق في بيت المال مع ان يصر في كان بغير رضى منهم عليهما السلام فتا و لهما حقهما عليهما
 السلام المرب على يصر في دليل على جواز ذلك لذوي الحقوق في بيت المال من المؤمنين نظرا

بيان الاتفاق على حل الخراج

٣٧

الى الناس في دينه شجاعة في س على المعنى وقرن بين الجائز من الظالم وبين اخذ الحق
الثابت في بيت المال اصاله فان ترك قول الاول افضل بخلاف الثانية ومثل هذه
الاخبار كثير لن تتبع وحصره ولست اصدق ذلك فان في هذه غيبه في الدلائل على
عن السعي في تتبع ما سواها وكون بعضها قد يعزى بعض جال اسناده طعن اوجهه
فادع في شيء منها بوجه من الوجوه على ان اسناد كثير منها صحيح كما قدمناه ومع ذلك
فان الاصحاب كلهم اوجبوا مضافوا مضمونها في كتبهم وعلومهم فيما بلغنا عنهم والجزء الضعيف
الاسناد اذا انجز بقول الاصحاب وعلمهم ارتقى الى مرتبة الصحيح وانظم في سلك الحجج و
الحق المشهور فان قيل ههنا سؤالان الاول ان هذه الاخبار انما تضمنت حل الشراء ^{اصلا} خلا
من ابن بثر حل التناول مطلقا الثاني هذه الاخبار انما دلت على جواز التناول من الجار
بعد استيلائه واخذ من ابن بثر حل الاستيلاء والاخذ كما يفعل الجار فلنا الجواب عن
الاول ان حل الشراء كاف في ثبوت المطالبة لان حل الشراء يستلزم حل جميع اسباب النقل ^{اصلا} كالحق
والهبة لعدم الفرق بل الحكم بجواز غير الشراء على ذلك التفسير بطريق اولي لان شرط
صحته الشراء اكثر وقد صرح الاصحاب بذلك بل يستلزم قبول جوازه به وهو في يدك
المال والحالة به لما عرفت من ان ذلك غير مملوك له بل انما هو حق سلط على تصرف الغير
فيه وقد سوغ ائمتنا عليهم السلام ابتداء تملكه على ذلك التصرف الغير النافع لان
مخرجه انما كان من جهتهم عليهم السلام فاغفر والسبعينهم ذلك طلبا لنزول المستفد
فعلهم من الله الحجة والسلام وقد صرح بذلك بعض الاصحاب سند ذكره فيما بعد
شاء الله تعالى واما الجواب عن الثاني فلان الاخذ من الجار والاخذ بامر سواء على
اذا لوحظ ان الماخوذ حق ثبت شرعا ليس فيه وجه مخرجه لاجتهه غصب لا فحجب ان
هذا من فروض على هذه الاراضي المحدث عنها وكونه منوطا بنظر الامام انفي الحظر
اللازم بسببه من خضع الامام في تناوله من الجار سقط السؤال بالكلية اصلا و
المسألة الثانية اتفاق الاصحاب على ذلك وهذه عباراتهم بحكمها شيئا
من كلامهم بعينه من غير تغيير على حسب ما وقع اليها من مصنفاتهم في وقت كتابة هذه الرسالة

خراج محقق ثاني

٣٨

فمن ذلك كلام شيخ الطائفة وريثها وفقيهها ومعهدها محمد بن الحسن الطوسي في كتاب
 المكاسب من كتاب النهاية وهذا لفظه ولا يأمن بشراء الاطعمه وسائر الجيوب والغلات ^{على}
 اختلاف جناسها من سلاطين الجور وان علم من احوالهم انهم يأخذون ما لا يستحقون ^{بغصب}
 ما ليس لهم ماله يعلم شيئا من ذلك بعينه غصبا فان علم كذلك فلا يتعرض لذلك فاقاما
 يأخذونه من الخراج والصدقات ان كانوا غير مستحقين لها جاز شرائها منهم هذا كلامه
 وقال المحقق نجم الدين في الشرايع ما هذا لفظه يأخذ السلطان الجاهر من الغلات باسم المفا^{سه}
 والاموال باسم الخراج من حق الارض ومن الانعام باسم الزكوة يجوز ابتياعه وقبوله بهنه ولا
 يجب عادته على اربابه وان عرفت بعينه وقال العلامة في المنهاج يجوز للامان ان يبتاع ما
 يأخذ سلطان الجور بشبهه الزكوات من الابل والبقر والغنم وما يأخذ عن حق الارض من
 الخراج وما يأخذ بشبهه المقاسمة من الغلات ان كان غير مستحق لاخذ شيء من ذلك الا
 ان يتبين له شيء بانفراذه انه غصب فلا يجوز له ان يبتاعه ثم اخرج لذلك رواية جميل بن
 اسحق بن عمار وابي عبيد السالفات الى ان قال اذا ثبت هذا فانه يجوز ابتياع ما يأخذ
 من الغلات باسم المقاسمة والاموال باسم الخراج عن حق الارض من الانعام باسم الزكوة
 وقبوله بهنه ولا يجب عادته على اربابه وان عرفت بعينه دفعا للضرورة قلت هذا بعينه
 ما اسلفناه سابقا وقال في التذكرة ما هذا لفظه ما يأخذ الجاهر من الغلات باسم المقاس^{مة}
 ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز شرائه وانها به ولا يجب
 على اصحابه وان عرفت الان هذا مال لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فانه حق الله
 اخذ غير مستحق فبرئت ذمته وجاز شرائه ثم اخرج لذلك بخبر ابني عبيد وعبد الرحمن السلف^{لفظ}
 وقال في بر ما يأخذ ظالم بشبهه الزكوة من الابل والبقر والغنم وما يأخذ عن حق الارض
 بشبهه الخراج وما يأخذ من الغلات باسم المقاسمة حلال وان لم يستحق اخذ ذلك
 ولا يجب عادته على اربابه وان عرفت ان يعلمه في شيء بعينه انه غصب فلا يجوز
 ولا شراؤه وقال في الفوائد والذي يأخذ الجاهر من الغلات باسم المقاسمة ومن الاموال
 باسم الخراج عن حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز شراؤه وانها به ولا يجب اعادة

نقل عن الشيخ العلامة

نقل اتفاق الأصحاب على حل الخراج

٣٩

على اصحابه وان عرفوا وني حاشي شيخنا الشهيد قدس سره على الفواعل ما صورته وان
 لم يقضها الجابر وكذا ثمرة الكرم والبستان وقال في الارشاد عطفنا على استثناء مما صح
 بدفعها وشاؤها وما باخذ الجابر باسم المقاسمة من الغلات الخراج عن الارض والزكاة من
 الانعام وان عرفنا لما لك وقال شيخنا في المدرس كلاما في هذا الباب من اجود كلام ^{للمحقق}
 اذا تأمله المنصف الفطن علم انه يعتقد في الخراج من جملة الاموال الخالية من الشئ البعيد
 عن الاوهام حيث ذكر الجواب وجعل ترك قبولها افضل وبالغ في احكام الخراج بما ^{يستحق}
 مفصلا وصورة كلامه يجوز شراء ما باخذ الخائر باسم الخراج والزكاة والمقاسمة ولا
 لم يكن مستحالة ثم قال ولا يجب في المقاسمة وشبهها على المالك ولا يعتبر رضا ولا
 يمنع نظمه من الشراء وكذا لو علم ان العامل يظلم الا ان يعلم الظلم بعينه نعم بكرة معاملة ^{لظلم}
 ولا يحرم لقول الصادق عليه السلام كل شيء فيه حرام وحلال فهو حلال حتى يغرب الحرام
 بعينه ولا فرق بين قبض الجابر باها او بكماله وبين عدم القبض فوا حاله بها ومثل الثلث
 او وكله في قبضها او باعها وهي في يد المالك او في ذمته جاز التنازل بحرم على المالك
 المنع وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاول وضائف والطبقة والصدقة والوقف ولا يحمل ^{لها}
 بغير ذلك والتفداد رحمه الله في الشفيع شرح النافع اخذ حاصل هذا الكلام واورده
 بصورة الشرح مطولا ولم يحضر في وقت نقل كلام الاصحاب سوى هذا المقدار من
 الكتب فنانقل كلام الباقيين لكن فيما اوردناه غيبه وبلاغ لا ولي الا لباقيان كلام الباقيين
 لا يخرج عن كلام من حكينا كلامهم اذ لو كان فيهم مخالف لحكام من عشنا على مصنفاتهم ^{طلعتنا}
 على مذاهبهم لما علمناه من شكا حرمهم على ايراد خلاف لفقهائنا وان كان ضعيفا والاشارة
 الى القول الساذ وان كان اهابا فيكون الحكم ذلك اجما عبا على انه لو كان فيهم مخالف مع وجود
 فتوى كبار المتقدمين المتأخرين واستفاضته الاخبار عن ائمة الهدى مصايح ^{الدين}
 وصحة طرق كثير منها واشتهار مضمونها لم يكن خلافا فاد حافكف الحال كما قد علمت ^{فيها}
 نحن قد فرغنا من هذه المسئلة ووضحنا لك من مشكلتها ما يجلي صدق القول ويزيل
 اذى الصدور ويرغم انوف في الجهل ويشوه وجوه اولي الحسد الذين بعضهم ^{الامل}

نقل كلام شيخنا
 في هذا الباب

خزاجة محفون ثاني مرة

١٤

عظا وحفا ويلجئون في شغب كبريهم الى التفكير في الاعراض النذية على ما بعد و منهم
 بزعمهم من العورات ويطعنون بما لا بعد طعن في الدين بمهدون بذلك في انفسهم في قلوب
 وهما العامة وضعفاء العقول وسفهاء الاحلام محلا ولا يعلمون انهم قد هدموا من
 دينهم واسخطوا الله مولاهم وهم يحسبون انهم يحسبون صنعا فان ما اوردناه من الاخبار
 عن الائمة الاطهار وحكناهم عن سفهاء العرف النبوية المبرهن من الزنج والزلل ان كان
 حنا يجب بياحه والانقياد اليه فناهيك وكانوا الحق بها واهلها واي سلامة على
 من اتبع الهدى والحق وتمسك بهدي قادة الخلق لولا العمة عن صوب الصواب الغشا
 عن نور البصيرة ان كان باطلا مع ما اثبتناه من الاخبار والكثرة والاقوال الشهيرة فلا
 سبيل لنا الى مخالفتهم وسلوك غير جادهم والحال انهم قد وثقوا في اصول ديننا وعمدتنا في
 اركان مذهبنا وكيف تتبعهم جينا ونقارهم جينا بحلونه عامما وحر مونه عامما وما انا
 الا من عزيز ان غوث غوث وان ترشد عزيرة ارشد على ان الحاسد لا يرضى وان فرغت
 سمعه الايات والمغض لا يقصر وان الى بالحب التبينات ولوراجع عقله وتفكر لم يجد فرقا
 بين حل الغنايم وحل ما نحن فيه بل هذا انما هو شعبه من ذلك فانه اذا كان المنيح له
 والاذن في تناوله واخذا فاقى مجال للشك واي موضع للطعن لولا عين البغضا وطوبه
 الشحنا وجد بر من علم كيف كان طعن الحاسدين وانكار المغضين على سبيل الكوين
 امام الثقيلين منهم اليه الا باطل وبتأنيهم عليه في الاندبه بالا فاعيل بما يذهب اليه
 ويثبت قلوب ويالبصائر ان يكون عليه مثل هذه الاقوال التي تحفه والانكارات الفا
 شعر فتاني حريم بعد هاهنا من يخرج ولا هنك سر بعد هاهنا من يخرج وما ازلنا نسمع في
 خلال المذاكرة في مجالس التحصيل من اخبار علمائنا الماصين وسلفنا الصالحين ما من
 جملة الشواهد على ما ندعيه والدلائل الدالة على حقيقته ما نتجبه من ذلك ما نكوري
 سمنا عنا من احوال الشريف المرتضى علم الهدى في المحمد بن اعظم العلماء في زمانه الفاضل
 بعول المرتبة في اوانه على بن الحسين الموسوي قدس الله روحه فانه مع ما اشتهر من
 جلاله قدومه في العلوم وانه في المرتبة التي تقطع انفس العلماء على اثرها وقد امد

عزيرة

نقله الشيخ
 كمال الدين

نفس العلماء على الخراج

٢٤١

به كل من أخرجته من علماء اصحابنا بلغنا انه كان في بعض دول الجور ذاحشته عظيمة وثمة
جسيمة وضورة مجبة وانه قد كان له ثمانون منزلة وقد وجدنا في بعض كتب الآثار ذكر
بعضها وهذا اخوه ذو الفضل الشهير والعلم العزيز والعفة الهاشمية والنخوة القز
السيد الشريف الرضي رضى الله روحه كان له ثلث ولايات ولم يبلغنا عن احد من
صلحاء ذلك العصر الانكار عليهما ولا الضمن منهما ولا نسبتهما الى فعل حرام او مكروه
او خلاف الادلى مع ان الذين في هذا العصر ممن يزاحم بدعواه الصلحاء لا يبلغون رجاء
اتباع اولئك والمفتدين بهم ومضى خفي شيء فلا يخفى حال اسناد العلماء المحققين السنا
في الفضل على المتقدمين المناخرين العلامة نصير الملة والحق والدين محمد بن محمد بن الطوسي
قدس الله نفسه وطيب مسه وانه كان المتولى لحوال الملك والقائم باعباء السلطنة
وهذا وامثاله انما يصدر عن اوامره ونواهي ثم انظر الى ما اشهر من احوال ابيه الله في الشا
بحر العلوم مفتي القرن جمال الملة والدين ابي منصور الحسن المطهر قدس الله لطيفه وكيف
ملازمته للسلطان المقدس المبرور محمد خدابند وانه كان له عد فرى كانت شفعا
السلطان جوابه واصالة اليه وغير ذلك مما لو عدد وطال ولو شئت ان احكى من احوال
عبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر وكيف كانت احوالهما في دول زمانها لحكيت شيئا
عظيما بل لو تأمل المتأمل الخالي من المصن قلبه لو جد المرء من العلماء والمرقج لاهولهم
انما هم الملوك وادكان وطير ولهذا لما قلت العناية بهم وانقطع توجههم بالتربية اليهم ضعفت
احوالهم ونضعفت اركانهم وخلت اندية العلم ومخافله في جميع الارض وليس لاحد من البقيين
ان يقول ان هؤلاء اجبروا هذه البلاد وكانت قبل موالاتنا الان هذا معلوم البطلان ببد
العقل اما اولافلان بلاد العراق على ما حكناه كانت بنماها معورة لم يكن لاحد حال
ان يعبر في وسط البلاد فرى متعددة وما كان بين القريتين والبلدين في البعد قد
فرسخ الا نادى وكيف مجموع معورها من الموصل الى عبادان سنة وثلثون الف الفجر
واما ثانيا فلان عمارة البرقي امر عظيم يحتاج الى زمان طویل وصرف مال جزيل هم كانوا
يعبدون عن هذا الاستعداد مع هذا التحلات بعد ما ثابوا ناه عن كلامهم في احكام

نفس العلماء على الخراج

هذه الارضين واحوال خراجها وحل ذلك من التكاليف الباردة والامور السانحة
 نعوذ بالله من الغول بالهوى وبجانبه سبيل الهدى وهو حسبنا ونعم الوكيل **الحكمة**
 في التواضع والواحد وفيها مسائل **الاولى** في ان الخراج ليس من جملة ما وضع الشبهات
 لما فرنا بما قبله من جملة الغنائم اذ هو من الارض المفتوحة فخالها تابع لحكامها بغير
 تفاوت وامننا الدلائل على ذلك وحكنا ما صدر عن الاصحاب رحمهم الله فيه وليس له
 ما بنا في ذلك الا اخذنا بامر سلطان الجور وهو موثوق على امر الامام ونظره وهذا لا
 يصلح للمنافاة لان الائمة عليهم السلام اباحو الشيعتهم ذلك في حال الغيبة وازالوا ما
 من جهنم فلم يكن فيه شيء يقتضي التنفر ولا بعد من ضي الله سبحانه ورضاهم لاسيما اذا انضم
 ذلك نظرا باب الغيبة وآتي قارون بدينه وبين ما احلوه لشيعتهم حال الغيبة بما في حقهم
 وهؤلاء الذين يزرون على هذا النوع لا يتجشون ما فيه حقهم عليهم السلام بل لا يستطيعون
 فان هذه الجوارح العبيد ومصرفات الغنائم وما يحصل من البحر بالغوص وغيره لا يستطيع
 احدا الانفكاك منه وهم لا يخرجون من هذا القسم ولا ينفرون منه وبها التوفيق في التشيع
 على القسم الاول لما يلحقه من المحرمات ومواقع الشبهات ويجعلون انفسهم في ذلك مفتكرين
 للعامة يفتنون نثارهم ولا يخافون الله سبحانه حيث انهم قد حرموا بعض ما احله الله وانكروا
 بعض ما علم ثبوته من الدين بنالون من الاعراض المحرمة بما هو حرام عليهم ولا فرق في استحقاق
 المفت من الله سبحانه بين استحلال الحرام وبين تحريم الحلال فان علمنا انكر حل المنع
 ما زال الائمة عليهم السلام ينكرون عليه ويؤججون من فعله وافترائه وحثوا على فعلها
 وعدوا عليها بمضاغفة الثواب فظما للنفوس عن متابعتها على ضلاله والشبهة انما سميت
 شبهة لانها موضع الشبهة وليس هذا النوع موضع الاشباه كما نقول في اموال الظلمة والغنائم
 فانها مواقع الشبهة ومظان المحرمات فان الحل والحرمه حكمان شرعيان انما يثبتان بنفيان
 بقول الشارع فما كان امر الشارع فيه الحل فهو الحلال وما كان امره فيه الحرمه فهو الحرام **والثانية**
 هو الحلال بحسب الظاهر لكنه مظنة الحرام في نفس الامر كما مثلناه في اموال الظلمة **الثالثة**
 قد عرفنا ان الخراج والمقاسمة والتزكوة الماخوذة بامر الجابر او نائبه حلال لما فيها من

في الخراج
الغنائم

الخاتمة في النواحي ولو احوال المسئلة

٢٤٣

حلالا للاخذ مطلقا حتى لو لم يكن مستحقا للزكاة ولا اذا نصبت في بيت المال حين جود الامام عليه
 السلام او انما يكون حلالا بشرط الاستحسان حتى ان غير المستحق يجب عليه صرف ذلك الى
 مستحقه اطلاقا للاخبار وكلام الاصحاب يقتضي الاول وتعليقهم بان للاخذ نصيبا في
 المال وان هذا حق لله يشعر بالثاني وللثبوت فيه مجال وان كان ظاهر كلامهم هو الاول لان
 دفع الضرورة لا يكون الا بالحل مطلقا **الثالثة** قال في بر روى عن الصادق عليه السلام
 انه سئل عن النزول على اهل الخراج فقال ثلثة ايام وعن الشجرة في الفري ما يؤخذ من العلوج
 الاكراد اذا نزلوا في الفري قال بشرط عليهم ذلك فيما شرط عليهم من الدراهم والشجرة و
 ما سوي ذلك وليس لك ان تاخذ منهم شيئا حتى تشارطهم وان كان كالمسكين ان من نزل تلك
 الارض او الفرية اخذ منه ذلك قلت الرواية في التهذيب فيها بدل الاكراد والاكفرة
 كانه جمع اكار وفي معناها ما رواه عن اسمعيل بن الفضل قال سئل ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل اشترى أرضا من ارض الخراج الى ان قال اناسا من اهل الذمة نزلوها اله ان با
 حذ منها اجرة البيوت اذا و اجزيتهم رؤسهم قال تشارطهم فما اخذ بعد الشرط فهو حلال ولكن
 روى عن علي الارزوقي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اوصى رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم عليا عند موته فقال يا علي لا تظلم الفلاحون بمحضرتك ولا تزد على ارض و
 عليها ولا تشجرة على مسلم وفي معون ذلك ما رواه ايضا عن الحلبي عن علي بن عبد الله عليه السلام
 روى الشيخ رحمه الله في التهذيب عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن الاول عليه
 السلام ما تقول في اعيال هؤلاء قال ان كنت لا بد فاعلا فانق اموال الشيعة قال فاجزني
 على انه كان يحبسها من الشيعة علامته ويردها عليهم في السرو في معناه ما رواه الحسن
 الحسن الابن ابي عن الرضا عليه السلام قال كتبت اليه اربعة عشر سنة اسنادا ذهني في
 عمل السلطان فلما كان في اخر كتبت اليه اذكر انني اخاف على جنط عني وان السلطان يهو
 رافضي ويسنانك في انك تركت عمل السلطان للرفض فكتبت اليه ابو الحسن عليه السلام
 فمست كتابك وما ذكرت من الخوف على نفسك فان كنت تعلم انك اذا وليت عملك في عملك
 بما امر به رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثم يصير اعوانك كتابك اهل ملكت واذا

الرابع

مخارجة محقق ثاني فله

٢٢

صار اليك شيء واسبت به فقرأ المؤمن بين كان زابدا والافلا فالت في معنى هذين الخدين
 احاديثا خروا ليس هذا مما نحن فيه بشي لان موضوع هذا نولي اعمال سلطان الجور و
 اخذ الجائزة على ذلك وهذا خارج من بحثنا بالكلية وما ورد في الحديث الاول انه كان
 يبيع اموال الشيعة خلاصة ويرد ها عليهم سرا يمكن ان يكون المراد به ما يجعل عليهم من
 وجوه الظلم الحرمة ويمكن ان يراد به وجوه الخراج والزكوات والمفاسمات لانها وان كانت
 حقا عليهم فليست حقا للجور فلا يجوز جمعها لاجله الا عند الضرورة وما زلنا نسمع من كثير
 ممن عاصروناهم لاسيما شيخنا الاعظم علي بن هلال قدس الله روحه خالطني انه بغير
 واسطة بل بالمشافهة انه لا يجوز لمن عليه الخراج والمفاسم سرفته ولا جوده ولا منعه
 لاشيئامن له لان لك حق عليه والله اعلم بمخالف الامور وحيث انتهى الكلام الى هذا
 فلنجد الله الذي فتننا للتمسك بعروة الشيعيين بنبي المصطفى وخلاصه خاصة
 الوصي المرتضى احد السببين ثاني الثقلين ضياء الكونين وعصمة الخلق في الدارين
 وسواك محبتهم والاسضامة بانوار حجتهم ونسئل الله جل اسمه ان يصلي
 ويسلم عليهم اجمعين صلوة يظهر بها شرف مقامهم يوم الدين
 وان يحشرنا في مرهم ونحت الويتهم ويوفانا على حجتهم
 مغنيين هديهم في صدرهم وورودهم وان
 يصفع عن نوبنا ونجاو عن سببنا

والله الحمد والمئة اولا واخرا

ظاهره وباطنه

منها

المعرف بدينه عليه السلام في المطهرات الاثني عشر شهر

مربع الثاني عشر وشعاع حامدا مصليا على

محمد وآل الطيبين الطاهرين هذا

الخير من خلوفا

شهر

هذه
رسالة الرضا
مؤلف العلم العالم
القائم سلك الفقه والمحققين
أومع المجتهد شيخ الباع
الصفي شيخ ابراهيم القمي
قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من فطرنا بقدرته وخلقنا بدينه ادم على صورته وجعل منه الانس بزوجته وصورها
في الارحام كيف يشاء في قدرته خلفا بعد خلق في ظلمات ثلاث محكمته ثم اخرجنا الى فسحة
بسطه برحمته وارضعنا ثدي الايمان بجوده ومثله فحبه البناء وزينه في قلوبنا بحبته و
كرهنا الكفر والفسون والعصيان بلطفه ومعرفته واحيانا من عدم الجهل بمدد وقوته
وحمانا من اختلاف الباطل وحماة وحشته كما صلبت وباركت على ابراهيم والابراهيم فضل
وبارك على من اتبعه من ذريته محمد المصطفى والاصفياء من عترته واجعلنا من جناب
امته الوارد بن علي الحوض على وصيته من المناسك بكتابته وستنته والاشباع المعصوم
من ال علي ذريته وانلنا صالح شفاعته يومئذ من فطره على اضاعته ومجد
هذا بقول المعترف بفضله بضاعته فقير عفوريه الراجي لكرامته المناسك بولاء سبيل
الله تعالى واقامته المحتاج الى الله المنان العلي ابراهيم بن سليمان القطيفي المجاور بالغري
التي وفقت في تاريخ شهر ذي الحرام اخر شهر سنة ست وعشرين سنة ثمانمائة على سالة بعض
الفهائي الرضاع واورد فيها مسائل زعم ان عليها الاجماع وزعم انها ظاهرة لا تشبه الا
من يقصر عن الاستنباط وهو كما رأيت ويزي لا يتفكر عن المبالغة والافراط والمناهل المخلص
عسى ان يهتدك الى سواء السبيل فيفهم ان المبالغة بخبر اللفظ خاصة ببناء من غير
كان بسبب فزني عليها ان بعض الطالبين التمس مني فرائضها ليحصل منها فائدة فلما علمت

بهارايت مبدتها عشارا قبلته له واربته عليه اثارا فناملنها فاذا هي مما لا ينبغي سطره
ولا يحسن بين الطلبة ذكره فاعرضت عنها اعراض من لا ياروي منهنز منها ولا يلتفت الى انقض
ميرمها ثرايت ان ذلك بدخل في كمال العلم الواجب اظهارا لئلا ينجح على الفاضل انوار
فان الشخص المنسوبة اليه قد ينسب اليه كمال الفضل من لا يظهر عليه خصوصاً انه في الحل
والحرمة المتعلقة بالنكاح ومن العلوم لمن اهل الشريعة انه يحنط فيه بما لا يحنط في
غيره وقد افنى بالحل لا مقصرا على القوي بل نافلا للاجماع وهو الداهية الدهماء والزنا
والبلوى ولا عجايب لم يعرفت موافق الخلاف لانه بمنزل عن امعان النظر واعمال الفكر
وحفظ الآثار والعرفا واجب على نفسي تالف هذه الرسالة وجعلتها اوضحه المقالة
وظاهر الدلالة وقد احببت ان اكمل الفائت بقواعد حسنة نفيسة ونكات غريبة منفعة
في هذا الباب لانه مما يحتاج اليه الطلاب اجمل بعض حشو من جملة المباحث والمسا
ئله عليها الناظر ويستفيد ومن الله اسئل العصمة والتداد من الحلال والاضداد
والايراد وانه الممد الكرم الجواد وربها على مقدمة ومباحث وخاتمة وبالله التوفيق وهو
ولي التحسين **اما المفضل** فيشتمل على قواعد **الاولى** الرضاع بفتح الراء مصدر وضع
الضاد الصبي امه رضعها مثل سمع بسمع سماعا وجاء رضاع بكسر الراء لغة كما جاء
المصدر رضعاً من وضع بفتح الضاد بوضع بكسرهما مثل ضرب يضرب ضرباً قال الشاعر ودعا
لنا الدنيا وهم يرضعونها اذا وثق حتى ما يد لها نفل وراضع فلان ابنه اي دفعه الى
الضرع ويقال للمرأة مرضع ومرضعة باعتبار وصفها بفعل تفعله ويفعل لیس منها فالاول
بالهاء والثاني بغيره قال الخليل امرأة مرضع ذات وضع كما يقال امرأة مفضل ذات طفل بلا
هاء لانك لا تضفها بفعل منها واقع ولازم فاذا وصفتها بفعل هي تفعله قلت مفعلة
كقوله تعالى نذ هل كل مرضعة عما رضع **الثانية** الرضاع بسبب الحریم بالنكا
والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى واما انكم الاذي ارضعنكم واخوانكم
من الرضا عن نص بظاهر اللفظ على الامهات والاخوان ودل بقوله على من عداها ممن
يحرم بالنسب لها لان المرضعة اذا صار بالرضاع اخا ومن يرضع بلبن الفل اخا فصلاً

في معنى الرضا

معنى محرّم من النسب

الذين أبوا له الأب واخوته عمّا وعمته واخ الأم واخوتها خالا وخالة وهكذا ان قلت ^{هنا} فجاز
لفعله تعالى ان أمهاتكم إلا اللاتي ولدنهم فلا يطردهننا اطراده هنا ثبت بالنسبة و
الاجماع ولا ياتر من لاد لالة في الكتاب على العموم من حيث القيد اذ لا مانع من كون
ثبت عموم الكتاب بما يدفع الاحتمال وكذا الاجماع وقد لا يخلو من مسامحة وأما السنة
فقوله عليه السلام ز الله حرم من الرضاعة من حرم من النسب قوله يحرم من الرضاعة ما
يحرم من الولادة الرضاعة كالحمة النسب قول الصان عليه السلام في رواية عبد الله
بن سنان الحسنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من القرابة وفي رواية صححه ابى الصباع الكوفي
يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وأما الاجماع فالنقل عن علماء الاسلام فانهم لا يختلفون
في التحريم به وان اختلفوا في بعض مسائله فكما اختلفوا في بعض مسائل غيره مما اجمع على اصله
الثالث معنى قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب يحرم بعبارة الرضاعة وسببه
الذي يحرم بعبارة النسب وسببه فان من هنا تعليل كقول الفرزدق بعضى جاء وبغض
من هابيه فلا يتكلم الا حين يبشيم وتوضيح معناه ان الرضاعة اذا حصل شرابطها كان
علة في التحريم كما يكون النسب علة في التحريم فما يحرم على ذى النسب يحرم على ذى الرضاعة وما
يحرم على من انساب الى ذى النسب من ينسب اليه يحرم بالمصاهرة على ذى الرضاعة ومن ينسب
اليه وكذا قول النبي عليه السلام الرضاعة كالحمة النسب معناه انه يحصل من النسب من
الحمة المناسبة وهذا الفرق يضعف ما قد يغلب به بعض اصحابنا احد قولي الشافعي ^{بعض}
المسائل انها لا تحرم بانه قال عليه السلام يحرم ما يحرم من النسب ولم يقبل من المصاهرة و
كيف يصح التعليل بمثل هذا ويعتمد عليه مع ثبوت تحريم اشياء من حيث الرضاعة لا تغلب ^{لها}
الا كونها يحرم على ذى النسب بسبب المصاهرة كما في زوجة الابن من الرضاعة فانها تحرم
على الاب اجما عاقله في كرهه والمقداد في كره العرفان لا وجه له الا المصاهرة اذ لا نسب بينها
وبين الاب لا رضاعة كما نسمع ان شاء الله تعالى وتبين ما ذكرنا تعليل الاصحاب التحريم ^{هنا}
ونحوها بالخبر القابل يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ولا ما حفظناه لم يذكر التعليل به لان هذا
يحرم بالمصاهرة فمن حل الشجر رحمه الله في البيان قال وقول تعالى وحذرناكم الذين

رضاعه فاضل طبعي

٢٤٨

مِنْ أَصْلَابِكُمْ يَعْنِي بِنَاءُ الْبَيْتِ لِلصَّلَاتِ خَلَّ بَيْنَ الْبَنُونَ وَلَمْ يَدْخُلُوا وَيَدْخُلْ فِي ذَلِكَ
 أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ مِنَ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ وَإِنَّمَا قَالَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ لِثَلَاثِ بَطْنٍ إِنْ أَمْرًا مِنْ بَشَرٍ مَحْرُومٍ
 عَلَيْهِ وَقَالَ عَطَانُ بْنُ الْأَبَةِ حِينَ نَكَحَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْرًا زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فَقَالَ الْمَشْرُوكُ
 فِي ذَلِكَ فَزَلْتُ وَحَلَّ ثَلَاثُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَذْهَابَكُمْ إِبْنَائَكُمْ مَا
 كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ فَامَّا حَلَّ ثَلَاثُ الْإِبْنَاءِ مِنَ الرِّضَاعِ فَمَحْرَمَاتُ بَقْوَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مَحْرُومٍ مِنَ الرِّضَاعِ مَا مَحْرُومٍ مِنَ النَّسَبِ الْعَلَامَةُ الطَّبْرَسِيُّ وَالْفُطَيْبِيُّ الرَّائِدِيُّ فَانْمَا قَالَ الْكَلَامُ
 قَالَ الشَّيْخُ بَعْضُهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكَرُّرِهِ **وَأَمَّا الْمُبَاحُ ثَلَاثُ الْمَثَلِ الْأَوَّلِ**
 فِي تَدْرِيسِ الرِّضَاعِ الْحَرَمِ وَهُوَ أَوَّلُ مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ لَا كَلَامَ فِي الْخَيْرِ تَقَرُّ لَوْجُوهُ
 الْأَوَّلِ صَدَقَ الْأَسْمُ الْمَعْلُوقُ عَلَيْهِ الْخَيْرُ فَإِنْ مِنْ أَرْضَعَتْ حَتَّى اشْتَدَّ الْعَظْمُ وَنَبَتَ اللَّحْمُ سَمَّيَتْ
 مَرْضَعَةً وَأَمَّا الْغَنَاءُ وَعَرَفَ جَزْمًا فَبَيَّنَّا الْحَرَمَةَ بِإِشْبَاهِ الثَّانِي الْحَدِيثُ رَوَى الْعَلَامَةُ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الرِّضَاعُ مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَمِنْ طَرَفَيْنَا
 رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ لَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا
 أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَحَمَادُ بْنُ يَحْيَى عَنْهُ أَيْضًا قَالَ لَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَ
 الذَّمُّ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثِ لِاجْتِمَاعِهَا فِي حَاثَةِ أَصْحَابِنَا لَا يَخْتَلَفُونَ فِي نَشْرِ الْحَرَمَةِ
 بِذَلِكَ قَالَ الْعَلَامَةُ فِي ذِكْرِهِ بَعْدَ ذِكْرِ الْعَدَدِ وَلِلرِّضَاعِ الْحَرَمِ عِنْدَ عَلَمَائِنَا شَهِيدَانِ أَحَرَانِ
 أَحَدُهُمَا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَلَا خِلَافَ فِي تَشْرِيمِهِ بِهَذَا لِقَوْلِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا
 يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ أَقُولُ لَا يَنْبَغِي الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ بِالطَّرَفَيْنِ وَ
 يَتَّفِقُ فِي مَعْنَاهُ بِذَلِكَ عَلَى انْحِصَارِ الْخَيْرِ فِي مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَإِنَّمَا لَا يَقُولُونَ بِهِ لِأَنَّا نَجِبُ بَوَاحِ
 أَحَدَهُمَا هَذَا وَنَحْنُ مِنْ مَبِيلِ الْعُومِ وَيَجُوزُ تَخْصِصُ قَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ
 مُحَرَّمًا عَلَى طَائِعِ بَطْنِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَبْنًى أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْزُرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقٌ
 أَهْلُ لَيْعَنِ اللَّهِ بِهِ الْمُخْتَصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالْمُخْتَفِةُ وَالْوُقُودَةُ وَالْمُرْدِيَّةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا
 أَكَلُ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَكَفَى تَخْصِصُ لَا يَنْفُضُ الْوَضْعُ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ طَرَفَيْنِ الْأَسْفَلَيْنِ
 بِمَادِلٍ عَلَى النِّفْضِ بَعْضُهُ وَغَيْرُهُ ذَلِكَ وَثَابِتُهُمَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ وَحَمْدُ اللَّهِ فَانْ سَبْصَادُ

الأول من نكاح
 الرضاة
 في
 كتاب
 النكاح

بيان الامور المفد بها الرضاع

٤٩

حيث قال فلا تنافي بين هذه الاخبار والخبر الاول الذي عولنا عليه لانه ليس في هذه الاخبار عدد الرضعات التي معها يثبت اللحم ويشد العظم فلا يمنع ان يكون مقدار ذلك ما نشره في الخبر الاول وهو خمسة عشر رضعة او رضاع يوم وليلة اقول في هذا الجواب نظر لانه يقتضي كون المقدار احدا الامر بن خاصه وان التحريم به بسبب كونه معروفا وعلامه على نبات اللحم واشتداد العظم وهو ينافي ما صرح به الاصحاب من ان نشر الحرمه يكون باحدا وهو ثلثه كما صرح به العلامة وغيره الا ان ظاهر الشيخ في الكتاب المذكور التزام ذلك واخبار حيث صدر به الباب عادة فيه انه انما يصدر بما هو مختاره وقد كان قبل كلامه محتملا فاندفع الاحتمال الاضعيفا لكن العلامة كما حكينا عنه نقل ذلك عن علمائنا وآله بعد قوله اذا عرفت هذا ثبت ان الرضاع المحرم ما حصل منه احد الثقات الثلاث عند علمائنا وهو دليل الاجماع وبوئذ ان الشيخ رحمه الله وافق على ذلك في الفتاوى فاذا لم يخبر انه قسم براسه اذا علم نشر وان قصر ما علم به من المقدار بن الآخرين ولم اقف على ما اعتمد في قد من حيث هو منفصلا عن احد المقدارين فالمرجع فيه الى العرف نعم روى ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرضاع الذي يثبت اللحم والدم هو الذي يرضع حتى يضيع وينتهي نفسه وابن ابي عمير قال سئله عما يحرم من الرضاع قال اذا وضع في بطنه بطنه فان ذلك يثبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم وحمل ذلك الشيخ رحمه الله على نفسين الرضعة قال قوله اذا رضع حتى يمتل بطنه نفسا لكل رضعة لانه المعبر في هذا الباب دون ان يكون المراد بالرضعات البصات على ما يذهب اليه كثير من الناس فان ذلك هو الذي يثبت اللحم والعظم اقول كلامه رحمه الله غير بعيد من الصواب الا انه يستلزم على حصول النبات والاشتداد بدون العدد في الجملة وليس بجيدا الا ان يحمل على الثاني مع ان الروايتين ضعيفتان لا رسالتهما نعم روى في الصحيح عن ابن مهزيار عن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه بسئله عما يحرم من الرضاع فكتب فليسه وكثيره حرام وعمر بن خالد عن يدر على عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال الرضعة الواحدة كالماء لا يجل ابدا وعنها وعما سبق من نساء مذهب ابن الجبهد منار والشيخ رحمه الله جملة ما على ما زاد عفا

رضاعه فاضل في

٥٠

يبلغ الحد الذي يحرم وهو عبيد جندا وعلى النفقة وهو منوجه على ان الخبر الثاني ضعيف
 يؤول الى الاول وهو خبر واحد لا ينافي الاخبار الكثيرة وسنسمع ما يثبت عنه عن قريب ان شاء الله
 تعالى والمعمد عدم النشر انك نعم لو امكن فرض نبات اللحم واشتداد العظم بالرضعة الوا
 نشرت الحرمة جزما الثاني المعدد ويعبر حيث لا يعلم نبات اللحم واشتداد العظم ويمكن
 ضبطه وفي فتن احوال احدها ما ذهب اليه ابن الجبند وهذا عبارة وقد اختلف
 الرواية جميعا من وجهين في قدر الرضاع المحرم الا ان الذي وجبه الفقه عندنا واختبا
 المرء لنفسه ان كلما وقع عليه اسم رضعة وهو ما ملات بطن الصبي اما بالمص او بالجو
 محرم للنكاح اقول وكأنه يخرج بالروايات الاربع السابقة وقد تقدم جوابها والعلامة
 في المختلفات ورد له اشبه من هذا واجاب ببعض ما ذكرناه ويمكن ان يخرج له بعموم الكتاب
 السنة اعني قوله تعالى وَاَمَّا تِلْكَ الْأَنْثَىٰ فَضَعَتْكُمْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب قال اللسان السليم اجمعوا على ان قليل الرضاع وكثيره محرم في
 بقوله تعالى وَاَمَّا تِلْكَ الْأَنْثَىٰ فَضَعَتْكُمْ وَأَخَوَالَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وهو يصدق في القليل
 الكثير وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب العلامة اجاب عن ذلك
 بعد الدلالة لان الابه والرواية تدل على الكثرة قال فانه لا يقال فلان الذي يفعل كذا
 اذا كان منه مرة واحدة في الغالب فيه بحث ظاهر والمعمد في الجواب عنه اجماع العرف
 ولخبرهم على اعتبار العدد وما روي عن علي عليه السلام يحرم الرضعة ما يحرم المحولان غير
 صحيح لعدم نقله عن ائمة الظاهرين وهم اعلم بمذهبه مع توفير الذواحي الى فضل مثله
 وجوب الحفظ عليهم بل المنقول عنهم عليهم السلام ما يخالفه روى ياد بن سودة عن الباقر
 عليه السلام قال قلت له هل للرضاع حد لم يؤخذ به فقال لا يحرم من الرضاع اقل من
 رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد يفضل
 بدنه رضعة امرأة غيرها ولو ان امرأة ارضعت غلاما او جارية عشرة رضعات من لبن
 فحل واحد لم يحرم نكاحهما وروى عبد الله بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت
 له يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان والثلاث قال لا الا ما اشتد عليه العظم ونبت
 حلي

انما يفتى في
 الحد

انما يفتى في
 الرضعة

اختبار نفيد الرضا بالعد

٥١

الحكم وغيرهما في الروايات وما فعله اللبث من اجماع المسلمين ظاهر البطلان بانها حاشية
 وضعت من ابيات اخبار المعبد وسلاسل الفاضل والفقير وابن حنبل والحسن العلامة في لف
 عموم الكتاب السنة بترك العمل به فيما دون العشرين في فيها على طلاقه وخصوص الروايات
 فيها ما رواه الفضل بن يسار في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال لا يحرم من الرضاعة الا
 المحجوفات وما المحجوفات قال امرئ بن اوطر شناجر وامه فتبني ثم رضع عشر رضعات برك
 الضيق بنام وما رواه عبيد بن ران في الصحيح عن الصادق عليه السلام حيث سئل اني
 ان قال فما الذي يحرم من الرضاعة قال ما انبت اللحم فقلت وما الذي ينبت اللحم والدم فقال كما
 يقال عشر رضعات وما رواه عمر بن يزيد في الموثق قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الغلام يرضع الرضعة والثنتين فقال لا يحرم فعدت عليه حتى اكملت عشر رضعات
 فقال اذا كانت متفرقة فلا دل بمفهومه على التحريم مع عدم التفريق ولا نه احوط واشهر اذ
 عمل الاكثر عليه اقول اخذ خلاصه ما اناده العلامة في مختلفه من الاستدلال ليس
 بجهد لا فاجيب عن عموم الكتاب السنة بانه غير مراد بالاجماع فيبقي الا باخه على اصلها ما
 لا يخفى الدليل على البعد المحرم بعينه من رواية او اجماع وعن الرواية الاولى بوجوه ثلثة
 الاول انها متروكة الظاهر بالاجماع لانه قد يحرم من الرضاعة ما ليس بمحجوف او كالمبرعة او المدعوة
 للرضاعة او غير ذلك من الاسباب لا يوق الدلالة في قوله ثم يرضع عشر رضعات فلا يضرك
 ظاهرهما فيما سواه لا فاقول فاعل يرضع هي المحجوفات فالمعنى لا يحرم الا المحجوفات التي هي
 رضع عشر رضعات وليس كذلك اجماعا على ان اشمال الرواية على ما لا عمل على ظاهره
 بالاجماع بعينه بل لا شبهة الثانية في ظهرها محمد بن سنان منه قول فلا يطبخ الا حيا
 عليه الثالث الصدوق روى هذا الرواية بعينها ولم يذكر فيها ثم يرضع عشر
 رضعات وانما روى الشيخ ^{الزائدة} فحمل ان يكون زيادة من الراوي في هذا نصرا لا مكان ^{للزيادة}
 من حيث رواية الشيخ الا ان عدم اتفاق الروايات على نقل الزيادة يقتضي قد حاق في الجملة
 وعن الرواية الثانية انه عليه السلام قال كان يقال فحكي انه بن ولم يقل عن نفسه شيئا
 وتمام الرواية فقلت فهل يحرم بعشر رضعات فقال ردع فاو قال ما يحرم من النسب فهو

روى الشيخ الكليني
 في كتابه

من الرضاع ففهم الراوي انه قال كان يقال ليس فتوى فاعاد السؤال فاعرض عنه
بقوله رجع ذاتي سقط الاحتجاج بالخبر أصلاً والعجب من العلامة كيف استدل بهذا في
مخالفته وترك عجزه عن الذكر وعن الثالثه بضعف السند ولا وبضعف المفهوم ثانياً
وبمعارضته بالمنطوق ثالثاً قال الشيخ رحمه الله وقد ترك دليل الخطاب عند قال
بصحة لقيام دليل على وجوب تركه قلت فمن المنطوق ما رواه زباد بن سوفه وقد نقلت
وما رواه في الصحيح على بن ثابت عن الصادق عليه السلام قال قلت ما يحرم من الرضاع
قال ما انبت اللحم وشدا العظم قلت فحرم عشر رضعات قال لا انها لا تنبت اللحم وشدا
العظم عشر رضعات وما رواه عبيد بن رافع عن الصادق عليه السلام قال سمعت
يقول عشر رضعات لا تحرم شيئاً وما رواه عبد الله بن بكر عن الصادق عليه السلام قال
يقول عشر رضعات لا تحرم وعن الاحتياط بانه معارض بانه البرائة وهو مجرد
وقد يكون ضد الاحتياط في بعض المواد وعن الشهرة بانها لا تقوم دليل من حيث هي
بقوة الدليل وقد تحققنا ضعفه وقوة معارضته بما يقتضي الرجحان به على أنا لان
ان الشهرة في تلك هل المشهور ان التحريم بالخمس عشرة قال العلامة في تذكره اختلف علماء
في العدد المقتضى للتحريم فالمشهور ان المقتضى للتحريم خمس عشرة رضعة ثامناً ومن الجواب
كلام العلامة في كتابه وقد يجمع بين كلاميه فيهما فاذا الاقوى ان العشرة لا تحرم وثالثاً
خمس عشرة رضعة من الديات ولا اعلم خلافاً صريحاً لاحد من اصحابنا في نشر الحرمة وفي عبارة
الذكر ما يدل على انه اجماع وبديل عليه من الحديث خبر زباد بن سوفه وقد تقدم
قد روي عن ابن زياد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمس عشرة رضعة لا تحرم
هذه الرواية لا ينج من ضعف لان صفوان بن يحيى واهلها عن حماد بن عثمان وغيره عن
غيره قد يكون ضعيفاً على انما يحملها على ما حملها عليه الشيخ من ان المراد اذا كان في صفقات
بين الروايتين ان قلت لم يجمع كذلك في العشرين يحمل ما دل على عدم التحريم بها من الروايات
على المنفردات قلت ما دل على العشرين من الروايات لا يضح الا اعتماد عليه على ما بيناه انما
فلا يحسن حمل صريح الروايات بالنفي على المنفردات بخلاف هذا الصريح الذي لا له المعطوف

لست انا صاحب
الكتاب
الذي
هو
في
الكتاب

بفعل الأصحاب مع ضعف المعارض بقي هنا شيء هو أن قد روى عبيد بن زرار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئله عن الرضاع فقال لا يحرمه إلا ما أدرى نضعا من ثديي وأحد حولين كاملين وروى العلان بن زين الفلاني عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئله عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع إلا من ارتضع من ثدي واحد سنة وحمل الشيخ الأول على أن المراد بالحولين ظرف الرضاع لا أن يكون المراد به المدة في الخبرين قال فكانة قال لا يحرم من الرضاع إلا ما أدرى نضعا من ثديي واحد في حولين كاملين ورد الثاني بأنه شاذ نادر منزه عن العمل بالاجماع قال وما هذا حكمه لا يعترض به على الأخبار والكثرة قلت ولو شويح في الحمل الأول فلنا هو أولى مما أحاط به عن الثاني كما لا يخفى **الأمر الثالث** الزمان يعتبر حيث لا يضبط العدد ومقدار يوم وليلة لا يخللها رضاع غير المرضعة وهو كالحمل عشر رضعة في عدم الخلاف فالدليل من الحديث لا يشتركه وإياه في خبرين ياد بن سوفه ومادل على الاجماع من عبارة التذكرة حيث قال فيها إذا عرفت هذا ثبت أن الرضاع المحرم ما حصل فيه أحد النقاد الثلاثة أما رضاعه لأن يوم وليلة أن لم يضبط العدد أو رضاع خمس عشرة أو ما ثبت للحم وشدة العظم عند علماء الإمامية وجه الدلالة أنه نسبة الجمع المضاف وهو العموم كما نقرر في الأصول واختلافنا ونسب هذا البحث بنكته هي أن الأصحاب كالمحقق في الشرايع والعلامة في الفواعل والناظر في أطراف شرح الرضاع بإصالة الأمور الثلاثة وعدم النشر بما دون العشر رضعات قطعا وبما دون الخمس عشر في الخلاف فبعد أن عدم النشر بما ذكر مع إطلاق النشر برضاع يوم وليلة وبما انبت اللحم وشدة العظم غير متوجه فإن اشتداد العظم ونبات اللحم قد يحصل بدون الخمس عشر وبدون العشر وكذا رضاع يوم وليلة قد يتحقق أنه أحدهما فلا معنى لنفي النشر بما دون عشر فقال في الجواب صرح بعض الأصحاب كالشيخ في النهاية وابن أدريس في التبرائر بأن نشر الحرة بما انبت اللحم وشدة العظم فإن لم يعلم فبالعدد فإن لم يضبط فهو يوم وليلة وأشار إلى الثاني العلامة في التذكرة كما نقلناه سابقا فإطلاق من أطلق أن فلنا عرج لك وفلنا أظفارهم انكالا على معرفة الفقه القانون الموطوء فلا إيراد أصلا ولا اجتنابا ما انفص عن القدر المذكور وإنما يحرم حيث لا يصدق عليه أحد الأمرين فإن كل واحد

بما
الثالث
الشيخان

رضا فاضل طيف

٥

من الثلثة سبب نشر الحرمة فالعشر مثلا من حيث لا محرم واذا انفوا ان رضاع ليلة عشر
 حرم لا باعبار كونها عشر ولا حرم لو وقعت في يوم دون الليلة بل من حيث حصول
 مستحق رضاع يوم وليلة بها وكذا الكلام في العقد الذي يحصل معه ثبات اللحم واستداد
 وان كان دون العشر وليس الا بثبوت النص على انه محرم فكذا اليوم والليله من غير فرق
 بينهم من قول الشيخ في الاستنباط سبب الكلام عليه **المبحث الثاني في شرائط الرضا**
 المقصود بالخبر وفد جرت عادة الاصحاب بذكره على الاطلاق وانا افضل ذلك بالنسبة
 الامور الثلاثة وابتن ما يشترك فيه وما ينفرد به البعض عن الآخر ولنبين بما يشترك
 وهي امور **الاول** كون المضعه امرأة حبه حصل لها نكاح صحيح او شبهه فقهه
 او لها كونها امرئة وهو اجماع فلا اعتبار بلبس البهيمة ولا لبن الرجل حتى انه لو دونه
 ان تولع بغيره عليه ولا لبن جنثي فبدل على ذلك مع الاجماع قول الباقر عليه السلام
 امرأة واحد وثانيتها كونها حبه فلا اعتبار بلبس البهيمة حتى انه لو اكمل العقد حال
 لم ينشر الحرمة واستدل عليه بانها خرجت بالموت عن النكاح الاحكام فاشبهت
 وهذا المبدأ المصاهرة بوطئها حال الموت ويقولون تعالى وامنهم انكم الذين ارضعتم
 وهذا لبس مضعه وفيه نظر نعم الظاهر ان المسئلة وفاء عندنا قال العلامة
 النذرة وبشرط في المضعه الحيون فلوار رضع الصبي من ثدي مبيته الرضعات الثمانية
 فنشر الحرمة وكذا لو ارضع اكثر الرضعات من الرئة حال الحيون واكملها بعد الموت ولو
 اذا لم يكمل الاخيرة حال الحيون عند علمائنا نسبه اليهم بالجمع المضاف الدال على العود
 ترد في الشرايع بعد الحزم لاحتمال الدليل وثالثها كون اللبن عن نكاح فلو دللنا امر
 وان كانت كبيرة من غير نكاح لم ينشر حرمة ودليله مع اجماع علمائنا ما رواه يعقوب بن
 عن الصادق عليه السلام قال قلت له امرأة در لبنها من غير ولادة فارضعت ذكرا ما وانا
 المحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع قال لا لا يقال انما اشترط النكاح والزوايه ذلك
 اشراط الولادة فقول المراد بكونه عن نكاح كونه عن وطئ يشتمل على الحمل وعبر عنه
 بالولادة لانه بول اليها افوك هذا الجواب كما لا يخفى لا يخلو من كلفته وان كان محاربا

في باب الرضا
 في كتاب النكاح

شروط الرضاع المحرم

٥٥

اجتنابه لان ظاهر الاصحاب عدم الفرق بين لبن الحمل ولبن الولادة وهو مصرح الفواحد و
 الشرايع وغير بعيد من الصواب التزام ظاهر الرواية فلا يثبت لبن الحمل والشه في طائفة ائمة
 بعد كلام طويل في المطلقة بعد الدخول اذا وطئت بالشبهة قال لان اللبن الذي ينزل على
 لآحرمته له وانما الحرمة بما ينزل على الولادة قال العلامة وفي رواية يعقوب بن شعيب وذكر
 الرواية ثم قال وفي هذا دلالة على ان لبن الاحبال لآحرمته له لان قوله من غير ولادة يدل
 قلت مع انه صرح في اكثر كتبه باعنيان والشه في طائفة موضع اخر صرح به ورايها كون
 النكاح صحيحا على الاقوى نشر الحرمة بالوطئ بالشبهة وهو قول اكثر الاصحاب نقاه ابن ادريس
 ثانياً وقواه اخرى ثم قال في ذلك نظر فناء الدليل عليه عموم الالة والرواية عامة فانه
 ما في الباب انه اشترط كونه عن طئ وهو حاصل والاصل البرائة من اشراط صحته قبل
 في العموم ولا يختص صانها للخصص على ان اطلاق الاصحاب كون الشبهة كالصح في الاحكام
 يدل على ان نشر الحرمة ^{تليها في الاول} صريح لا فرق بين الدائم والمنقطع وسلك اليمين والتحليل ولا بين كون
 كون الشبهة بعقد ظهر فساد او لا عن عقد كالموطوءة لكونه على فراشه الثاني لو كان الو
 عن فالمرء ينشر الحرمة مطلقاً في ظاهر الاصحاب قال ابن الجبند ولو ان رضعت بلبن حمل
 من بياحرمت واهلها على الرضع وكان اهلها تحت الزاني احوط اقوى يمكن ان ينجح له بعموم
 قوله تعالى **وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ** وهو عام وكون الولد لا
 الى الاب بشرعاً انما يقتضي عدم تعلق الحكم بالنسبة اليه والى اقراره لا الى الام لصحت
 كونها مرضعته وليس شرط صدق اسم المرضعة عليها انساب لديها الى الاب فلا يثبت
 بهذا القول الا انه غير مشهور وفي التذكرة قال واما لبن الزاني والثاني للولد بالاعتقاد
 فلا يثبت الحرمة منهما وهو احد قولين الشافعي وبعض الحنابلة وقال بعضهم يثبت الحرمة
 بينهما والوجه عندنا الاول لان الحرمة بينهما فرع لحرمة الابوة فلما لم يثبت حرمة الابوة
 لم يثبت ما هو فرع لها ثم قال واما المرضعة فان الطفل المرضع محرم عليها ومنسوب
 اليها عند جميع العامة فكذلك محرم جميع اولادها واقاربها الذين يحرمون على اولادها
 على ما المرضع كما في الرضاع باللبن المناسح وان كان المرضع جارية حرمت على المولود

فيما لا يثبت
 الحرمة

رضاع غير رضاع

٥٤

بغير خلاف ايضا لانها ربيبة فانها بنت امرأته في الرضاع وتحرم على الزاني عند من يرى تحريم المصاهرة ولذلك تحرم بناتها وبنات المرضع من الغلمان كك وعنتا في تحريم المرضع من الزنا على المرضع نظر قول يمكن ان يستدل من اطلاق من الاصحاح بخبر زبادي سوف حيث قال فيه من لبن ثحل واحد فشرط في التحريم انساب اللبن الى الفحل وحدثه فاد لم يكن منسوب الى الفحل فلا تحريم ولم اف من الثفت الى هذا من الاصحاح لا يقال هذا التحريم مطلقا ونحو نسائه وانما يحرم الام واقرار بها هنا لا يقال قول الخبر في التحريم الامع ذلك وهو عام وصالح للتخصيص عموم الكتاب السنة فلا يثبت تحريم في الجملة الامع فمن خص الخبر بان المراد التحريم مطلقا يحتاج الى دليل **فروغ** الاول لو وطئ رجلان امرأة بالشبهة فانت بولد فارضعت بلبنه طفلا صار ابنا لمن ثبت له المولود له شرعا بالفرعة ولو كانت جارية من ممت عليه حاكم التحريم المصاهرة ومحرما ولادها عليهما ايضا لانه ابنه موطئها فهي بلبنه لها كذا اطلقه العلامة في التذكرة وفيه نظر فان مجرد الوطئ بالشبهة لا يثبت البنت ربيبة مع كون الولد ينسب الى احد الواطئين وقد ينزل كلامه على كون طئي كل واحد بعقد ولا يخفى من نظر الثاني لا يشترط الارضاع مباحا فلو رضعت المملوكه بدون اذن المالك والزوجة بدون اذن الزوج مع استلزامه منع حق الزوج او مطلقا على القول بان اذنه نشر الحرمة لصدق الاسم واصالة عدا شرائط ذلك في النشر الثالث لا يشترط كون الزوجة مختصة بالفعل بل يكفي كون اللبن عن طئه فلو طلقها او ماتت وهي حامل او وضع زوجها بغيره او لادخل بها الغير او لا وارضعت من لبنه نشر الحرمة ولا اعتبار بدخول الثاني نعم لو حملت منه واحتمل ان يكون اللبن منه فالنشر بالشبهة الى الثاني وانما يحمل مع انقطاع اللبن وعوده في محل يمكن ان يكون من الثاني وهو الذي رجحه الشيخ واطلقه العلامة في القواعد ويحمل ان يكون مع الاول مما لم يلد واحتمال ان يكون منهما ضعيفا قالوا اتصل فهو للاول الى الوضع عملا بالاستصحاب لا كلاما لو لم يزد ولا مع زبادته في محل لا يحمل كونه من حمل الثاني ومع الاحتمال نظر اقر به للاول للاستصحاب الزيادة محتمل فان اللبن فيزيد ويحمل ان يكون الثاني لان الظاهر انه لا اجل للحمل والاول هو المختار عندنا **باب**

شبهه
الزنا

شروط الرضا المحرم

٥٧

بأن على الاحتمال لاحتماله أن اللبن أم لا لا حول إذ لا ينشئ قبل الولادة وهو ظاهر الأمر
الثاني كون المرنضع حيا يصل اللبن إلى معدته بمصه وله دون الحولين أن كان لو لد
 المرنضع أكثر منهما بشرط أن يكون خالصا فمما فود أو لها كون المرنضع حيا ولا اشكال فيه
 لعدم صدور الرضاع بوصول اللبن إلى معدته حال الموت ولما نكر فعله من الحديث أنه
 لا يحرم من الرضاع إلا ما شدد العظم وأنبأه اللحم ومن المعلوم عدمه بعد الموت وثانيتها
 وصول اللبن إلى معدته بمصه وهو حكاية وصول اللبن إلى المعدة ولا خلاف في اشتراط
 لما تقدم وكونه بمصه وهو المشهور وكاد أن يكون اجتماعا بل هو في الحقيقة اجتماع فانا لا
 نعرف خلافا صريحا إلا لابن الجبند أما الشيخ فانه وإن قال في المبسوط الوجود كالرضاع
 عند الفقهاء وقال عطاء وداود لا ينشئ المحرمه وهو الأقوى نعم قوله عندنا بشعر يخالف غيره
 بل القول منسوب إلى الفرقة الحنفية قال العلامة في المختلف لما حكى قوله وهو يدل على عدم
 جزمه وقد يجمع بين كلاميه بما هو ظاهرهما وهوان اجتماع الوجود والارضاع يكفي في إثبات
 نشر المحرمه اقامه انفراد الوجود فلا ولعل سببه صدور اسم الرضاع على الجميع مع الاجتماع
 بخلاف انفراد ولا ينبغي ضعف التمسك بهذا فان الوجود وان لم يصدف عليه اسم الرضاع
 فصدفه عليه مع الاجتماع بطريق المجاز والحكم يتعلق بالحقيقة لانصراف اللفظ اليها عند
 الاطلاق ويؤيد ما قلناه من انه في الحقيقة اجتماع قول العلامة في التذكرة بشرط كون اللبن
 الناشئ للحربة واصلا إلى معدة الصبي بمصه والقيامه ثدي المرأة فلو حلب اللبن في اناء
 وصب في حلقه صبا حتى وصل إلى جوف الطفل لم ينشئ المحرمه عند علمائنا اجماع فلو كان كذلك
 اعتمد في الاستدلال على هذا الشرط بعد ما نقل من الاجتماع كون اسم الرضاع لا يصدف
 الا على تناول بالمص لغة وعرفا فتعلق الحكم به تغليفه على الرضاع قال الله تعالى و
 أمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وما استدلل به العلامة في لفظة كره
 من قول الصادق عليه السلام لا يحرم من الرضاع إلا ما أَرْضَعَا من ثدي واحد حولين
 كاملين قول الباقر عليه السلام لا يحرم من الرضاع أقل من يوم وليلة أو خمس عشرة نضعة من
 امرأة واحدة قال جعل الرضاع المحرم مبني من المرأة لا ينحصر في ثديين على المتأمل

فروع لو سطره باللبن او حش به او صب في احلبه او جرحه فيه تحبه او جبر له فاطمه
 يعتبر عند علمائنا لعدم صدق اسم الرضاع على ذلك وثالثها نقص عن الحولين والدليل
 الاجماع قال العلامة في كراهة شرط في الصبي الرضاع ان له دون الحولين ان يكمل العدة باسره
 في الحولين عند علمائنا اجمع وعموم قوله تعالى والوالدان برضيعن اولادهن حولين كاملين
 لمن اراد ان يسم الرضاعة جعل تمام الرضاع في الحولين وهو يدل على ان بعد الحولين كماله
 وما رواه حماد بن عثمان في الموثق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا رضاع
 بعد فطام قلت جعلت فداك وما الفطام قال الحولين اللذين قال الله تعالى لا يفتان فدا
 خالف ابن الجبند في ذلك فقال اذا كان بعد الحولين ولم يسط بين الرضاع غير فطام
 بعد الحولين حرم واسندل عليه برواية داود بن الحسن بن علي بن عبد الله عليه السلام
 قال قال الرضاع في الحولين قبل ان يقطم محرم فنقول خلاف الواحد المعلوم لا يفتح في الاجماع
 والرواية التي اسندل بها شاذة قال الشيخ رة انه خبر شاذ لا يعارض ما قد مضى من
 الاخبار لكثرتها ويجوز ان يكون خرج مخرج النفي لانه مذهب لبعض العامة **فروع**
 الاول لو اكمل الرضاع الرضاع المحرم نشر الحرمة لان الاعتبار بالحولين فلا ينشر ما بعدهما
 وان لم يقطم وينشر ما وقع فيها وان يقطم لقوله تعالى والوالدان برضيعن اولادهن حولين
 كاملين وللرواية السابقة وههنا دلالة على ان الفطام شرعا يكون في الحولين وان فصل
 بالفعل ومنها يعلم جواب ما اسندل برواية الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه
 السلام قال الرضاع قبل الحولين قبل ان يقطم على ان الرضاع بينهما بعد الفطام لا يحرم
 قال العلامة في لفت بعد ان ذكر قول الحسن الرضاع الذي يحرم عشر وضعات قبل
 الفطام فمن شرب بعد الفطام لم يحرم ذلك الشرط بعد حاجته له بالرواية المذكورة
 والجواب المراد بذلك الفطام الشرعي اي قبل ان يسقط الفطام قال وبالجملة فكل ما بين
 عقيب لبن يبرج في مخالفة علمائنا فظاهره انه وفان فان قلت لي تأمل من حيث
 انه قبل ان يقطم يكون كالمسند رة حيث قدم قوله قبل الحولين فهو تأكيد وحمل على
 التأسيس ولي من حملة على التاكيد ومرة ان ما بعد الفطام لا يثبت اللحم ويسد العظم

رواية بالعباسية
 للحولين

غالباً إلا أن ذلك هو المشهور بين علمائنا منضمماً إلى عموم وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم
 ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الثالث إذا وقع الرضاع وللرضع دون الحولين
 ولولاء المرضعة كذلك نشر اجتماع ولو كان لولاء المرضعة حولان فصاعداً فيه قولان
 أشهرهما أنه بشرطين لا اعتبار بذلك في عدم النشر ونقل عليه ابن إدريس الخلا
 من المصنفين الدليل عليه عموم الكتاب السنة والاحاديث السابقة والأصل
 براءة الذمة من اشتراط نقص الحولين من ولد المرضعة وتوقف العلامة في ذلك ^{لنفق}
 دليله وهو عموم قوله تعالى لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الرِّضَاعَةِ دَلٌّ عَلَى أَنْ مَا خَرَجَ مِنْ ذِمَّتِهِ
 ليس له حكم وليس رضاعاً معبراً في نظر الشرع ولينه من تأثير الحرمة وعموم قوله عليه ^{السلام}
 لا رضاع بعد فطام أقول لا يخفى فصور ذلك فان ولد المرضعة بعد حول ابنها يصد
 عليها أنها أرضعته في الحولين له فبذلك لا يخلو بحث العموم ولو قيل المراد بالولد حفيظه
 قلنا فلا ريب ساع له بعد الحولين ولا دالة على أن من أرضع من لبنه ليس مرضعاً ^{عالم}
 بوجه ونفى الرضاع بعد الفطام نقول بوجه فان ظاهره ان المرضع بعد ان قطم لا حكم
 لرضاعه لان المرضع قبل الفطام لا حكم له لان من كان مرضعاً من اللبن قد قطم ولو
 حملنا الحديث على عمومته لدل على ما نفى حكم الرضاع مطلقاً بعد الفطام كذلك وليس
 بمراد باجماع الامة فعبين جملة على ظاهره الرابع يعتبر الحولان بالاهلة لانه المتعارف
 فان انكسر الشهر الاول اعتبر ثلثة وعشرون شهراً بالاهلة وبكلهما المكسب بالعد
 من الشهر الحامس والعشرون بحسب ثلثين يوماً ويحتمل قد وما نقص منه باعتبار اهلاله
 ووقت ابتداء الحولين من وقت انفضال الولد بمائة ان لم يرضع قبل تمام الحولان
 فان أرضع قبل تمامه ففي احساب ذلك من الحولين نظر اقربه الاحتساب لو تأخر
 خروج بعضه زماناً بعدد به ففي احساب مبدء الحولين من خروج البعض نظراً ^{لها}
 كون اللبن خالصاً فلو مزج بان رضع في منه ما يع فامتنع وامتنع فوصل الى جوفه فاق
 العلامة في التذكرة لم ينسب حرمة عند علمائنا لقوله تعالى وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ
 ولا يشق هذا مع المزج وفيه نظر الذي علم انه ان لم يخرج بالمازجه عن صدق

رضاء فاضل

اسم اللبن نشروا نخرج له بشر وهو ظاهر الفواعل حيث قال ابو الفتح في فم القصب ما يجمع
 يخرج باللبن حال ارضاعه حتى يخرج عن مستى اللبن لم ينش حرمه ومقتضى الدليل
 اسم الرضاع مع عدم الخروج عن الاسم فطعا ولو مزج ما لا يخرج عن اسمه لم يمكنه في
 رضاع محرم لان ما يدخل الى الجوف يخرج بربو الطفل ولو قبل ذلك لا يخرج عن الرضاع
 تصدقه معه قلنا فالمفروض كذلك من غير فرق الثالث كون اللبن لفحل واحد من امرأ
 واحد فلو ارضعت لبن فحل واحد والعدد المحرم واكملته من لبن فحل اخر كما لو طلقها
 مرضعة فترقت وحملت ولم يقطع اللبن ولم يزد فارضعت قبل الوضع بعضا وبعد
 متصلا به كمال العدد فان اللبن الاول للترج الاول والثاني للثاني لم ينش حرمه و
 هذا اولى مما صور العلامة في حد حيث قال ولو ارضعت خمس لبن فحل ثم اعان
 بالغذاء وفارقت ونكت اخرى واكمل العدد من لبن الثاني لم يخلل رضاع اخرى لم ينش
 اما ولم يحرم هي ولا اولادها عليه الا على ان في هذا الذي صور لي بحث مع اتحاد الفحل
 بان انشاء الله تعالى ولو كان لرجل زوجتان فارضعتا بلبنه صبيبا او صبيبا احدا
 ثمان رضعات مثلا والاخرى سبع رضعات لم ينش حرمه ولم يصير صاحب اللبن ابا
 لعدم اتحاد المرضعة والدليل على ما ذكرناه مع اصحابنا فانهم يختلفون فيه ما تقدم
 من قول الباقر عليه السلام لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمسة عشر
 رضعة متواليات من امرئة واحدة من لبن فحل واحد لم يفصل بينهما رضاع امرأة
 غيرها ولو ان امرأة ارضعت غلاما او حاربه عشر رضعات من لبن فحل وارضعتا لآخر
 من لبن اخر عشر رضعات لم يحرم بنكا حهما وما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن
 سالم عن عمار الساباطي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرئة
 ايجل ان ينزوجه اخوها لانيها من الرضاعة قال فقال لا وقد رضعوا جميعا من لبن فحل
 واحد من امرأة واحدة قال قلت ينزوجه باخوها لامتها من الرضاعة قال لا باس بذلك
 ان اخوها التي لم ترضعها كان فحلها غير فحلها الذي ارضعت الغلام فاختلف الفحلان
 فلا باس وما رواه الحسن بن محبوب عن ابي ابيوب عن ابن مسكان عن الحلبي قال سئلت ابا

حل
 ليس
 اللبن
 فحل
 من
 لبن
 فحل
 من
 لبن
 فحل

شروط الرضا المحرم

٤١

عبد الله عليه السلام عن الرجل رضع من امرأة وهو غلام هل يحل له ان يتزوجها
 لا أمها من الرضا عذ قال ان كان الميثان رضعنا من امرأة واحدة من لبن فحل واحد
 حل وان كانت الميثان رضعنا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك في
 لو ارضعت امرأة بلبن فحل واحد ماء مثلاً حرم بعضهم على بعض كذا لو نكح شخص ماء
 امرأة مثلاً فارضعت كل واحد واحد أو أكثر حرم الميثان بينهم جميعاً هذا ما أشرك
 فيه الأمور الثلاثة من الرضاع فداثنا عليه بدليل وبقي أمور لا يتخلو من اشتباه
 بالنسبة إلى الاشتراك وعدمه وأنا أفصلها بحقيقة ان شاء الله تعالى فمنها كمال
 الرضعات معناه ان يكون كل رضعة موضوعاً بانها نامة فلا يكفي صدق مستحق الرضعة
 الرضعة عندنا اجنا حوا وما المناط فيها قال العلامة في التذكرة اما كالبه إلى الرضعة
 فالمرجع فيه إلى العرف اذ الشارع لم يعين لها قدراً مضبوطاً فلورد الشرع بهذا مطلقاً
 ولم يتخذها بزمان ولا بمقدار فدل ذلك على انهم ردوا إلى العرف كما هو عادته في مثلهم
 كالقبض شبهه فاذا ارضع الصبي روى قطع قطعاً بقاء باخنيان واعرض اعراض
 ممثل باللبن كان ذلك رضعة وان قطع لا يثبت الاعراض بل قطع نصف نفس او
 للشقشق والالتفات إلى ملاعب والالتفات من ثدي إلى أخرى وقطعت عليه الرضعة
 اولفظ الشدي ثم عاد في الحال إلى الالفام وانتهى عن الامتناع من الشدي ثم
 في الحال إلى الالفام وانتهى عاد ونحوه عن الهدى لبعاد ما فيه إلى آخره فخلل النور
 الخفيفا وثقوم الرضعة بشغل خفيف ثم يعود إلى الارضاع كان الكل رضعة واحدة واذا منع
 قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العد عند علمائنا اقول لا يخفى ان كلامه دل على ان المناط
 للعرف وما ذكره مفصلاً هو العرف عند وفي عذ قال والمرجع في كالبه إلى العرف فدل
 ان يروى بصد من قبل نفسه فلو لفظ إلى آخره فجعل ما هو عند هنا قولاً ونحوه في
 المحقق في الشرايع والذي يقتضيه نظري ان المرجع هنا ليس إلى العرف لوجود النص
 الشرعي لا يرجع إلى العرف معه روى الشيخ رحمه الله عن محمد بن احمد بن محمد بن احمد
 بن محمد بن محمد بن اسمعيل قال حدثني ابو الحسن طريفي عن ثعلبته عن ابان عن ابن ابي

رضاعه فاضل قطيعة

يعقوب قال سئل عنه عما يحرم من الرضاع قال اذا رضع حتى يمتل بطبته ^{نفسه} كل وضعا
 لانه المعبر في هذا الباب وان يكون المراد بالرضعات المصات على ما ذهب اليه
 كثير من الناس فان ذلك هو الذي يثبت اللحم والعظم قلت لا يفتح فيها ارسالا الا
 مؤيدنا بالظن وما ذكره المحققون في تفسيره الخلل يؤيد هدمه ايضا وروى ايضا عن محمد
 بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر ^{عليه}
 السلام قال لا يحرم من الرضاع الا المحبورة او خاد ^{او طير} من رضع عشر رضعات يروى الصبي و
 وينام وهو من الصحيح لا ينفك تكلم عليها فيما مضى وبهم انها مذكورة الظاهر بالاجماع
 فكيف يستدلون بها هنا فنقول لا شك انها صحيحة السند ترك الفعل بها اجماعا ولا
 ينافي ذلك العمل بها فيما لا معارض له اعني ما نحن بصدد من تفسير الرضعة ومثل ذلك
 كثير في الروايات يعرفه من احسن نظرهما والبحث فيها روى علي بن الحسين بن محمد بن الحسين
 عن محمد بن عمار عن بعض اصحابنا رواه عن ابي عبد الله عليه السلام ما ذاك كمال الرضعة ان
 يروى الصبي يمتل بطنه شرعا وفي الحنفية انما المراد بما ذكرنا البيضة على النص بالنقد
 حيث لم يتعرض له احد فيما علمناه والا فاذكرناه من مشناه هو قريب مما ذكرنا في
 مقتضى المعروف هنا ولعل القول المحكي في عدد الشرايع اعتمادا فائله على ما ذكرناه اذا
 عرفت هذا فكمال الراعي في العدد عشر اكان او خمس عشر بلا خلاف ولا يراعى في رضاع
 يوم وليلة تمتكاه يوم النص على نشر الحرمة برضاع يوم وليلة والاصل برأية الزمة من
 اشراط كمال الرضعة والنص ورد بذكرها في العدد ولم يتعرض للرضعة في رضاع
 وليلة ولان العلة في اشراط الكمال ذكر الرضعة ولا يصح عرفا وشرعا الا مع الكمال
 فثبت لا يذكر لوجه لا اشراط وفي مراعاة ذلك فيما انبت اللحم ونشد العظم وجهان مما
 ذكرنا ابتداء من رواية ابن ابي يعقوب لتأنيده والافرن عدم مراعاته لان مناط ذلك العرف
 فاذا انحصر عرفا نشر الراية مرسلة وانما انجبتا بها في كمال الرضعة لتأنيدها بالانظر
 وتغيرها بل وما به العرف في الحنفية فلا يصح المتمسك بها فيما اذا ثبت به عن الاستدلال
 بها لا يخرج من تصور وكذا رواية ابن ابي عمير وهو اننا نقول لم يقسم ^{دليل} اشراط على الرضعة فيما ^{ثبت}

قال في ذلك يثبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم قال الشيخ في قوله اذا رضع حتى يمتل بطبته

شروط الرضاع المحرم

٦٣

الحرم وشدة العظم فلا يشترط كمالها لانه فرع من اشتراطها وما فسر به الشيخ الرواية فيه
 دلالة على ان المراد بتفسير الرضعة وح نقول المراد حيث يشترط الرضعة نعم لو افضنا
 العرفان شد التحريم وبنات العظم لا يكون الا بالرضعات الكاملة اعبر **فرع** لم
 لاحد من اصحابنا على مبدء الرضعة وكانهم اعتمدوا في ذلك على العرفا وعلى ما يفهم من
 تخاوي كلامهم نأول لا بد من كون الموضع حال ابتدائه الرضعة خبر بمثل من اللبن
 بل لا بد من توجهه الى طلب الرضاع وتوجهها بعد به عرفا فلو كان قد شرب في مثل او
 شارف ثم ابتداء الرضاع الموضع لم يصدق على رضاعها له ذلك لان رضعة وان
 روى تركه معرضا عنه لان ذلك لا يصدق في علم الرضعة عرفا ولا شرعا اما عرفا
 فظاهر واما شرعا فلما ثبتنا انه امثلا للبطن والرحم انما يكون مع كون البطن ليس بمثلها
 ولا مشارفا قطعا ولا يظهر فائد هذا الفرع الا بالنسبة الى اول رضعة لا بالنسبة
 ان النوالى شرط ومنها نوالى الرضعات ولا ريب في اعتباره عندنا من غير خلاف
 العلامة في كونه بشرط نوالى الرضعات من المرة الواحدة فلو تخلل بين العدة رضاع
 امرأة اخرى لم ينشأ الحرمة ولم يعتد برضاع شيء منها ما لم يكمل رضاع احدها
 عشر رضعة متواليات فلو رضع من احدهما اربع رضعة ثم رضع مثلها من اخرى
 لم يعتد بذلك الرضاع عند علمائنا اجمع ثم قال ولو تناوب عليه عن نساء لم
 ينشأ الحرمة ما لم يكمل من واحدة خمس عشرة رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن مع
 اختلاف الرضعات ابا ولا ابنا جدا ولا الموضع اما عند علمائنا اجمع اقول في عبارة
 شائع لان جماعة متناشروا الحرمة بعشر رضعات ففصله الاجماع على عدم نشأته
 الا بخمس عشر ليس مجيد وانما قلنا شائع لان الظاهر انما هو اراد النوالى اشتراط على
 القول بخمس عشرة فكانه قال الاجماع على اشتراط النوالى ذكر الخمس عشرة في موضع
 المثال بعد ارادته حقيقته الكلام لان الخلاف مشهور ولو عيّن بقوله فلو رضع
 احدهما دون العدة المعبر وتخلل رضاع اخرى فلا يكفيه الا الى لم ينشأ اجماعا
 ونحو ذلك لكان اعم وانسب والى الدليل مع الاجماع على اشتراط نوالى الرضعات

من شرط الرضاع

رضاعه فصل في

٤٢

قول الباقر عليه السلام وقد تقدم غير مرة فلا يبعد اذا عرفت هذا فاعلم انه ينعقد
 هذا الامر **الاول** لا كلام ان تخلل رضاع غير الرضعة فادح في النكاح بالحديث و
 الاجماع اما الحديث فتا تقدم من قول الباقر عليه السلام واما الاجماع فنقلنا
 نقل العلامة في كره له لكن هل يشترط في التخلل صدق اسم الرضعة حتى انه لو اراد
 ما لا يسمى رضعة عرفا لم يعد فصلا مانعا او يكفي صدق مسمى الرضاع فلو مضى من يد
 غير الرضعة مصته واحد مثلا تحقق تخلل الفصل ولم يحصل النكاح نظرا للدليل
 اشترط تخلل الرضعة فلا اعتبار بتخلل مادونها لما سبق من قول الباقر عليه السلام لا
 يجوز من الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشر رضعة متواليات من امرأة واحدة
 من لبن فحل واحد لم يفصل بينهما رضعة امرأة اخرى ولم يستثب صحتها وما عليها لا
 ومن الاصول الصحيحة رضعة والعلامة اورد الرواية في مختلفه وكرهه بلفظ رضعة و
 قال في الفواحد ولا يشترط عدم تخلل الماكول والمشروب بين الرضعات بل عدم تخلل رضعة
 وان كان لا اقل من رضعة فظاهر الاكفاء بمسمى الرضاع ولعله اعتمد على ما ذكرناه من النسخة
 او على ظاهر اطلاق النكاح وفيها نظر اذا انفتح هذا فلا شك ان هذا شرط في الرضعات
 العشر والخمس عشرة على اختلاف القولين لصريح النص والاجماع عليه وفي رضاع يوم
 وليلة لان جيفته معناه انفراد الرضعة بالرضاع يوما وليلة لا حصول الرضاع في اليوم
 والليلة في الجملة فاذا تخلل الفصل لم يصدق رضاع يوم وليلة وهو ظاهر لكن هل يشترط
 في الفصل صدق اسم الرضعة نظرا لربه عدم الاشتراط ولا يلزم من اشتراطه في الحد للرواية
 اشتراطه هنا نعم قد توجه اشتراطه بان يكون الضمير في بينهما في الرواية يرجع الى الرضعات
 التي في اليوم والليلة والمذكورة بعد ويكفي في عوده الى اليوم والليلة اشمال الرضعات
 بينهما على الرضعة غالبا ويلزم منه اشتراط كمال الرضعة في اليوم والليلة ايضا وهذا
 وان كان محتملا الا انه لا يثبت دليلا يقضي بمضمونه وهل يشترط فيما انبت اللحم وشدة العظم
 لم يفت على ما يصح الاعتماد عليه في اشتراطه بینه وظاهر الكتاب السنة والاثر من اهل
 البيت عليهم السلام يقتضي عدم الاشتراط وما تقدم من رواية ابن ابي عمير وابن ابي

فيما لا ينعقد النكاح

شروط الرضا المحرم

٤٥

يعفور وابن الجي غير الفضل بن شاذان ذلك فاما تدل على اشراط كمال الرضعة
ولا دلالة فيه على اشراط التالي اذ المناط بنبات اللحم واشتداد العظم فاذا تحقق من
نشر وان تحقق الفصل الا ان يقال انه لا يتحقق مع الفصل عرفا وهو ممنوع ولو سلم فلا
اذلا خلاف في اشراط النبات لا اشتداد عرفا فاذا لم يصدق مع الفصل في العرف اشراط
جزما على فانقول في دلالة الروايات الثلاث على اشراط كمال الرضعة نظر اذ ليس فيها
الا اشراط امتلاء البطن وروى الصبي وقد يكون بعد الرضعات لاصالة البرائة
من اشراط وفوقه في رضعة واحدة حيث لا يشترط العدد ولولا الاجماع على اشراط كمال
الرضعة في العدد امكن ان يمنع لعدم نصريح الدلالة عليه اذ ليس الا صدق اسم الرضعة
وقد يمنع عدم الصدق الا بالكمال فصرح لو اشترطنا عدم تحلل الفصل فيما ابتدئ به
وشد العظم اكتفينا بما يستقي فصلا لا يوجب كلام العلامة في التذكرة بدل على ان اشراط
عدم الفصل اجماعي فنقول ظاهره انه في العدد وكلامه بدل عليه وكذا اطلاق غيره
من الاصحاب اعلم انه لا يمكن الاستدلال على عدم اشراط الفصل بوضع امره اخرا
بان المرثبين مثلا اذا اثنوا وبنوا ما ناطوا ولا انبت لنبهما اللحم وشد العظم جرمه من نشر
الحرمه فلا يشترط عدم الفصل لان هذا الدليل بان نبات اللحم واشتداد العظم انما
حصل جرما بهما معا اقا صدق اسمه لكل واحد فغير محقق من حيث هذا الاستدلال
واكثر هذه المباحث لم ارها محققة لاحد من اصحابنا بل بعضهم يوهم عبارة الى غير ذلك
فان يثبت ان الاول ظاهر الاصحاب بان الفصل بغير رضاع اخرى لا يفتح
نشر الحرمه ولا اعتبار عليه فيما انبت اللحم وشد العظم لان المناط فيه الى العرف وقد
يصدق مع تحلل بعض المأكول والمشروب ما في رضاع يوم وليلة ورضاع خمس عشرة
رضعة فلي فيه نظر من حيث ان المفهوم من الاول ما هو الضال بعرفا من الاطلاق ولا
لا يكون الا بعدم الفصل والا لا يمكن بخلق الحكم برضعتين بل برضعة واحدة في اليوم
والليلة وهو بعيد وان اشراط التالي في الرواية في الثاني بدل على عدم تحلل الفصل
عرفا فان قلت التالي مفتر بعد تحلل رضاع غير الرضعة في اخر الحديث قلت لا نسلم

رضاعه فاضل فطنه

٦٤

ان ذلك تفسير له بل هو حكم اخر لا ينافي في اشراط الاول فمن علم انه معناه ليس الا هو عليه
 الدليل المقضي لما تعرض به عن ظاهر النص فان من المعلوم ان من ارضع خمس عشرة
 رضعه وضعه في ثلثين يوما مثلا لاستغنائه بالطعام لسائر الفطام لا يصدق عليه انه
 رضع خمس عشرة مثاله وابلغ من ذلك ما صورته العلامة في قواعد وفدا شرنا اليه فانه
 قد يكون بين بعض الرضعات حول فريد ولو جعلنا التقدير باليوم والليله والخمس عشرة
 لا ينافي الاستناد بل يحصل بذلك جزمنا كما اشار اليه الشيخ في كتاب الحديث جزمنا بعد
 الاستناد مع الفرقة في بعض الصور وكما قد تكلمنا في ذلك سابقا ونفدح في تفصيله
 المناقاة بين ذلك وبين كون الامور فله اذ نقول يحصل البناء الاستناد شرعا جلا
 الخمس عشرة واليوم والليله ويصدق عرفا بغير ذلك وهذا يكفي في كون التقاد برثلثة وفيه
 جمع بين الاحاديث بين من يثامله هذا ما يقتضيه النظر فان كان على المسئلة اجماع
 ابع والا فلا وظاهر الفاضل ابن اديس انه اجماع حيث نفى الخلاف بقوله فاما ان فصل
 العشر رضعات بشرط من غير رضاع فلا ينافي له في الفصل باجماع التوالى بان بلا خلاف بين
 اصحابنا في جميع ذلك قول وفيه مع تخصيصه فصور ومنع الثاني الاعتبار في تحق الرضا
 الناشئ له بالعلم الذي يصح استناد الحكم الشرعي اليه ومنه شهادة العدلين بقيا
 مقام العلم شرعا فلا يلحق له بغيره لم يثبت له حكم ويتضح هذا برسم مسائل **الاولى**
 لو شككنا في عدد الرضاع وبافي حكم العدد من فوعه يوما وليله وبنبات اللحم واستناد
 العظم فالاصل البرائة فلا يخرب ولا يخفى الا حنطا في طريان اليه مما سبق تحليله اما
 عدم التعرض لما هو جاز لولا فلا مانع منه فلو شك في العدد فاحنط بعدم تزويج
 بالرضعته لم يكن به باس وكذا القول لو اريد الاحنط بالنسبة الى مذهب القديم **الثاني**
 اذا تخفنا المحرم وشككنا في فوعه بين الحولين او بعد ها ولو بالنسبة الى بعض ففبه رد
 بنشأ من اصالة البقاء في الحولين حتى يعلم الانتقال فيشر التحق الموجب ولا مانع الاثما
 ذكر والمنسك باصالة البقاء بدفعه ومن اصالة الاباحه ما لم يثبت السبب المحرم
 ثبوته موقوف على تحقق الوقوع في الحولين فلا يشر لا صالة الاباحه الخالي عن ممة الرضا فففس

شرح في هذا الفصل

شرح في هذا الفصل

الحرم وهذا أقوى في الجففة لا اشكال هنا لان الخبر يطار وله شرط بنوى فوعر في
 الحولين ولا يكفي فيه التمسك باصالة البقاء لانه لا يقتضي شرعا فلا يمتنع للشرط غايته
 جاء في الباب انه محتمل وهذا مشاخة لا يخفى **الثالث** لو شككنا في كون اللبن من
 امرأة او رجل او في كونه عن نكاح او عن غير نكاح او في وصوله الى معدته وعدم وصوله
 او في كونه بمضغه او في الوجور ونحوه او في كون اللبن لفلان واحد او اكثر او في كمال الرضا
 او في ثوابها لو ينشر كما قلناه في الاول لو شككنا في كون المرضعة ائمت حجة او وقع
 العدد بعد موتها ففيه التردد كالثاني والمعدن الا باعته كما قلناه فيها **المبحث**
الثالث في اصول الرضاع ومنه فصل ما يحرم به وفيه فصول **الاول** في اصوله
 وفيه فوايد **الاولى** اصل الرضاع الذي يدور عليه الاحكام الناشئة عنه هو
 كونه كالنسب فاذا تحقق الرضاع مع شرايطه انشئت عنه الحرمة كما ينشر عن النسب
 المراد بالنسب هنا ما يعنى النسب حقيقة والضمير ^{نظيره} عليه يحمل قوله عليه السلام الرضا
 لحمة كليم النسب كما اشرفنا اليه في المقدمة او نقول قوله كليم النسب للاشارة الى شدة
 مسما يحصل به وفوته فان المصاهرة اضعف يشبه بالا قوى منه يعلم انه يكون مضافا
 للنسب فاحرم على النسب شيء بسبب المصاهرة حرمه على من هو بحكمه وذلك ظاهر في تغليل
 الاصحاب كما حكناه في المقدمة بحريم المصاهرة بالخبر دليل على ما قلناه والحاصل ان الرضا
 اذا حصل على الوجه كان الموضع ابنا للمرضعة ولصاحب اللبن فالمرضعة امه كالي ولدته
 والفحل ابن كالي ولده وحكما بالنسبة نسبوا الى من ينسب اليه نسباً ومصاهرة وضلعا
 وكذلك حكمه بالنسبة اليهما من غير فرق وهو ظاهر الخبر والاصحاب الاحاديث فهذا
 اصل الرضاع الذي يدور عليه فروع **الثاني** قال الشيخ في المبطل الذي يدور
 عقد النكاح عليه جلته ان امرأة الرجل اذا كان لها لبن فارضعت مولودا من عشرة رضعه
 صار كانه ابنهما من النسب فكل من حرم على ابنيهما من النسب حرم على هذا لان الحرمة
 انشئت منه اليهما ومنهما اليه فالتى انشئت منه اليهما انه صار كانه ابنيهما من النسب
 الحرمة التي انشئت منهما اليه وقعت عليه وعلى نسله دون من هو في طبقة من بعده

الفصل الثاني

الفصل الثاني

رضاع فاضل عظيم

وإخوانه وأعلى منه أبائهم وأمهاتهم يجوز للفحل أن يتزوج بأم هذا الموضع وبأخته وبنته
 وجدته ويجوز لو ولد هذا الموضع أنه يتزوج بالتي أرضعته لأنه لا نسب بينهما ولا رضا
 ولأنه لما جاز أن يتزوج أم ولد من النسب ^{فما يجوز} يجوز أن يتزوج بأم ولد من الرضاع فكيف
 هذا وقد قلنا أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ^{بالمصاهرة} أم ولد من الرضاع النسب
 ما حرم بالنسب ما حرم من ^{بالمصاهرة} وجود النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما قال
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لم يقل يحرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة أقول
 هذا الكلام من الشيخ رحمه الله مما لا يعرج عليه عندنا بل هو جار على أصولنا ^{نقطة}
 ونذكرنا إلى ما يدل على بطلانه في مقدمته وأومأنا إليه في الفائق السالفه ونو^{ضحيه}
 هذا بما لا يحتمل معه بوجوه الأول أنه دعوى محضه غريبة عن الدليل منافية لعموم
 الخبر قوله إنما قال الخ قال ما التزممت به دال على مطلوبنا فإنه قوله عليه السلام يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب يدل على أن ما يحرم بعد النسب ^{بعله} ولما يحرم بعله ^{لضعف}
 ولا شك أن أم الولد نسبا يحرم على الولد نسبا فيحرم على الولد رضاعا ولا يحرم من
 النسب شيء ولا يحرم من الرضاع **الثاني** أن زوجة الابن من الرضاع حرام على
 الابن رضاعا اجتماعا وقد قد من قبل الاجتماع عليه ودليله الخبر وقد قد من قبل
 أصحابنا به عليه وهو في تفسيره البيان ولا وجه له منع كلامه هذا إذ تعليله الجارى في أم
 الولد يجري بعينه في زوجة الولد فاما أن يكون الخبر على ما قرأناه أو يقال بتجليل جليله
 الابن من الرضاع فسقط كلامه هنا بالكلية **الثالث** أنه موافق لغیره في بطلان هذه
 القاعدة في كسبه بل في مبسوطه أيضا فيكون هذا الكلام في الحقيقة خارجا عن سنن
 الأقوال ولعله من حكاية خال وتورد شيئا من الاستشهاد على ما قلناه قال في طائفة
 هذا أن جميع أولاد هذه المرضعة وجميع أولاد الفحل يحرمون على أولاد هذه المرضعة على
 أبيه وعلى أخوته وإخوانه لأنهم صاروا بمنزلة الأخوة والأخوات قلت ومن المعلوم أن
 يحرم أولاد الفحل والمرضعة على أب المرضعة نسبا وأخوته وإخوانه لا وجه له غير المصا
 إذ لا نسب بينهم ولا رضاع وهو خلاف قاعدة وقال في إذا حصل الرضاع المحرم

قالوا النسب يجوز أن يتزوج أم ولد من النسب

بيان أصول قاعدة الرضا

٤٩

لم يحل للبعيل نكاح اخت هذا المولود المرضع بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير الرضعة
 منها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة اولاده واسندل باجماع الفقه وطريقه الاصحاب
 وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قال وليس في الشرع
 جواز ان يتزوج الانسان باخت ابنة علي خال فحكم الرضاع مثله اقول وهذا صريح في عموم الخبر
 وكون معناه ما فهمناه واسلفنا وفي بطلان قاعدته قال في الترائث لما حكى قول الشيخ المذكور
 في المبسوط ما هذا لفظه قال محمد بن ادريس مصنف هذا الكتاب مما تزوج به باخته في تحريم
 فلا يجوز بحال لا في النسب لا يجوز ان يتزوج الانسان باخت ابنة ولا بام امرائه وانما الشك
 علل ذلك بالمصاهرة وليس ههنا مصاهرة وكذا في قوله وسواء له نفسه اليس لا يجوز
 افراد ولد من النسب يجوز ان يتزوج ام ام ولد من الرضاع احاب بان ام ولد من
 النسب حرمت بالنسب وانما حرمت بالمصاهرة قبل وجود النسب علل ذلك بالمصاهرة
 فلا يظن ظان ان ما قلنا كراهة شيخنا ابي جعفر والذي يقتضيه مذهبنا ان ام ولد من
 الرضاع محرمة عليه كما انها محرمة عليه من النسب واصل في الخبر من غير تغليل **الرابع**
 الروايات الصحيحة كرواية علي بن مهزيار وعبد الله بن جعفر وسباني تفصيلها عند
 ذكر ما يحرم على اب المرضع انشاء الله تعالى **الخامس** انه خلاف الاجماع الذي نقله
 هو في خلافه ولو شويح في صحة نقله فلا اقل من حمل نقله الاجماع على المجاز لانه المشهور
 الذي شد عمره وكفى به سنداً مع معاضد ظاهر الحديث اقول اذا تحققت بطلان هذه
 القاعدة وعرفت فعل الرضاع الذي عليه الاعتماد لو يكن يشبهه عليك مسئلة في
 الاستخراج ان اعطيت النظر حقه مع انا نكيتك هم ذلك بما تنشر من التفصيل انشاء الله
 تعالى ولا نقل هذه القاعدة ذكرها بعض الاصحاب ايضا كالعلامة في محبره فانه انما
 ذكر نقلها عن الشيخ فقال قال الشيخ الى اخره نعم احمل في عد ذلك وسباني عن قريب ان
 شاء الله تعالى **الثالث** قال في التذكرة اذا ولدت المرأة من رجل فارضعت بلبنه
 طفلاً رضاعاً محرماً صار الطفل ابناً للمرضعة اجماعاً وصار ايضاً ابناً لصاحب اللبن
 فصافي الخبر وباحه الخالي ولداً لها واولاده من البنين والبنات اولاداً ولها جميع

يتزوج

منها
 انما في الثالث
 اصلي

مغليق فاضل قطيعة

٧٠

اولاد الرجل صاحب اللبن من المرضعة ومن غيرها اخوة الرضيع واخوانه واولاد اولادها
اولاد اخوته واخوانها وان زلت درجاتهم وام المرضعة جدته وابوها جده واخوتها اخوة
واخوانها خالاته وابو الرجل جدته وامه جدته واخوته اعمامه واخوانه عماته وجميع
اقاربها ينسبون الى المرضع كما ينسبون الى ولدها من النسب لان اللبن الذي صار من
المرثية مخلوفاً من ماء الرجل والمرثية فتشترى بغير يديها وتشترى الحرمة الى الرجل والى اقاربه وهو
الذي يسمى لبن الفحل وبأجملة اصول النجاسة ثلثة المرضعة والفحل والطفل وينسب منهم المخرج
الى غيرهم اما المرضعة فتشترى منها النجاسة الى ابائهم من النسب الرضاع فهم اجداد الرضيع
فلو كان الرضيع انثى حرم عليهم نكاحها والى امهاتها من النسب الرضاع فهم جدات الرضيع
فيحرم عليه نكاحهن اذ كان ذكر والى اولادها من النسب خاصة دون اولادها من
الرضاع الا ان يكون رضاع من لبن هذا الفحل لا ناسط كون اللبن لفحل واحد وعند
العامية يحرم اولادها من الرضاع ايضا لانهم لا يشترطون وحد الفحل فهم اخوته واخوانه
والى اخوانها من النسب والرضاع فهم اخواله وخالاته واولاد اولادها من النسب عند
ومطلقا عند العامة لانهم اولاد اخوة واخوات الرضيع ولا يثبت الحرمة بين اولاد الرضيع
وبين اولاد اخوة المرضعة واخوانها فانه لا رضاع هناك وقال علماء ان جميع اولاد
هذه المرضعة وجميع اولاد الفحل يحرمون على هذا الموضع وعلى ابيه وجميع اخوته
اخوانه فانهم صاروا بمنزلة الاخوة وخالف جميع الفقهاء في ذلك اقول الى هذا كلام
بعينه فلا وفيه دلالة واضحة على ان القاعدة التي ذكرها الشيخ للعامة وان علمائنا
عاملين بها ويظهر من كلام الفاضل ان ذلك اجماع حيث نسبته الى جميع علمائنا لان
المضاف للعموم كما ذكر في الاصول **الرابع** قال في كراهة يحرم من النسب بشيئ فحرم
في الرضاع وقد لا يحرم من الاولى ام الاخ والاخت في النسب حرام لانها اتمام اودوية
اب وامنا في الرضاع فان كانت كذلك حرمت ايضا وان لم تكن كذلك لم تحرم كما لو ار
اجنبية اخاك واخنتك لم تحرم الثانية ولذا الولد حرام لانها اتمام بئته اودوية
وفي الرضاع قد لا يكون احدهما مثل ان يرضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولد الولد

الفاضل
في
الكتاب
الذي
هو
الفاضل
في
الكتاب

في أصول الرضا وفصل في حرمته

ليس حراما الثالثه جنك الولد في النسب حرام لانها اما امك او ام زوجتك وفي الرضا
فلا يكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان امها جدته وليس بماتك ولا ام
زوجتك الرابعه اخت لك في النسب حرام عليك لانها اما بنتك او ربيبك فاذا ارضعت
اجنبية ولدك فبنتها اخت ولدك وليس بنت ولا ربيبة ولا محرمه اخت اخ في النسب
ولا في الرضا اذ لم يكن اخناله بان يكون له اخ من الاب واخ من الام فانه يجوز للاب
الاب نكاح الاخ من الام وفي الرضا لو ارضعت امرأة وارضعت صغيرة اجنبية
منك يجوز لاختك نكاحها وهي اختك من الرضا وهذا الصورة الاربع مستثناة من قولنا
يحرم من الرضا ما يحرم من النسب وفيه قول سباني اقول هذا قوله في كراهة حرقا وسقط
به امران الاول ان المذكور صريح الدلالة على ما حفظناه من عموم التحريم وانذار الحرمة اذ
لو علمنا فاعك الشيخ وهي ان الحرمة التي ينشأ من الرضا موقوفة عليه وعلى نسله دون
من هو في طبقة واعلم منه كما قال العلامة وحكاها العلامة عنهم لا يكون الاستثناء بعضا
ذكر محل كجنك الولد فلا يكون الاستثناء الا لما فهم من عموم الفاعل وهذا واضح لمن يتأمله
الثاني ان هذا الاستثناء لا ينفك عنه الادعوى محضه لادليل عليه من كتاب لائسته
وطريق الاستدلال لا يقتضيه فان منه جنك الولد وقد قد من كلام ابن ادريس فيها
اعتراضه على كلام الشيخ واخى الولد وقد قد من نقل العلامة في تذكره ايضا التحريم
عن علمائنا حيث قال وقال علمائنا ونال الخ وسباني تفصيله وبالحيلة فهذا الكلام بما لا يخفى
التعويل عليه ولا الا التفات اليه نعم العمل على ما يقتضيه الفاعل وجردا وعدما
وقد قد منا حكاية كلام الشيخ في الخلاف ودعواه الاجماع وهو خلاف الاستثناء
الخاصة قال في كراهة الام من الرضا كل امرأة ارضعتك على الشرايط او ارضعت
ارضعتك بواسطة او بغير واسطة وكذا كل امرأة ولدت المضعه او الفحل واما البنت فهي
كل امرأة ارضعت بلبنتك او بلبين من ولدته او ارضعتها امرأة ولدتها فهي بنتك وكذلك
بناتها من النسب الرضا واما الاخ فكل مضعه ارضعتها امك او ارضعت بلبينك
فهو اختك وكذا كل امرأة ولدتها المضعه او الفحل واما العتات والخالات فاخوات الفحل

في
الرضاع

رضاعاً ضد قطيعة

والرضعة وأخوات من ولدهما من النسب الرضاع عما نكح وخالاً لك وكذا كل امرأة أو
 واحد من جدائك وأوصفت بلبن واحد من أجدادك من النسب الرضاع وأما بنات
 الأخوت وبنات الأخ فكل أولاد الرضعة والفحل من الرضاع والنسب بنات أخيك
 أخوتك وكذلك كل أنثى أرضعتها أخوتك وأرضعت بلبن أخيك ربياتها وبنات أولاد
 من الرضاع والنسب بنات أخيك وبنات كل ذكر أرضعته أمك أرضع بلبن أخيك
 وبنات أولاده من الرضاع والنسب بنات أخيك وبنات كل امرأة أرضعتها أمك
 إذا أرضعته بلبن أبك وبنات أولادهما من الرضاع والنسب بنات أخيك ^{والأخت} **السك**
 لأفرو في التحريم بالرضاع بين السابق واللاحق بعد النكاح بطله ثم الرضاع الطارئ ^{بغير}
 بقطع النكاح من غير أن يقضي تحريمها مؤبداً وقد يقضي تحريمها مؤبداً على ما سباني أمثله
 ذلك إن شاء الله تعالى وكل امرأة يحرم على الرجل أن ينكح ابنتها لو أرضعت زوجة الرجل
 الصغيرة ^{الرضاع} حرمة عليه ولو أرضعت أم الرجل من النسب والرضاع زوجته الصغيرة
 النكاح المحرم بشرطه حرمت عليه الزوجة أجمعاً لأنها صارت أخته من الرضاع
 انفسخ النكاح وكذا لو أرضعت أجدته من النسب والرضاع لأن الجدة إن كانت أم الآ
 فالرضيعة عنه وإن كانت أم الأم فالرضيعة عنه فلو صارت خالته وهما محرمان من النسب
 دائماً وكذا من الرضاع وكذا لو أرضعت ابنته من النسب والرضاع لأنها نصير بنت
 ابنته وكذا لو أرضعها زوجة أبيه بلبن أبيه لأنها نصير أخته وكذا لو أرضعها زوجة
 أخيه بلبن أخيه لأنها نصير بنت أخيه ولو كان اللبن من غير الأب والابن والأخت ^{ههنا}
 غير محرمان على الرجل وكذا لا تحرم لو أرضعها عنه أو خالته لأن بينهما من النسب
 حلال له وكذا من الرضاع رعى موضع قلنا أنه بمحرم فإن نكاحها منه تنفسخ لأن تحريم
 الرضاع تحريم مؤبد فاستوى فيه الاستداء والاستدامة بخلاف العتق والردة ^{لخلف}
 فيها ابتداء النكاح واستدامته لأن تحريمه غير مؤبد فقول كلامه رحمه الله لا عتق
 عليه إلا في حكمه أو لا بان الطاري قد يقع من غير أن يقضي تحريمها مؤبداً وقد يقضي التحريم
 المؤبد وحكمه ثابتان عليه إلا نفاخ والتحريم المؤبد فإن الجمع بين الكلامين ^{في كل}

والنكاح المحرم
 بالرضاع
 في كل

مسائل فها يحرم على اب الرضع

ولا شكت في تحقق الفسخ مع عدم التحريم المؤبد في مواضع مشهورة وسند منها مفصلة
 عن قريب ان شاء الله تعالى **الفصل الثاني** فها يحرم على اب الرضع وعلى الفحل وهو
 صاحب اللبن على امر الرضعة وحل الرضع وما يتبعه وفيه فوايد الاولى فها يحرم على
 الرضع وفيها مسائل الاولى لا يحرم على اب الرضع الرضعة قطعا لانها كزوجته فله ان
 يعقد عليها مع خلوها من المانع بلا خلاف كسائر الاجنبيات وكذلك من هو في طبعها كاخواتها
 ومن عد الامهاتها من هو على منها كعماتها وخالاتها لانها اجنبيات لان مثلهن يجوز في
 النسب فلا يحرم من الرضاع ولا يحرم عليه بناتها ولادة سواء كن من الفحل اعني صاحب اللبن او
 من غيره لانهن اخوات ابنه واخت الابن في النسب لا يحل فحرم من الرضاع لعدم التحريم الثاني
 يحرم عليه بنات صاحب اللبن وان كن من غير الرضعة بعين التغايل المذكور ايضا
 الثالث لا يحرم عليه بنات الرضعة من الرضاع اذا كان اللبن من غير الفحل التي ار
 ابنه بلبنه لان اتحاد الفحل شرط عندنا ويجوز من اذا كان اللبن منه لانهن اخوات ابنه
 من الرضاع واخت الابن من النسب لا يحل فكذا اخت الابن من النسب لا يحل من الرضاع
 لعدم التحريم وهذه المسائل لا اعتبار عليها عند اصحابنا ولا خلاف بعندها فيها ومطهر
 مصرحه بها بغير ذكر خلاف نعم ذكر في القواعد احتمالا لمشائى الالتفات الى ما رقبناه
 غير مرة من عدم التحريم بالمصاهرة وفي الصورة المذكورة اعني اخت الابن احتمال المصاهرة
 لان اخت الابن في النسب ما بنت واما ربيبة والتحريم فيها من حيث المصاهرة
 وهذا احتمال نادر ضعيف لا يبرج عليه ومن تتبع كتب اصحابنا علم ضعفه ومنه يعلم
 ضعف احتمال عدم التحريم من حيث المصاهرة وان قاعدته منه دمه المباني وان الار
 بعموم الخبر كما اسلفناه ومما يؤكد هذا ويزيد بانه ارفع اللبس عنه ما رواه الشيخ
 في الصحيح عن علي بن مهزيار قال سئل عيسى بن جعفر بن عيسى ابا جعفر عليه السلام
 عن امرأة ارضعت لي بنتا فهل لي ان اتزوج ابنه زوجها فقال له ما اجور ما شك
 من ههنا يود ان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل ابن الفحل هذا هو لبن الفحل لا
 غيره فقلت له ان الجارية ليست ابنة المرء التي ارضعت له هي ابنة غيرها فقال لو كن عسرا

روى محمد بن ابي حمزة عن
 ابي جعفر عليه السلام

عبد بن
 محمد بن ابي حمزة

منفقات ما حل لك منهن شيء وكن في موضع بنائك وما رواه ابن محبوب في الصحيح
 الله بن جعفر قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام ان امرأة ارضعت ولدا لرجل هل
 يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرأة ام لا فوقع لا يحل له وما رواه ابي بصير بن فوح
 قال كتبت علي بن ابي طالب الى الحسن عليه السلام امرأة ارضعت لذي هيل يجوز ان يتزوج
 ببعض لدها فكتب لا يجوز ذلك لان لدها صار بمنزلة ولدك اقول في هذه عدة
 روايات باسناد جيد معتبر في حديث واحد يشهد لها النظر من عموم الخبر وقبول الاحتجاج
 حتى انها كادت ان تكون اجما حابل ادعى بعضهم الاجماع عليها ولو لا مخافة الاطالة
 اوردت عبارات الاصحاب فيها لكنها غير خفية على من له ادنى اطلاع على الفقه ومصنفاته
 ثم اقول ان الرجل المعاصر الذي هو عن ادراك الكتابين بل معرفة الدقائق فاصرت كل هنا
 بكلام رث وحشولا طائل مخنه وذلك لانه لما عرف ان الروايات هادئة لما بناء اراد
 ان يحاول خلافتك وهذه عبارته فان قيل اليس قد روي ثم ذكر الروايات الثلاث
 وقال فيهن الروايات الثلاث دالة على ان من صاوب الرضاع في الموضع المحرم حرم
 نكاحه وذلك دال على التحريم في المسائل المتنازع فيها قلنا الجواب عن ذلك من وجوه
 الاول ان الروايات الثلاث تضمنت واقعته معبته فلا عموم لها وما هذا شأنه لا يكون
 حجة على محل النزاع فان قيل اليس قد تضمنت تغليب التحريم بانهم في موضع بنات ثم الموضع
 فاذا انتفت الدلالة الصريحة كفي الاستدلال بحجة منصوص العلة اجبت بان النكاح
 منهن لا تغليب فيها فلا دلالة لما بوجه واما الاولى والثالثة فانهما وان تضمنتا
 كما ذكر في السؤال الا ان ذلك لا يفي بما ادعاه الخصم لان التغليب في النصوص انما
 يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبتت تلك العلة بعينها لا حيث ثبتت ما اشبهها فان ثبت
 خبر القياس الجموع عليه ونحن نقول بالوجوب فاعبد تسليم الدلالة المذكورة وانتفا
 الفوادح المذكورة تحكم بالخبر حيث صارت بمنزلة الولد وهو المنصوص المتنازع
 فيه ما اذا صارت بمنزلة المحرم مطلقا وابن هذا من ذلك فمن قال بتعدي هذا الحكم
 المستند الى العلة المنصوص عليها الى موضع انتفت فيه تلك العلة لكن ثبت فيه ما

هو شبهها ففقد ارتكيب الغل بالنسب من خرج عن الاصول المقررة وذلك باطل قطعا اول
بعد ذكره هذا الوجه الخ لا يحتاج من الذكر الفطن الى بيان ظاهل وذلك لانه قد والسوال
على ان العلة في تحريم من صار بالرضاع في موضع المحرم الروايات الثلاث ثم استغل في تكليف
الجواب عنه واحده لم يدع هذا ولم يشبهه عليه حتى يسئل عنه ليجتاج الى جواب انما
يحمل لو لم يكن دليل على تحريم من صار في محل المحرم الا بذلك وليس الامر كما زعم بل الدليل
ما سبق من الاحاديث الدالة بعمومها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن آله
الطاهرين كقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وغيره مما اسلفناه والفتاوى
من الاصحاب والاستدلال منهم من الاخبار العامة على التحريم في محل يكون قد صار
بالرضاع في موضع المحرم صريح في ان العلة ما ذكر من عموم الحديث والاحاديث المذكورة
ونحوها مما دل على التحريم في الموضع المذكورة كالمسارح والمبشرين والمعتبين والمقربين
المؤكد لمعاني الاخبار العامة وكذا التعليل في الروايات المذكورة كما لا يخفى على من له أدنى
معرفة وادنى تأمل ومطالعته كتب لغوم على ان ما ذكر في الجواب عن التعليل ليس
التحريم في شيء اذ التعليل دل بصرحه على التحريم في الصورة المسئول عنها ودل بفجواه على
التحريم في كل صورة يكون من صار بالرضاع في محل المحرم لان اخذ المرضع اذا كانت بسبب
الرضاع في موضع البنت فلا يخفى ان عنها في موضع عنه البنت وخالة البنت وبنتها
في موضع بنت البنت وغير ذلك ولا شبهة واحتمال في ذلك اذ البنت حاصلة بالنسب
والنسب اليها حاصلة جزما بنسبها بسبب البنت بلا شبهة ونحو ذلك وهذا ليس بين القضاة
في شيء ومما يؤكدها بياننا ويزيل اللبس عنه وجوه الاول ان الاصحاب حكموا بتحريم من صار
في موضع المحرم بما لا دليل عليه الا عموم الخبر مع كونه في محل لا يحرم مثله في النسب الا في
المصاهرة كزوجة الابن من الرضاع وقد قد من الكلام فيها الثاني انهم فهموا من الكلام
تحريم سائر المحرمات من النسب من حيث الفحوى لا يذكر فيه نص في الامهات و
الاخوات قال الفاضل العلامة القصب الراوندية في شرحه الايات المتعلقة بالاحكام
ما هذا لفظه والمحرمات بالنسب الامهات من الرضاعة والاخوات ايضا من الرضاعة

كل من يحرم بالنسب محرم مثله بالرضاعة فقص الله من جملتين على الامهات والاخت
 بظاهر اللفظ ودل بجواه على ان من عداها ممن يحرم بالنسب بها لان ثلث اذا صار
 بالرضاع اما وهذا اخذنا قلعه والخالة بصيران عنه وخاله وكذلك من سواها يولد
 قال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الثالث قول العلامة في لف لما حاكم
 في ام الولد من الرضاع بين الشيخ والفاضل ابن ادريس كلاهما قد اسلفناه في الفائد
 الثانية من البحث الثالث في اصل الرضاع وكذا عياره والمعتمد محرم الام من الرضاع
 وقول الشيخ في وان كان فوالكن الرواية الصحيحة على خلافه فان علي بن مهزيار روي
 في الصحيح وذكر الرواية الخ وقد اسلفناها انما ثم قال فقد حكم عليه هنا عليه السلام
 اخذ البنت من الرضاع وجعلها في منزلة البنت ولا ريب ان اخذ البنت انما يحرم بالنسب
 لو كانت بنتا او بالتبني او كانت الزوجة والتحريم هنا بالمصاهرة فيكون في ام الام كذلك
 وليس فاسا لانه منه بجرثمي من كل حكم كل قال ثم قال المتصف لولا هذه الرواية لا عند
 على قول الشيخ لقوله اقول فانظر ايها المتأمل الى فهم الاصطاح نصهم على ان البنت ليس
 فاسا والى فهم هذا الفاصر واخر اضنه بانه فاس في ايضاح السعيد عند شرحه
 لقول ابيه ويحمل فوبا عدم التحريم بالمصاهرة بعد توجيبه الفوق ووجه التحريم الرواية
 المتقدمة وتعليل تنزيل اخوة الابن منزلة اولاده فنقول امهم بمنزلة زوجته وامها بمنزلة
 ام ام اولاده من النسب لثلاثة الاضافات اقول فقد عرفت اتفاق الفضلاء على الاستدلال
 بالرواية وانه ليس فاسا وان اختلفت عباراتهم وان من عم انه فاس فهو فاصر عن مذاك
 الاحكام والله يفتح مسامع من يشاء قال المعاصر الفاصر الثاني يعني من جوده جوابا بانه مما ورد
 من الروايات ان في التعليل اجمالا لان موضع البنات الجففي ومنزلتهن في قوله وكنت في
 موضع بناتك وقوله عتد بمنزلة ولدك غير مراد قطعا اذ لا معنى له والجاز غير منع من لهما
 ارادة المساواة في الوصف المقتضى للتحريم واردة غير ذلك كالأحرام واستحقاق الشفعة
 مثلا ومع الاحتمال المذكور كيف يمكن الحمل على المساواة لتعنيته مما المراد من هذا المسألة
 ان بعض الوجوه ام من جميعها لا جازان يراد البعض والالتفات للتحريم بالمساواة في امرها

فيما يحرم على الرجل الرضاعة

٧٧

اعلم ان الرضاعة
تسمى بالرضع
والرضع
الذي يرضع
الطفل

هذا بمقتضى التعلييل المذكور ولا جازان براد المساواة من جميع الوجوه لاستماع حقه و
لا من وجه معين بخصوصه لعدم اشعار اللفظ بشئ يقول الاخضر عملا الاكثر للا
الى الله المنان ابراهيم بن سليمان مؤلف هذه الرسالة اشهد بالله ان جهاد مثل هذا
الرجل على الغلط والاعلاط في المسائل افضل من الجهاد بالضرب بالسيف في سبيل الله
هذا الكلام لا يمكن ان يخرج من بين كجني منفعل ونظر الفهم فيه كاف فيما فيه الا ان
ايضا حاو له في التعلييل اجمالا وليسا اقول لبث شعري في لبس اجمال في تعليله عليه السلام
فانه حكم بغيره ان تزوج وبين انه من قبل ابن الفحل وعلل بانه نهن بنات من الرضاع والبناء
من الرضاع كالبنات من النسب في مساوئهن في الاحكام الشرعية الا ما يخرج بدليل يخص
ومن المساواة في الاحكام يعلم تحريم التزويج واحتمال ارادة غيره لك كالاحرام واستحسان
الشفعة مما يستجيبه كل سامع من مثل لبث شعري كيف يحتمل كلام الامام ذلك وهو في
معرض التعلييل للتحريم التزويج من حيث انهن في محل الشفعة والاحرام بالنسبة اليك وهذا
في الحنفية نفى على الامام عليه السلام فانظروا فهم هذا الرجل الى ان يبلغ به وقوله
سليمان الخ من هذا القيل بعينه لانه ابراد في الحنفية على انطباق التعلييل على المدعى وهما
من الامام عليه السلام ونقول في جوابه ان المراد المساواة في الاحكام الشرعية الا ما خرج
بدليل عيني شرعي او نقول المساواة في الاحكام بالنسبة الى النكاح لان النص ورد فيه
قال العلامة في كرهه واما شبهة الرضاع بالنسبة في النكاح لان النص ورد وبشئ به المحرم
المفيد لحل الخلوة والنظر لا ينافر على التحريم اذا كان بسبب مباح واما بان احكام النسب
النفقة ورتد الشهادة وسقوط الفضا من غيره لك فلا يتعلق بالرضاع الخ وسبب في
اذن الله تعالى فكان هذا الرجل مع فصور فهمه لم يعرف اصطلاح الفقه لم يسمع ما
حال اهله فيه قال المعاصر ايضا الثالث انا اذا اسناد لالة الزوات المذكورة على
المراد بغير مانع مما ذكر امكن القدر بوجه اخر وذلك لان حكاية الحال في السؤال
قوله امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان تزوج ابنة زوجها يحتمل كون وجهها
صاحب اللبن وعزم ومع ذلك فيحتمل كون البنات المذكورة منها ومن غيرها ويزال الا

رضا عید فضل فطیفة

٧١

في نحو ذلك دليل العموم فيصريح ببلد الزوج من غير ما وان لم يكن الزوج هو صاحب اللبن
وهو باطل بالاجماع ومثل هذه العبارات في الثانية والثالثة لان قوله في السؤال
يحل لذلك الرجل ان يزوج ابنة هذه المرأة وقوله هل يجوز ان يزوج بعض لدها
كما يحل ان يكون ابنة المرأة ابنة لصاحب اللبن يحل ان يكون لغيره ايضا وكما يحل كونها
ابنة لها من النسب يحل كونها ابنة لها من الرضاع فيقتضي ذلك الاستفصال بحريم
المرضعة من الرضاع بل من فحل اخر على ابنة الصبي هو باطل فطعا ومع ذلك فهما مكانا
وما هذا شأنه كيف يمسك به بل كيف يغدي حكمه الى غير قياس الاول رحمه الله حق من
يجب من هذا الكلام ومن نسب صاحبه الى الفصل فان هدام غريب الدهر ووارد
العرو حيث افضت البلوى من تماث الطالبين ونقاد عزيمته العالمين الجواب عنه
بمحله اذى الجواب عملا يحتاج الى الجواب ذهولا اعراض جهن فقول والله المستعان اولا
ما ذكره من الاحتمال لا يليق بمن يسمع الرواية بل بمن نسي ما فيها او غوى عنه عن الشك فانها
لا تغني الا بصار ولكن يغني القلوب التي في الصدور فان الامام عليه السلام قال ما الجد
ما سئلت من ههنا ثوبتي ان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل لبن الفحل هذا هو
لبن الفحل لا غيره وهذا صريح ان المراد ابنة زوجها التي ارضعت بلبنه بل نص لا يحتمل غير ما
فهم منه نعم السؤال غير مصرح فيه بذلك فاما ان يكون الامام عليه السلام علم مراده ان
المسئول عنه ابنة ذى اللبن وهو ظاهر الكلام او اظهر واجاب عن ابنة صاحب اللبن فان
الصلح في الرواية وابن ترك الاستفصال اعوذ بالله من الشهود في الدعوى غير الحق
قوله وهذه التغييرات في الثانية والثالثة اول الثانية والثالثة فليس فيها الا ذكر
الابنة والولد ومعلوم انها اذا اطلقتا انما يراد بهما حقيقتهما وهو الولد للصلب فيصرف
اللفظ اليه وينطبق الجواب الجواب عليه كذا لا والولد من الرضاع مجاز لا يفهم عند
اطلاق الولد واستعمال اللفظ في حقيقتهم مما لا شبهة فيه ولا يعارضه مجازة واستعمال
فيهما مع كونه في الحقيقة مجازا فيهما اشدهم الخلاف في الاصول فان الصلح يار باب النظر
والمعنى وثانيا ان غاية ما ذكره ان الجواب عام يدخل فيه ما لا يخرج من هذا المقدر

في الاعتراض على الحق في الكفر في النفا

٧٩

في شيء لأن ذلك خارج عن العام وخروج بعض ما يدل عليه اللفظ لدليل عقلي
 شرعي هو الاجتماع أو غيره لا يكون في دلالة اللفظ على المعنى المطلوب بوجه فإن العام
 المخصوص حجة في الباقي وقد تقرر في الأصول وأتى عمومه خلا من تخصيص يخرج بعضه
 روى عن ابن عباس كل عام مختص لا قوله والله بكل شيء عليم وقوله ومع ذلك فهذا
 مكابدة من قول كونهما مكابدين يقتضي نقضا عن غير المكابدة من الرقابة إلا أنهما اعتد
 بصحة علي بن مهزيب وقد كانت كافيته في المطلوب لصحة سندها فوجب العمل بها من
 دونها فكيف إذا ورد فامع ان المكابدة فيه ^{هالا} غيره يخرج عن كونها حجة ولا يضر لان
 الخبر عام يقتضي ذلك وهو قول الأصحاب **فتم** في هذا البحث تشمل على قائلين
 الأولى قال المعاصر الفاضل في آخر رسالته الثانية من المسائل الثلاث التي تكلم بها الأصحاب
 أولاد الفحل ولادة ورضا عاقل مجرم على أب الموضع أم لا الخلاف فيها كالحلاف فيها
 سبق غير ان الخبر هنا راجع عمدا بظاهره لالة النصوص السابقة ولا محذور في استثنائها
 هذه المسئلة من قاعد عدم الخبر في الرضا بالمصاهرة لا خصاصها بالنقص
 قبل النصوص السابقة ذلك على محريم أولاد المرضعة وهو يقتضي شيئين أحدهما عدم
 الاستبعاد بخبرهم أولاد الفحل من غيرها فكيف عم الخبر والثاني محريم أولادها من الرضا
 وان كان بلين فحل آخر لعموم صدور أولادها عليهم وانتم لا تقولون به فلنا أمّا الأمر
 الأول فصحيح بالنسبة إلى الروايتين الأخيرتين وأمّا بالنسبة إلى الأولى فلا لأنها مقصورة
 بخبرهم أولاد الفحل فان السؤال معنون به ولا يضر التعيين بالزوج فانه وان كان من
 الفحل إلا ان الأصحاب يطبقون على راد صاحب اللبن ولعلمهم فهو من لفظ وأهله
 إليه بأفضاء الاجتماع له وأمّا الأمر الثاني فالعموم بحسب الظاهر ثابت لكن الاجتماع
 منعقد على اعتبار اتحاد الفحل في ثبوت الخبر أقول هذا الرجل لا يضطر به لا يبالى بما
 قال وبما قيل ولعله فهمه لا يدري ما أسلفت ولا ما أسلفه إذ لا ينبغي على التامل
 ان مما أجاب به دافع لما جعله سابقا فصورا في الروايات وفي لالتها وفدجاء مانعا
 من التمسك بها حيث يقول هناك الثالث ما إذا سلمنا دلالة الروايات المذكورة

منه
 في
 الفحل
 وهو

المسواد بغير مانع مما ذكر امكن الفتح بوجه اخر الى ان قال وما هذا شأنه كيف
 به مع انه يقتصر هنا على الجواب بل قدم ان الخبر يراجع عملا بظاهره لانه النص
 المتألفه فاذا كان القوي به واجاود لانه ظاهره فابن الفتح اذا الفتح وان
 قام بالاحتمال المرجوح لا ينفي في القوي بوجوب العمل بمظنون الرجحان في الشرعيات
 فانظر ايها المتأمل في حظ هذا الرجل وقلة تحصيله واستقامته على ان يقر قوله فان
 قيل الخ ركاكة ظاهرة لان السؤال فيه افضاء النصوص شيئين احدهما عدم الاشعار
 ومع عدم الالتفات فصور العيان اذ النص اذ لم يقض شيئا لا يقال يقضى عدمه بقول
 لا يحسن تقدير الاعتراض في موضع يكون الكلام غير محتمل لتقديره اذ النص الاول مقدر
 بخبر ولد الفحل فقد سلم في الجواب فان الاستثناء المقتضى لتقدير السؤال غايه ما في الباب
 ان بعض النصوص هي الروايتين لا اشعار بينهما واذا كان كذلك فالاعتراض ان حسن فاما
 بحسن بالنسبة اليهما لا بالنسبة الى النصوص المتألفه فلا معنى له في الحقيقه الا ان
 النصوص على الروايتين فيه فصور والجواب ايضا لا يسا عد المحل قوله ولعلم فتموه
 من لفظ قلت فهو من صريح جواب الامام عليه السلام كما اشرنا اليه سابقا وقوله
 لاخذ وري استثناء هذه المسئلة الخ قلت قد بينا ان لمجبه الاجماع غيرها وما قام
 الدليل عليه من حديث العموم على عدم اعتبار ما ذكر وسباني غير ما ذكر ايضا
فرع ثان الاول لو ارضعت احدى بنات الفحل مطلقا او بنات المرضعة نسبنا
 حرمت على اب المرضع كما تحرم عليه بنتها من النسب لان بنت البنت حرام نسبيا
 وضاعا الثاني لو تزوج احدى اولاد الفحل مطلقا او احدى اولاد المرضعة ولادة زوجيه
 احتمال خبرهما على اب المرضع لانها زوجة من هو بحكمها ولد شرعا ولا يترتب مفهومه
 لما تقدم وعدم الخبر لانه ليس ولد نسبيا ولا رضاعا وثبت انهم بحكم الولد لانهم اخوة
 للابن فيقتصر عليه ولا يتعدى فان وجه اخ الابن نسبيا فحل على الاب كما لو
 تزوج اخو ابنه من امه من غيره ونحو هذا خبرهم اولاد الفحل على اولاد اب المرضع
 فيها فاولان ولعل الاثر في الخبرين منها الثاني لو ارضعت جدت الولد ولدا بناتها الرضا

لا يحسن تقديره

الثاني
 الثاني

فما يحرم على الفحل صاحب اللبن

٨١

المحرم حيث على وجهها لانها بنت صاحب اللبن وقد فرغنا ان ينش صاحب اللبن المحرم
على اب المرضع والرضاع يحرم لاحضا كما يحرم سابقا فكلما لا يحرم لاب المرضع ان ينكح في اول
صاحب اللبن فكذا ينسخ نكاحه من لو كان قد سبق نكاحه لوجود علة التحريم الطارئة
بحرم اسناداته النكاح وينسخ وهذا لما لا شبهة فيه الا ما في اصله وقد بيناه ايضا
الرابع يحرم على ام المرصعة على الاقوى انه ام ولد وام المولد المحرم من النسب فحرم
من الرضا عنه وقبل لا يحرم لعدم المصاهرة بالفعل ومثابها انما يحرم من المصاهرة وفيه
ما تقدم وكذا البحث في ام ام المرصعة وقد سمعت ان هذه المسئلة من المسائل المستثناة
وضعت ما بينها وعلى المحرم لو ارضعت ابنة ولده حرمت زوجته وهي امها على لا نقا
جلد ابية جنته وفي محرم مرصعة ولدا لولد وجهان هي من المسائل المستثناة وقد
فما قل الخامسة في محرم عليه ام الفحل على اب المرضع وجهان من حيث انها حدة ابية
حيث الابن محرم من النسب من حيث انها مثلها نسبيا لا يمكن فرضه لاستحالة فرض
ابوين من حيث النسب او المصاهرة بخلاف ام الاقرباتها بنصوري النسب بان يكون ام الوالد
وفي المصاهرة بان يكون ام الرضعة وللرؤية حكم التبت نسبيا والاصل الاباحة منقضا
الى عموم الكتاب الستة فيسحب كذا البحث في اقارب الفحل كاخواته وعماته و
خالاته ولعل الانسب الحل فهذا تمام ما يحرم على اب المرضع الفائدة الثانية فيما يحرم على الفحل
هو صاحب اللبن فيها مسائل **الاول** لا يربي محرم المرصعة وبناتها وبنات المرضع على
صاحب اللبن لانهم اولاده من الرضا عنه وكذا الاربع في محرم ارج واج المرضع واج اولاده
وقد تقدم مع مثل الاجماع عليه **الثاني** لو ارضعت بنته من الرضا عنه بنتا
حرمت عليه لانها بنت بنته من الرضا عنه ويحرم عليه اخوات المرضع على الاقوى ذلك
لانهن اخوات ابنة من الرضا عنه وله حكم الابن من النسب اخذ الابن من النسب لا محل لها
اما بنت او ربيته واحدهما لا محل في ابن النسب بوجه فلا محل في صور الرضا عنه كذلك
لعموم الادلة وما يحمل من الابرار بالمصاهرة وان المحرم لا يكفي فيه كونه في المحل من غير
تحقق رضاع بالفعل ولا مصاهرة فقد زفناه غير مرة وبين ان المراد بالخبر ما يشتمل

من الرضا عنه

من الرضا عنه

من الرضا عنه

رضاعه فاضل قطيعة

٨٢

نقل الشيخ الفاضل
في المسائل

ذلك ليللا واستشهاد هذا بما ذكره الشيخ ربه من القاعدت وإشارته بقوله عن علامته
في الخبرين أن الخبرين موقوف على الموضع وعلى نسبه دون من هو في طبقة كاخوانه أو على
منه كامهاته وعمناته وخالاته وفدا وضحا الجواب عنه سابقا وذكرنا ما قاله ابن إدريس
فيه ويستمع في هذه المسئلة وفي غيرها زيادة تبين لك بطلان القاعدت المذكورة
وللمعاصر القاصر هنا بحث لا بد من إيراد وحديث كانت هذه المسئلة أول رسالته و
الموضع الذي أشار إليه عن الشهيد في مبدئ كلامه أجبت أن أورد كلامه من أوله إلى
آخره قال أعلم وقفا لله أنه قد اشهر على السنة الطلبة في هذا العصر يخرجونهم عن
بارضاع من سنذكره ولا تعرف لهم في ذلك أصلا يرجعون إليه من كتاب سنة أو إجماع أو
لاحد من العرفين أو عبارة يعتمد بها لشعرب ذلك أو دليل مستنبط في الجهة بقول على مشله
الشفهاء وأما الذين شاهدناهم من الطلبة وجدناهم يزعمون أنه من فتاوى شيخنا الشهيد
قدس الله روحه ونحن لاجل مباينته هذه الفتوى لأصول المذهب سنبعدنا كونه مقالة
لمثل شيخنا على غرارة علمه وقوة فهمه لاستباده لم نجد هؤلاء المدعين لذلك استنادا
يصل شيخنا في هذه الفتوى يعتمد بها ولا مرجعا يرجعون إليه ولسانا فبين هذه النسبة
عنه رحمه الله استغاثه على القول بفناء هذا الفتوى فان الأدلة على ما هو الحق البين
اختيارنا المبين بحمد الله كبر أحدا لا نستوحش معها من فلة الرقيق نعم اختلف أصحابنا
في ثلث مسائل قد يتوهم منها القاصر عن وجه الاستنباط أن يكون ليللا شيء من
المسائل التي نحن بصدد هاتما لم نعرض له إلا صاحب الثلث التي ذكرناها أن للاصحاب
فيها اختلافًا معطين البحث حقه في المسلكين سالكين محجة الانصاف في المفضلين
غير تاركين لاحد في ذلك تغلبا مادام على جادة العدل تخليا بجلته التجميع وهذا
أو ان الشروع في المقتضون لله تعالى فنقول المسائل المنصوت في هذا الباب كثير
لأنك قد تنحصر والذي نسخ لنا ذكره خارجا عن المسائل الثلث المشار إليها بصور الأول
أن نضع المرتبة بابين فالحال الذي هي في نكاحه حين الارضاع اخاها أو اختها لا يوجبها
واحد من الثانية الخ ثم قال إذا عرفت ذلك فالذي يدل على عدم التحريم في المسائل الأول

نفاكلام المخوف الكركي في الفتا

٨٣

وجه الأول التمسك بالبرائة الاصلية فان التحريم حكم شرعي فهو قائم على مستند شرعي فان قيل كما ان التحريم حكم شرعي فكنا الاباحه ايضا حكم شرعي فالمطالبه بالمستند تكون ايضا قائمه اجبتا بوجهين احدهما انه قد تقرر في الاصول ان الاصل في المنافع الاباحه والمنازع متقعه مباحه الثاني ان القائل بالتحريم مثبت والقائل بالاباحه مانع وقد تقرر ايضا ان الثاني لا دليل عليه فخص مدعي التحريم بالمطالبه بالدليل فان قيل القائل باحدى المقتضين ناف للآخرى فام خصص بالقائل بالاباحه كونه نافي لنا معلوم ان التحريم امر زائد على اصل الذات والمنافع له يكفي في المنع برده ولم يصرح بدعوى الاباحه وجبت الاباحه ثابتة بطريق اللزوم **والجواب** ان يقال ان اردت بالاباحه الادب الصريح المستوع له مسلم توجه المطالبه ونحن لا ندعيه فان مطلوبنا غير متوقف عليه وان اردت الاباحه المستفاده من الاصل المفرد المذكور سابقا فهو مدعانا ولا نسلم توجه المطالبه حينئذ فان قيل الاصل حجة مع عدم الدليل النافي وقد وجدنا ههنا فان الروايات التي سنذكرها تدل على التحريم قلنا اما الروايات فنبات الكلام عليها في المواضع اللائق بها ونثبت ان لاجحه فيها ولا دلالة بوجه من الوجوه ونتبع ذلك بما وجدناه من كلام الفقهاء الدال على المراد **الثاني** عموما بات الكتاب العزيز الدال على الاباحه مطلقا مثل قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فانها بعمومها تناول محل النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله تعالى وأنكحوا اليتامى منكم واليتامى جمع ايم وهي التي لا زوج لها بكر اكانت او ثيبا والجمع المعروف باللام للعموم في مثل محل النزاع وغير ذلك من عموما بات الكتاب السنة الدالة على التزوج من غير معين فانها بعمومها تناول محل النزاع وهي كثيرة جدا بل لا تحصى ظاهر العموم حجة كما تقرر في الاصول فان قيل العموم فيما ادعيت به غير مراد فطعا لتناول ظاهره ما ثبت تحريمه فينتفيح لآلته قلنا ما ثبت فيه التحريم يخص من العموم ويبقى مانعاه على حكمة فان العام المخصوص حجة في الباقي فان قيل يخص العموم في المنازع ايضا قلنا يخص من غير دليل باطل ولا دليل سوى القياس على ما ثبت فيه التحريم من الروايات بالرضاع

لا يجوز التمسك به فضلا عن ان يخص به عموم الكتاب **الثالث** قوله تعالى واحل
لكم ما واء ذلك بعد نكاح المحرمات المذكورة في الآية وذلك نص في الباب
دلالة على المطلوب اظهر فان المعنى والله اعلم واحل لكم ما عدتلك المحرمات المذكورة قبل
هذه ومعلوم ان شيئاً من المنازع فيهن ليس ^{عنه} شيء من المحرمات المذكورة في الآية و
لا دخلا في مفهومه ولا يدل عليه بوجه من الوجوه المعبر في الدلالة واذا عد الحكم
انواعا وخصها بالخير كما احل ما سواها امتنع عدم الحل في المذكورات والا كان مغربا ^{لغير} بل
فان ثبت في الخبر في البعض في غير المذكورات كالمطلقة تسع للعدت والعمود
عليها في العدت مع العلم او الدخول وغير ذلك قلنا انما يثبت المنع ويلزم المحذور و
لا يمكن هناك معارض ينهض مختصا للكتاب ما معه فلا محذور ولا شيء مما ادعى تحريم
خارجا عن المذكورات في الآية بما ثبت فيه التحريم الا وله شاهد يمسك بمثله ويصل
لتخصيص الكتاب الغرض ان المنازع لا شاهد له اصلا وراسا فمن ادعى شيئا فعليه البيان
الرابع الاجماع فان جميع العلماء ممن نقلوا قولهم واشتهرت مصنفاتهم
عدوا المحرمات في النكاح بل ولا ينقل واما حوا نكاح ما سواها ولم يعد احد منهم شيئا
من المنازع في جملة المحرمات بل لا ينقل عن احد من الاعيان الذين يرجع الى قولهم ويعول
على امثالهم بل في عبارة بعضهم ما يدل على المدعى سنن شريفة في موضع من ادعى
الخبر في شيء من ذلك مع اقامته الدليل الى سلف يوافقه خذرا من ان يكون خارفا
للاجماع فان قيل هذا الاجماع الذي ادعته لو ثبت لكان اجماعا سكونيا وهو غير حجة
عند المحققين كما نفرد في الاصول قلنا الاجماع السكوني حفيضة ان يفي واحد من اهل
العصر بحضرة الباقي فلا يصير حون يوافقه ولا يردون فتواه ولا كذلك محل النزاع لان
الفقهاء لما عقدوا المحرمات في النكاح بابا واسنواوا اقسامهم منه ونحو وان لا
يدعوا من اقسام المحرمات شيئا الا ذكره كان ذلك جارا مجرى النصريح مجزا ^{هنا} ما سوا
وهذا حفيضة لا سكوني فان قيل قد ذكرت فيما سبق نسبة القول بذلك الى الشهيد
فقد ثبت القائل بالخبر من محصل التلف وان دفع المحذور قلنا هذا السبب غير

بيان كلام الأئمة في المنها

٨٥

ثابتة عندنا فانما لم نجد لها في مصنف منسوب اليه رة ولا سمعنا لها من يركن الى قوله سماعا
 يوثق بمثله ويسند اليه وانما كانا نجد لها مكتوبة في ظهر بعض الكتب لفقهية مسند
 اليه وفي خلال المحاوره نسمعها من بعض الطلبة الذين عاصرونا هم وهؤلاء ايضا طلبوا
 باسناد في ذلك يسكن النفس في مثله ولم نجد واليه سبيلا ومثل هذا الاشقي عليه
 ولا يقطع غلته وقد رايت في عصرى كثيرا من الحواشي في الفوائد منسوبة اليه رة وانما لم
 نفتا تلك النسبة والسرى في ذلك تصرف الطلبة الذي يعسر سلامته من الزيادة و
 النقصان والخطاء وسوء الفهم وما هذا شأنه كيف يجوز ان يجعل قول واحد من المعبرين
 او يجترأ به على مخالفة الاجماع او ما يكاد ان يكون اجماعا ويخالفه ظاهر الكتاب السنة
 والادلة الجلية الصريحة ويحكم لاجله بغير ما هو معلوم الحل ويقطع به عنك النكاح
 وتحل في وجه الرجل بسببه لمن سواه ويحكم بسقوط احكام الزوجة الثابتة شرعا بغير
 شبهة ان هذا الامر عظيم وبلاء مبين **الخامس** الاستصحاب هو من وجوه الاول
 استصحاب الحال فان الزوجة حل قبل الرضاع المذكور والاصل بقاء ما كان على ما كان الى
 ان يثبت لنا قل عن حكم الاصل الثابت ولم يوجد ومن ادعى شيئا فعليه البيان و
 ما يمكن ان يعلل به الخصم من الاخبار فاضعف سبب سنيته ما فيه مستوفى انشا
 الله الثاني استصحاب الاجماع الى موضع النزاع فان المرثية قبل الرضاع المذكور حلال
 اجماعا فكذلك بعد عملا بالاستصحاب هذان النوعان من الاستصحاب حجج كما بينت في
 موضعه الثالث ان حق الزوجة ثابتة قبل الرضاع المذكور من الطرفين فكذلك
 بعد لما تقدم من الاستصحاب فقبحها يحتاج الى دليل التاميم الاحتياط فان الفروج
 مبني على الاحتياط التام ولا ريب ان حل المرثية المذكورة تعبر من هي وجه له بمجرد
 الرضاع المذكور وامر بجانب للاحتياط بل للسندين وفيه من الاقراء على الله والمخالفة
 لارشاد السنة المطهرة ما هو ^{بين} جلي فان قبل بقاء المرثية المذكورة على حكم النكاح مع
 بعائها ايضا مخالفت للاحتياط متعارض الاحتياط بمثله فلنا لا نسلم فان ذلك انما يحتاج
 الاحتياط بمثله لو كان الدليل من الكتاب السنة او الاجماع على خلافه او كان ثم اخلافا

الفقهاء ظاهر شهره على انه لو ثبت ذلك لم يسو باق الحكم محل ما ثبت تحريمه ليس
 كالحكم محل ما كان حلالا و ابن هدام من ذلك **الشائع** انتفاء المقتضى للتحريم في
 المسائل المذكورة من حيث المعنى اما في الاول فلان الرضاع اعني اخ المرضعه صار ولدا
 لها وللخول و اخنا لولدا بما يحرم بالبنوة او بالدخول بامتها ولهذا اذا انقضى الامر ان جاز
 النكاح كما في اخت الاخ **والد** مع اختلاف العلاقة مع لزوم انتفاء الامر من هذا
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب و اخت الو
 اما تحريم من جهة النسب اذا كان بنتا و الا فتحرر بمها بالمصاهرة اعني كونها ربيبة و قد
 بامتها و الرضاع كالنسب كما لمصاهرة الى هنا كلامه **يقول** الفقهاء الى الله المتان
 ابراهيم بن سليمان هذا الكلام من الجواب لي لم يسو مثلها الا ان يشاء الله تعالى
 وانا ابتد على ما فيها البغض المناظر فيه هي التي يجب من غير تعرض لجزئيات اسناد لاله
 فان فيها من القصور ما لا ينبغي فاقول بالله التوفيق وهو الهادي الى سواء الطريق قد
 انحصر اسناد لاله بالوجه و ما ذكره فيها من الاذلة على التاكيد في خمسة اشياء الاول
 التمسك بما بقي من العام من الكتاب السنة بعد تخصيصه بما اعترف به على القول بان العام
 المخصوص حجة الثاني التمسك باصالة البرائة من التحريم و استصحاب الحل و حاصلها
 عند التام لم طلب الدليل على التحريم فان جده هو المراد و الا فلا تحريم وهذا مما لا يشهر
 فيه فان كل مسند على تحريم شيء لا بد له من الدليل و الا فالاصل و غيره يساعد على
 الحل لولا الدليل و قد اعترف بذلك في خلال اسند لاله حيث اعترض تحريم المنكوحه
 في لعنك و المطلقة نسبا للعنك فالتحتم الدليل هو مناط شهره و انتفاء رفقته بل هو
 بين الامة من قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ما في معناها و التحريم
 المنقول بخبر الواحد يختص الكتاب السنة كما نفرد في الاصول فما ظنك بما هو متواتر فلم
 الا البحث عن معناه و عن شموله موضع النزاع و قد بيناه و اوردنا الاستشهاد بكلام
 اهل الفضل فيه فسط اسند لاله بذلك الثالث انتفاء المقتضى من حيث المعنى اقول
 و قد ثبت من حيث عموم شمول الخبر و شموله لموضع النزاع كغيره مما انفق عليه الاصحاب

في الاكثر من على فقله
 التحريم

في الاعتراض على المحقق الكركي

٨٧

استدلوا بالخبر عليه وقد قدمنا فسط قوله هذا ايضا الرابع التعريض والثناء والاعتراض
للقول بالخبر ولعسر الله ان من قصر وتشنع على ذي الفضل واعيان العلماء لقصوره وحده
معرفة اولى بما يشنع واستعظام استعظامه للقول بالحق لعدم معرفته اياه اشد ذكره
القياس غير مترفع مع ان الدليل ليس منه في شيء بشهادة النظر المؤكد بكلام من اتفق على
فضله وبسبب فضله وهو بحيث كان مضاراة في الثبوت عنه غير مستحي الخاتمة الاجماع
الذي بالغ فيه واكد بنفي احد من السلف وزاد في التاكيد بانه ليس اجماعا سكونا بل
اجماع حقيقي ودعي انه اخباره لذلك معين لا مزيد عليه اقول وهذا من المصائب
في الدين التي والله ليست بهينة قال الشاعر مصائب نبانا نهبونا فاما مصائبنا في الدين
هي العواقب وانما كانت مصيبة لان هذا الرجل قد نسب اليه بعض العافين الفضل
بل كماله فاذا ادى سيرا واصر وظهر له ان الحل اجماع حقيقي وانه لا يجوز لمن قام له الدليل
الخلاف بل الدليل لا يكفي من دون موافقة احد من السلف ثم اعترض على نفسه بقل عن الشاهد
سلما اجاب بان النقل مجزوم بفساده وان عاكه نظرنا لطلب الخطاء لا جرم جزم العا
بانه كذلك وبطلانه من فئانك وهذا انما اثبت القائل به من الاصحاب الذاكرون
حتى النافق نفسه في سائله من حيث لا يشعر لقصور مفكرته وقوة وهمه وضعف فهمه
فاقول والله المستعان قال ابن ادريس في الشرائع لما حكى قول الشيخ بن بوزان بنزوح
بام المرئض وابعه وجدته قال محمد بن ادريس امانت بجه باخه وجدته فلا يجوز بحال
لانا لا يجوز في النسب ان بنزوح الانسان باخا ابنه ولا بام امرانه الخ وقد تقدم و
مال اليه العلامة في لف وان لم يصرح به لكن ظاهره الفتوى به لانه رجح قول ابن ادريس
وعلى رواية ابن مهزيار وقال لولا هذه الرواية لا عمدت على قول الشيخ ومعلوم عند
الفرق بين ام الولد من الرضاع واخيه لانا ان اعتبرنا المصاهرة ادخلنا بها وان لم نعتبر
اخر جناها وفي عدا حمل عدم التحريم بالمصاهرة وجعل عدم تحريم الاخوات وغير
من ليس في الطبقة بل اعلى منفردا على الاحتمال منه يعلم ان التحريم ان لم يكن فتوى حجة
فهو موضع الخلاف حيث جعل غيره احتمالا بل الاحتمال من حيث هو لا يدل على وجود القائل

سياثك

رضا عينا فصل في

٨٠١

بل في الخلاف اذا حصل الرضاع المحرم محل للفحل نكاح اخى المرضع وبناته ولا لاحد من
اولاده من غير المرضع ومنها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة اولاده وليس بمعتد وفي
القواعد بعد ان توتى عدم التحريم بالمصاهرة فرع عليه عدم التحريم في المسائل المذكورة
وصرح بعدم التحريم في هذه المسئلة قال فلا محل لنكاح ام المرضع واخيه وحديثه
والظاهر عدم الفرق بين بنات الفحل بالنسبة الى اب المرضع واخوات المرضع بالنسبة
الى الفحل نظرا الى العلة المذكورة في الحديثين التناهي فان كان حجة وجب التمسك
بمقتضى العلة المنصوصة والا انقضى التحريم في المقامين على كل حال فالعمل بالاحتياط
فيهما الاولى واخرى **يقول الفقير الى الله المنان ابراهيم بن سليمان** ختم الله له بالصالحات با
اهل البصائر بصروا واولى الافكار تفكروا وبارباب التدبير تدبروا فان الرجل الذي
بالغ بنفي الخلاف وان الاجماع على الحل وغير ذلك مما لا فائدة في اعادته اعترف بالخلاف
جعل الفتوى مساوية للتحريم اولاد الفحل على اب المرضع الذي هو مشهور الفتوى والفحل عن ائمة
الهدى جعل المنع مساويا في الصور بان واعترف بالنص على العلة وقد كان قبل اعرف
بان الفتوى راجح بظاهر النصوص فيكون هناك كذلك وصرح الان بان المعتدل عمل بالاحتياط
وهو التحريم فيهما اولى واخرى فذلك من ادلته سابقا على الحل الاحتياط ثم اقول قد تفكر
في هذا مرات ان سبب ذلك ظنه ان تحريم اخى الولد على الفحل لا يستلزم تحريم الزوجة
المرضعة لاجلها على زوجها وذلك بنهاية الفصور فان الزوجة اذا رضعها خاها كما
زوجها الفحل واب المرضع هو اب الزوجة والزوجة بنته فاذا حرم على الفحل ان تزوج بنت
المرضع حرمت عليه زوجته بلا خلاف لا استنباه لان الرضاع يحرم به لاحكاما
محرم به سابقا نعوذ بالله من غفلة وتفكر في صور توقع في مثل هذا حتى يكون صاحبه
الطلوب الى يوم الحشر والمآب **الرابع** محرم عليه جد الولد لان مثلها في النسب
لا يصح فكذا مع تحريم الرضاع وقد اسلفنا ما فيه كتابه من كلام الشيخ ورد ابن ادريس عليه
ونقل كلام العلامة في لف واحتماره ذلك ويثبتها على ما استدلل به الاصحاب وحكينا
عنهم انه ليس بغيره للمعاصي القاصر هنا بحث هو انه لما ذكر الخلاف في المسئلة وكسر في

في راجع على التحقيق

على تحريم ذلك

نقل كلام الكوفي في جد الولد المثل

٨٩

بالحل قال الثاني يعني من القولين التحريم وبه افق الشيخ في فت ونصره ابن ادريس وخارء
العلامة في لف مع اعتراف بقوة المذهب الاول وفي كره له يصح بشئ لكن الظاهر منه النقل
الى التحريم وجنهم مانع من الاخبار الصحيحة ووجه الاسناد لال بها حكمهم عليهم السلام تحريم
اخت الابن من الرضاع وجعلها في موضع البنت واخت الابن تحريمها بالنسبة اذا كانت
بنت الزوجة والتحريم هنا بالمصاهرة وقد جعل الرضاع كالنسبة ذلك فيكون حينئذ
اما الام كذلك وليس قياسا لانه بنه يحرم منه على حكم كل كذا صرح شيخنا في شرح الاشارة
وفيه نظر اما اول فلان المثار اليه في قوله في ذلك هو تحريم بنت الزوجة اي جعل
الرضاع كالنسبة تحريم بنت الزوجة اي كما يحرم بالنسبة يحرم بالرضاع ومعلوم ان
تحريمها اذا لم تكن بنتا ليس بالنسبة نعم هو بالمصاهرة فلا ينفيم قوله جعل الرضاع
كالنسبة ذلك قول من عرف خبط هذا الرجل لا ينبغي من مثل هذا الكلام وفساد
وجه الاول ان العبارة المذكورة ليست عبارة شرح الارشاد وهذه عبارة الشيخ
وجه الدلالة انه عليه السلام حكم بتحريم اخت الابن تحريمها بالنسبة اذا كانت بنتا
وبالسبب اذا كانت بنت الزوجة فالتحريم هنا بالمصاهرة فيكون في ام الام كذلك
وليس قياسا لانه بنه يحرم منه من حكم الكل الثاني ان هذا مضايقة لفظية فلا يكون
من النظر في شئ اذا دلل نظر الى المعنى تام فلا يضرب شئ اطلاق لفظية فيه تنويع
اذا كان المعنى حاصل وهذا ظاهر حلي الثالث ان النسب قد يطلق ويراد به ما قابيل
الرضاع فيمثل المصاهرة وقد قدمناه واوردنا جملة من كلام الفقهاء استشهدوا
عليه ثم عطف ذلك بقوله واما ثانيا فلانه لا يلزم من التحريم في هذا الفرع المعين مع
خروجه عن حكم الاصل وظاهر القواعد المقررة لورود النص عليه بخصوصه ^{تقديره}
الحكم الى ما اشبهه من المسائل فان ذلك غير القياس وادعائه نفى القياس عنه و
بانه ينفى عن كل على حكم الكل لا ينفى عنه شيئا لان تحريم القياس صناديق ^{فقد}
عرفت بان تعدد الحكم من الاصل الى الفرع بعله مخدق فيها والاصل فيها ذكره هو
اخت الولد من الرضاع والفرع هو جد الولد من الرضاع والحكم المطلوب بتعدده هو ^{الزهر}

رضاعاً ضد فطنة

الثابت في الاصل بالنسبة لما يظن كونه علة التحريم هو كون اخت الولد من الرضاع في موضع
من محرم من النسب عني البنت المنسوبة وهذا بعينه فاشتم في حد الولد من الرضاع فانها ^{في موضع}
جديده من النسب بل ما ذكره اسوء حالاً من القياس لانك قد عرفت ان القياس بعد الحكم
من جرت الى اخر لا شراهما فيما يظن كونه علة للحكم وهو رحمه الله قد حاول بعدية الحكم
من الجرت الى الحكم وبنته على العلة وثبوتها في الفرع اول كلامه واغرب في عبارته وسمي
ذلك تشبيهاً على الحكم وتقي عنه اسم القياس وذلك لا يحصى من الاراد والاعتراض
ولا يلزم على الناظر المتأمل كونه قياساً انتهى كلامه اقول هذا الرجل يخط خطا عتواً
لا يتأمل المعنى بعرضه على الفضلاء في غير موضع الاعتراض اصلاً وهذا الكلام لا يخل
الشاهد بل هو في الحقيقة كلام امام المجتهدين العلامة في لغته وبسببه اتي عدل عن
قول الشيخ رده لبث شعري ما ينظره من غير هذا القياس وحواله ترى على مثل هؤلاء فلم
يعرفوا موضعه واتي استنباه ههنا حتى يخفى عليهم لكن هذا الرجل لقوة وهمه وقصور
فهمة وعدم رويته من طعم الفقه واصوله من اتباع الذين لا عهد لهم بذلك الاكالات
الاحلام لا يبالون الى ارباب الكلام وحقيقة معنى الكلام اهل الفضل لا يخفى فانهم انما ارادوا
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته عم قالوا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
جعلوه اصلاً يرجع اليه الفقيه ويستنبط منه فروعاً ومذوق اختلاف بين فقهاء ^{شعيرة}
وغيرهم في معناه فبعضهم يجعل المعنى ان يحرم بعله الرضاع ما يحرم بعله النسب اي الذي
لو كان هناك نسب لم يضرع بحرمه اذا كان رضاعاً وهو الذي حققناه سابقاً وبعضهم يجعل
المعنى انما يضرع بجميع الرضاع النسب مطلقاً ويحرم ما يحرم به دون المصاهرة فلما اختلفوا
في بعض اقواله عدم محريم الحجت معللاً بالمصاهرة ردوا عليه بان المراد ما يشملها من
عموم الاخبار وذكر وان الامام بنه على ذلك بما لا يحتمل في صورة اخت الابن فهم في
موضع منه ما قاله الشيخ من تخصيص المعنى بشبه والمعنى بالنص على لا يحتمل الا المصاهرة
فكانهم قالوا ولا ان يكون الخبر عاماً لم يحرم هذه ولم يضل الامام عليه السلام لانه في
موضع بنائك وابن هذا من القياس حاشا لهم من القياس والعمل به ومن قواهم بعد

في الرضاع
 على ما
 في
 الشافعي

لواضع الدلالة على فحليها

٩١

فهمهم له كيف هم يعرفون لك ومحتصوه ومعرفوه ومفهوه وقد صرح الشيخ ربه وغيره من
الفقههاء بالتعليق في الخبر في اخت الولد وجده لعموم الخبر وقد ذكرنا جملة من ذلك غير
مرة **فرعان** الأول لواضع امرأة ولد ولدها حرمت على زوجها لانه الفحل وحده
الثاني لواضع احدى وجه ولد ولدها اخرى حرمت الاخره لانها صارت حده امه
ومن العجائب ان القاصر عد هذين الفرعين في المسائل التي عرّفها اجماع وقد
حكينا عبارة من اقول رسالته الى قوله الاولى ان يرضع المرأة بلين فحليها التي هي في نكاح
حين الارضاع اخاها واختها لا يوبها ولا حدها ثم قال الرابعة ان يرضع ولد ولدها
ابنا وبنتا ومثله لواضع احدى وجه ولد ولدها اخرى وقالة الاستدلال كما
حكاه عنه والذي يدل على عدم الخبر في هذه المسائل وجوه وذكرنا سمعته مماثلوناه و
منه الاجماع الجيّد بالغ بما ذكرهما لا يحتاج الى اعاده مع ان الخلاف في هذه كما حكينا
مشهور مذکور سند اول بل ربما كان المشهور الخبر فيمن يكون بهذا المشابهة ان مسئلة قد اشهر فيها
الخلاف الى رتبة تكون اظهر من ان يذكر بخبري على دعوى الاجماع وبالبالغ في الاستدلال و
الشناعة على نسبة الفتوى الى الشهيد وينبغي ذكر الخ ما سمعت من قوله الذي لا يخرج من بين
لحي من له ادنى معرفة بمواضع الخلاف ومدارك الادلة واعجب من ذلك انه قال كما حكناه عنه
نعم اختلف اصحابنا في ثلث مسائل قد يؤول منها القاصر عن رجة الاستنباط ان يكون لبلد
من هذه المسائل او شاهدا عليها وسنتين المسائل التي نحن بصدد هاتما لم يضره الاضاح
والثالث التي ذكرناها ان للاصحاب فيها خلافا معطين البحث حقه في المقامين سالكن بحجة
الانصاف في المقصد من غير تاركين لاحد في ذلك تعليلا ما دام على جادة العدل محتلبا بحلقة
الخبير يقول الفقير الى الله الثاني ابراهيم بن سليمان اصلح الله امره دار به قد بينا ان العلامة الذي
هو امام المجتهدين وغيره من الفقههاء كالشاهد الذي عم انه غير العلم ثاقب لفهم حكموا
بالدلالة واستشهدوا ببعض المسائل كما حكناه عنهم وهو ايضا عن الشهيد وليث شعري
اعتد مع علمه وعلمه لذلك انهم من القاصرين عن رجة الاستنباط وهو البالغ لدرجته
الاستبحي هذا الرجل من مثل هذا الكلام واعجب من الامر ان المسائل التي ذكرها من يؤمن

مرضا عند ضد طفيف

ان دليلا او شاهدا على صحة المسائل التي نعلم انها اجماعية ولم يذكرها احد من الاضحا
 فهو قاصر عن درجة الاستنباط وهو قد عد منها اعني من المسائل الثلث التي فيها الخلاف ما هو
 عن بعض المسائل التي هي اجماع جني عند وهدن عبارته واما المسائل الثلث التي تكلم فيها لا
 قال اول امام الموضع نسبها او رضاعا هل تحرم على صاحب اللبن اعني الفحل ام لا قولان للاضحا
 وقد حكينا كلامه للاصحابنا سبق ونقله النجاشي عن الشيخ والعلامة وابن اديب وغيرهم
 هذا من الطراف والغريب قد ناملت فرايت ان وهره نشأ من ثغابه فصوره التي لا توصف
 ذلك لانه لم يفهم ان الجن نسب اذا جدد رضاع يصدون مفهومه ان وجهه وجت ابن الفحل
 من الرضاع انها تحرم لا ادرى ان الرضاع يخرجها عن كونها جن مع انها كذلك نسباً وان
 الرضاع ليس من الطوارى الذي يقضى الانقاس بعد لا بد ان يسمل الواصل الى درجة لا
 او من عماته واصل الجواب لكن قد اعترضت على نفسي ان هذا الوهم ان يغلوه لشد
 غفلته ونصوره كما يغلوه به في المسئلة الاولى اعني اخنالا بن كما اوضحناه الا انه هنا قال
 اخرا لا بد لال بعد ان ذكر الاجماع ما هذا الفظه التابع انتفاء المقتضى للمحريم في المسائل
 المذكورة من حيث المعنى ان قال واما في الرابع فلان مضمونها ان المرضعة صانبة
 جن ولدت من الرضاغة ونفي محريم جن الولد من الرضاع سباني بيانه في الكلام على المسائل
 من موضع خلاف لا يحاسب على انه لو ادعى انتفاء المحريم فيها بغير خلاف ممكن نظر الى نحو
 الرضاع المشكوك في كونه محرما للنكاح المعلوم محله وان بعد لان الظاهر عدم الفرق اقول هو
 حينئذ قد علم انها في موضع الخلاف واسار الى احتمال نفيه للطريقتين واعترف بانه بعيد
 الظاهر عدم الفرق فكيف حينئذ يجري على نسبة الاجماع وما ذكره من الكلام فقد انفتح
 في خاطري جواب عنه حسن هو ان كثير الدعوى مفترط في الشناعة او اد الله ان بين قصوره
 عن درجة الاستنباط بشهادة على نفسه ويضرب به بخبطة وفلة فهمه فان سالت هذه
 لا تبلغ كرايسهم وقد اضطرب خبط فيها هذا الخبط فما ظنك بها لو طالت والله يقول الحق
 بهدي التبييل **الخامسة** يحرم عليه عمات المرضع على الاقوى لان عنه الاب
 نسباً لا محل لانها لا تكون الا اخت الاب فعمه الابن رضاعا في حكمها لما حنفناه من الاقضية

علم نفعك
بالحق
النفوس

في ما يحرم على الفحل

٩٣

بكونها في مقام من يحرم في صورة النسب هو ظاهر ولا من الرضا عنه وهو أيضا إذا رضاع
 بين الأب الغائب ما في الباب منها عنه ابنه وليس في الكتاب الستة ما يدل على تحريمه
 الولد بل إنما فيها تحريم الأخت وهذا ليس باختافقوا كون الولد الرضيع ابنا بصريحه
 من حيث الرضاع على معنى أن لها هذا الحكم نسب واث الرضاع كما كان للأخت المرضع نسباً
 بالنسبة إلى الفحل وأولاد الفحل بالنسبة إلى الممرضع من غير فرق وليس إلا كما مروى في و
 عموم الخبر شمله كما اشترنا إليه سابقاً والأولاد لو لم يحرم في شيء يكون بهذا المثابة وأن
 كذلك فلا قدح به فعلى هذا لو أرضعت امرأة ابن أختها حرمت على وجهها وليس كذلك إذا
 الولد لأنهن في صورة النسب لا يحرم من إذا اخت الامم على الأب إنما يحرم بسبب الجمع وليس
 من التحريم في باب الرضاع في شيء **الثانية** يحرم على الفحل بنت أخت ابنه من النسب
 وكذا لا يجوز له في ابنه من الرضاع فعلى هذا لو أرضعت زوجته عمها أو أختها حرمت عليه
 لأنها بنت أخ من صا ابنه من الرضاعة **الثالثة** يحرم عليه بنت أخت وإن من
 الرضاع نسباً لأنه لا يجوز في النسب فعلى هذا لو أرضعت زوجته خالتها أو خالتها حرمت عليه
الرابعة يحرم عليه أم أخته من الرضاع نسباً أي الأم من الرضاع لأخيه نسباً
 تحريم عليه كما لو كانت أمه نسباً لأنه لو كانت نسباً لم تحل لأنها أم الأم أو زوجة أبي فعلى
 هذا لو أرضعت امرأة أخاً أو أختها حرمت عليه بخلاف ما لو أرضعت لأخيه أو
 ولداً أخته لأن أم ولد لا أخ لا تحرم نعم لو أرضعت والد ولد الزوج حرمت لأنها نصيرة ولد
 ولدك وينفذ في نفسي عدم التحريم في الصور بأن لأن التحريم هنا لا يكون إلا من حيث كونها أم
 أخ الزوج أو أم ولد ولدك وتحريمه في النسب غير محقق أما في الأول فلا احتمال أن يكون موطنه إلا
 بالشبهة والفرض أن الصورة مبيدة فلا تحريم عند من لم يشر به ولا عند من يشر به إذا
 لم يكن لاحتمال النسبة مطلقاً ليس شيء وإذا احتمل في صور النسب عدم التحريم لم يحكم
 مع الرضاع به وأما في الثانية فلأن التحريم ليس إلا من حيث كونها أم ولد والاحتمال
 كذلك وأولى عدم التحريم عند احتمال النسب قول وهذا الاحتمال يجري في كل موضع
 إذا لم يكن عليه نص أو اجتماع مماثل

كما في نسخة المنظور

هذه
الرسالة المشتملة على
الوصف في سيرة الخرج لشيخنا
العلامة الزاهد العابد والفاضل الموفق
الشيخ النجاشي الأديب
الفاضل
بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يعرفه اليقين قطهرت للعارفين حقايقه وأوضح لطلابه علامته وبيّنت
للساكن طرأيقته الذي يقينون بالحق على الباطل فبده منه فإذا هو زاهون والصلوة على
المختار لهذه الامة فهو فريد الجود سابقه محمد المصطفى الذي صفت جميع صفاته وخلقه
وعلى احببه الذي جعل في النبوة فهو موازن وموافق ذلك امير المؤمنين حقنا
المتبر به صادق عهد الله ومنافسه صلى الله عليه وآله وعلى آلهما الذين هم سوابق الفضل
لواحقه **ولجّل** يقول الفقيه الى الله المنان ابراهيم بن سليمان ان الزمان ان يفاقت
ضلالته وبعثت هدايته ورجع الظلم على عقبه وافغى افغاء الكلب على ذنبه و
كل منه لاهل الفضل نابا وفتح لهم مضلات الفتن بابا ونادى بخدامه في الشهوات
الذين ارتكبهم الغفلة والطفوات هلموا الى بيعة الله للدين وحفظ الحج والبراهين فلا
يهم من الناس دأوا ولا في عمران الارض اثارا فان ولي النعم ودافع النقم بمدلولها
بالارقاد وهو القاهر بغيره في سمائه وارضه فوز العباد وقد صرح عنه بكلامه
فصبح النادى فسمع من كان له قلب ألقى السمع وهو شهيد من الحاضر والبادى المور
كبت فعل ربك عباد ارم ذات العباد المخلوق مثلها في البلاد ومود الذين جابوا
المضجر بالواد وفرعون ذى الاوتاد الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصبت عليهم
ربك سوط عذاب ارب ربك ليامرصاد وانا لننصر رسلنا والذين في الحق الدنيا

في بيان حرمته كتمان العلم

٩٥

وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ هَذَا وَإِنْ بَعْضُ أَخَوَاتِنَا فِي الدِّينِ قَدْ سَأَلَهُ فِي حُلِّ الْخُرَاجِ وَسَمَاهَا
 قَاطِعَهُ الْجَاهِلِ وَأَوَّلَى بِاسْمِهَا أَنْ يُقَالَ شَيْءٌ الْعَجَاجُ كَثِيرُهُ الْأَعْوَجَاجُ وَلَمَّا كُنْ طَفَرْتُ بِهَا مِنْ
 الْقَهْرِ الْأَمْرَةِ وَاحِدَةٍ فِي بَلَدٍ سَمَانٍ مَا نَأْمَلُهَا إِلَّا كَلْبَةً الْعَجَلَانِ فَاسَارَ إِلَى مَرْجَبٍ طَائِعَهُ
 بِنَفْسِهَا بِتَحْلُوقِ مَرْبَاهَا مِنَ النَّاسِ بِرَفْضِهَا فَأَعْذَرْتُ بِأَعْذَارِهِ لِأَنْذَكِرَ الْآنَ مَا بَلَغَتْ مِنْهَا
 حَقِيقَةُ تَعْرِيفِهِ بِبَصَرِي بِأَنْوَاعِ الشَّيْبَعِ وَمُخَالَفَتِهِ فِي ذَلِكَ فَلَمَّا نَأْمَلْتُهُ الْآنَ مَعَ عَلِيٍّ
 مَا فِيهَا أَوْ هِيَ مِنْ تَبِيعِ الْمَنَاقِبِ فَدَمَعَ الشَّرِيعَةُ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ مَضَادِّهَا سَاكِبٌ هُوَ مَعَ ذَلِكَ
 لَا بِالْجَهْدِ بِأَنْوَاعِ التَّعْرِيفِ بِلِ التَّصْرِيحِ بِمَا يَكَادِ يَخْفَى مُقْصِدُهُ فِيهِ عَلَى أَهْلِ الْبَصَائِرِ مِنْ
 هُوَ عَلَى حَقَائِقِ أَعْوَارِ الْمَقَاصِدِ عَاثِرٌ لَكِنْ الْمَرْءُ الْمُؤْمِنُ بِسَلْبِ نَفْسِهِ بِالْخَيْرِ الْمَقُولِ عَنْ أَهْلِ الْمَنَازِلِ
 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَخْلُو الْمُؤْمِنُ مِنْ جَنْسٍ إِلَى أَنْ قَالَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ يُؤْذِيهِ فَيُفِيلُ مُؤْمِنٌ يُؤْذِيهِ فَالْ
 نَعْمَ وَهُوَ شَرُّهُمْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِيهِ مُقْصِدُونَ وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ تَقَوُّوا يُنْصِرُوا وَإِنْ تَقَوُّوا
 مِنْ عَرَفِ الْأُمُورِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَا يُضِرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ
 أَنْتُمْ دَلَالُهُ سَلُّوا وَتَدَحُّسِنْ لِي أَنْ تُثْمِلَ يَقُولُ عَنِّي الْعَبَسَى وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ
 وَلَا أَرَى لِلْحَرْبِ خَيْرًا بَابِي ضَمْنِي شَانِي عَرَضِي لِمَا شَتَمَهُمُ وَالنَّاذِرِينَ أَلَمَ الْقَهْمَا
 ذِي فَاسْتَحْرَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَفْسِهَا وَأَبَانَهُ مَا فِيهَا مِنَ الْخَلَلِ وَالزَّلَلِ لِيَعْرِفَ أَرْبَابُ
 مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ الْحَقِيقِيِّينَ وَبِالْبَاطِلِ فَيَجْتَنِبُوهُ فَخَرَجَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ فَامْتَلَتْ قَانِلًا
 مِنْ مَرْجَبِي الْفَائِزَةِ عَلَى السَّابِقِينَ الْخَاضِرَةِ ثَلَاثَةُ أَبْيَاتٍ فَشَرَحْتُ عَنْ سَائِلِ الْجَهَةِ مَعْرِفَةَ الْقَهْمَا
 بِمَرْبِقِ أَبْدِي بَنِي سَبَا وَنَفَرِهَا تَفَرُّقُ خِيَمِ تَقْبُضَتْ لَهُ رِيحٌ خَفِيفٌ صَبَرْتُ جَمْعَهُ هَبَا
 أَبِ اللَّهِ أَنْ يَفِي مَا أَذَى الْعَاقِلِ كَذَاكَ الَّذِي اللَّهُ يَفْعَلُ فِدَائِي قَالَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ وَحِيلَتْهَا
 وَاضِحَةُ الدَّلَالَةِ وَسَمِيحَةُ السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ لِدَفْعِ عَجَاجِ قَاطِعِهِ الْجَاهِلِ وَمِنْ اللَّهِ تَقْدِيرُ سَنَةِ
 اسْتِثْلِ الْعَصْمَةِ فِي الْمَقَاصِدِ وَالْمَصَادِرِ وَالْمَوَارِدِ وَلَا تَدُمُ عَلَى الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ مِنَ النِّفَاقِ
 فَوَائِدُ الْفَائِزَةِ الْأُولَى قَالَ الْعِلَامَةُ فِي مَجَرِّهِ فَضْلٌ وَبِحَرَمِهِ كَمَا أَنَّ الْفَقْهَ وَالْعِلْمَ قَالَ اللَّهُ
 تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ
 فِي الْكِتَابِ وَلَئِنَّكَ بِلِقَاءِ اللَّهِ لَلَّاعِتُونَ وَقَالَ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا

باب من خفي عن العلم

خراجية فاضل طيف

مختار فضائل

انزل الله من الكتاب بشرقون به ثمنًا قليلا اولئك ما باكلوزني بطونهم الا النار و
 قال عليه السلام من كنتم علماء الحق الله يوم القيمة يلجأكم من النار وقال عليه السلام اذا
 ظهرت البدع في امة فليظهر العالم عليه فمن لم يفعل فعليه لعنة الله **الثانية**
 قال عليه السلام الفقهاء امناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا قبل بارسول الله فنادى
 في الدنيا قال اتباع السلطان فاذا فعلوا ذلك فاحذروهم على انكم اوردوا ذلك العلانية
 في تحريمه ايضا وقال عليه السلام العلماء احباء الله ما امروا بالمعروف ونهوا عن المنكر
 ولم يميلوا في الدنيا ولم يمتثلوا ابواب السلاطين فاذا رايتهم مالوا الى الدنيا واختلفوا ابواب
 السلاطين فلا تملوا عنهم العلم ولا تفضلوا خلفهم ولا تعودوا وامراضهم ولا تشبهوا جنابهم
 فانهم افة الدين وفساد الاسلام يفسدون الدين كما يفسد الخمر العسل قال النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم النظر في وجوه العلماء عبادة مثل محمد بن جعفر عليه السلام عنه فقا
 هو العالم الذي اذا نظرت اليه ذكرت الآخرة ومن كان خلاف ذلك فالنظر اليه فتنه وفي
 حديث خراذار بن القاري يلوذ بالسلطان فاعلم انه لص اياك يمدح ويقال يرد مظلمة
 يدفع عن مظلوم فانه هذ خدعة ابليس اتخذها فخا والفران سلما وروى الشيخ باسنا
 الى معوية الاسدي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام جعفر بن محمد عليهما السلام يقول
 اما والله انكم لعلى بن الله وما لا تكتفون ما عمنونا على ذلك بورع واجتهاد عليكم بالصلوة
 والعبادة عليكم بالورع والى محمد بن مسلم الثقفي قال سمعت ابا جعفر محمد بن علي عليهما
 يقول لا دين لمن لا دان بطاعة عيسى الله ولا دين لمن دان بغربة باطل على الله ولا دين
 لمن دان بجود شيء من كتاب الله والى علي بن جعفر بن محمد عن اخيه موسى بن جعفر عن ابيه
 جعفر بن محمد عن ابيه عن جد عليهما السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ذات يوم لا صيا به الا انه قد دب اليكم داء الامم من قبلكم وهو الخسد ليس
 بمخالق الشعر لكتة حال الدين ويخفي منه ان يكف الانسان بين لسانه ولا يكون في اغر
 على اخيه المؤمن الى ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثنا صهراني
 العلم فان خيانة احدكم في علمه امثله من خيانة في ماله وان الله ما تذكركم يوم القيمة و

أخبار فضل العلم والعلماء

٩٧

بحدث الاسناد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلم ودعوة الله في أرضه والعلماء
 امتاق فمن عمل بعلمه اذا امانته ومن لم يعمل بعلمه كذب في علم الله من الخائضين **الثالثة**
 بحديث الاسناد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اعان طالب العلم فقد اعان
 الانبياء وكان معهم ومن ابغض طالب العلم ابغض الانبياء فجزاؤ جهنم وان لطالب العلم
 شفاعته كشفاء الانبياء وله في الجنة الفردوس والف قصر من ذهب في جنة الخلد
 مائة الف مدينة من نور وفي جنة الماوى ثمانون درجة من باقوته حمراء وله بكل
 درهم نفقة في طلب العلم جوار بعدد النجوم وبعد الملائكة ومن صانح طالب العلم
 حرّم الله جسده على النار ومن اعان طالب العلم اذا مات غفر الله له ولجميع الجاهل
 قالوا المالك بن دينار ابا يحيى تطلب علم الدنيا فقال ويحكم ليس له يقال طالب الدنيا
 وهذا موافق لقوله عليه السلام ولتطلب الدنيا بافح ما يطلب به خير من ان
 باحسن ما يطلب به الاخرة وقال عليه السلام من اذى طالب العلم لعنة الملائكة
 والى يوم القيمة وهو عليه غضبان من اهان فقهها مسلما الى الله وهو عليه غضبان
الرابعة الفقهاء افضل الناس بعد المعصومين اذا عملوا بمقتضى علمهم واستعملوا
 الورع في افعالهم وكفوا السننهم عز الغيبة لانها افهام فان الرحيم اللعين قد علم انهم
 اشدا خلفه عليه لانه اما طلب النظر لاغواء النوع وهم هداة الطريقة وطنا
 وردان فقهها واحدا اشد على ابلهين من الف عابدا مخنهم بحب التبعة وبالنبية
 لان الاولى علامة المرائى والثانية الطاعات معاصي الثانية تاكل الحسنة كما تاكل
 النار الخشب قد ورد فيها ما لا يحصى منه عن امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام
 الغيبة ادم كلام النار وعنه ايضا كذب من عم انه ولد من الحلال وباكل لحوم الناس
 وذبح ايضا لهم ما وجب عليه الشرع عنه من اعمال الحبل والسبه في الدين بسفط
 امانتهم عند الله ومحلم عند قلوب الانبياء فان بمنزلة المضدي انما يكون بما ينفر
 عن ابناء النوع فكيف اذا فعل ما يتعفف عنه اكثر افرادهم لاجرم بسفط محله فلا يكون
 اليه في الدين لانه ظاهرا لنفسه ويدخل تحت عموم قوله تعالى ولا تتركوا الى الدين

قال ابن القيم

من فقهه
 ربه

بيان الجليل

ظلموا أنفسكم النار وما لكم من دوز الله من أولياء ثم لا تبصرون **الخامس** الجليل ^{عنه}
 على اقسام منها ما لا ينال في الامانة ومنها ما ينال فيها ولهذا ضابط هو ان ما اخل بالمطلوب
 الشرعي لتأني عن حكمه رابسة بها يتم صلاح النوع واحوال معاشهم فلا شك في كون
 منافع الامانة وما ليس كذلك لا ينال فيها لكن منه ما يكون النزع عنه اولى ومنه ما لا
 يوصف بذلك وتفرض صوراً ينضج للتأخر بها جلبة الحال الاولى اذا باع الانسان موطناً
 او ميكلاً بمثله جنساً متفاضلاً فهو ربي فجاز ان يحتل بما يخرج به عن الرتبة اما بضم ^{الجنس} غير
 اليه او غير ذلك من الصور المذكورة شرعاً وهذا غير منافي للحكمة بل موافق لها وليس
 تركه اولى وذلك لان تحريم الربا امر تعدي لا يتعلو بمصلحة المعاوضين اصلاً
 بل مصلحة ما نظر الى عمل العاشر في جعل المعاوض تابعاً لثاميهما ومن ثم اجاب تعالى
 المنكر حيث قال حكايه عنهم ذلك بانهم قالوا ايماً البيع مثل الربوا بقوله واحل
 الله البيع وحرم الربوا ففرض الشارع يتم بالتخلص منه باؤ وجه انفق اذا لم يضر
 له منوطاً لا بعد التفاضل مع الشاوي مثل هذه الجملة لا سقاطا لثغرة فان ^{البيع} لا
 ان نزع المال من المالك لا يكون الا عن رضاه خرج منه ما كلف به الشارع عند ثبو
 البيع ونسأب العفود في الاراضي التي يمكن قبضتها من ثبوت حق الشراء وهو الاخذ ^{لثغرة}
 وليس يلزم على المشتري ان يوقع البيع لثغرة منه بل له ان يوقع الصلح لتسليم التكليف بالحكم
 الشرعي والحق تعالى ايماً او جب حكم الثغرة مع البيع ولم يوجب البيع الثاني اذا دفع
 الى فقهاء ما لا يصرفه على الحاجب وبأخذ منه لنفسه ان كان محتاجاً وهو غير محتاج فذلك
 ماله من يثق به كولد وزوجه ليكون محتاجاً واخرجه على نفسه ثم استعاد ماله كان
 ذلك من الجليل المتأني للامانة لتأنياته حكمه طلب اخراج الزكاة لان الغرض مساواة
 الفقراء ودفع ضررهم وانما يدفع الحق المفروض لم وقد ورد استحباب نقلها الى الفقهاء
 لانهم اعلم بموافقتها وربما قيل بالوجوب ذاتل الفقهاء ذلك كان خائفاً لامانة ^{هو}
 موثون بدائنه وهو ممن نصب للدين فحاصطاده ومثل هذا من الى مال مسلم
 يد عليه بتسلط باليد الغالبة حتى اخافه وعلم منه انه ان لم يوافقته اضطره الى ما ^{هو}

بيان الحيل الشرعية في الربا وغيرها

٩٩

اباغ بما يملكه منه ثم طلب منه ان يبيعه نصف نخيله ولبا يملكه التي يكون فيه الواحد
 منها الف دينار وهي غسول مثلاً بدينار لثمنها نصف ذلك باخذ منه وذلك
 لانه منافع المطلوب لشارع من عدم اكل المال بالباطل الا ان تكون بخانة عن نرا من
 الناس عن حكمه لسلطان المسلمين على اموالهم الا عظيم من انفسهم ليستم نظامهم وينور
 دواعيهم الى حاجاتهم المتفرجة عن غنائم وتخذ ذلك من امره ظالم بما لا يباح على حامل لا يستحق
 شيئاً كشار مثلاً فاخذ رطل ابريسم مثلاً فباعه عليه باثني عشر يوماً ما وافقه الرطل و
 المأمور عليه لا يقدر ان يمنع لحوف من الظالم فان ذلك خيانة واغانة على منكر وهو
 امر الظالم على المظلوم بما لا يستحق وعدم انزجار العامل عن عمله فانظر ايها العاقل
 اللبيب كم بين الصور بين اللذين في المسئلة من الف الف جريب بعض فاصري لتظر
 عادى الفكر بسلط على جواز التصور بوز ودهان في مثل دفع الربوا والشفعة وليس الا
 من غلبته حبه للدين المقتضى لعدم البصيرة ونعوذ بالله من ذلك الثالث اذا كان على
 فقير من السادة او العوام دين لرجل على الاخر من النخس والزكوة وعلم كل منهما ان
 الدين لا يتمكن من اداء الدين لا عساره فضال له والحق صاحب الدين على ما في قوله
 الفقير يثني نذر رضى به صاحب الدين لعله بعدد يمكنه من الاستيفاء ثم احتسب
 الحق ما يستحقه في ذمة الفقير من حق الله تعالى عليه فانه يصح ولا ينافي الحكمة لكن
 احتساب قدر ما دفع وبراء الفقير وانظروا بالباقي ودفع باقي ما في ذمته من الحق
 الى الفقراء اولى ولهذا اورد في الشرع المطهر كراهته صرف الصدقات الواجبة
 الى من يعتاد صلته من الاخوان ربما كان من هذا الباب الصور الشرعية في دفع الدين
 بزيادة عليه وحكى لي من اتقى دينه ان الشهيد بن مكي نعمت الله برحمته واسكنه جنة
 جنته سئل لما قدم المدينة حاجا عن الماء بزيادة عليها عشرة دنانير فقال ربوا والله ربوا
 والله فقال لواله ليس كما نذهب لكن نحن نفرض الماء ونسئله عشر منها ثم نفرض
 العشر فقال حيلة حيلة لا ادري فظنظر الى نورة هذا الفقيه واجبا طه في عدم الحيلة
 المحملة وما قال الفقهاء المريبة عند الله تعالى والزلفه لديه الا بالورع وما حكام

اضافة

هذا هو الحق

خارجة فاضل فطيفة

السعيد عن والد في تلخيص الزبيب فيه كتابه لمن لكل لبيب اريب حيث ائبنا على ما اورناه من
 المصنفات فلنرجع الى المقصود بالذات **قوله** حيث ائبنا الزمان الاقامة ببلاد العراق ^{تعد}
 علينا الانتشار في الافان لم نجد بدا من التعلق بالغربة لدفع الامور الضرورية من لوازم
 مهمات المعيشة **اقول** لا ينبغي على كل ناظر ان هذا العذر لا ينهض على مخالفة الشرع
 القويم والطريق المستقيم فالتعلق بالغربة اما ان يكون مشروعا خالبا عما يدنس غرض اهل
 الشيعة او لا يكون فان كان الاول لم ينفع في توطئة العذر بما ذكر على وجه هو ^{اظهر}
 عدم حبال زيادة وطبيعته بعض المكلفين مشعوفة بها كما لا ينبغي وان كان الثاني ^{تعد}
 غير مقبولا فكيف يستجبر من ادعى الارتقاء في العلم ان يتكلم بنحو هذا بعد سماعه قوله تعالى
اِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ والمسيبين وبعد قوله عليه السلام من طلب العلم بكفله
 برزق وقوله عليه السلام الرزق كاللوت بائيت وان هربت منه وغير ذلك من
 الآثار على ان الناظر يعين البصيرة يرى ما قاله غيره واضح فان اقامته في العراق لم يكن لاذ
 خصوصا حينئذ وعده وجدانه بدلا من التعلق غير واضح فانه لم يفرق بينها وبينها
 الا ريبا بطرح الاعيان ثم اخذت منه وهو مستقيم في الحالين لا تفاوت عليه فيها
 فاعذر اذا مزيت الاصل من ان على قلبه بما كسب **قوله** مقتضيه في ذلك اثر
 كثير من العلماء وجم غفير من الكبراء الانقياء **اقول** ليس من هذا المعذران ^{تعد}
 ما ارتكبه الابان بنسب مثل فعله الى الانقياء على قاعدة قوله تعالى **وقول رسول**
المعلمين لا اهل العلم وتركوا ذكره بعينه حذرا من خط الجهال في المثال ^{تعد} **قوله** انك
 ما ارتكبه من اخذ من يدبها بالسلطان من غير سبب العباد وغيره من الاسباب ^{الملك}
 فان كان همه يدب الى مثل العلامة جمال المسلة والدن الحسن بن يوسف بن المطهر
 قدس الله سره فهذا من الذي يجب عنه الاستغفار ويطهر النفس بذكر ان ^{المصنف}
 فان الذي كان له من الفريضة انهارها بنفسه واحباها بما له لم يكن لاحد فيها من ^{الناس}
 تعلق ابد وهذا مشهور بين الناس بدل عليه ونزبه ببيان انه وقف اكثر من
 حيوته وفما مؤبدا ورايت خطه عليه وخط الفقههاء المعاصرين له من الشيعة و

كلامه انتهى

فما الذي لا يأمرون به من الخلق

١٠١

السنة ومنه الى الان ما هو في يد من ينسب اليه بقبضه بسب الوفاء الصريح وفي
صدر سجل الوفاء نه احياها وكانت موثقا والوفاء الذي عليه خطه وخط الغفاء هو
الان مع ذلك فالظن بمثله لما علم من ثنواؤه ونوره يجب ان يكون حسنا مع انه يتمكن
الامور على ما في نفسه ولو لم يكن من ثنواؤه الا ان اهل زمانه فيه بين مفيد فيه ما
لا يذكر واخر يعتقد فيه الامر المنكر وبالفن في نقضه ويعلمون بفنل المبتدئين
قوله كما صرح به هو عن نفسه وهو في اعلى مراتب القدر عليهم وله ينحصر خبر لا
باكتساب الفضائل العلية والاحكام النبوية واحكام ادراس الشريعة المحمدية لكان
كافيا في كمال ورعه وجمال سيرته ونحو ذلك يقال في مثل علم الهدى واحبه رضوان
الله عليهم ما على ان الذي يجب على هذا المشهد نظر الى طريقة العلم وادابيه وافناء
اثار المشهدين انه ينقل عنهم ولو يجبر واحد منهم اخذ والمزية القليلة او مزية
لغيرهم يخلقوا بها الامر السلطان لهم بذلك حتى يثبت استشهاده اما مجرد ان يكون لهم
مزية اموال ونحو ذلك لا يدل على انهم فعلوا كمثل فعله ليصح استشهاده فهذا ايضا
مزيه وحسن ان يمثله بقول الشاعر
واختر عيب المرء ان يدفع الفتي
انوى النقص عنه بانتفاص الا فاضل في امر اعداء على ما ثبت بطريق اهل البيت
عليهم السلام من اهل العراق ونحوها مما فتح عنوة بالتبني لا يملكها مالك مخصوص بل
هي للسلبيين فاطبة يؤخذ منها الخراج او المقاسمة ويصرف في مصارفة الى اخره
اقول سباني الجواب ان شاء الله تعالى عن هذا في محله مفصلا بحيث يكشف عن
النسابة ويعرف المستضي بنور الحق موضع اقتباسه قوله وفي حال الغيبة عليه
السلام فاذن ائمتنا عليهم السلام لشيعتهم في تناول ذلك من سلاطين الجور **اقول**
الذي اذن ائمتنا عليهم السلام لشيعتهم في من الغيبة المناكح وفي وجه فؤي له **هد**
من الاثر الساكن والمناجر وهو في الارضين مختص بما كان حتم عليهم السلام كالا
اما الارض المفتوحة عنوة فهي للسلبيين فاطبة فنصرفهم فيها جائز مع عدم ظهور
الامام وبديل عليه ما ياتي من الاحاديث وما اشار اليه بعض الاصحاب كالشيخ **نقال**

هذا المشهد
فيما زنى الغيبة
حاله الغيبة

خارجية فاضل طه

١٠٢

الشيعة في غيرهم والظاهر سقوط الخراج زمن الغيبة عن الشيعة لظاهر الاخبار ويؤيد انه
 لم ينقل عن السلف منهم والخالف عزل من سقط شيء من الاراضي ان لم يؤخذ منهم الخراج مع
 اعتنائهم بالقوى والخرز عن الاشتغال بالحقون وقد يستدل على سقوط الخراج عن المسلمين
 كانه مع عدم ظهور الامام بظاهر بعض الاحاديث وسباني نعم الظاهر انه ليس في الضمان
 على غير الشيعة لظاهر حديث عمر بن يزيد اذا عرفت هذا فلو انه في حال غيبته عليه السلام
 فذاذن ائمتنا عليهم السلام لشيعة في تناول ذلك من سلاطين الجور ان اراد به انهم اذا
 نوا في تناول الاراضي فهو ممنوع ولا يعرف ثلثه ولا اثر من الحديث يدل عليه وهو
 قد سلم ذلك في رسالته حيث عرض بعد ذكر الحديث الثاني الذي تدل في زعمه على باطل الخراج
 باعترافين احدهما ان الاحاديث في الابطاع فلا يجوز غيره والثاني انها في تناول ما
 باخذ الجاهل فلا يسلط على الاخذ من دون اخذ سابقا لانه غير مدلول الاحاديث و
 فصاراه في الجواب عن الثاني المساواة وعن الاول المساواة مع النبيه الدال على الاول
 وستتمها مع ما عليها مفضلا انشاء الله تعالى وان اراد انهم اذا نوا في ابياع ما باخذ
 الجاهل فلا يسلط بالخراج فانهم اذا نوا في ابياع ما باخذ من كوة من اسلم طوعا من
 الاراضي بل من الانعام ولا بالشيعة مع انه لا يدل على ما هو فيه من حل القرية بشيء من
 الدلائل وستتمها عن قريب انشاء الله تعالى في كل فلهذا نداء له العلماء الى اخر
اقول ان اراد بما تناولوه ما اجازة الائمة عليهم السلام لشيعة من حل الثلثة
 او ابياع ما باخذ السلطان فقد يتبين انه لا دالة فيه على مطلوبه وان اراد انهم اذا
 اخذوا من المسلمين وضع يدهم عليها فحق لانهم فضل واحد منهم له او اشارته الى اجته
 فضلا عن نداء لهم له وعلى طريق اداب البحث على المدعي هنا يصح النقل بما ثبت به شر
 ولو نجبر واحد انهم نداء لو اذلت اما الدعوى المجردة فلا يقبل في مواضع النزاع هذا وقد
 يمنع دلالة التناول ما لم يتحقق اجماع او ما يفهم مقامه من الادلة التي يصح الاعتماد عليها
 قال السيد النقي الورع ابن طاووس الحسيني يجب المن او رد عليه لما ترك التقديم والتفافية
 الاعراض بفعل المرفضي علم الهدى احبه بعد ان قال ان اولئك قد يملكون في زمانهم

بما لا نقدر عليه ما معناه ان قلت بذلك على سبيل التاديب معهما والا فقلت براض
عليهما ولا على فعلهما وليسنا معصومين حتى يكون فعلهما حجة فهذا اعلان بحث من رتب
عليه مثل هذه الافعال **قول** مع اني لم اقتصر فيما اشترط اليه على محترمة ما ينبت عليه
بل اضعفت الى ذلك من الاسباب التي يثمر الملك بعينها الحل ما لا يشوبه شك ولا يلحقه
ليس من شراء حصته من الاشجار والاختصاص بمقدار معين من البلد فقد ذكر اصحابنا
طريقا للخاص من الربوا **قول** هذا لا يحتاج الى بيان طابل بعد ما حفظناه في المقدمة
وذلك لانه ان بنى الحل على الملك فالصورة جميلة تنافي الامانة بل غير جائزة لان اهلها
مفهورون مخافون ولهذا لما اخذت القرية منه لم يمكنه ان يدعي عليهم ولا ان يطالبهم
بما ابتاعه منهم لانهم يحبوه باننا فعلنا ذلك خوفا ولو كان عن رضى ائثار لا يستقر ملكه
عليه كساير الاملاك المتباعة وان لم يبين عليه فوجوده كعدمه بل عدمه اولى ومن هنا
علم ان الاحباط لا بد منه من المعرفة والتقوى والورع ومن العجب ان الخراج عند ليس
من الشبهات ولا من المشبهات وظاهره ان القرية مساوية للخراج والاحباط انما
يكون المقضى من الخلاف الشبهة وهذا خلف على ان الصورة التي عليها مفتوح دخوله
بحث الملاك والزارع الذين يلزمهم الخراج فظاهره كما استشهد به اخر رسالته ان
كم الخراج وسرفته والجملة عليه لا يجوز وحينئذ يلزمه الخراج لدخوله بحث اهله
خلف فزج ما عمله على اصله بالابطال **قول** المقدمة الاولى في اقسام الارضين وهي في
الاصل على قسمين احدهما ارض بلاد الاسلام وهي عامر وموات فالعامر ملك لاهله
لا يجوز المضرت فيه الا باذن مالكه والموات ان لم يجز عليه ملك مسلم فهو لامام ^{المسلمين}
يفعل به ما يشاء وليس هذا القسم من محل البحث المقصود القسم الثاني ما ليس كذلك هو ارض
اقسام احدهما ما يملك بالاستغناء الى اخر وثانيهما ارض من اسلم اهلها عليها طوعا
ومنه قوله اذا عرفت هذا فاعلم ان العلامة في المختلف احيى بها بين الربا بين قلت يعني ما
يذكره عن مزيب على مختار الشيخ والجماعة وهما في الدلالة على مختار ابن حمزة وابن البراج
اظهر ثم احيى لهما رواية لا يدل على مطلوبنا بل لا بد من مع مقالتهما الى **قول** لا يخفى

وبسبب
الخطأ الثاني
في اقسام الارضين

خراجة فايد فطيفي

١٠٤

على معرفته الشريعة باعلى مراتب المعرفة او وسطها او ادناها هذا كلام من لا يخفى شيئا
ومن ليس له اطلاع على هذا الفن ولا على اصطلاح اهله وذلك لان اصحابنا في باب احكام
الموات يفتون الاراضي الى قسمين ارض بلاد الاسلام ولا يخرج عنها ويقابلها ارض بلاد
الشرك وفي باب الجهاد يذكرون للاراضي اسما اربعة المفتوحة عنوة وارض الصلح
التي اسلم اهلها عليها طوعا ولا نقال فسميته هنا الاراضي في الاصل على قسمين احدهما
ارض بلاد الاسلام وثانيهما ما ليس كذلك وهو اربعة عن التخصيص بمجزل فان ارض الاسلام
لا تخلو مما ان يكون ما اسلم اهلها عليها طوعا او ما قابل بلاد الشرك وما قابل بلاد الشرك
يفتقرون الى المفتوح عنوة وما اسلم اهلها عليها طوعا وغيرهما ولبت شعري كيف جعل اهل
بلاد الاسلام فيما قابل الاربعة وكيف حصر ما ليس ارض بلاد الاسلام في الاربعة المذكورة
ثم لبت شعري كيف جعل القسم الذي هو ارض بلاد الاسلام ليس من محل البحث المقصود
فلبت شعري ما المقصود بالبحث حتى لا يكون منه ومن اي وجه اختصر ما سواه بانه المقصود
بالبحث بحيث لا يشاركه فيه فبنا وبه ويمكن الجواب بان هذا من مخارج الجهاد
معناه في نفسه ويظهر بعد السؤال عنه فاعبروا يا اولي الابصار بديننا بامضاء
ان كنت في شك مما اسرنا اليك فاسمع لما ينطق عليك قال الشيخ في المبسوط فصل
في حكم ارضي الصلوة وغيرها الارضون على اربعة اقسام حسب ذكرناه في النهاية ف ضرب
منها اسلم اهلها عليها اتخ والضرب الاخر من الارضين ما اخذ عنوة بالسيف والضرب
الثالث كل ارض صانع اهلها عليها وهي ارض الجزية اتخ والضرب الرابع كل ارض انجلا
اهلها او كانت موانا اتخ وانما لم تذكر بينهما كلامه في الارضين لعدم تغلق عرضنا به
ولانه مخومات في كلام النجاشي الذي نقشه المؤلف فلا فائدة في تكراره وقال في كتاب
احكام الاموات والبلاد على ضربين بلاد الاسلام وبلاد الشرك وبلاد الاسلام على ضربين
عامر وغامر فالعامر ملك لاهله لا يجوز لاحد الشروع فيه والنظر فيه الا باذن
صاحبه اتخ واما الغامر على ضربين عامر لم يجر عليه ملك مسلم وغامر جرى عليه ملك
اتخ واما بلاد الشرك فعلى ضربين عامر وغامر فالعامر ملك لاهله وكن ذلك كل ما كان

كتاب التفسير
في بيان
الآيات

في فئتنا الارضين

١٥

به صلاح العامر من العامر فان صاحب انعام احق به كما قلنا في العامر في بلاد المسلمين و
 لا فرق بينهما اكثر من ان العامر في بلاد الاسلام لا يملك بالفهر والغلبه واما انما
 فعلى ضربين قال ابن اديس في السرائر باب احكام الارضين وما يصح تصرف فيه بالبيع
 الشراء وما لا يصح الارضون على اربعة اقسام ضرب منها اسلم اهلها عليها طوعا
 والضرب الثاني من الارضين ما اخذ عوة بالسيف والضرب الثالث كل ارض صالح
 اهلها وهي ارض الجزية الخ والضرب الرابع كل ارض انجلا اهلها الخ ثم قال والبلاد على
 ضربين سائر البحث على نحو ما ذكر الشيخ في المبسوط وقال العلامة في الارشاد المطلب
 الرابع في الارضين هي اربعة الخ ثم قال سبابة لا يجوز احبب العامر ولا صلاح العامر كالشرك
 والطبري في بلاد الاسلام والشرك الا ان ما في بلاد الشرك يغم بالغلبه ونحو ذلك قال
 في عقد وقال المحقق في بيع وغير ذلك من كتب الاصحاب من ارادها ونف عليها فلا حاجة
 الى سطرها مفصلة وفيما ذكرناه كتابه **قول** القسم الثاني الخ **اقول** هذه الاقسام التي
 ذكرها هو كلام العلامة في محبره الاما استدقنا فلبس الكلام منسوب اليه ليكون الجناية
 فيه ان كانت عليه الاما اشار اليه من الدليل فانه كلاما مختلفا وانا الان اذكر كلاما
 المحبر يعبه ليعرف لنا طرانه اخذ منه نقشا من غير تغيير واذكر كلام العلامة في
 لف وأشار الى ما ينبغي الاشارة اليه قال العلامة في محبره الثالث في الارضين وفيما
 مباحث الاول الارضون على اربعة اقسام احدها ما يملك بالاستغنام ويؤخذ منها
 بالسيف فانها للمسلمين فاطبته لا تجزى بها القبالة ولا يفضلون على غيرهم ولا يجزى الامام
 بين فئتها ووقفها وتجزى اهلها بالخراج ويقبلها الامام لمن يقوم بعمارتها بما يراه من
 النصف والثالث وعلى المستقبل اخراج عمال القبالة وحق الرقبة وفيما يفضل في يد اذا
 كان نصيبا بالعشر ونصف العشر ولا يصح التصرف في هذه الارض بالبيع والشراء والوقف
 غير ذلك وللإمام ان ينقله من مستقبل الى غيره اذا انقضت مدة القبالة وله التصرف فيها
 بحسب ما يراه من مصلحة المسلمين وارتفاع هذه الارض تصرف في المسلمين باجمعهم وليس
 للمقاتلة فيها الا مثل ما لغيرهم من النصيب في الارتفاع الثاني ارض من اسلم اهلها عليها

في العلامة في تفصيل

في المحقق

في المتن

خراج فاضل فظيف

١٠٦

طوعاً من قبل نفوسهم من غير أن يشترط في أيديهم ملكاً لهم يصح لهم التصرف فيها بالبيع والشراء والتوقف وسائر أنواع التصرف إذا عروها وقاموا بعينها وطاؤوا وخذ منهم العشر ونصف العشر زكاة إذا بلغ النصاب فإن زكوا عمارتها وزكوها خراباً كانت للمسلمين فاطبة وجاز للامام أن يقبلها ممن يعبرها بما يراه من النصف والثلث والرابع وكان على المتقبل بعد إخراج حق القبالة وموئنة الأرض إذا بقي معه النصاب العشر وعلى الامام أن يعطي أربابها حق الرتبة الثالثة أرض الصلح وهي كل أرض صالح أهلها عليها وهي أرض الجزية بلزيمهم ما ينالهم الامام عليه من نصف وثلث ورابع أو غير ذلك وليس عليهم غير ذلك وإذا سلم أربابها كان حكم أرضهم حكم أرض من أسلم طوعاً أو ابتداءً وسقط عنهم الصلح لأنه جزية ويصح لأربابها التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة وغير ذلك وللإمام أن يرد وينقص ما ينالهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح بحسب ما يراه من زيادة الجزية ونقصانها ولو باعها المالك من مسلم صح وانقل ما عليها إلى رتبة البايع هذا إذا صولحوا على أن الأرض لهم أمّا لو صولحوا على أن الأرض للمسلمين وعلى اعتاقهم الجزية كان حكمها حكم الأرض المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين موافقاً للإمام الرابع أرض الانفا وهي كل أرض انجلا أهلها عنها وزكوها أو كانت مواتاً لغیر مالک فاحييت أو كانت اجاراً وغيرها بما لا يزرع فاستحدث مزارع فانها كلها للإمام خاصة لا تنصيب لأحد معه فيها وله التصرف فيها بالقبض والهبة والبيع والشراء بحسب ما يراه وكان له أن يقبلها بما يراه من نصف أو ثلث أو ربع ويجوز له نزعها من يده من قبلها إذا انقضت مدة الزمان إلا ما أحببت بعد موثها فان من أحبها أولى بالتصرف فيها إذا تقبلها بما يقبلها غيره فان أبي كان للإمام من غيرها من يدين ويقبلها من يراه وعلى المتقبل بعد إخراج مال القبالة فيما يحصل في حصه العشر أو نصف العشر الثاني قال الشيخ كل موضع أوجبنا فيه العشر ونصف العشر من أثمان الأجنين إذا أخرج الإنسان مؤنته وموئنة عياله لسنة وجب عليه فيما بقي بعد ذلك الخمس لأهله أو لآلها كلام الخبرين وهو قريب من عبارة الشيخ في ظاهرها في آخر فصول الكتاب الزكاة ولا يخفى أن المؤلف قد أخذها بعينها وبطلوا بها في أيديهم أن الشيخ

أرض الصلح

أرض الانفا

أحوال الفقيه في أحكام الأرضين

٢٧

العلامة اقتصر على قول وللامام ان ينقلها من منقيل الى اخر اذا انقضت مدة القبالة و
 زاد المؤلف وانقضت المصلحة ذلك وظاهره ان اقتضاء المصلحة بتجديد النقل قبل انقضاء
 المدة وهو غلط لان الامام يجب عليه الا بالوفاء بما عاهد عليه اذا كان مصلحة ج وهو لا
 ينقل الا ذلك ومنها قول العلامة رحمه الله ولو باعها المالك من مسلم صح وانقل وما
 ما عليها الى رقبته التابع قلت خالفني ذلك النفي محتجا بانه قد ثبت في الارض فاذا بيعت
 فلا ضمان اجاب العلامة بانها جزية على المالك متعلقة بشيء من ماله فاذا خرج منه
 المال استغنى في ذمته كالدين الذي عليه رهن والمشهور ما قاله العلامة ومنها قول
 الشيخ وبعده العلامة او كانت موانا الغير مالك فاحبب او كانت اجاما بما لا يزرع ^{شجر}
 مزارع قلت هذا القيد باعني الاحياء والاستحداث ليس بشيء لان الموات التي لا مالك لها
 والاجام للامام احبب واستحدثت ام لا بل القيد لا يخلو من نظر لان الاحياء والاستحداث
 ان كان للامام فهو ليس بشرط لانه مالك قبله وان كان من غيره امكن القول بان ذلك
 الغير يملكها لان الموات يملكها المجبي على وجه وقد يحمل على الاحياء مع ظهوره ولا شعور في
 الكلام به فحذف القيد اولى ومنها قول الشيخ والعلامة اما احبب بعد موانها فان
 من احببها اولى بالتصرف فيها اذا قبلها بما ينقلها غيره اقول لا يجب على الامام تقريرها
 في ذمته لانها ملكه وهو مختبر في وضع من شاء عليها واجبي المجبي ان اقام ملكا لم يجز رفع يده
 والاجاز مطلقا نعم يستحب ذلك للامام فان اراد الاستحباب فلا بحث فيه الا ^{طها}
 قال فان ابي كان للامام نزاعها وظاهر ذلك انه ان لم يات له النزاع عملا بمفهوه
 الشرط الذي هو حجة عند المحققين وقولنا سابقا اولى لا يدل على الاستحباب لان
 اولوية اليد قد ثبت الوجوب كافي اولوية الشجر هذا مما ينبغي بسلام الجبر الذي نلخه
 المؤلف في رسالته اماما قال العلامة رحمه الله في مختلفه فهذا عبارة مسئلة
 ارض من اسلم اهلها عليها طوعا عملت لهم ينصرفون فيها كيف شاؤوا فان تركوا اعمارها
 قبلها الامام ممن يحسرها ويعطي صاحبها طمئنتها واعطى المقتل حصته وما ينبغي فهو من
 اصناف المسلمين في ثبت ما لهم قاله الشيخ رحمه الله وابو الصلاح وقال ابن جرير اذا تركوا

خراج فاضل وظيفي

عمارها صارت للمسلمين امرها الى الامام وقال ابن البراج وان زكوا عمارتها حتى صارت خرابا
 كانت حريم جميع الاسلام يقبلها الامام عليه السلام عن يقوم بعمارها بحسب ما يراه من ينصف
 ثلث اربع وعلى من قبلها بعد اخراج مؤنة الارض وخر القباله فيما يبغي في خاصته من غلبها
 اذ يفي خمسة اوسون اكثر من ذلك العشر ونصف العشر وقال ابن ادم رئيس الاولى ذلك ما قاله الشيخ
 فانه مخالف للاصول والادلة العقلية والتمعية فان ملك الانسان لا يجوز لاحد
 اخذ ولا التصرف فيه بغير اذنه واختياره فلا يرجع عن الادلة باختيار الاحاد والآراء
 ما قاله الشيخ لانا انه انتفع للمسلمين اعود عليهم فكان سائغا واي يحصل منع من الاستفاد
 بارض ترك اهلها عمارتها وبيعها لارض مع ان الروايات متضادة بذلك
 وروى صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا الكوفة وما وضع عليها من الخراج
 وما سار فيها اهل بيتهم فقال من اسلم طوعا ترك ارضه في يد واخذ منه العشر مما سار
 السماء والانهار ونصف العشر مما كان بالرشا فيما عدا منها وما لم يعبر منها اخذ
 الامام قبله بمن يعبره وكان للمسلمين وعلى المنقبين في حصصهم العشر ونصف العشر
 في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا لابي الحسن الرضا الخراج وما سار به اهل
 فقال العشر ونصف العشر فيما عدا منها وما لم يعبر اخذ الواو قبله بمن يعبره وكان
 وليس فيها اقل من خمسة اوسون شي وما اخذ بالتبف فذلك للامام يقبله بالذي يرى
 كما صنع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بخبر لابي السؤال وفع عن ارض الخراج ولا
 نزع فيها بل في ارض من اسلم اهلها عليها طوعا لانا نقول الجواب فاع اولاهن ارض من اسلم
 اهلها ثم انه عليه السلام اجاب عن ارض العوة واجيب ابن حمزة وابن البراج بماروا معوة
 بن وهب في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لابي رجل اني خربت فاسخر حنجا
 وكرا انهارها وعمرها فان حله فيها الصدقة فان كانت ارض الرجل قبله فغاب
 عنها وزكها واخر بها ثم جاء بعد بطلتها فان الارض لله عز وجل ولن يعبرها والجواب
 انه محمول على ارض الخراج او على ان الجحى احول مادام يقوم بعمارها واداء حقها من مالها
 اذا اراد خرابها لتاروا الجحى في الصحيح عن الصادق عليه السلام الى ان قال وعن الرجل

بيان الخراج في
 بيت الخراج
 من اهلها

اقوال العلماء في حكم الأرضين

١٠٩

بأن الأرض الخربة المبتة فبئس خرجها وبكرى نهارها وبغيرها وبزوعها ماذا جلب منها
 الصدقة قلت فان كان يعرف صاحبها قال فليؤد اليه حقه الى هنا كلامه وهو كلام ^{متمم} فقهه
 في فقه عالم باعوان فظن في دقايقه وذلك لانه حيث علم ان كلام الشيخ رحمه الله مركب
 من صوبين احدهما جواز النصف وهو موافق لمذهب الشيخ وعدم دفع الطسوق ^{وغيرها}
 انما يخرج عن ملك المالك وهو مخالف لمذهب الشيخ وكلام ابن ادريس يقتضي المنع
 النصف مطلقا وهو مخالف لمذهب الشيخ والتقي القاضى هو اعنى العلامة فحار
 لمذهب الشيخ اسندا ولا على صحة دعواه من جواز النصف وهو مشترك بينه وبين
 التقي القاضى دعا على ابن ادريس بقوله انه انفع للمسلمين اعود عليهم فكان سايقا
 واي عمل يمنع من الانتفاع بارض ترك اهلها عمارها متجبا من قول ابن ادريس بالمنع واردة
 بقوله وابصال اربابها عن الارض اذ لا عجب من المنع اذا لم يصل المالك نفع لانها ملكه
 ومجرد ترك العادة ليس من الاسباب النافذة للملك عن ماله فطعا بل الاضرار بقصد
 الملك لا يخرج الملك عن المالك وان كان الملك جونا يخرج الى الامتناع كالصيد قد
 صرح به الاصحاب في محله مستدلين بعدم تحقق سبب لازالة شرعائكف بغیره ثم أكد
 الاسند لال بظاظر الروايات واوردها روايتين فبطل مذهب ابن ادريس فضا والحال
 مشترك بين الشيخ والتقي والقاضى لآما بينهم من اطلاق قوله في الرواية وكان للمسلمين و
 المراد ليس الا مال القبالة واطلق اللفظ لذلك ايضا فدل على ان ابن ادريس لا اعتبار له
 لا الشهرة التي عضدت خبر الواحد بجواز الانتفاع ولا نصريح في الروايات بخروج الملك
 عن المالك لا مكان حمل ما يحمل منها ذلك على التما والارتفاع فدل عليه بالنسبة الى البناء
 الملك لا معارض له اصلا وتوهم ما دل من الروايات على لزوم انه ان قال قائل اذا كان
 الامر في اموال الناس ما ذكرتم من لزوم النجس فيها وكذا الغنائم وكان احكام الارضين ما
 يتنم من وجوب الاختصاص بالنصف فيها بالامنة عليهم السلام اما الاختصاص بها كالا
 اول لزوم النصف فيها بالتفصيل والضمين لهم مثل ارض الخراج فيجب ان لا يحمل لكم منكم ولا
 مختص لكم بخير ولا يبيع لكم مطعم على وجه من الوجوه قبل له ان الامر ان كان كما ذكرت فاختصا

خرابته فاضل قطبي

الائمة عليهم السلام بالنسبة في هذه الاشياء فان لنا طريقا الى الخلاص ثم اورد الحديث
 الذي وردت بالاذن للشيعة في حقهم عليهم السلام حال الغيبة ثم قال ان قال قائل ان
 ما ذكرناه انما يدل على اباحة التصرف في هذه الارضين لا يدل على صحة تملكها بالشر
 والبيع ومع عدم صحتهما لا يصح ما ينزع عليهما من قبل له فذهب الارضين على ثلث اثبات
 ارض يسلم اهلها عليها فهي ملك لهم يتصرفون فيها وارض تؤخذ عنوة وبضامح اهلها
 وقد ايجنا شرائها وبيعها لان لنا في ذلك شيئا لاننا اراضى المسلمين هذا القسم ايضا
 ببيع الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الانفال وما يجري مجرىها فليس يصح تملكها
 بالشراء وانما ايج لنا التصرف حسب استدلال على حكم اراضى الخارج بر واية ابي بردة بن رجا
 السابقة الدالة على جواز بيع اثار التصرفات دون رتبة الارض وهذا كلام واضح السيل ووجه
 من حيث المعنى ان التصرف في المفتوحة عنوة انما يكون باذن الامام وقد حصل منهم الاذن
 لشيعة حال الغيبة فيكون اثار تصرفهم محترمة بحيث يمكن ترتيب البيع نحوه عليها وعبارة
 شيخنا في من اصابها شيئا الى ذلك حيث قال ولا يجوز التصرف في المفتوحة عنوة الا باذن
 عليه السلام سواء كان بالوقف وغيرها نعم في حال الغيبة ينفذ ذلك واطلق في المبسوط
 ان التصرف فيها لا ينفذ اي لا ينفذ بحال ظهور الامام ولا عدمه ثم قال وقال ابن ادريس انما
 مباح وبوقف بحجرنا وبنائنا وتصرفنا لانفس الارض مراده بذلك ان ابن ادريس ايضا
 اطلق جواز التصرف في مقابل اطلاق الشيخ عدم جوازه والصواب لتفديد مجال الغيبة
 لنفذ وعدمه بعده وهذا ظاهر مجد الله الى هنا كلامه **يقول** المفسر الى الله المنان
 ابراهيم بن سليمان ان هذا التنبية لثاني من كرامات القرن العاشر حيث اظهر ان من ^{سنة}
 بالعلم وبوصف به ويجلس منتصبا للقوى ببسط مثل هذا في مصنف وليس اعجب من ذلك
 الاسماع اهل القرن لهذا المؤلف من غير ان ينكره منكر منهم انكارا بوع مثل هذا المؤلف
 ان يولف مثله ولا اعرف جوابا من هذين الاما قاله عليه السلام ان الله لا يفيض العلم
 انزع الخ وها انا ذا انفة على الدين ورعاية للدين والبراهين ابي من مافيه على وجه يظهر
 لكل مناهل **قول** نفوذ هذه التصرفات التي ذكرناها انما هو في غيبة الامام ^{عليه السلام}

احكام الارضين التي لا تملك

انما في حال ظهوره فلا لانه انما يجوز التصرف فيها مطلقا باذنه وعلى هذا فلا ينفذ شيء
 من تصرفات التصرف فيها استقلالها **اقول** لاحق انه اراد بالتصرفات التي اشار
 اليها البناء والغرس نحو ذلك ولا شبهة في ان نفوذها على معنى كون البيع مثلا يصح فيه
 لا يتعلق بظهور الامام ولا غيبته لان حله النفوذ كون الاثار المذكورة مملوكة للتصرف
 وعلى بيان لا يخرج عن ملكه الا بسبب شرعي هذا لا يخالف الامر به بين غيبته والامام
 وظهوره وهذا المؤلف قد سلم ذلك حيث حلل في النبيه الاول الجواز بقوله قلت
 هذا واضح لا غبار عليه يدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام اشرحته
 فيها وانه اشرحه ولو خرج من ملك ما لكه **سئل** من الاستباب النافذة فيكون قابلا لتعلق
 التصرفات فانظر ايها الشامل الى تناقض كلام هذا الرجل وخطبه وعدم ضبطه ثم لا يرعى ان
 بناه حيث اخذ القدر بل لا يزال يدعي الفضل والعرفه لكن هذا من ذلك كما في المثال السابق
 السببه كما لا تجله كالمساح وقوله في التعليق لانه انما يجوز التصرف فيها باذنه مطلقا فلا
 شيء من تصرفات التصرف فيها استقلالها لا كلام غير مربوط لان عدم جواز التصرف لا يقتضي
 عدم جواز بيع اثار التصرف فان الغاصب لو غرس او بنا جاز مع غيبته وبنائه ولا ينهدم بناءه
 هذا عن كونه قاصبا ثم ان كلامه هذا يبطله ما صرح به العلامة في المشهور خبره من الامام
 من اطلاق جواز بيعها بغير اثار التصرف من غير تعيين لكون التصرف وقع مباحا ام لا والروايات
 مرجه بذلك ايضا وفي بعضها قل حله السلام هكذا رفع اليه رجل اشترى ثوبا فكيف يخلو
 بحال الغيبه والدليل الشرعي الذي قد تناه وسلمه هو يوجب ذلك فاعبروا يا اولي الابصار
قول وقد رُشد الى هذا الحكم كلام الشيخ في التهذيب **اقول** ثبت شرعي كنهه ارشد
 كلام الشيخ في التهذيب الى ما ذكره ثم ثبت شرعي ثابته والثابت كنهه وكلام الشيخ الاول انما
 وقع لغايتك جواز نفق التصرف على معنى عدم تحقق الاثم فيه وليس من البيع والشراء و
 نحوها من ثبوت قد صرح به عند استفتاء الاستاذ لال على اياه خبر الارضين بقوله واما
 ارض الخراج وارضى الاغفال والحق قد تجل اهلها عنها فانما قد اجبا ايضا التصرف فيها ما
 دام الامام مشرقا فادخله تروى هو في ذلك رايه فيكون ممن في تصرفنا غير ائمة في نظر

في البيع والبيع
 في البيع والبيع

دارها من الارضين

كيف سار في الامر ارض الخراج والانتقال فلو لا ان المراد بالنصف هو نفس الانتفاع
 لا صرفا لافتراقهما في الاحكام بالنسبة الى البيع ونحوه كما لا يخفى وبسبب ان المؤلف لما
 بدل عليه وما يؤيد ما ذكرناه وبزيد بن ابي ان الشيخ لما استوفى غرضه من بيان جواز
 النصف بالانتفاع قال فان قال قائل ان جميع ما ذكرتموه انما يدل على اباحة النصف لكم في
 هذه الارضين ولم يدل على انه يصح لكم ملكها بالشراء والبيع فاذا لم يصح الشراء والبيع فما
 يكون فرع عليه ايضا لا يصح مثل الوثف والحلة والهبة وما يجري مجرى ذلك فقلت وهذا
 صريح في ان ما تقدم ليس الا في اباحة نفس النصف ولهذا انى بقوله انما الدلالة على الحصر ثم لم
 يجز بان البيع ونحوه يجوز في زمن الغيبة بل اجاب بما نقله عن المؤلف وعاصله جواز ان
 والشراء في الارض التي اسلم اهلها عليها طوعا وجواز بيع ارض العدو والصلح لان للبايع فيها
 سمي لانها اراضى المسلمين فيجوز بيعه وشراؤه على هذا الوجه وعدم جواز بيع اراضى الكفار
 بل يجوز النصف فيها حسب لا يخفى من له فاعمل ومسكنه من عقل النظر ان ما ذكره الشيخ
 لا يدل على مدعى هذا المؤلف باحد الدلائل ولا ينطبق عليه لان الشيخ حلل اوله ابا
 النصف بالجواز حال الغيبة وليس من المدعى المراد في شيء وحلل جواز البيع والشراء
 بقرار المالك فيما اسلم اهلها عليه وبالشركة في ارض المفتوحة عنوة فلا مدخل لظهور
 الامام ولا غيبته بوجه من الوجوه ولا عرف من ابن تيمية هذا المؤلف كون كلام الشيخ
 يرشد الى ما ذكره ومول المؤلف ثم استدلل على حكم الخراج برواية ابي بردة كلام لا يرتبط
 بالمقصود اصلا ولا بد وان رويته ابي بردة عامة بالنسبة الى الظهور والغياب الى كون النصف
 فيها جائزا وهو جائز وكون النصف شعبا وغيره شيعي فانظر ايتها السائل بعين البصيرة
 الى كلام هذا الرجل بحر العجب العجائب فدا حبيبتان اورد كلام الشيخ في التهذيب من
 اوله الى اخره من كل ما يثبتنا ويخرج من الاجمال الى التفصيل ويثبت التاخر على سوا
 السبيل قال رحمه الله فان قال قائل اذا كان الامر في اموال الناس ما ذكرتم من لزوم الجنس
 فيها وكان احكام الارضين ما يثبت من وجوب اخصاص النصف فيها بالائمة عليهم
 السلام اما لانها مما يختصون برفقها دون سائر الناس مثل الاراضي التي يتجلى اهلها

فوق علی بن ابی طالب

في الغنائم والمناجير والمناجير

١١٣

عنها وللزوم النصرف فيها بالنسيب والضمين لم مثل ارض الخراج وما يجري مجرىها يجب
 لا يجل لكم منك ولا يخلص لكم منكم ولا يبرغ لكم مطعم على وجه من الوجوه وسبب من الاسباب
 مثل له ان الامران كان على ما ذكرتموه من السؤال من اختصاص الائمة عليهم السلام بالنصرف
 في هذه الاشياء فان لنا طريقا الى الخلاص مما التزمتمونا اما الغنائم والمناجير والمناجير وما
 يجري مجرىها مما يجب للامام فيها الخمس فانهم عليهم السلام قد اباحو ذلك لنا وسوغوا
 النصرف فيه وقد قدمنا فيما مضى ذلك وتوكل ايضا ما رواه سعد بن عبد الله عن احمد
 بن محمد بن احمد بن محمد بن علي نصر عن عماره عن الحرث بن مغيرة البصري عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال قلت له ان لنا اموالا من غلاة وبخاراة ونحو ذلك وقد علمت ان لك فيها حقا
 قال فلم اهلنا اذ شيعتنا الاطيب لادبهم وكل من والا ابائهم في حل بما في ايديهم ^{فلينزل}
 الشاهد الغائب وعنه عن ابي جعفر عن علي بن مهزيار قال فرئت في كتاب لابي جعفر عليه
 السلام رجل سبيله ان يجعله في حل من ما كله ومشربه من الخمس فكيف يحظه من اعوزه
 شيء من حقه فهو في حل ^{او} محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن علي الوشاء
 عن القاسم بن يزيد عن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال من وجد برد حقا في كبده
 فليجد الله على اول النعم قال قلت جعلت فداك ما اول النعم قال طيب الولادة ثم قال ابن عبد
 الله عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام لفاطمة عليها السلام احلى نصيبك
 من الفخ لا باء شيعتنا لطيبوا ثم قال ابو عبد الله عليه السلام انا اهلنا امهات شيعتنا
 لا بائهم لطيبوا ^{او} محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن الحسن ومحمد بن علي وحسن بن علي
 بن يوسف جميعا عن محمد بن سنان عن حماد بن عمار صاحب السابري عن معاذ بن كثير بن ابي
 الاكسبه عن ابي عبد الله عليه السلام قال موسع على شيعتنا ان ينفقوا مما في ايديهم بالمسرة
 فاذا قام قائمنا حرم على كل ذي كثر كثره حتى ياتوه به بشعين به فاما الارضون فكل ارض
 نعتن لنا انها مما قد اسلم اهلها فانه ينعين لنا النصرف فيها بالشراء منهم والمعاوضة و
 ما يجري مجرىها واما اراضي الخراج والاعوا والاقفال والى هذا نجلى اهلها عنها فانها باجنا
 ايضا النصرف فيها مادام الامام مسترا فاذا ظهر يرى وبعث ذلك رايه فتكون نحن في نصرتنا

خروج جليل
قطعة

غير اثنين وقد قدمنا ما يدل على ذلك والذي يدل عليه ايضا ما رواه سعد بن عبد
الله عن ابي جعفر عن الحسن بن محبوب عن عون بن يزيد قال راي ابا سيار مسموع بن عبد الملك
بالدينية وقد كان حمل الى ابي عبد الله عليه السلام ما لا في تلك السنة فزده عليه فقلت
له ليرده عليك ابو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته اليه فقال اني قلت حين حملت
اليه المال اني كنت وليت القوص فاصيبت وبعاه الف درهم وقد جئت بجمعتها من
الف درهم وكرهت احبس عنك واعرض لها وهي حقت الذي جعلها الله تعالى لك في اموالنا
فقال ومالنا من الارض ما اخرج الله منها الا الخمس يا ابا سيار الارض كلها لنا فما اخرج
الله منها من شيء فهو لنا قال قلت له انا حمل اليك المال كله فقال لي يا ابا سيار
الارض قد طيئناه لك فقم اليك ما لك وكل ما كان في ايدي شعبتنا من الارض فهم محللون
محل لهم ذلك الى ان يقوموا فامثنا نجسهم طين ما كان في ايدي سواهم فان كسبهم من الارض حرام
عليهم حتى يقوموا فامثنا هذا الارض من ايديهم ويخرجهم عنها صغارا وباروا محمد بن علي بن
محبوب عن محمد بن الحسين بن محبوب عن عمر بن يزيد قال سمعت رجلا من اهل الجبل يسئل ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اخذ ارضا مواتا تركها اهلها فعصرها واكرى ضرعا وبنى فيها
بيوتا وعمرها فيها نخلا وشجرا قال فقال ابو عبد الله عليه السلام كان امير المؤمنين
عليه السلام يقول من احب ارضا من المؤمنين فهي له وعليه طمسها يؤديه الى الامام في
حال الهدنة فاذا ظهر القائم فليوطن نفسه على ان ياخذ منه وما رواه علي بن الحسن بن فضال
عن جعفر بن محمد بن حكيم عن عبد الكريم بن عمار الخثعمي عن الحارث البصري قال دخلت على
جعفر فجلست عنده فاذن نجية فذا سنادن عليه فاذن له فدخل فجلس على كنبه ثم قال
جعلت فداك اني ارد ان اسئلك عن مسألة ما اردت بها الا فتكاك ومبني من النار فكانت
ردن له فاستوى جالسا فقال يا نجية سلني فلا تسئلي اليهود الا اخبرتك به فقال جعلت
فداك ما تقول في فلان وفلان فقال يا نجية لنا الحسن في كتاب الله ولنا الانفال ولنا
المال بها والله اول من طلبنا حقنا في كتاب الله واول من حمل الناس حلي رقابنا ودمائنا
في اعناقنا الى يوم نقبته بظلمنا اهل البيت وان الناس ينقلبون في حرامنا في يوم القيمة

في حكم شراء الخراج ارض الخراج

١١٥

بطلنا اهل البيت فقال بحجة انا لله وانا اليه راجعون قلت مرات هلكا ورتب الكعبة
 فرفع فخذ عن الوساد واستقبل القبلة ودعا بدعاء لم افرم منه شيئا الا انا سمعنا في
 اخذ عاتيه يقول اللهم انا اعلينا ذلك لشيعتنا قال ثم اقبل اليها بوجهه وقال يا نجبة ما
 على فطر ابراهيم غيرنا وغير شيعتنا قال فائل ان جميع ما ذكرتموه انما يدل على انا لا نصرف
 لكم في هذه الارضين ولم يدل على انه يصح لكم مملكتها بالشراء والبيع فاذا لم يصح الشراء
 البيع فما يكون فزها عليه ايضا لا يصح مثل الوفاء والخلة والهبة وما يجري مجرى ذلك
 قيل قد قسمنا الارض فيما مضى على ثلثة اقسام ارض سلم اهلها عليها فهي نزلت في ايدى
 وهي ملك لهم فما يكون حكمه هذا الحكم صح لنا شرائها وبيعها واما الارضون التي
 نؤخذ عنها او يصابح اهلها عليها فقد ايجنا شرائها وبيعها الان لنا في ذلك قسمان لانها
 اراضى المسلمين فهذا القسم مما يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الانتقال وما يجري
 مجرىها فليس يصح مملكتها بالشراء وانما ايج لنا التصرف حسب الذي يدل على القسم الثاني
 ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن ابي بن نوح عن صفوان بن يحيى قال حدثني ابو بردة
 بن رجا قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كيف زاني شراء ارض الخراج قال ومن
 يبيع ذلك في ارض المسلمين قال قلت يبيعها الذي في يده قال ويصنع بخراج المسلمين
 فانما ثم قال لا بأس شرهته منها ويجوز للمسلمين عليه ولعله يكون اقوى عليه و
 امين بخراجهم منه وروى عن علي بن الحسين بن فضال عن ابراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى
 عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن شراء من ارض اليهود والنصارى
 قال ليس به بأس فقد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اهل خيبر فخارجهم على ان
 ترك الارض بايديهم يعملونها ويعمرونها فلا ارى به بأسا لو انك اشربت منها شاة او ثيا
 قوم اجبوا شاة من الارض وعملوها فم احولها وهي لهم وعنه عن علي بن حماد عن جرير عن محمد
 بن مسلم وعمر بن حفص عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن ذلك فقال لا بأس بشرائها
 فانها اذا كانت بمنزلة قاني ايديهم يؤدى عنها كما يؤدى عنها وعنه عن علي بن حماد بن عيسى
 عن ابراهيم بن ابي نادر قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن شراء من ارض الجزية قال

ملكي
 رتبة
 الخراج
 ارض
 الخراج
 الخراج
 الخراج

فقال اشترها فان لك من الحق ما هو اكثر من ذلك وهذا الاسناد عن حماد عن حريز عن
 زاره عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان كذلك كنتم الى ان تزدوا واغريب منكم الى
 تنقصوا وبهذا الاسناد عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول رفع الى
 المؤمنين عليه السلام رجل اشترى رصا من ارض الخراج فقال امير المؤمنين عليه السلام
 له ما لنا وعليه ما علينا مسلما كان او كافرا له ما لاهل الله وعليه ما عليهم **يقول**
 القسري في المثنان ابراهيم بن سليمان الى هناك كلام الشيخ في المذهب لا يخفى على ناظره
 وقد اشتمل على امرين الاول اباحة التصرف للشيعة في الخمر والارضين الى ان يقوم قائم آل
 محمد عليهم السلام الثاني اباحة البيع والشراء للاراضي من غير تقييد بمن الغيبة ولا يكون
 التابع شيعيا بل ولا مسلما ولا يكون البيع مختص باثار التصرف نعم وبما فهم منها سواء له
 الاختصاص لكن بوجه لان الجواز مطلقا يقتضي الجواز للشيعة في جملة من يجوز لهم والدليل
 دل على الجواز مطلقا فلا شبهة وها هو قد تجل لنا طرقة فليطالع به عين البصيرة وقد اشتمل
 على احكام وانظار لولا الخروج عن المقصود لاسرنا اليها **قول** ووجهه من حيث المعنى ان
 التصرف في المفضوحة عنوة انما يكون باذن الامام وقد حصل منهم الاذن لشيعتهم حال
 الغيبة فيكون اثار تصرفهم محرم بحيث يمكن زنتا لبيع ونحوه **اقول** هذا كلام في جوابه
 الركاه والسقوط عن درجة الاعتبار لا يخرج من الحجة شاملة ذلك ان المطلوب المؤقت كما
 هو ظاهر منه صريح ان التصرف بالبيع ونحوه يقع الاثارة انما يصح زمان الغيبة فلا يصح
 اثباته الا بامر من الصحة مع الغيبة وعدم الصحة لامعها وكلامه هناك لانه على الصحة
 زمن الغيبة فلا يصح دليلا على المدعى على ان المقصود بالذات تخصيص الصحة بزمن الغيبة
 لان الصحة قد ثبتت على جهة العموم بما مضى من الادلة واسرار اليه ايضا من الاحاديث و
 لادلاله فيما ذكره عليه اصلا هذا والصحة لا ترفع على اباحة الاذن كما فرقناه سابقا
 ونهتينا على انه اشار اليه فيما سبق ايضا فلا مدخل لوسط قوله ان التصرف انما يكون باذن
 الاناء فهذا الكلام عندنا مثل لا حجة له ومحسن التمثيل فيه بقوله تعالى والقي ما
 في يمينك ما صنعوا ان ما صنعوا كيد ساخر ولا يفلح الساجر حيث انى هم

كلام شيخنا في من اضر برشد الى ذلك اقول ظاهر كلامه في الدروس غير مفيد بانار
 النصف وحمله عليه تكلف غير حسن فداشرنا اليه سابقا وفي خلال كلام الشيخ في الهند
 ما يدل عليه في ليس واطلق في طان النصف لا يتقضى لا يتقضى بحال الظهور ولا عدمه اقول
 مسلم انه اطلق لكن مراده بالاطلاق عدم النفوذ على الاستمرار لا عدم نفوذ البيع بغير الاثار
 النصف لان ذلك جائز لا يختلف فيه احد من الاصحاب فيما علمت في قول ثم قال وقال
 ابن ادريس انما يباع ويوفى بخبرنا وبنائنا ويصرفنا لانفس الارض مراده بذلك ايضا
 ان ابن ادريس اطلق جواز النصف في مقابل اطلاق الشيخ عدم جوازه اقول استدل
 نفسه بصيغة الحق الى اهل زمانه ظاهر وهو زمن الغيبة فلا اطلاق بالنسبة اليها ولو شج
 في ذلك مع فساد المشاعة كما لا يخفى فلنا ظاهر كلامه فيما سوى الارض ظاهر الشهاد الاطلاق
 والالتفات لا يبراه قول ابن ادريس لانفس الارض فان ذلك وكلام الشهيد يقتضي نفوذ النصف
 مطلقا في الغيبة وكلام الشيخ يقتضي المنع وكلام ابن ادريس يقتضي تخصيص الجواز بما سوى
 نفس الارض فمن اين علم ان كلام الشهيد يرشد الى كون البيع لاثار النصف مخصوص بالغيبة مع
 انه خلاف ظاهره كما حررناه وازلنا اللبس عنه والمحمد لله قول في المقدمة الثانية في
 بيان ارض الانفال والاجام وبطون الادوية ورؤس الجبال اقول لا يقتضي بطلان بهذا
 الا ان بينه نكتة احبب الاشارة اليها حيث اهلها اما لاختياره الاطلاق كغيره او لغير
 ذلك وهي ان المراد بما ذكر كل ما كان كذلك وما كان في ملكه اعني ما ليس في يد مسلم من الارض
 التي اسلم اهلها عليها طوعا وجهان في قوة التعادل قال العلامة في لف لما نقل القولين
 الا ضرب الاطلاقات لما رواه محمد بن مسلم في الوثوق عن ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه يقول الانفال
 ما كان من ارض لم يكن فيها هراة دم او قوم صولحو واعطوا بآبائهم وما كان من ارض خراب
 بطون او دبة فهذا من الف والانفال لله وللرسول فكما كان لله فهو للرسول بصنعة حيث
 يجب ما رواه محمد بن مسلم ايضا بسند اخر عن الباقر عليه السلام وفي حديث مما حذر بن
 مهران وقد سئل عن الانفال الى ان قال الطعن للمالك والشهرة عليه فيتعين الحمل
 على ما ذكرناه فتم الاستدلال والتردد ثم اخرج لها بما هو دليلها ولا اشكال ولا مشك في ذلك

من اضر بالاجام
 من اضر بالجبال

خارجية فاضل فطيفي

على مطالوبها والنبأه مع مقالتهما الان الرواية دلت على ان من عتار رضا خربة لها ما لك
 يكون له وليس للمالك اذا طلبها ان يزعمها منه فثبت بعومها على ادع من اسلم اهلها ^{عليها}
 طوعا مع خرابها لدخولها تحت اسم الارض الخربة ونظايرها على خروجها عن ملكه ولهذا احتاج
 العلامة الى حملها على ما ذكره ولولا ظهور ذلك لالتها على المدعى لم يرجع الى الحمل فان الحمل لا
 يكون الا من خلاف ظاهر المحمول وهذا واضح ثم اورد سنداً على جملة ما هو بعينه صالح للاستدلال
 على شئ كلام الشيخ الثاني الذي هو الفتوى المشهورة بين اصحابنا فتم مطلوبه ودليله ولم ^{يقصر}
 عن مدعاه ولا اورد الا ما هو دليل منج للمدعى فانظر ايها النصف كيف اجزاء هذا ^{القول}
 على امام المجتهدين عماد الدين حبي قال ثم اخرج لها برواية لا تدل على مطلوبها بل لا تلزم
 مع مقالتهما فاذا كان هذا قوله في هذا الرجل الذي هو علم التجديد والشديق فكيف لا يسمع
 على غيره ووجبان بمثل ما يقول الشاعر وكر من عاتب فولا صيحما وافته من الفهم
 التفتيم واتى شناعة على العالم اكبر من انه لا يفهم عدم انطباق الدليل على المدعى حتى
 يستدل بما يدل ولا يلتزم مع المدلول ^{المتكلم} ولتب شرى كيف توهم ان الدليل لا يدل ولا يلتزم
 فان كان سببه ذكر الغياب في الرواية فلا يخفى فصوره لانه قال ورزكها واخر بها فالعلة هي الغياب
 والخراب لو شرح بان الرواية دلت على ان العلة المجموع والتقى والفاضل عما ان العلة الخراب
 مطلقا اجبنا بوجهين احدهما انه لا فائلا بعد خلو الغياب مع الخراب فاعيان خارج
 عن الاقوال فخصوصية هذا الغياب ملغى بلا خلاف فذكره في التوال وقع للتيقن على سبب
 الخراب نظر الى الغالب لانه شرط ومثل هذا كثير في الروايات يعلل من طالعها وثانها
 ان الغيبة هنا محولة على عدم ملاحظته ومراعاته فان مثل ذلك يبنى عليه فان من
 توجه الى شئ مبدنه ولم يكن متوجها اليه بقلبه يقال انه غائب القلب عن اقول ونحو
 هذا الخيال الواهي بخبري طم مثل هذا الفاضل بانه يستدل على ما يدل على المطلوب
 لا يلتزم مع المقالة وليس لقائل ان يقول ان العلامة حاله بالقصور في استدلال التقى والفاضل
 لانه سلم الدلالة واجاب عنها بالحمل ^{فلا} لم يكن الدليل الا كان سوء الفهم منسوب اليه
 حاشا بل حاشا لها ايضا منه فانظر ايها الناظر سمناحي متجيبا ^{نصرك} العبرة ولا ^{الشيخ} ابيح الفتوى

عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب
 في ليس في خلال كلامه وكلام شيخنا الشهيد في الدروس من ترتيب من كلامه ما فاته
 قال بغيرها الامام بما يراه وبصرفه في مصالح المسلمين ابن ادريس منع من ذلك كله وقال
 انها باقية على ملك الاول ولا يجوز التصرف فيها الا باذنه وهو منزه **أقول** كان خطأ
 والسهو لا زمر هذا الرجل فلا يفتك عنه حتى انه لو نقل عبارة لم ينقلها صحيحا لا ادري
 لاي شيء فان كان يقول ان الرواية يجوز بالمعنى قلنا فلا بد من مراعاة عدم الاختلاف
 هذه عبارة الدروس فليسا مثل هل هي مخالفة لما نقله او موافقة قال ولو تركوا اعتبارها
 فالمشهور في الرواية ان الامام بغيرها بما يراه وبصرفه في مصالح المسلمين وفي النهاية دفع
 من محاصله طمسها الارباب بها والباقي للمسلمين ابن ادريس منع من التصرف بغير اذن
 اربابها وهو منزه ولا شكتان الشهيد في هذه العبارة انصر على كون المشهور في
 الرواية ما ذكره وحكي الطوس عن النهاية وهي كتاب خير حذفنا اسانيد وكانه اشار الى
 مقتضى رواية الحلبي الشافعية وذكر قول ابن ادريس هو المنع من التصرف بغير اذن اربابها
 وانه منزه عما حكاه المؤلف بفهم منه بغير ارباب لو كان هو عبارة الدروس انه
 مفت بغيرها وصح في المحاصل في المصالح من غير اشارة الى غير ذلك الا قول ابن ادريس
 وقد ذكر انه منزه فان عبارة ما حكاه فاعبروا يا اولي الابصار وارتدوا ردة
 الابضاح فيبين ما نقله وبين عبارة الدروس من منزه الا ان عبارة ثلث
 على الفتوى عبارة الدروس لا تدل عليه بل على ان المشهور في الرواية ذلك الثاني
 ان عبارة لا اشعار فيها بالاشارة الى الرواية وهو يدل ظاهرا على عدم قول غيرنا
 حكاه عن ابن ادريس فاذا كان منزه كما ثبت في الحلبي وعبارة من تدل على نقل الخلاف بل
 الرواية لان النهاية كتاب خير في الحقيقة الثالث ان عبارة تدل صريحا على نقل بقاء
 الملك الاول وفهم منه ان ما سبق يدل على عدمه وليس في عبارة الشهيد ما يدل
 على عدم الملك اصلا بل بما كان في نقله بكلام ابن ادريس اشعار بل بانيها بانه على
 الملك على القولين حيث انصر على نقل شرط الاذن من اربابها الرابع ان عبارة الشهيد

فمنع صاحب النهاية
 وابن الحبيب

خارج فصل فطيفي

١٢

كون البقاء على الملك مذكور كالا انه قال ابن ادريس المذرك وعياره الشهيد لا احتمال فيها لذلك
وكيف يكون البقاء على الملك مذكور كما هو فتوى الاكابر من اصحابنا نعم اشراط الاذن كما قال
الشهيد مذكور فهذا كلام من لا يخفى شيئا اللهم الا ان يكون نقل كلام الذرورس من
عند لفظه انه منوهم لم ينظر هو ولا غيره بعد ذلك ومثل هذا التصنيف يجري
الاعراب بالعلوم ونقل اقوال الفقهاء بالخيال الموهوم فعوذ بالله من ذلك **فوق**
المقدمة الثانية في حكم المفتوحة عنوة اه **اقول** لا نزاع لنا ولا رد على حكم المفتوحة
عنوة فان حكمها مشهور متداول بين الاصحاب قد ذكر المؤلف عبارة بعضهم بعينها نعم
لنا في هذا الباب الذي ذكره نكتة الاول لم يذكر من حكم المفتوحة عنوة اخراج الجنس منها او
من خاصها بل ظاهره عدم ذلك حيث اطلق الحكم بقبيلها واخراج خاصها فيما ذكره
لاوجه حسنه فان الله تعالى يقول واعلموا ان ما غنم من شيء فان لله خمسة اياه
وهي عامة والشئ قال في صدر كلامه الذي نقله والذي يقضيه المذهب ان هذه
الاراضي غير هامة من البلاد التي تحت عنوة ان يكون جنسها لاهل النحر واربعه اخراجهما يكون
للمسلمين فاطبة للغائبين وغير الغائبين في ذلك سواء ويكون للامام الخ ما ذكر عنه
وقال الفاضل ابن ادريس في سرائره والضرب الثاني من الارضين ما اخذ عنوة بالتب
يفتح العين وهو ما اخذ عن خضوع ونذلل قال الله تعالى وعسى الوجوه للحي القيوم ان يخفض
وذلك فان هذه الارض يكون للمسلمين باجمعهم المتعائلة وغير المتعائلة وكان على الامام
ان يقبيلها لمن يقوم بعادها بما يراه من النصف والثالث والرابع او غير ذلك وكان على
اخراج ما دلت به من جنس الروية باخذ الامام فيخرج منه الجنس فيقسمه على مستحقه
الباقى منه يجعل في بيت مال المسلمين يصرف في بيت مال المسلمين يصرف في مصالحهم من
سد الثغور وتجهيز الجيوش وربما اهل ذلك بعض الاصحاب تكالا على ما سبق منهم قبل
فالمفرد للبحث لا بد وان يتعرض لذلك لئلا يتوهم عموم الحكم في المفتوحة عنوة بل هو الظاهر
خصوصا عند غير العالم بالاحكام الثانية **فوق** وهذا الحديث وان كان من المراسيل الا
ان الاصحاب يلقون بالقول ولم نجد له رادا وقد علموا بمضمونه واجمع به ما نصبت من

منه
في حكم

مسائل هذا الباب العلامة في المشهور ما هذا شأنه فهو حجة بين الاصحاب **أقول**
 ما ذكره لأعبار عليه الآن يسود ما هو بالغ شهره منه مع أنه رده بره ليس بشيء منه
 أنه من سلك كلامه هنا يكون حجة عليه هناك تذكرنا هذا للثبوت على اختلاف قوليه
 وعدم ضبطه للمثابون وعدم وفوفه بحسب مقتضى الدليل الثالث قال في آخر كلامه يعني
 هنا شيء وهو أنه يعني الخبر المرسل الذي استدل به نضمن وجوب الزكاة قبل حيا الأرض
 وبعد ذلك يؤخذ أهل الأرض المشهور بين الاصحاب أن الزكاة بعد الموت نعم هو قول
 الشيخ رحمه الله وروى الشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا
 عليه السلام قال وما أخذ بالسيف فذلك للإمام قبله بما يرى كما صنع رسول الله ^{صلى}
 الله عليه وآله وسلم بخبر قبل أرضها ونخلها والناس يقولون لا يصح قتاله الأرض والنخل
 إذا كان البياض أكثر من السواد وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبر وعلمهم
 في حصصهم العشر ونصف العشر في معناه ما رواه أيضا مفظوحا عن صفوان بن يحيى و
 أحمد بن محمد بن أبي نصر **أقول** ظاهر إيراد الخبر وما في معناه الاستدلال على كون الزكاة
 بعد الموت ولا دلالة في ذلك بوجه من الوجوه إلا بالمفهوم على وجه بعيد كما لا يخفى ولا
 حجة فيه فالاستدلال بما ذكرنا والمعتمد في الاستدلال على عدم وجوب الزكاة في مجموع
 الخصال كما تضمنه الخبر أن شرط الزكاة ملك النصاب لما لك واحد ولا كلام أن ارتفاع
 الأرض للسلب فلا يبلغ نصيب كل واحد منهم قطعا فلا يجب فيه الزكاة لاختلال شرط
 الوجوب هو ملك النصاب لما لك منقتر وبهذا يتم الاستدلال وإن قلنا أن الزكاة تقدر
 على الموت وما ذل على الوجوب في الخبر لا يصح الاستدلال به لأنه من سلك الاعتماد عليه
 لا بسبب الاعتقاد بالشهرة ولا شهرة هنا فسط الاستدلال به على هذا الحكم **قوله**
 الثالث من موات هذه الأرض اعنى المفتوحة عنوة وهو ما كان وقت الفتح مواتا للإمام عليه
 السلام خاصته لا يجوز إحياؤه إلا بأذنه إن كان ظاهرا ولو تصرف فيها منصرف غير
 أذنه كان عليه طسفتها وخال الغيبة بملكها المحي من غير إذن ويرشد إلى بعض هذه
 الأحكام ما أورده في الحديث السابق عن أبي الحسن الأول عليه السلام وأدل منه ما

جاء في
الشيخ
عليه السلام

خراجته فاضل ضيق

١٢٢

رواه الخ وروى الشيخ ايضا عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن
 الشراء من ارض اليهود والنصارى فقال ليس به باس الى ان قال ابا قوم احبوا شيئا من الارض
 وعملوها فم احمى بها وهي لهم **اقول** لا نزاع لنا في ان مواتا المفتوح عنق من الانفال
 يختص به الامام عليه السلام لكن لنا في كلام المؤلف مكانان الاولى انه سلم ان المجبي
 بملكها اذا كان الامام غير ظ من غير اذن ولا اعتبار عليه الا انه يقول عن ضرب في سالكه ان
 ما في يد غير الشيعه من ذلك حرام وهو خلاف ما سلمه هنا وخلاف ما اقام الدليل عليه
 هناك من العموم وسنشير الى الدليل هناك ايضا بما يظهر به خطأ ولولا ان يمكن ان يجاب عنه
 بانه اراد الخاص بغيره ما بان من كلامه الثاني انه استدل بخبر محمد بن مسلم الذي
 ذكرناه عنه ولا دلالة فيه بل هو دال على ملك المجبي من غير تفصيل ولولا خصوص ما دل
 من الاحاديث امكن الاستدلال به على العموم فلا يلزم ذكر دليل على ما ادعاه لانه
 لا يدل على شيء منه وقد بعدد عنه انه اراد الاستدلال على كون الموات بالاجتماع ملكا
 في الجملة وهو عام في خلافه ملكه في زمن الغيبة وخبره دل على عدم الملك في زمن الظهور
 وهذا لا يخلو من تكلف **اقول** الثالث قال الشيخ في طويرة وكافة الاصحاب لا يجوز
 بيع هذه الارض **اقول** قد ثبت ان النافل يجب عليه بيع ما نفعه وما نفعه من
 كافة الاصحاب لك فعليه بيعه على انما نقول قال الشهيد رحمه الله في الدرر ولا
 يجوز التصرف في المفتوح عنوة الا باذن الامام سواء بالوقف او بالبيع او غيره فانما في حال
 الغيبة ينفذ ذلك وهو يدل بظاهرة على خلاف ما نقله عن كافة وربما فهم المؤلف من
 كلام الشهيد هذا شيئا غير ما هو معناه وسباني الكلام عليه في محله انشاء الله تعالى
 على ان هذا كله بحث في المسئلة من حيث هو الا فلا فائدة للمؤلف في ذلك نظر الى انما
 ما هو مقصوده اذ لا يلزم من كون هذا حكم المفتوح عنوة حل المربة الامع دعاء واستمع
 عن ضرب بطلانها **اقول** وفي التذكرة رواه كذا قال يورد بالوارد لا عن الاء من الاداء
 مجزوما بانه امر للغائب محذوف اللام وما ذكرناه اولى **اقول** الاولى هنا لا معنى
 لها اصلا بل النظر يتعلق بتصح الرقابة ولا بد للجهل من اصل معني عليه بعد فان كان فيه

في الكتاب الفقه في البيع

ادعاء

الواحد وجب له ان كان فيه الشراء الباع وله ان كان فيه البيع في نفس القاطن الاختار مدخل
قوله فان قلت اذا جاز لم البيع ونحوه مع الاثار النصف فكيف يجوز اولي الا ما اخذها
 من المشتري كيف لم يرد راس ماله مع انه قد اخذ عوضه اعني تلك الاثار قلت لا ريب ان
 ولي الامر له ان ينزع ارض الخراج من مستقبلها اذا انقضت مدة القبالة وان كان له فيها
 من الاثار فانتزاعها من يد المشتري اولى بالجواز وحينئذ فله الرجوع براس ماله لئلا يفوت
 الثمن **المتم** **أقول** نعم الترسيع جواز الانتزاع من المستقبل مع انقضاء مدة القبالة
 مسلم لا اعتبار عليه اما كون انتزاعها من يد المشتري مساويا له فضلا عن كونه اولى بالجواز
 ثم اشد المنع بل بظاهر البطلان لان يد المشتري يد معاوضة بذل فيها جزء من ماله ويد
 المستقبل ليس كذلك بل هي في معنى المزارعة والمساقاة يستحق جزء السبب بسبب عمله والا
 للمالك فابن هذا من ذلك ويحل بيعه بمحصل ان يسطر في نصيبه نظيره الارزكاء مثل
 هذا لولا فله التامل وعدم لعان النظر من الجانب الغريب قوله وكيف لم يرد راس ماله
 مع انه قد اخذ عوضه اعني تلك الاثار انه مثل البائع فليس من الاخذ في شيء وان اراد
 ان ملكها مع انتزاع الامام بان له لم يزل فلا معنى لرد الثمن ولا له قوله لئلا يفوت الثمن
 المتم وان اراد غير ذلك فهو غير معقول الا ان يكون من مخارج اجتهاده فلا بأس **قوله**
 لكن الذي يرد بحمل ان يكون هو الامام عليه السلام انتزاع ذلك ويحمل ان يكون البائع لما
 في الرد من الاشعار بسبق **الاخذ في** لا يحمل ان يكون المراد الا الامام عليه السلام لا
 البائع باع ما هو جائز له شرعا بمعاوضته صحيحة ثبت جوازها بالنصف فاستحق العوض فلا وجه
 لردّه وكيف يحمل ان يردّه مع ان المنتزع الامام عليه السلام وهي في يد ولو احمل ان
 يرد البائع وجب الحكم بعوده اليه كما كانت ما لم يعاوضه الامام لان من اثار النصف ما
 هو مملوك للبائع كالبناء والخرس وغيرها ومن العجب ان المؤلف ما قارن قوله الاول
 بقبيل ثم احمل ما لا يجتمع معه وقوله الاول واذا نصرت فيها احد بالبناء والخرس صح
 له بيعها على انه يبيع ماله فيها من الاثار وخص الاختصاص بالنصف ثم قال بعد بما سطر
 وهذا نص في جواز بيعه حقه اعني اثار النصف قلت فاذا كان ما باعه حذاله والامام عليه

السلام له الاشرع من حيث ان الارض لم ينقل كيف يحمل ان يرد البايع ممن ما هو حق له وقد
 عارض عليه بعد صحيح لازم ولعل هذا من مخترعات اجتهاد المؤلف في المسائل الفقهية وبعد
 هذا باسطر قال قلت هذا واضح لا غبار عليه يدل عليه ما تقدم من قول الشافعي عليه
 السلام اشرع منه منها وان اشرع مملوك لم يخرج عن ملك مالكه بشئ من الاسباب
 النافذة فيكون قابلا لتعلق التصرفات فانظر بها التامل الى كلام هذا المؤلف سابقا
 ولا حنا وفي الوسط نظير بعض الغرائب فيه **قوله** في التبيه الاول رد اعلى العلامة
 ثم يعود الى كلامه في المختلف فانه قال فيه في اخر المسئلة ويحمل قول الشيخ على الارض
 المحياة دون المحاث قلت هذا مشكل لان المحياة هي التي تعلو بها هذه الاحكام
 المذكورة واما الموات فانها في حال الغيبة مملوكة للجمهور مع وجود الامام لا يجوز للتصرف
 فيها الا باذنه مع ان الحمل لا يلائم ما مر به من مختار ابن ادريس لان مراده بارض العراق
 المكونة المحياة التي يقال فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها لانها ارض الخراج اليها كلامه
 وقيل تعرض له نذكر كلام العلامة في ذلك قال مسئلة الارض المفتوحة عنوة قال في
 ط لا يصح بيع شئ من هذه الارض ولا ان يبنى فيها ودان منازل ومساكن وسقايات
 ولا غير ذلك من انواع التصرف التي يثبغ الملك ومضى فعل شئ من ذلك كان التصرف
 باطلا وهو باطل على الاصل وقال ابن ادريس فان قيل تراكم يبيعون ولشرون وثقون
 ارض العراق وقد اخذت عنوة قلنا انما يبيع وثقف تصرفنا ونحجرنا وبنائنا فاما نفس
 الارض فلا يجوز ذلك وهو يشعر بجواز البناء والتصرف وهو اقرب ويحمل قول الشيخ على
 الارض المحياة دون الممناة الى هنا **قوله** لا يخفى على الناظر ان الشيخ اطلق المنع من غير
 بالمحياة ولا الموات وان ابن ادريس اطلق الجواز من غير تشديد وان العلامة قد جمع بين
 القولين بحمل كلام الشيخ على المحياة دون الموات وقرب كلام ابن ادريس مع الحمل المذكور
 وهو عين حمله مخصوصا بالموات ولا يرد ان ابن ادريس منع من جواز البيع في الارض فاذا
 حمل كلام العلامة على المواة لا وجه للمنع لا نأجب ان العلامة لم يفرض الا للتصرف في جواز
 البناء والتصرف لا غير كما لا يخفى فاستشكل المؤلف سببه فلة التدبر في كلام الفضلاء وغيره

تم في
 كتاب
 حاشية
 على
 المتن

نقل كلمات الاصحاب في الباب

١٢٥

الهم عليهم بالظن كما هو دأبه كثيرًا ولست شعري كيف يفتن في كلام هذا الفاضل حتى قال
لا بد في ما ذكره فانه لم يضرب الا الجواز المقابل للمنع المطلق وحمل كلام الشيخ على الجحاة
فلم تفصيل مذهبه نعم لم يضر من كلام ابن ادريس في منع بيع نفس الارض لعدم تعلل غرضه
به في المسئلة التي ساقها وبالحجاة فهذا الرجل لم يضر من فاطم على العلم لم يعرف مقاصده
وبال مطالبه فلو مشى الهويني وناخر حيث اخره القدر كان انب بمقامه **قول** نعم
يحمل كلام الشيخ على حال وجود الامام وظهوره لا مطلقا **قول** هذا من غريبه وعجابه
فان كلام الشيخ عند مخصوص بالحجاة وفي الفتح فاذا حمل المنع على حال ظهوره عليه
السلام لا مطلقا جاز ذلك في غيبته واذا جاز بيع الارض ونحوه في الغيبة كان ذلك
منافيا لما سبق منه مما نقله عن الكاظم وطلوبه الذي هو بصدده ولا حيلة الا في سائر
فان التزمه فباحثا لكنه لا يلزمه بل هو لفضلته لا بدري بقائه في كلامه ويمكن ان
يحمل ثبوته ان كلام الشيخ مخصوص بالمنع من البيع ابتعا لا امارا التصرف وهو بمنزلة من
كلام الشيخ لان صريح كلامه المنع من بيع نفس الارض حيث قال لا يجوز بيع شيء من هذه
الارض ولا ان يبنى الخ مع اناسين ان بيع آثار لا يخص بزم من الغيبة فانظر انما المثال
الى رد كلام العلامة وحمله اقول ومن مختلطات رسالته قوله الثانية نفوذ هذه
التصرفات الخ فنورده بعينه بلفظه ثم نتكلم عليه قال الثاني نفوذ هذه التصرفات
التي ذكرناها انما هو في غيبته الامام اما في حال ظهوره فلا لاننا يجوز التصرف
فيها مطلقا باذنه وعلى هذا فلا ينفذ شيء من التصرفات فيها استغفالا
وقد ارشد الى هذا الحكم كلام الشيخ في التهذيب فانه اورد على نفسه سؤالا وجوابا
محصلا منام رعاية الفاطمة بحسب الامكان الى ان قال ومنها الجبرين لم يوجب عليها الخجل
ولا ركاب ما رواه حسن بن راشد عن ابي الحسن الاول عليه السلام وله رؤس الجبال
ومطون الاودية والاجام اجتمع ابن ادريس بان الاصل اباحه ذلك للسلم وعدم
تخصيص الامام عليه السلام فلا يعدل عنه بمثل هذه الاخبار الضعيفة والجواب المنع
من امالة الاباحه بل الامام اولى لانه قائم مقام الرسول عليه وهو ادرى بالمؤمنين

من انفسهم وبالحجالة في المسئلة نظر الى هنا كلام العلامة رحمه الله اقول لا يخفى ان
جوابه الذي اجاب به عن حجة ابن ادريس غير ناهض لانه لا يلزم من كونه قائما مقام الرسول
عليه السلام وهو اول المؤمنين من انفسهم ان لا يكون الاصل الا باحة للمسلمين ان ملك
بالمسلم اذا سلم عليه لا يكون له ويختص به عليه السلام بل يستحب البحث في الرسول
عليه السلام بالنسبة الى ذلك قال المحقق في المعبر قال الشيخان رؤس الجبال والاجام
من الانفال وقيل المراد به ما كان من الارض المختصة به وظاهر كلامهما الاطلاق
ولعل مستند ذلك رواية الحسن بن راشد عن ابي الحسن الاول قال وله رؤس الجبال و
بطون الاودية والاجام والراوى ضعيف **قوله** وفي مرسل العباس الوران عن رجل سئما
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغزوا كان الغينة كلها
للامام واذا غزا باذن الامام فغزوا كان للامام الخمس ومضمون هذه الرواية مشهور
بين الاصحاب مع كونها مرسلة وجهها له بعض رجال اسنادها وعدم امتكان المستك بها
اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمسها غنيمته كلها للامام **اقول** هذا الكلام من المؤ
عجب غريب لانه ان اراد بما ذكر من الارسال وغيره بيان صوة الحال مع كونها حجة فلا
مزيد فيه وان اراد الطعن في العمل بالرواية فهو ساخط بالكلمة لا يحتاج الى جواب طال بعد
كونها في الاشهاد بين الاصحاب بالغته حدا لا يذكر في الاشارة الى خلاف عند الفتوى
بمضمونها ولم اسمع لها راد من الاصحاب ما هذا حاله في الاشهاد حجة بلا اشكال وقد
سلم نحو ذلك فيما مضى بقوله وهذا الحديث ان كان من المراسيل الا ان الاصحاب تلقوه
بالقبول ولم يجد له رادا وقد عملوا بمضمونه واجمع به على ما تضمن من مسائل هذا الباب
العلامة في المنتهى ما هذا شأنه فهو حجة بين الاصحاب وان ما بينه من الضعف نجبر
هذا القدر من الشهرة انتهى كلامه ولا شائتان شهرة هذا الخبر كاد ان لا يلحقه شهرة
شي من المراسيل بل صرح بعض الاصحاب بنقل الاجماع على مضمونها ولم يرد عدم امكان
المستك بظاهرها اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمس غنيمته كلها للامام اعجب من الاول
لوجهين احدهما ما هو مفسر بمذكور مشهور ومتواتر بين الاصحاب بعينه كل من خالف الا

كذا في نسخة

بالحديث وهو ان الخبر اذا اشتمل على ما هو معمول به اما لا يشتهره او لعدم المعارض له جازا
 الفتوى به وان كان مشتملا على شبه له معارض او لا يصح الفتوى به ولا يفسد في جواز العمل
 بما فيه ذلك ولو لا خوف الاطالة اوردت من ذلك جملة من الاخبار وكان المؤلف لم
 يلاحظ ما ورد في ذلك في منزهات البشر وغيره من الاحكام الشرعية ولا وصية المعصية
 ذلك والدليل العقلي بما عد على ذلك فان المعارضة والتخصيص قد يخص بعض ما دل عليه
 الخبر فيكون الباقي سليما من المعارض فيكون راجح الدلالة فيجب العمل به وثابتها ان اسناد
 الخمس اليه عليه السلام لانه القابض له والمنصرف فيه والحاكم فيه بما شاء كيف لا
 الاضافة تصدق بادي ملائمة على ان ثلثا لو قال الخمس كله له للرواية لم يكن رد كلامه لا
 بثبوت الدليل على عدم الاختصاص فلا بد من الجمع ولا جمع الا بان اسناده اليه بكونه له
 من حيث انه يرفع اليه او ياخذنا بصطفية وبقيته فباخذ نصفه وبقيته النصف على
 الاصناف وما يفضل عن كتابهم في السنة فهو له وما يعوز فهو عليه فكان له وكانهم
 واجبو النفسه عليه لبث شري كيف كان مثل هذا الذي فهم بظيفه بادي ناقص
 يقتضي عدم امكان التمسك بظاهرها حتى يكون قد حانها وهل مثل هذا يصدر من نفسه
 تكلف الجمع بين الاخبار المختلفة والنظر في دقايق معانيها ولا ورد ما يحق شهرة
 العمل بالرواية ويدفع احتمال الرد عليها بالارسال ونحوه فيما ذكرناه من الحكم قال الشيخ
 في المبسوط الانتقال هي كل ارض حرة يابدا اهلها الى ان قال فاذا قوتل قوم من اهل حرب
 بغير اذن الامام فغتموا كان الغنمة للامام خاصة دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للنبية
 صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وهي لمن قام مقامه من الائمة في كل عصر فلا يجوز
 المنصرف في شيء من ذلك الا باذنه الخ ولم يذكر فيه الاقولا ولا خلافا وقال في النهاية
 واذا غزا قوم اهل حرب من غير امر الامام فغتموا كانت غنمهم للامام خاصة دون غيره
 وليس لاحد ان ينصرف في شيء مما يستحقه الامام من الانتقال والاختصاص الا باذنه الخ
 وقال في فت مسئلة اذا دخل قوم دار الحرب قاتلوا بغير اذن الامام فغتموا كان ذلك
 للامام خاصة وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم وقال

ابن ادريس في باب ذكر الانفال وشمخها ولو قاتل قوم من اهل الحرب غير امير الامام
فغنموا كانت الغنمة خاصة للامام دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للشي عليه ^{ان} لا
خاصة وهو ليس فام مقامه من الائمة في كل عصر لا جل المقام لا وراثته ^{هـ} الخ قلت ومن ^{هـ} من
ابن ادريس عدم جواز العمل بخبر الواحد وان صح مستند مطلقا فضلا عن الضعيف ^ب فضلا
عن كونه مختصا بالعموم الكتاب افي بمضمون الرواية فلو لا انها عند من المشاهير التي يجب
العمل بها لو ثبت بمضمونها بل الظاهر انه لا خلاف عند في مضمونها لان مجرد
الشهرة مع ضعف المستند لا يقوم حجة عند خصوص في تخصيص الكتاب العزير وكلا
المحققين لا في ذكره صريح في انه انما اعتمد على الاجماع على مضمونها وقد سبق نقل الشيخ في
الخلاص الاجماع عليه وقال العلامة في المسمى اذا قاتل قوم من غير اذن الامام فغنموا
كانت الغنمة للامام ذهب اليه الشيخان السيد المرتضى رحمهم الله وابناءهم وقال
الشافعي الخ ثم قال اخرج الاصحاب بمباراة العباس الوران عن رجل سماه الخ قلت ظاهره
ان مضمونها متفق عليه حيث لم يذكر الخلاف الا عن المخالفين وقال اخرج الاصحاب الجمع
المحلي للعموم وقد يمكن ان يقال الالف واللام للعهد فلا يرجع الا الى الثلثة وابناءهم
لكنه لا يندرج الا في الدلالة على الاجماع ولا يخرج من مشاحته لاحاجة الى الاطالة بها
قال في بر في الفصل الثالث في الانفال واذا قاتل قوم من غير اذن الامام فغنموا كانت
الغنمة للامام عليه السلام خاصته ولم يشر الى قول ولا خلاف ولا احتمال الى غير ذلك
من مضامينه كالقواعد والارشاد وغيرها وعبارات ساير الاصحاب مما يخرج بعداده
الى الاطناب يقال قد قال المحقق رحمه الله في النافع وقيل اذا غزا قوم بغير اذنه ^ب فغنموا
له والرواية مقطوعة فحكاها فولا وأشار الى ضعفه بكون الرواية مقطوعة وقال في الجهر
الثاني قال الثلثة اذا قاتل قوم من غير اذن الامام فغنموا فالغنمة للامام وقال الشافعي
الخ ثم قال وما ذكره الاصحاب بما عولوا عليه على رواية العباس الوران عن رجل سماه
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنمة
كلها للامام وان غزا بامرهم كان للامام الخمس وبعض الشاخرين يستدلون بهذه الرواية

حكم غنائم الغار في غير الزمان

١٢٤

مع انكاره العمل بخبر الواحد فخرج بدعوى اجماع الامامة و ذلك من كتبنا حش اذا هو موقوف
 ان الاجماع انما يكون حجة اذا علم ان الامام في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا
 يكون علمه حجة على من لا يعلم الى هنا كلامه وبظهر منه انكار القوي فنقول كلامه في الثاني
 لا يظهر منه خبره حكاه فولا واشار الى ضعف مسند وخاتمة ما يلزم منه عدم قطعه به
 على ان المعلوم من فاعده في النافع ان ما يقول فيه وقيل هو ما اذا لم يكن مسند مطلقا
 به عند وهو لا يدل على اخباره فلا يثبت مع انه صرح في شرايعه بالقوى من خبر اشارة الى اخلا
 ولا ضعف حيث قال في اخر المقصد الاول من الانتقال وما يغتم المائلون بغير اذنه في قوله
 عليه السلام فلو كان مخالفنا في النافع صريحاً لم يمدح خلافه في الاتفاق لسبق قوله مع الحكماء
 وكلامه في المعبر لم يرد على ما ذكره في النافع الا بتعريف الثلاثة وبانكار الاجماع لا على طريق
 نقل الخلاف بل على طريق عدم ثبوته عند وهو من كتبنا في من نظروا لان الاجماع المنقول
 بخبر الواحد حجة عند ابن ادريس من اجله الاصحاب ولو قدح فيه فلا قدح في الشيخ
 قد نقله في ف وهو يثبت لاطرافه وامامهم ومعهدهم في الاقوال والروايات على انا
 نقول الجب ردد المحقق او عدم جزمه بالقوى وقد ائتمد في خبر ذلك على ما هو اقل شهرة
 مع ضعف مسند حيث يقول رواية يجر ضعفها الشهرة وهذا شد شهرة وايضا قد
 جزمه بالقوى في شرايعه ولا مستدله الا هذه الرواية فلا لا اخبارها بالشهرة او
 الاتفاق لم يجر له القوي بحال وعلى كل حال فلا محيص ولا شائ من الشهرة التي يتحقق
 معها صحة الاستدلال بالخبر وان كان مرسل قال الفاضل المقداد في تنقيح شرح
 قول المحقق في النافع وقيل اذا غزا قوم بغير اذنه فغني عنهم له والرواية سقطت عن القائل
 الثلاثة وابناهم والرواية رواها عباس الوران عن الصادق عليه السلام وهي مشهورة
 بين الاصحاب علمهم وقال الفاضل ابن فهد في مهذب في شرح كلامه في الرواية
 اشارة الى ما رواه العباس الوران عن رجل سئله عن ابيعبيد الله عليه السلام قال
 اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنيمة كلها للامام وان غزا بامرهم كان
 للامام الخمس وعلمنا عمل الاصحاب يؤيد هذا ان ذلك معصية فلا يكون وسيلة الى

خراجة فاضلة فظي

١٣

كذلك في نسخة

في نسخة أخرى

الفائد ولأنه ربما كان نوع مفسد فالمنع أو عزلم إلى تركه فيكون لطفا فضعفها بإرسالها
 يؤيد بعمل الأصحاب بما وجهناه قلت وفي كلاهما ما يدل على الانفان وفي هذا القدر
 كناية شافية ووفاء وافية والله الفلاح **قوله** وإذا عرفت ذلك فاعلم أن الأرض ^{وعد}
 من الانفان إما أن يكون محباً أو بمواة وعلى التقديرين فإما أن يكون الواقع بده عليها
 من الشيعة أو لا فلهذا انقسام أربعة وحكمها أن كلما كان سبب الشيعة من ذلك فهو
 حلال عليهم مع اخضاض كل من المحباة والموات بحكمه لأن الأئمة عليهم السلام أحلوا
 ذلك لشيعةهم حال الغيبة وأما غيرهم فانه عليهم حرام **أقول** في هذه نوع فصور و
 الانسب أن يقال إما أن يكون محباً أو بمواة وحكمها أن كل ما سبب الشيعة الخ والامر سهل
 في هذا لكن قوله وأما غيرهم فانه عليهم حرام وباطل فإن ظاهر المذهب أن الموات من
 الانفان يبيع أحياء لجميع السبلين ولا يحرم على أحد منهم في زمن الغيبة في ذلك كل مسلم
 بداباحة وهو مدلول اطلاق الروايات وقناوى الأصحاب حيث حكوا يجوز أحياء
 الموات من غير تقييد لها بكونها من غير الانفان بل في الجيفة عند التامل أكثر موات
 الأرضين من الانفان وبطل عليه أيضاً اطلاق أحياء ما ترك عمارته غائباً كان
 المالك وحاضر انعم الكلام في الكسب فانه لا يحمل على الاطلاق على معنى عدم وجوب
 على المكسب إلا للشيعة في وجه حسن وبين ذلك وبين تحريم وضع اليد على الأرض
 بون بعد والمؤلف لم يلتفت إلى ذلك لأنه من المجازين ولهذا استدل على مدعاه
 بقول أبي عبد الله في رواية حميد بن زييد وكل ما كان في أيدي مشيعتنا من الأرض فهو مخلوق
 يحمل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا فيحسبهم طوعاً ما كان في أيدي سواهم فإن كسبهم من الأرض
 حرام حتى يقوم قائمنا فإنا خذنا الأرض من أيديهم ولم ينقض لعدم دلالة الحديث على تحريم
 وضع اليد واختصاصه بالنكس بخبر نجيه ولا دلالة فيه إلا من حيث المفهوم و
 الخبيث أن مفهوم خبر نجيه لا دلالة فيه أصلاً لأنه عليه ^{سلام} قال لنا الخمس في كتاب الله
 ولنا الانفان ولنا صفو المال ثم قال اللهم أنا أحلنا ذلك لشيعةنا ومفهومه أنهم
 لم يحلوا ذلك لغیر شيعةهم وذلك إشارة إلى ما هو حفرهم من الأمور المذكورة ولا

نقد الاخبار في ريجي الوقت

١٣١

بل من عدم احلام الجميع عدم احلام البعض ولو سلمت الدلالة فهي محمولة على الكسب بالنسبة
الى الاراضى جمعاً بين الاخبار ويمكن ان يحل ايضا الحل للشيعة على الحل الخاص اعني ما يختلف
الحال فيه بين الحضرة والغيبه بحيث لا يرفع ابداهم عنه بعد الظهور كما دل عليه بعض الاخبار
وكلام الاصحاب كالعلامه في النهى وغيره اقول لا يشبهه على من ينظر بعين البصيرة الشافيه
عن ثوب كدر طلب غير الحق انه لا يكاد يحق شيئا ولا ورد ما يزيل الشبهة عما ذكرته من
الاخبار ومن كلام الاصحاب الدال على الاباحه في الارضين باطلافه ومثله ذلك اقدم سؤالا
وجوابه اما السؤال فيهم ان الامام عليه السلام اطلق محريم الكسب من الارض وحملهم بعض
الاخبار على ذلك لا يثبت على اصول فروع الشرعيه من ان الزرع نزارعه ولو في الارض وغيره
كذلك الغرس لغارسه وانما يانزمه الاجرة في الذمة والجواب ان اطلاق المحريم على الكسب باعنيا
لنزه الحق للغريم مع عدم ابقائه اياه من باب اطلاق المتسبب على السبب ونقول ان حق الامام
عليه السلام متعين في العين لا اطلاق الطسق وهو الرقبة من خراج الارض ولا يكون ذلك
كتابا مكتوبا الذي يكون المدين فيها بالخيار في جهات الفضا ولنرجع الى ما قلناه فنقول اما
الدلالة من الاخبار فمنه ما رواه الشيخ في التهذيب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غرس شجرة
او حفرواد يابداً بالمسيفه اليه احدوا حيا ارضا منتهى فمضى له قضاء من الله عز وجل هو
له وعنه عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
ايها قوم احبوا شيئا من الارض وعمرها فمهم احب بها وهي لهم وعن الحسن بن محبوب عن معوية
وهب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ايما رجل اتي خربة يابرة فاستخرجها و
كسرها ونهارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة فان كانت ارضا لرجل مثله فغاب عنها
ثكها واخر بها ثم جاء بعد فطلبها فان الارض لله عز وجل ولن عمرها وعن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن حماد عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وابي بصير وفضيل وبكر وحماد
عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من احب ارضا مواتا فهو له وعن الحسن بن محبوب عن هشام

خراجها فاعلموا

١٣٢

بن سائر عن أبي خالد الكابلي عن أبي جعفر عليه السلام قال وجدناه في كتاب علي عليه السلام
 أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين أنا وأهل بيتي الذين أورشنا
 الأرض ونحن المنفون والأرض كلها لنا فمن أحب أرضا من المسلمين فليعمرها وليورثها بها
 الإمام وله ما أكل منها وإن تركها أو خربها فخذها رجل من المسلمين من حيث يشاء وأحبها
 فهو أحبها من الذي تركها فليورثها بها إلى الإمام من أهل بيتي وله ما أكل حتى يظهر
 القائم من أهل بيتي بالسيف فيجربها ويمنعها ويخرجهم منها كما حوها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ومنعها إلا ما كان في أيدي شيعتنا فمقاطعهم على ما كانت في أيديهم وبترك
 الأرض في أيديهم أقول قطع تفصيل هذه الرواية وفتح عن المراد وفيها وجهان سبوح
 كافيه من الاختيار وأما الدلالة من كلام الأصحاب فأكثروا من أن يخص نفسه ما ذكره العلماء
 في التمهيد وهذه عبارته وأما الموات منها وقت الفتح فهي للإمام خاصة لا يجوز لأحد
 إحياؤه إلا بأذنه إن كان موجودا ولو تصرف فيها بغير إذنه كان على المتصرف طمعا وملكها
 المحي عند غيبته من غير إذن إلى أن قال وبدل على أن المحي للموات في غيبته عليه السلام
 يملكها بالاحياء ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن يزيد قال سمعت رجلا من أهل الجبل يسأل
 أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخذ أرضا مواتا تركها أهلها فعمرها وأكرى أهلها رها
 وبني فيها بيوتا وعمر فيها نخلا وشجرا قال فقال أبو عبد الله عليه السلام كان أمير المؤمنين
 عليه السلام يقول من أحب أرضا من المؤمنين فهي له وعليه طمعا يورثها إلى الأمام
 فهي في حالة الهدنة فإذا ظهر القائم عليه السلام فليوطن نفسه على أن يؤخذ منه فلت
 والمراد بالمؤمنين في الخبر المسلمون لأن الشيعة ما ذون لهم اتفاقا فجعل الفاضل
 الخبر ليلا على الملك من غير إذن بدل على أنه فهم ما ذكرناه من أن المراد المسلمون و
 الغرض الاستشهاد بكلام الأصحاب فلا مشاحة في دلالة الخبر وعدم حجة فهم العلماء
 إذ الدليل قد تقدم في الاختيار وقال في الخبر في كتاب إحياء الموات وكان الإمام
 غائبا كان المحي أحبها ما دام قائما بعمارتها فإن تركها فزالت آثارها فاحياها غيره كان
 لثاني الحق فإذا ظهر الإمام كان له ورفع يد وقد سمعت ما ذكره في باب شجرة الراضى عند

ذكر الانتقال في صدر الرسالة وقال في الارشاد ويجوز احياء الموات باذن الامام و
بدون اذنه مع غيبته ولا يملكه الكافر وقال في الفوائد وكل ارض لم يجز عليها ملك
مسلم فهي للامام وما جرى عليها ملك مسلم فهي له وبعد لورثته فان لم يكن لها مالك
معين فهي للامام ولا يجوز احيائها الا باذنه فان باذرها احيائها بغير اذنه لم يملكها
فان كان غائبا كان احق بها مادام قائما بغيرها فان تركها فبادت اثارها فاحيائها
غيره كان الثاني احق وللامام بعد ظهوره رفع يد وقال الشهيد رحمه الله في درر
ونقى الموات ما لا ينفع به لعطله اما لا تقطع الماء عنه ولا سيولانه عليه او
لا يستجابه مع خلوه من الاختصاص بشرط في ملكه بالاحياء امور رتبة احدها
اذن الامام على الاظهر سواء كان في زمان من العمران ام لا وفي غيبته الامام يكون المحي
احق بها مادام قائما بغيرها فان تركها فزال اثاره زالت يد وثابتها ان يكون المحي
مسما الخ وعبارات الاصحاب في هذا كثيرة لا يخلو منها سطور واشرك معنى في ان احياء
الموات في حال الغيبة لساير المسلمين جائز وبغضن ثبوت اليد وكون المحي احق بالارض وهذا
بما شك فيه ولا شبهة لديه ولا اعتبار عليه وفي هذا القدر كتابه ونفع والله يقول الحق وهو
يهدي السبيل قولهم المقدمة الرابعة في تعيين ما فتح عنوة من الارضين في اول
بحث لنا منوطا بهذه المقدمة الا في العراق والموت قال واما ارض العراق التي تسمى بارض السواد
وهي المفتوحة من الفرس التي فتحت في ايام الثاني فلا خلاف في انها فتحت عنوة اقول ان
اراد بقوله لا خلاف في انها فتحت عنوة انه لا خلاف في كونها فتحت بالسيف في الجملة على معنى
ان فتحها لم يكن بالصلح ولا هربا هلهما وسلبها ولا باسلامهم طوعا بل بالمحاربة فهو حق
البصير لانه من التوارث لكن لا يجذب في مطلوبه نفعا وان اراد انها بحكم المفتوحة عنوة
على معنى ان عامرها للمسلمين وعامرها للامام على ما سبق من تفصيل الاحكام فهو معلوم
اذ الخلاف متحقق بل لو ثبت ان اقول لا خلاف في كونها من الانتقال لانها غيبة الغازي
بغير اذنه فيكون منها الفلث وما يوجد من بعض الروايات فهو محمول على الغيبة وعبارات
الاصحاب لا يخرج عن شيء يمكن تطبيقه على ما بينا في الانتقال والان قلنا بصدد دعوى ذلك

في غيبة الامام
يكون الموات
للأمة

بطلان

لنحفظه بل يصح بيان بطلان قوله لأخلاف ومن العجب أنه لم يأت بدليل على الاجتماع أكثر
من إيراد عبارتين أو ثلث لبعض اصحابنا وروايته أو روايتين من الحديث وليس من الدلائل
على الاجتماع في شيء بل لو كانت دعواه ترجح أحد المذهبين لم يعم ما ذكره دليل على المدعى
لأن قول رجلين أو ثلثة في اصحابنا ليس بدليل وخبر الواحد مجزئ قد يمنع دلالة ومع تسليمها
فمع الخلو عن المعارض والمعارض هو ما علم من انها فتمت في زمن الثاني وقد سلم معلوم واذن
على عليه السلام غير معلوم وليس حمل الجزر على ما يقتضي الاذن أولى من حمله على التقيته للجزر
بانها فتمت في غير زمن الامام الظاهر البعد وكلام الشيخ يدل على ان عدد الاذن محقق وسبب
واعجب من ذلك ان العلامة في السهو والجزر ينقل عن الشيخ ما يدل على انها من الانتقال فقط
حتى اورد الكلامين اورد هو قول الشيخ في المبسوط وحمل اخره ايراد ثم اجاب عنه بكلام
رث ركب لا يفوه به مما مل وحيث كانت هذه المسئلة من المهمات علماء وعلماء وقضا
وجب انصاحها على وجه لا يبي معها اشياء مقول وبالله التوفيق ثبت بما لا اعتبار عليه ان
الثاني بحث عكر اوضح العرائر وولي الامر عندنا وهو على عليه السلام حينئذ مفهوماً بالبعد
عامل بالتقيته متابع خوفاً على نفسه للثاني لا يثبت فيها احد من علمائنا ومن المعلوم ان
عليه السلام عند الثاني في ظاهره وعند من يدين بامامته من الرعية لا حكم له من
حيث الامامته ولا امر ولا اذن ولا غير ذلك وهذا مقطوع به ايضا فالغنية التي
عنها العكر غنية عكر ليس من مثل امام عادل عندنا فهي من الانتقال على الرواية المشهورة
بين الاصحاب قد اسلفنا ما وما يدل على شهرتها ونقل الاجتماع عليها فالعرا حينئذ
من الانتقال ولا يحمل ان يكون بحكم المفتوحة عنوة الا على احد من الاول كون العكر
ان ياذن ولي الامر هو غير معلوم والاصل عدمه بل لو ثبت انه ثابت لعدم امكان لانه
اعانة على اشياء امامته وعمود بآئسته وهو اعزاء بالشيخ لا يليق من المعصوم الاعلى
وجه لا يخفى من نظر هو ان ذلك لا يخفى ضرر امع اشياء واسم الاسلام من التناء على الكفر ولا
يجزى على المتامل ما فيه وما يؤيد عدم تحقق الاذن ويؤكد امور يستشعرها ان شاء الله
تعالى ولنورد منها هنا شيئاً واحداً هو ان السيد الفاضل الكامل العالم الامير علي بن عبد

في كتاب
تأليف
في
الشيخ
علي بن عبد

الحمد الحسيني قدس الله سره قال في شرحه الذي بلغ فيه الغاية وتجاوز فيه النهاية للكتاب
وظاهره انه حكاية عن شيخه فخر الدين رحمه الله ما هذا لفظه واما العراق فقبل فتح
عنوة فهو للمسلمين كانه لا يباع ولا يوفى لا يوهب لا يملك لان الحسن والحسين عليهما السلام
كانا مع الجيوش وفتح باذن علي عليه السلام وبطل لم يفتح عنوة لان الفتح عنوة هو الذي يكون
بمحضور الامام او نائب الامام او اذن الامام وليس شيء من ذلك معلوما وكذا فظهر ان
الحسن والحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش ايضا غير معلوم فلا يكون مفتوحا عنوة فيكون
للامام عليه السلام وهو المعنى به وكذا قال والى هنا كلامه رحمه الله اقول
اتفق على حد اعمد عليه ولو خبر واحد في انه عليه السلام اذن في ذلك والاصل
مطابقان على عدمه فيكون منفتحا على كل تقدير فائدة الاجماع الذي ادعاه مع الضرر
بالخلاف كما سمعته الثاني الشك في مقتضى الرواية وليس بمبني عليه لما مر من سابقنا و
لاورد عبارات بعض اصحاب هذا الباب قال الشيخ رحمه الله في المبسوط واما ارض السواد
فهي الارض المفتوحة من الفرس الذي فتحها عمرو بن سواد العناني فلما فتح بعث عمر عتار
باسر امير او ابن مسعود قاضيا والبا على بيت المال وعثمان بن حنيف ماسحا ففتح عثمان الارض
واختلفوا في مبالغتها فقال الساجي اثنان ثلثون الف جريب قال ابو عبيد سنة ثلثون
الف جريب هي ما بين عبادان والموصل طولا وبين الفادسية وحلوان عرضا ثم ضرب على
كل جريب نخل ثمانية دراهم والرطبة سنة والشجر كذلك والحنطة اربعة والشعير رهن
كتب الى عمر قاضيا وروى ان ارضاها كان في عهد عمر مائة وستين الف رهن فلما ولي
عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف الف في اول سنة وفي الثانية بلغ ستين الف الف فقال
او عشت سنة اخرى ليرد دينها الى ما كان في ايام عمر فماتت تلك السنة وكذلك امير المؤمنين
عليه السلام لما قضى الامر اليه امضو ذلك لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما يجب عنده
والذي يقتضيه المذهب ان هذه الاراض و غيرها من البلاد التي فتح عنوة ان يكون
لاهل النحر واربعة اخماسها التي يكون للمسلمين قاطبة يكون الغائبين وغير الغائبين في
ذلك سواء ويكون للامام النظر فيها وتقسيمها بما شاء وبأخذ ارضها وبصرفه

خراج فضائل علي

١٤

في مصالح المسلمين ما يورثهم من هذا الثغور ومؤنة المجاهدين ونباء الفناطر وغير ذلك
 من المصالح وليس للنفا من غير في هذه الارضين خصوصاً شيء بل هم والمسلمون في سواء ولا
 يمتنع بيع شيء من هذه الارضين ولا هبته ولا معاوضته ولا ملكه ولا وقفه ولا اجارته ولا
 ارضه ولا يقع ان يبنى ورا ومنازل ومساجد وسقايات لا غير ذلك من انواع النصرف الذي
 تتبع الملك ومعنى فصل شيئاً من ذلك كان النصرف باطلاً وهو باطل على الاصل وعلى الرواية
 التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة غزيت بغير اذن الامام فغنت تكون الغنمة للامام
 خاصة هذه الارضون وغيرها مما فشت بعد الرسول الامام في ايام امير المؤمنين ان
 شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي له خاصة لا يشرك فيها
 اقول لا خفاء ولا شبهة ان الشيخ رحمه الله بهذا الكلام حاكم ان الفتح كان بغير اذن علي عليه
 عليه السلام لانه حكم بانه على الرواية يكون من الانفال والرواية تضمنت ان ما فتح له بغير
 اذنه يكون له فلو لا ان عدم الاذن محقق عنه لم يحكم بانها من الانفال على الرواية بل امر به
 لانه لا يميز من الرواية ان ما فتح باذنه من الانفال بل ما فتح بغير اذنه وقد حكم على الرواية
 بان السراي وسائر ما فتح في غير ايام علي عليه السلام يكون من الانفال وهذا صريح بنادي
 من له اذن تام لم يارن خنز والعسكر لم يكن باذن امير المؤمنين عليه السلام وان مذهب
 الشيخ انها من الانفال لا من غنت بمقتضى الرواية وجازم بها في كتابه بل ادعى في بعضها الكلام
 على مقتضى ما كما اسلفنا حكايته عنه ان قلت ما قد قال سابقا والذي يقتضيه المذهب ان هذه الارض
 وغيرها ياتي حكمه بكونها من الانفال على الرواية لان الرواية عند محققه مخروم بها كما ذكر
 عنه في هذا الكتاب خبره كالتحابة فما الجمع بين كلاميه ان يحمل الكلام الاول على السر على العا
 بنقد بر الفتح عنوة فان الذي يقتضيه المذهب في المقنوع عنوة ما ذكره وعند الشافعي ان
 حكمه حكم ما يفتل في بجران به قال الزبير في ذهب قوم الى ان الامام مخبر فيه بين شيئين بين
 نفسه على الغنائم بين ان ينصفه على المسلمين ذهب اليه عمر ومعاذ الثوري عبد الله بن
 المبارك وذهب ابو حنيفة واصحابه الى ان الامام مخبر فيه بين ثلثة اشياء بين ان ينصفه على
 الغنائم بين ان ينصفه على المسلمين بين ان يقر اهلها عليها ويضرب عليهم الجزية باسم الخراج

في فتح العرف بلزن الاما

١٣٧

فان شاء الله اهلهما الذين كانوا فيها وان شاء اخرج اولئك واتى بقوم اخرين من المشركين
واقرهم فيها واضرب عليهم الجزية باسم الخراج وذهب ما لك الى ان ذلك يصير وفقا على
المسلمين بنفس الاعتناء والاخذ من غير انفاق الامام ولا يجوز بيعه ولا شرائه فلما علم الشيخ
انهم انفقوا على انفسا فحث عنوه وان اكرم ذاهبهم ليس على ما هو الحق في المفتوح عنوه اشار
الى ان الذي يقتضيه المذهب في المفتوح عنوه ما ذكره بين ذلك لاراد عليهم ثم اشار الى ان
هو مذهب الامامة واختيارهم وذكر سند اختيارهم وهو الرواية بهذا اختياره كذا
الشيخ رحمه الله يعرف من عاه ومن تدبر مباحثه في كتبه خصوصا المبسوط وكيف يلقى
غير هذا وهو كما يغت بمقتضى الرواية وحكما ان الامر على مقتضاها ان يكون العرف من
الانفال قال المؤلف في اخر هذه المقدمة فان قلت اليس قد قال الشيخ في المبسوط ما صورته و
على الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكرا وفسقة غرت بفراذن الامام فغنت تكون
الغنية للامام عليه السلام خاصة تكون هذه الارضون خبرها بما فحث بعد الرسول
الامان فبحسبنا امام المؤمنين عليه السلام ان يحسب من ذلك يكون للامام خاصة
ويكون من جملة الانفال التي لا يشرك فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان لا يكون ارض العرف
من المفتوحة عنوه قلت الجواب عن ذلك من وجه الاول ان الشيخ قال هذا على صورة الحكم
وفتواه ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا مصرحون في هذا الباب بما قاله الشيخ في
اول كلامه والعلامة في المنهاج التذكير او رد كلام الشيخ هذا حكاه وابراد بعد ان
افنى بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذه الارض فحث عنوه الخ ولم يغير لما
ذكره اخرا في الثاني ان الرواية التي اشار اليها ضعيفة الاسناد ومرسلة ومثل هذه كيف
يجب به اولسكن اليه مع ان الظاهر من كلام العلامة في المنهاج ضعف العمل بها الثالث اننا
لو سلمنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض العرف فحث عنوه بغير امر
الامام فقد سمعنا ان عمر اسنار امير المؤمنين في ذلك وما يدل على ذلك فغل عارفاته
من خالصاء امير المؤمنين عليه السلام ولو لا امره لما ساع له الدخول في امرها الى هنا قال
هذا الكلام مما يجب ان يهتد منه على سائر وينظر لدن الله منه فانه مع بطلانه لا يصل

هذا الكلام
هو من كلام
الشيخ رحمه الله
في المبسوط

الى مرتبة الشبهة بل هو اوهى من بيت العنكبوت وذلك لان قوله في الوجه الاول من الاجوبة
 ان الشيخ قال هذا على صورة الحكاية وقواه ما تقدم في اول كلامه ليس بمعقول لان الشيخ حكم
 على نقد الرواية بان العراون من الافعال فهو حكم معلق على نقد جواز العمل بالرواية وبذلك
 منه ان العسك الذي افصح العراون كان بغير اذنه لان مقتضى الرواية ليس الا مع ذلك فليت
 شعري كيف يتحمل ان يكون هذا حكايه لا ادري عن حكمي واما الحكايه التي حكى ليس الا انه حكم
 على نقد رقامتا ان يمنع الملازمة رداعليه ومنع الاصل الذي يبنى عليه واما كون كلاً
 حكايه فهو حكايه لا يخرج من نكايه **قول** مع ان جميع اصحابنا يصحون في هذا الباب بما
 قاله الشيخ في اول كلامه **اقول** قد سمعت ما حكاه عن فخر الدين رحمه الله والذي
 اعرفه ان اكثر اصحاب لم يتعرض لذلك بنفي ولا اثبات نعم ذكره افراد منهم كالعلامه و
 الشيخ علي ما سمعته من قوله الدال على انها من الافعال وابن ادريس اشار الى ذلك في
 سريره اشاره فليت شعري كيف كان قول افراد فليبين مع عدم النصريح من بعضهم **جميع**
 الاصحاب ان هذا الشيء عجائب واغرب منه النصريح من بعض الاصحاب بالخلاف و
 باخبار العكس جزما او معلقا على ما هو مسلم فكيف يدخل مثل هذا في الجميع اعجب
 منه النصريح من الجميع قوله والعلامه في السنن في التذكرة اورد كلام الشيخ هذا
 حكايه وابراد اعدان افني بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذا الار
 فمحت عنوه لم يتعرض لذكره اخر ايشي اقول انما كان اعجب لانه اورد سنداً للرد على
 قول الشيخ بانه مخالف لما قاله جميع الاصحاب مع ان الذي اشار اليه من الاصحاب لم
 يسكنوا عن كلام الشيخ بل اوردوه حكايه وفيه دلاله ظاهره على فهمهم منه ما يخالف
 فتواهم وعلى اعتبار القول حيث اوردوه بعد فتواهم وهذا يؤكد عدم اطلاق فتوى من
 افني من الموردين لكلامه بدون ايراد قوله والاشاره اليه فكيف يكون سندا على ان
 قول الشيخ خلاف الاجماع او انه حكايه نعم ما ذكره العلامة عنه حكايه فاعبروا يا اولي
 الابصار هذا وكلام العلامة في السنن ليس فيه دلاله على انه مفت بانها حكم المفتوح
 عنوه بشي من الدلائل لانه قال مسئلة ارض التواد هي الارض المفتوحة من النرس

ان في
 هذا
 من
 الشيخ

تبيين العلامة في أرض السواد

١٣٩

التي فتحها عمر بن الخطاب وهي سواد العراق وحدث في الأرض من منقطع الجبال إلى طرف
 القادسية المتصل بعذب من أرض العرب من نحو الموصل طولاً إلى ساحل البحر
 ببلاد عبادان من شتر في دخلة فاما المغرب الذي يليه البصرة فاما هو اسلا في مثل شط
 عثمان بن لبي العاص وسميت هذه الأرض سواد الان الجبل لما خرجوا من البادية بأروا
 هذه الأرض والثقات شجرها سموها السواد لذلك وهذه الأرض فتح عنوة
 عمر بن الخطاب ثم بعث اليها بعد فتحه ثلثة افن من عتار بن باسر على صلواته اميراً وابن
 مسعود قاصداً والبا على بلب المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض وفرض لهم
 كل يوم شاة شطرها مع السقوط لعتار وشطرها للآخرين وقال ما امرى ضرب به يؤخذ
 منها كل يوم شاة الا سبيع في جزائها وسمح عثمان بن حنيف أرض الخراج واختلفوا في
 مبلغها فقال الساجي اثنان وثلثون الف الف جريب قال ابو عبيد بن سئد وثلثون
 الف الف جريب ثم ضرب على كل جريب نخل عشرة دراهم على الكرم بمائة دراهم وعلى جريب
 النخيل والرطب مائة دراهم وعلى الحنطة اربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب بذلك
 الى عمر فامضاه وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر مائة وسين الف درهم فلما كان
 زمان الحجاج رجع الى مائة عشر الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف
 الف درهم في اول سنته وفي الثانية بلغ الى ستمين الف درهم فقال لو عشت سنة
 اخرى لردتها الى ما كان في ايام عمر فثالث تلك السنة ولما افضى الامر الى امير المؤمنين
 علي عليه السلام امضى ذلك لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما يجب عند فيه قال
 الشيخ والذي يقتضيه المذهب ان هذه الاراضي وغيرها من البلاد التي فتحت عنوة
 يخرج خمسها لارباب الخمر واربعة اخماسها للباقيين يكون للمسلمين فاطبة الغنائمين و
 غيرهم سواء في ذلك ويكون للامام النظر فيها وتبديلها وتضمينها بما شاء وباحذ
 ارتفاعها وبصرفه في مصالح المسلمين وما يؤيدهم من سدا الثغور وتقوية المجاهدين
 وبناء القناطر وغير ذلك من المصالح وليس للغنائمين في هذه الارضين على وجه
 التخصيص شيء بل هم والمسلمون فيه سواء ولا يصح بيع شيء من هذه الارضين ولا

خارجية فاضل طبقي

١٢١

هيبته ولا معاوضته ولا تملكه ولا وفقه ولا رهنه ولا اجارته ولا ارثه ولا يصح ان
يبنى ورا ومنازلا ومناجدا وسفارات ولا غير ذلك من انواع النصف التي تتبع الملك
ومني فعل شيئا من ذلك كان النصف باطلا وهو باطل على الاصل ثم قال رحمه الله وعلى الرواية
التي رواها اصحابنا ان كل عسكرا وفرقة غزت بغير اذن الامام غنمت يكون الغنمة للامام
خاصة يكون هذه الارضون وغيرها بما فتح بعد الرسول الاما فتح في ايام امير المؤمنين
عليه السلام ان صح شي من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي
له خاصة لا يشرك فيها غيره فانظر ايها المتأمل بعين البصيرة الى قلة تامل هذا الرجل
وجرائه على دعوى الاجماع ونفي الخلاف النفل عن جميع الاصحاب مع ان عبارات امثلهم كما
قلنا عليك فان العلامة قد حكى كلام الشيخ حكاية وهي كما ذكرناه عنه في ط وقد ذكره في
سبوح حكم المفتوحة عنوة فلو كان ارض السواد بما فتح عنوة عند لقائه بجزما من غير ان
يحكمه قوله مع انه حكاية ولم يتعرض له بنفي او اثبات ثم حكى قول الشيخ وعلى الرواية بعد
فان كان حكاية القول وعدم التعرض له دليلا على عدم الاختيار فهو مشترك وما هو جواب
هو جوابنا ولم يسبق منه شيء غير قوله فتح عنوة فتحها عن غير الخطاب لانه لا فيه لانه
من المجزوم به انها فتح بالسيف فتحها الثاني اما ان لها حكم المفتوحة عنوة شرعا فلا
بل لو قيل ان قوله فتحها فيه دلالة على انها ليست بحكم المفتوحة عنوة عنه كان صوابا
لاننا نجزم بان المغنوم بغير اذن الامام للامام وقوله فتحها من غير ان يذكر شيئا غير ذلك فيه
دلالة على انها من الانفال خصوصا اذا انضم الى جملة كونها بحكم المفتوحة عند حكاية
وعبارته في الخبر قريب من هذا حيث قال ارض السواد وهي الارض المفتوحة من الفرس
التي فتحها عمرو وهي سواد العراق وحاء من سطح الجبال بجوان الى طرف القادسية المصلة
بفرس من ارض العرب ومن تخوم الموصل طولها الى ساحل البحر بلاد عبادان من شرقي
دجلة فاما الغزاة الذي يليه البصرة فاما هو اسلامي مثل شط عمان بن ابي العاص وما
والاها كانت شباخا وموانا واحباها عمار بن ابي العاص سميت هذه الارض سوادا
لان الجبل لما خرجوا من البادية راوا النفاق شجرها فسموها سوادا وبعث عمر اليها بعد فتحها

هذا هو
الشيخ

في حكاية الخليفة في الكتاب

١٢١

ثلثة أنفس عمارين بأسر على صاويلهم أمير وابن مسعود فاصبوا والبا على بيت المال و
 عثمان بن حنيف على مساحة الأرض قال أبو عبيد بن قيس فبلغ مساحتها سنة وثلثون الف الف
 فضرب على كل جريب نخل عشرة دراهم وعلى الكرم مائة دراهم وعلى جريب الشجر والرطب
 سنة دراهم وعلى الحنطة أربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب إلى عمر فامضنا وكان
 ارتفاعها مائة وستين الف درهم ولما انتهى الأمر إلى أمير المؤمنين عليه السلام أمضى
 ذلك ورجع ارتفاعها في زمن الحجاج إلى مائة عشر الف درهم قال الشيخ ^{والذي} ^{تقصيه}
 المذهب أن هذه الأراضي غيرها من البلاد التي تحت عنوة يخرج خمسها لأربابه وأربعة
 الأجزاء الباقية للباقيين المسلمين فأعطته لأبصار النصف فيه يبيع ولا هبة ولا اجارة ولا
 ارث ولا يبيعان بني ورا ومنازل ومساجد وسعادات ولا غيره ذلك من أنواع النصف التي
 يبيع الملك ومعنى فعل شيئا من ذلك كان النصف باطلا وهو بان على الأصل قال وعلى الرواية
 التي رواها أصحابنا أن كل عسكر أو قرية غزت بغیر اذن الامام يكون تلك الغنمة للامام ^{خاصة}
 يكون هذه الارضون وغيرها مما فتح بعد رسول عليه السلام الاما فتح في أيام أمير المؤمنين
 عليه السلام ان صح شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي له
 خاصة لا شراكة فيها غيره الى هنا فنظن ايها النصف هل حكم بانها تحت عنوة في كلامه
 هذا واحترز عنه بقوله المفتوحة من الفرس التي فتحها عمر ثم حكى قول الشيخ وله يفرض
 له مع انه صرح في باب الخمس بحكم المفتوحة عنوة ولم يذكره هنا الا قوله وهذا بعينه هو كلامه
 في المنتهى من غير فرق ولوهم الفرض بقوله في المنتهى فتح عنوة من فتحها عمر في غابة الضعيف
 ما ذكرناه فابن الدلالة من كلام العلامة فضلا عن كلام جميع الاصحاب الله يهدي الى طريق
 الصواب اعلم ان في عبارة الشيخ والعلامة دلالة على ان عليا عليه السلام ما مضى ما فعله
 عمر الاقبية والظاهر انه لكونها من الانفال لانها غنمة من غزاه غير انه في الرواية
 التي اشار اليها الشيخ ضعيفة الاسناد **اول** هذا الاجتاج الى رد بعد ما اثبتناه وحققناه
 من انها معضدة بعمل الاصحاب مشهورة القوي منهم بل مضمونها في الحقيقة اجماع وقد
 تقدم فلا يغيب المؤلف قال سابقا ومضمون هذه الرواية مشهور بين الاصحاب مع

كونها رسالة ولا شك ان الشهرة بغضد الضعف وتحتجوا بالعلامة فقولهم مع ان الظاهر
من كلام العلامة في المنهى ضعف العمل بها **قول** لا ادري قوله هذا الاي شيء نشأ ولا
اي شيء فصد به وذلك لانا اذا سلمنا ان ظاهر العلامة في المنهى ضعف العمل بها لم يقدح
في حجتها المستند الى شهرتها بين الاصحاب بوجه من الوجوه اصلا بل لا يقدح في الاجماع
لان العلامة اقي بها فيما تقدم المنهى ما نأخر عنه فلا يقدح خلافه فيه في الاجماع ولو
كان عريحا فضلا عن ان يكون ظاهرا على اننا لا نسلم ان ظاهر العلامة في المنهى ضعف
العمل بها وهذا عبارة عنه واذا قائل قوم من غير اذن الامام فغنموا كانت الغنمة للامام
ذهب اليه الشيخان السيد المرتضى وابناءهم وقال الشافعي حكمها حكم الغنمة مع اذن الامام
لكنه مكروها وقال ابو حنيفة هي لهم ولا خمس ولا احد ثلثة اقوال كقول الشافعي وابو حنيفة
وثالثها لا شيء لهم فيه اجماع الاصحاب بما رواه العباس الوريث عن رجل ساء عن ابي عبد
الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام كانت الغنمة كلها للامام واذا غزا با
الامام فغنموا كان للامام الخمس اجماع الشافعي يعبرم قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
الاية وهو يناول الماذون فيه وغيره واجمع ابو حنيفة بانه الكتاب مباح من غير حياء
فكان كالحظايب الاحتشاش واجمع احمد على ثالث اقواله بانهم عصاة بالفعل فلا يكون
ذريعة الى الفائد والملك الشرعي والجواب عن الاول انه خبر ال على المطلوب اذا الاية
ندل على اخراج الخمس في الغنمة لا على المالك وان كان قول الشافعي فيه قوة وعن الثا
بالمع من المساواة لانه منى عنه الا باذنه عليه السلام وعن الثالث بالنسبة فانه غير
دال على المطلوب الى هنا ولا اعرف وجه ظهور استعطاء العمل بالرواية من هذا الكلام فان
كان المؤلف توهم ذلك من قوله ذهب اليه الشيخان الخ او من قوله اجماع الاصحاب او من
قوله وان كان قول الشافعي فيه قوة فليس من الظهور الذي ذكره في شيء كما لا يخفى فان قوله
الاول ذهب اليه بعد فتواه ظاهرا وقوله اجماع الاصحاب مؤيد في الحقيقة وكون قول
الشافعي لا يخلو من قوة لا يدل على ضعف العمل بضد مع انه اورد ذلك بعد جوابه بقصور
استدلالة عن الدلالة على مطلوبه **قوله** الثالث لو سلمنا صحة الرواية المذكورة

هذا هو الحق في
الغنيمة يعني
الرواية

لم يكن فيها دلالة على أرض العراق فثبت عنوة بغیر اذن الامام عليه السلام **اقول**
 لم يدع الشيخ ولا غيره ولا فاه به فوعا امران الرواية تدل على عدم الاذن حتى يكون ثالث
 الاجوبة عدم دلالتها على الفتح عنوة بغیر اذن فهذا الجواب لا يقضي ولا يشي على قانون اهل النظر
 بوجه من الوجوه اصلا وحاصل الامر ان الشيخ حكم بان لعراق من الاقتال على الرواية ففضته
 شرطية بيان ملازماتها لم يعرض له الا انه من كلامه انه يعقد وقد وجهناه سابقا جوابه بان
 الرواية لا دلالة فيها بغیر اذن بخط ظاهر **قوله** فقد سمعنا ان عمر اسد شار امير المؤمنين
 في ذلك **اقول** السماع لا يكون ليلا الا اذا ثبت بطريق شرعي ولو احاد او لم يثبت والاصل
 عدم الاذن فثبتت به الى ان يقوم ما نتج عنه **قوله** ومتايد له فعل عتار فانه من خلاصة
 امير المؤمنين عليه السلام ولولا امره لما سأل له الدخول **اقول** هذا من اوهي الادلة
 لان عمر كان في الظاهر اما يجب متابعتها فثبت وعتاله الى البلاد وفيهم خواص
 على عليه السلام فلم يشعروا فعد امتاعهم لا يدل على جوب اتباعه لانه اهل لذلك ولا على
 صحة تصرفه على ان عتار لو تمكن من عدم الطاعة له وسلمنا انه اساذن على عليه السلام
 فاذن له لم يدل الا على ان فعل عتار لم يكن معصية لان فعل عمر كان صحيحا وصحة كان صحيحا
 وتوليته كانت صحيحة وكيف ينحى هذا على من له ادنى عقل وفكر هذا والقيح انها حمله
 الامام عليه السلام لانها من الانفال فلو اذن لعتار لكان اذن له فيما له واذنه فهو عليه
 السلام فيما له جائز وكذا اذنه في تصرفه في مصالح المسلمين لو ثبت وجواز هذا كاذب في عدم
 صحة الاستدلال ولا في عين مناصر بالجملة فهذا الكلام بعيد عن التحقيق وبالله التوفيق
قوله وبما يقطع النزاع ويدفع السؤال مارواه الشيخ في الصحيح عن محمد الحلي قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما منزله فقال هو لجميع المسلمين **اقول** هذا
 خبر واحد يمتنع بالاجماع بل ولا شهرة وهو محمول على النقبة فلا يبرج على مثله محتمل
 وقد مر في خلال كلام الشيخ والعلامة الاشارة الى النقبة في امضاء على عليه السلام
 بعد توليته **قوله** وروى ايضا عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل ابا عبد الله عليه
 السلام عما اختلف فيه ابن ابي ليلى بن ^{شبه} في السواد وارضاه فقلت ان ابن ابي ليلى قال انهم

خرابيد خلد قطبي

١٢٤

ما بين سنة ١٢٤٤م و١٢٤٥م

في حجة الوداع

اذا اسلموا احرار وما في ايديهم من ارضهم لهم ودينهم ورجالهم ما قال ابن ابي ليلى بانهم
اذا اسلموا قاتلهم احرار وهذا قاطع في الدلالة على ما قلناه لا سيما وقوى الاصحاب بصرهم في
لذلك فلا مجال للتردد **اول** هذا عن الجني بمجزل لاننا اذا اسلمنا الخبز ولو شغرت لضعف
وقلنا بمضمونه لم يلزم اكثر مما دل عليه وانما دل على ان الارض ليست لهم وكونها لاندل على
انها تحت عنوة لانه اعم ولا دلالة للعام على الخاص كيف ونفى كونها لهم بجمع مع ما هو الحق
من كونها من الانفال والاموال للامام عليه السلام فلا يكون لهم فانظر ايها المتأمل
الى كثرة خبط هذا الرجل خبط عشواء فلا يكاد ان يرتب دليلا على محله فمن هو بهذا الفصور
اول ان يجذر عن الفصور ومن العجبان ليله غير منطبق على مدعا وهو يقول وهذا قاطع
في الدلالة على ما قلناه واما قوله لا سيما وقوى الاصحاب بصرهم موافق لذلك فلا
مجال للتردد علم جوابه فيما مضى فلا يحتاج الى بيان **قول** واما ارض الشام فقد
كونها مفتوحة عنوة بعض الاصحاب بمن ذكر ذلك العلامة في كتاب احياء الاموات من
التذكرة لكن لم يذكر احد حدودها واما البواني فذكر حكمها القطب الراوندي في شرح
نهاية الشيخ واسند الى المبوط وعبارته هذه والظاهر على ما في المبوط ان الارضين
التي هي من ارض خراسان الى كرمان خوزستان وهدان فردوز وما حولها اخذت ^{للسيف} بنا
هذا ما وجدته فيما حترني من كتب الاصحاب **قول** هذا كلام لا يحتاج الى انقض لا انه
يزد فيه على كون بعض الاصحاب كذا ذلك وهو حكاية حال ولا ينبغي ان يجرد الفتوى ليس
دليلا وقد صدق المقام بقوله في تعيين ما فتح عنوة فان اراد ان هذا القدر يقضي المبين
فلا يخفى ضلله وان اراد انه يقيد الدعوى فلا نزاع معه على ان ما في المبوط قد سمعته
سمعت ما ذيله به من قوله وعلى الرواية واذا قد عرفت ما افدناه وضعف ما استدل به
فاحل ^{ان} الامر اذا نظره المتأمل بعين البصيرة لم يجد معه لهذا الرجل المتجمل في حل هذه الشبهة
وجها وانما فيه فاعل والى لا يتخلو من امرين فصور في العلم اسقط فيما فعل او شذ فيهما
محتجب الدين لا يبالى معه من ابن اصحاب ذكر ما ذكره هوها لدفع الشناعة من بعض قاصري
النظر ولعل الثاني هو الوجه فان ولاية العراق قد اهلوا اهله بنجر مال لا يثبت في بنجر

حال الرضا في مثل الأمر

١٤٥

ضرب في تحصيله السيد والعامى بكر من صنوف ذمة الفقير والمسكين وكنت من الشاهدين
لذلك حتى ان الخاليك وحسن من ارباب الصانع من المؤمنين المكسبين يؤخذ منهم الى
مرتبته الدرهم والدرهمين جموا ذلك وجعلوه في وجه المعونة للزاد والراحلة وما
شعرهما عند توجعنا الى الرضا عليه السلام باثبات من خلقت دولته فبولغت فيه فكان
جوابي بخبر هذا المؤلف وحضرات اكارا اهل العراق من السادة والعوام انه دام سلطته
بعث اليه من افاضى خراسان ونخري في طرف عراق العرب طلبة الترويج للدين واظهار
فضل الشيع واهله المستبين لبنة اهل بيت النبوة عليهم السلام فاذا تركوا الدين واخذوا
الحرام كيف تكون اهل الترويج للدين فلم البت فليلا واذا به قد اخذ وصرفه فيما يشاء غير
مناثم ولا خائف من موقف العرض ولا مستمع من مشاعة اهل الايمان واهل الخلاف على
دين الشيع نظر الى فضل من هو مستحق فيهم بالرياسة وربما زعم انه عمل حيلة له فليست
كيف كانت تلك الحيلة مع ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يقتضي جوبال لشي في رده الى
الى اهله على الغور بجميع انواع التدن فلو لم يكن على المحصل في اخذ الاعداء رده والتسليم
لكان من موبقات الذنوب بل الرضا والتكوت عنه مع المكنة من موبقاتها وانما ذكرنا
هذه الحكاية في هذا المحل لانها مشهورة بلغت مرتبة لا يمكن احدا ان ينزع فيها ولا
يمكن من الجواب عنها هو وقد زعم انه قد عمل عليها صون وحجاز امره مع ذلك عند اهل
الدين العاقلين عن مصالح العباد فكيف لا يجوز ما يحمل ان يكون شبهة وقد كنت اكره
ان ادفعها في مثل هذه الرسالة لولا ما علمت من وجوب التبيين لاهل الله لباخذوا
الحذر من مثله ولينصوا من تغليب ما بشرط في صحة اخذ من مثل الثقة والامانة
قال الله في الشهادة ولا مثلك في كونها دون مرتبة الانضاب في منصب لبنون للفقوى
تكلمه الاستقامة فان عثر على انهما استحقا انما فاخران بقومان بقومان مناهما
واكثر فانت في ذكرها بغير اهل الخلاف لنا ان ديننا ومذهبنا لا يقتضي لك فاته
فذاشهر عنهم بسبب مثل هذه الافعال متن برعه انه من رؤساء المذهب ما
لا يكاد يقال قاتل الله وايا الله واجمعون ولزج الى ناخن بصدقه فقول لا مثلك ولا خفا

ان المفتوحة عنق موافقا للامام وعامرها للمسلمين فاعلم انه عامر وقت الفتح فهو للمسلمين
وما علم انه موافق فهو للامام وما لم يعلم فهو محتمل وكونه عامرا الان اعلم لانه في علمه على
كونه عامرا وقت الفتح والاصل عدم العمارة حيث يثبت فلا يجوز التسلط على اخذ الخراج من
شربة الان الا اذا علم انها كانت وقت الفتح عامرة وهو في اخر رسالته قال وليس لاحد ان
يقول هؤلاء اجنوا هذه البلاد وقد كانت قبل موافقا الان هذا معاروم البطلان ببديهة
العقل اما اول فلان بلاد العراق على ما حكناه كانت بنما من معمورة لم يكن لاحد محال
ان يحمرها في وسط البلاد فري متعدده وما كان بين الفريقين والبلدين في البعد
فرج الانادراك في مجموع معونهما من الموصل الى عبادان ستة وثلاثون الف فرس
واما ثانيا فلان عمارة الفري مر عظيم يحتاج الى زمان طويل وصرف مال جليل وهم
كانوا يعيدون عن هذا الاستعداد مع ان هذه التجهيزات بعد ما نلونا من كلامهم في
احكام هذه الارضين احوال خراجها وحلها من التكاليف الباردة والامور
الشامخة اولك بنيتها لاهل العقول باولى الالباب نظروا باذوى البصائر ففكروا
كيف جعل الاراد كون البلاد بحياة بعد الموات وهذا لا يعرض به احد ومن ثم قال انه
معلوم البطلان ببديهة ثم خطب في توجيه معلومته بالسبب بانه بما يشعر بان مراده
اعم من احباء الجميع والبعض نحن بفضل الجواب عن كلامه على طريق البحث النظر فنقول
اما ان يريد بقوله هذه البلاد مجموعها اي مجموع بلاد العراق والبلاد التي يتغلن بها
فرضه كالفريه مثلافان اراد الاول مسلم انه مسلم البطلان بالسبب بانه فلا حاجة الى
الاستدلال عليه بل الاستدلال الذي ذكره عليه لا يخلو من ضرورة فغوله لم يكن لاحد
بحال ان يحمر في وسط البلاد فري ممنوع استدل المنع اذا لا شاهد له من الادلة وكون معونه
ما ذكر لا يدل عليه الا اذا تحقق ان ذلك هو قدر مجموع اراضيها طولا وعرضا وهو ان
لم يكن معلوم البطلان بالضرورة بنشر اثباته الى دليل وقوله وامانا بنا الى اخر ذلك
حد الانه محجة استبعاد وخطابه ومن العجب اسناد ما هو معلوم البطلان بالسبب بانه
بمثل هذا وان اراد الثاني معلوم انه ليس معلوم البطلان بالسبب بانه ودماء مكاره و

في الحق
في الحق

سند من الوجهين ظاهر الضعف كما ينهنا عليه اتفاق ما يؤكده ويزيد بها ما هو في
 الاشهاد كالشمس في رابعة النهار من مجرد رؤية بلاد بعد الفتح لو تكن معودة فان الحلة
 التي هي اليوم من اقطاب العراق كانت مواتا وقت الفتح وغيرها كثير من اراضي العراق وبوئد
 ما ذكرناه ان العلامة الفقهامة فضة بن الدين وامام المجتهدين وقف فري معتدة كما
 اشترى اليه سابقا وفي صدر وفضة انه احبها واهي مئة وعمرها وكانت خرابا وعلو^{ضه}
 خطوط امثال العلماء والفقهامة من المذاهب الاربعه ومذهب الخاصة وهل يستجيز
 محصل ان يقول ان ارض العراق يوم الفتح لم يكن فيها شيء من الموات الا ان يكون بمن لا يملك
 كيف يرى الكلام على ان معورها المذكور ليس بطريق ثابت يصح الاستناد عليها هذا والمعرض
 لا يعترض بانها مجاه بعد المائة اذ لا حاجة الى ذلك بل يقول لا نسلم ان هذه المعتبرة من ارض
 الخراج وكون العراق مفتوحة عنوة لا يدل عليه الا اذا ثبت انها كانت بحيث لا موات^{فها}
 وان هذه المعتبرة كانت مجبوة حردونه خراط الفناديل كون بعضها كان مواتا معلوما^{نصر}
 لا يقال لو ثم ما ذكرتم لفقام الاحتمال في كل شيء من المفتوح عنوة فلا يتحقق حكم الخراج في شيء
 منه فنقول ان لم يعلم ان شيئاً منه على النجيبين كان عامرا وقت الفتح ولا يثبت انه قد اخذ
 منه الخراج منصلا من غير انقطاع واحداً ونحو ذلك مما يدل على انها مجاه وقت
 الفتح الرقعة ذلك ولا ضرورة ولا محذور وفيه اذطر بار ما يمنع الحكم بسبب لا حق لا
 يقتضي فيه سابقا وان علم على النجيبين بعلق الحكم به ورك في حيزه الى ان ثبت وبين المعلوم
 اراضي عت كانت عمارات وقت الفتح ذكر اهل التبر وغيرهم واثار اليها الاصحاب قال
 ابن ادريس في التبر ابر وقد اورد شيخنا المفيد في مفتحة في باب الخراج وعمارة الار^{صين}
 خيرا وهو روى يونس بن ابراهيم عن يحيى بن اشعث الكسري عن صعب بن مصعب بن يزيد
 الانصاري قال استعملني امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام على اربعة رستم
 المدائن والطفنادات وهرسبر وشهر جوهر وهر الملك قال محمد بن ادريس مصنف
 هذا الكتاب بهرسبر بالباء المنقطعة من تحتها نقطة واحدة والسين الغير المعجمة وهي
 المدائن الدليل على ذلك ان الراوى قال استعملني على اربعة رستم ثم عدخته قد ذكر

والبهيبة اذا

رفع يد المسلم لا يصح إلا في موضع البقيين شرعا يجوز رفعها وإن رفعها يسن على الاحتياط التام
 هذا باصلا يصح متمسكا على عدم اخذ الخراج مما عليه يد أحد المسلمين إذا لم يعلم أنه كان من الله
 فتاوتنا الفقه بطريق شرعي من الجواب قول هذا المؤلف مع أن هذه التخللات بعد ما ملونا
 من كلامهم في أحكام هذه الأرضين حل خراجها من التكاليف الباردة والامور السانحة البت
 شعري لتكلفت الباردة والامر السانح هو التلزيق والخطابات التي لا طائل تحتها ولا دليل عليها
 التمسك بثبوت يد المسلم واصالة عدم استحقاق الغير ايها الذي بما ذكر **قول** بعد ما ملونا
 كلامهم **اقول** كلام القوم في ارض الخراج او في ارض معتبة الاول لا نزاع فيه والثاني لم يذكر
 فلا يحتاج الى المنع وكان ارى هذا الرجل نظريين الفكرة الصافية في الدنيا ان اكثر الناس في
 هذا الزمان يميلون الى تحصيل الحطام ولو بالحرام فاكبر الحث بالشبهات ليكون له منهم الرغبات
 لشكهم وميلهم الى مقتضى الشهوات نعوذ بالله من نصب الدين في حاصطاد به الحطام
 واسم الرتبسات وقد كان في هذا السرد كتابة اذا لم يكن في الرسالة ما هو منوط بموضع
 نزاعهم الا انا نفرض لما نص فيه فمه واسند لاله في بابها بحقيقا لاسم المقصود
 الله الموفق **قول** في المقدمة الخامسة اعلم ان الخراج هو ما يضرب على الارض كالجز
 وفي معناه المقاسمة غير ان المقاسمة تكون جزء من حاصل الزرع والخراج مقدار من النقد
 يضرب **اقول** ظاهره ان الجزء من حاصل الزرع لا يستحق خراجا وهو باطل فان شئبه
 خراجا شابع ذابح وهو موجود في الاخبار فضلا عن الفتاوى وقد ذكره المؤلف بعد
 هذا بيسر في الحديث المروي عن ابي الحسن الاول حيث قال الارض التي اخذت عنوة بخيل
 او ركاب فهي موفونة مشروكة في يد من يعمرها ويحيطها على صلح ما يصالحهم الوالي على قدر
 طاقتهم من الخراج النصف والثلث او الثلثان الخ فلا ادري كيف يرى هذا الرجل الكلام
 هبانه لم يامل حال النايف الا بلفت بعد قبل ملاحظة اهل النظر **قول** وقال
 المقداد رحمه الله في التنبه ولم يحضر في عند كتابة هذه الرسالة لاحكي عبارته ولكن
 حاصل كلامه بينه على ما اظن ان مرجع بعض الخراج الى العرف **اقول** هذا الكلام
 لا يليق بحكاية الاقوال ولم يستعمله المحصلون في ذلك واي ضرورة الى ذلك مع انه

في معنى الخراج المقام

لم يستوف كلام اكابر القوم كالمفسد والمرضى ابن بابويه وغيرهم فخذت هذا الكلام كان
 انسب هذا والمقداد في تحقيقه لم يضر من هذه المسئلة اصلا ولم يورد عنها كتابه فانظر
 ايها النامل الى كثرة ضبط هذا الرجل وكونه لا يبالى كيف وقع الكلام منه واعجب من
 ذلك عقله الناس عنه **قول** ووجهه من حيث المعنى واضح لان الخراج هو شرعي ينوط
 بتقديره بالمصلحة عرفا فاربنا طه بنظر الامام فاذا تغدى الجاهل في ذلك الى ما لا يجوز له
 وعمل ما هو منوط بنظر الامام اسند لا لا بنفسه كان الوزر عليه في ارتكاب ما لا يجوز
 له ولم يكن الماخوذ حراما ولا مظنة حرام لانه حق شرعي على الزارع خارج عن ملكه
 يستحقه قوم معلومون وقد رفع ائمتنا المنع من طرفهم بالنسبة اليها فكيف يحرم **اقول**
 هذا الوجه من حيث المعنى في غاية التقوط لان الخراج وان كان حقا شرعا الا انه في الذ
 مال ليس شرط كونه من حاصل الارض فلا خذ من حاصل الارض لا بعينه له الا بالراضى
 لان المدين يخبر في جهات الفضا فاذا اخذ من غير ماله من غير رضاه لم يصح ولم يزل استخفافه
 عنه ولو سلم انه في غير الزرع جبر اودون اثباته مالا يخفى فهو حق مشاع في عين مال معصوم
 لا يجوز التسلط عليه الا بالعسمة من اهله فاذا الجاهل له لا يكون معينه له حتى يبرء ذمته
 الماخوذ منه فهو على الاشاعة لم يزل فلا يزول المحريم ومن العجب قوله لانه حق شرعي
 على الزارع خارج عن ملكه لا ادرى خروجه عن ملكه بمعنى عدم استخفافه له بسبب التكر
 او غيره لغیره الاول غير مسلم ولا يقتضى رفع المحريم لو سلم كما قلناه لان القابض غير مستحق و
 لا والى على العسمة والثاني لا يخفى عناده وقوله وقد رفع ائمتنا عليهم المنع من طرفهم بالنسبة
 اليها ممنوع في صورة النزاع وسنكشف عليك محقق هذه المسئلة عن ضرب انشاء الله
 تعالى **قول** في ذكره في كتاب البيع **اقول** كلام الشكرية بجرم لا يكون حجة اما التجه في
 الدليل المذكور فيها من كتاب اوستة او اجماع او دليل عقل نعم بحسن ايراد ما فيها اذا
 لم يكن عن دليل معترف مذهب وقوله فيها وحسن هنا ان يمثل بقول بعض الفضلاء وانت
 خير بارواه ولستنا ممن نقلد ما بين في الشفا **اقول** وتعليل العلامة في ذكره بقوله لان
 هذا مال لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فاشحن الله اخذ من ماله فبرئت

في الاستدلال على الحق في الدين

١٥١

ذمته وجاز شراي ضعيف لا يبرح عليه لانه لا يلزم من استخفاف الله تعالى في مال شيئا من اخذ من المشاع بذلك الاسم يكون ما اخذ هو الحق الذي لله تعالى ولهذا لو اخذ المال من المال المشاع فهو الربوة ذمة المالك الا من قدر حصته ما اخذ فهو مع عدم التفريط و يلزمه زكوة البائى ولو قبل هذا مخصوص بالجابر منعناه على ان دليله عام لا اشعار فيه يكون الاخذ مخصوصا على ما لا يخفى فخصه الجابر بالحكم يقتضى تعليل اخر لا يفهم بما ذكره والله فوقه في الامر والخاص ان هذا مما وردت به النصوص واجمع عليه الاصحاب بل المسلمون و النازع فيه مدافع للنصوص منازع للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام فالاولى قضا معه على قولى سلام **اقول** لم يرد على عوى النص والاجماع وهو ممنوع وعليه اثباته فاذا اثبت على وجه ينطبق على مدعاه ونوزع فيه فليدفع عن النازع وسهائى ما ذكره من النص والاجماع والكلام عليه وعند يعرف من يقال له اعراضا عنه واسار الى جهله سلام **قولي** من تأمل كثيرا من احوال كبراء علماء التاليفين الخ **اقول** هذا ونحن من التزييفات والتزييفات التي لا تشبه على اهل الله معاصدا ثابها وقد استفتنا شيئا من الجواب عنينا وسباني زيادة عند ذكر زيادة كلام في هذا المقام انشاء الله تعالى **قولي** في مقاله **حل** المخرج ولنا في الدلالة على ما قلناه مسلكان الاول في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام وهي كثيرة فمنها ما رواه الشيخ عن ابي بكر الحضرمي قال قلت على ابي عبد الله عليه السلام وعند اسمعيل ابنه فقال ما يمنع ابن ابي سمايل ان يخرج شباب الشيعة فيكفونه بما يكفيه الناس يعطهم ما يعطى الناس قال ثم قال لم ترك عطاءك قال قلت مخافة على ديني قال ما منع ابن ابي سمايل ان يبعث اليك يعطاك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا قلت هذا يقتضى في الباب فانه عليه السلام بين للتائل حيث قال انه ترك اخذ العطاء خوفا على دينه **بانه** لا خوف عليه فانه اتما باخذ حصته حيث انه يستحق في بيت المال نصيبا وقد نفرت في الا **بانه** يثبت الحكم بالعله المنصوصه **اقول** جميع ما ورد في هذا الباب من الاخبار وغيرها باقى جوابها في الجمع بين كلام الاصحاب لكن احببت ان اشير الى ما ذكره من مفصلة بياننا لفصورة في الاستدلال فاقول هذا الخبر ورد في العلامة في السنن في لاهل حواشيها واول

في الاستدلال على الحق في الدين

خارجة فاضل ظهري

١٥٢

جواب الظالم اذا لم يعلم انها حرام ولم يذكره في محل الخراج وناولها ولا شك ان الاستدلال
 ببيع الدليل والدليل لا استغاريه بالخراج على ان ما فيه هذا التوقف من هذا الخبر ليس على
 الوجه وذلك انه عليه السلام اشار الى الرد على ابن ابي شيمة في اعراضه عن الشيعة بقوله
 لا يمنع الخ ثم سئل ابا بكر عن ترك العطا فاجابه ان تركه مخافة فطرة عليه واعرض عنه ثم
 رجع الى نضر بن ابي شيمة في الزامه بانه ترك المذفع مع انه يعلم لكل من المسلمين هذا في ترك
 المال وهو يدفع الى بعضهم بيده بعض فحصل الخبر ان ابا بكر له حجة في تركه الاخذ ولا حجة
 لابن ابي شيمة في تركه الدفع فان الضرر ابن نفسه الخوف هذا والخبر ممنوع صحة سند فلا
 دلالة ومن العجب ان هذا الرجل لو اراد ان يستدل على مطالب صحيح لم يحسن الاستدلال
 عليه لقصور فهمه **قوله** ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو
 الحسن عليه السلام مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيعا قال قلت نعم
 فان شئت وسعت علي قال اشترى وقد اخرج بها العلامة في التذكرة على تناول ما باخذ
 الجابر باسم الخراج والمقاسمة **اقول** لا يخفى على من له ادق تأمل في العلم انه هذا الخبر لا يدل
 على تناول ما باخذ الجابر باسم الخراج والمقاسمة بشئ من الدلالات غايه دلالة انه
 يدل على ابتداء الطعام على جهة العموم وليس فيه نصريح بان الابتداء من الجابر ولو سلم
 فحين لا يمنع من جواز ابتداء ما باخذه باسم الخراج فان قيل يدل من حيث عمومه فلنا قد
 ثبت ان شرط صحة ابتداء كون البيع حلالا فالخراج ان كان حلالا جاز ابتداءه والا فلا
 ولادلالة في الخبر على ان الخراج حلال كما لا يخفى فان عاملة العاصب الابتداء منه
 وان كان اكثر امواله غصبا جاز للعموم الكتاب السنة ولا يدل على ما في يد من الغصب
 هذا واضح وقوله وقد اخرج به العلامة ليس بشئ لاننا بقينا عدم دلالة الخبر وقد ظهر نكته
 استدلال العلامة بما تخلفه ان شاء الله تعالى **قوله** ومنها ما رواه ايضا في الصحيح
 جميل بن صالح قال اراد ابيع عمر بن ابي باد فاردت ان اشترى ثم قلت حتى استاذن
 ابا عبد الله عليه السلام فامرته مصاد فاستأله فقال له لشريه فان لم يشتره اشتره
 قلت قد اخرج بهذا الحديث لحد ذلك العلامة في المنهاج صحة **اقول** الجواب عن هذا الخبر

اختصاص الخبر
 بغيره

في الجواب عن اخبار حل الخراج

١٥٣

عن الخبر السابق فانه لا دلالة فيه على موضع النزاع بل على ابتاع مال الظالم ونحن لا ننسب بل
نكرهه **قوله** لكن قد يستدل عن قوله فان لم يشتر اشتراه غيره الى اخره وحاصله ان الحل يخص
بمن ليس له دخل في قيام دولة الجور ونفوذ اوامرها وفوق شوكتها وهو معقول لطيف زعمه
اقول هذا خلاف ما اصله من ان الخراج لجميع المسلمين فانه اذا ايفرت الحكم فيه بالذنب الى
اهل يقوم به الدولة وغيرهم وفي الخبر الاول اعني رواية ابي بكر دلاله على ذلك حيث رد على
ابن ابي عمير انما استعمل مشايخ الشيعة على ما فهم المؤلف وايضا قال اصحاب اطلقوا من
غير تفصيل ولم يذكر ان من خواص الشيعة فالخص بجناب الى اهل وهو مسلم كلامهم و
به والذي يحطرن الى ان قوله عليه السلام فان لم يشتر اشتراه غيره للاشارة الى ان الامتناع
من اموال الظالمين فانه من مهمته فيها الا اذا كان اهل العصر جميعا او اكثرهم على ذلك لان
الامتناع يفيد تورعه عن المظالم بسبب عدم معاملته الناس له اما اذا لم يكن كذلك لم يظهر
فائدة خصوص ان احدا لا يمنع عن معاملته من معاملته والا لطل اكثر النظام فلا فائدة في
الامتناع حينئذ فقول الامام ذلك للشيء على هذا فلا حاد يث وكلام القوم على العموم
واي تحصل يخرج من خصيص ما هو عام بمثل هذا الخيال مع انه لم يرد على الدعوى شيئا فانظر الى قصود
فكره هذا الرجل تقصير بان يجب العجب **قوله** ومنها ما رواه ايضا عن اسحق بن عمار قال سئل عن
الرجل يشري من العامل وهو يظلم قال يشري منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احدا وهذا الحديث
نقله هكذا من المتن وظني انه نقله من التهذيب بمعناه احاديث كثيرة **اقول** لا ينبغي على
الناظر ان هذا الحديث لا دلالة فيه على حل الخراج على حل تناوله من الظالم بشيء من الدلالة
لان ذلك ليس الا على جواز ابتاع من العامل الذي يظلم اذا لم يعلم انه ظلم احدا بعينه
فاخذ ان كان ظلم الجور والافراز فان الدلالة وهو مع ذلك من سئل واسحق بن عمار ضعيف
قوله ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن ابي بصير عليه
السلام قال سئل عن الرجل هنا يشري من السلطان من ابل الصدقة وغنمها وهو يعلم انها
باخذون اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال ما الا بل والغنم الا مثل الحنطة والشعير وغير
ذلك باسحق يعرف حرام بعينه قبل له فتاوى في مصدق يحنثا فاخذ صدقات اغنام ما هو

على
نفع من لا يملك على
منع من لا يملك

بعناها فيبيعنا هاتما نرى في شرائها منه قال ان كان اخذها وعزلها فلا بأس **اقول**
لادلالة في هذا على المطلوبين جواز ابيئاعهم لا يدل على جواز الابتياع مطلقا لجواز ان
يكون لك لكونه مالهم وفي قوله عزها اشارة اليه نعم صدر الحديث فيه دلالة ما و
سباني الجواب عنهما ان شاء الله تعالى **قولهم** يدل له فان في الحنطة والشعير يبيئنا القاسم
فيشتم لنا حنطا وبأخذ حنطة فيعزله بكل فتاوى في شراء ذلك الطعام منه فقال ان كان
فيضه بكل وانتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه منه بغير كل **اقول** لا اخفاء في عدم صحة
الاستدلال بهذه على مطلوبه وذلك لان المفهوم منها بقرينة السؤال والجواب ان الغرض
جواز ابانة الابتياع من غير كل ثان او عدم جوازه كما هو ظاهر حلي وقد صرح في السؤال
بانة يشتم لهم حنطهم وبأخذ حنطة وهو نظر الى منطوق اللفظ يدل على ان ما اخذ حقا
له ولا نزاع في ذلك اذ القاسم يجوز ان يكون مزارعا او بكل المزارع الذي منه الزرع او منها
او من الزرع والارض له ولا اشعار في الخبر بان القاسم قاسم الجور وان الذي يأخذ من الخراج سلنا
لكن جوازه لهم لا يدل على جوازه مطلقا لانه ما ظم له ينزل والابتياع لانه لا يمكن بدونه ولا
بدانه لو كان كذلك لم يظهر فائدة السؤال بجواز ان يكون قائمته اسبابة جواز ذلك فان
فيه بغير الفعله ووضي به من حيث معاوضته وربما كان في قوله وانتم حضور اشارة الى
ذلك لان مع عدم الحضور يحمل خلطه بغير ما اخذ منهم **قولهم** ومنها ما رواه الشيخ ايضا بلنا
عن يحيى بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان الحسن والحسين عليهما السلام
كانا بعبدان جوازه ماله فلما علم ان موضع الشبهة حقيق بالاجتناب الامام عليه السلام
لا يوافقها وما كان قبولها عليهما السلام بجوازه الا لما ظمنا من الحق في بيت المال مع ان بصرهم
عليه غضب الله وسخطه كان بغير وضو منهم عليهم السلام فتناوطنا حنطا المربب على بصر
دليل على جواز ذلك لذوي الحنوط في بيت المال من المؤمنين نظر الى ثبوت الناسي وقد
منه شحنة في الدروس على هذا المعنى وفرد بين الجائزة والظلم وبين اخذ الحق الثابت في
بيت المال اصالة فان ترك قبول الاول افضل بخلاف الثاني **اقول** وبالله التوفيق وهذا الكلام
مخروط من اربعة اوجه الاول ان مخرج استدلاله حل الخراج والرواية ذلك على الجواز

في إبطال الدلالة على الحل والخروج

١٥٨

بينهما بكون عبيدا وجهه حل الجائزة عدم العلم بخبرها والاصل عدم التحريم وعموم ما
على جواز ثنائها اذا لم يعلم غصبا بعينها وحل الخروج بسند عي لا يمتنع كما لا يمتنع الثاني
ان قوله قلت لاحفاء ان موضع الشبهة صحت بالاجتناب الامام عليه السلام لا يوافقها
لا طائل تحتها لان الشبهة التي لا يوافقها الامام ان اريد بها ما يقتضي المنع والتحريم فغير
الامام من العدول كذلك ونحن لا ندعي تحريم مال الجائر مطلقا وان اريد ما يقتضي الحرمان
التي لا تبلغ التحريم فلو سلمنا عدم موافقه الامام طائفتنا لا يقتضي موافقه الا عدم
المرجوحية بالنسبة اليه لا مطلقا وقد يخالفنا حال بالنسبة اليه الى غيره والواقع هنا
كذلك فان جواز ثنائها لم يكرهه لسائر الناس ون الامام لان حق الامامة له وما
في باب الجائر يسحق هو وبضنه بالاصالة يتقدم نوع الشبهة فيه لانه اعلم بمصارف و
نوع الشبهة عنه وهذا غير البعض والمال حقه بالاصالة بخلاف غيره فانه مرجوح بالنسبة
اليه وقد نبه على منافاته الشهيد رحمه الله في دروسه حيث قال وترك اخذ ذلك
من الظالم مع الاحتمار افضل ولا يبا وضمن ذلك اخذ الحسين عليه السلام جواز معاوذه
لان ذلك من حقوقهم بالاصالة على ان لنا ان نقول انهم فعلوا ذلك ثبته فلا دلاله
فيه اصلا الثالث ان قوله وما كان يؤمنها عليهم السلام لجوازها الا بما لها من الحق في
بيت المال يكفي ظاهر الترتيب لانه غير لازم ان يكون الجائزة من بيت المال لجواز ان يكون
من خاصه ماله المملوك له باخذ انواع التملكات ومن هذا يعلم الوجه الرابع من الخطأ
اعني قوله فثناوتهما عليهما السلام المريب على نصه دل على جواز ذلك لذوي
الحقوق نظر الى بؤنة الناس لان ثنائها لم يثبت انه من حقهما من بيت المال حتى
يثبت لهما من هذه الحقيقة فانظر انهما المتامل الى فله فضله هذا الرجل كيف بلغت
به هذا القدر في مثل هذا المطلب البسيط وابلغ من هذا كله قوله وقد نبهه شيخنا في نس
على هذا المعنى الخ وانت قد تعلم ان الشهيد لم يثبت الا على جواز ابدن ما باخذ الجائر
وجواز مائثه وان ترك ذلك افضل الا للعصوفان حقه بالاصالة ومن المعلوم انه
غير مطلب المؤلف لان الجوائز لا شبهة فيها وان اخذ المعصوم لهما من حيث حقه في بيت المال

في إبطال الدلالة على الحل والخروج

خارجي فاضل وظيفي

١٥٤

ثبت الغيرة ما ثبت له من غير فرق وهذا خلاف ما بينه عليه الشهيد بلا مبرر فان كنت
في شك من ذلك فاستمع كلام الشهيد في دروسه فان قدس سره ويجوز شراء ما يأخذ
الخارج باسم الخرج والزكوة والمقاسمة وان لم يكن مستحفا لها وناول الجائزة منه اذ لم
يعلم غصبها وان علم زدت على المالك فان جهله بضدونها ولحقا طاب من ادريس حفظها
والوصية بها وروى انها كاللفظة قال وسينبغي اخراج خمسها والصدقة على اخوانه منها
والظاهر انه اذ ادعى الاستحباب في الصدقة وترك اخذ ذلك من الظالم مع الاحتياط افضل
لا يعارض لك اخذ الحسن عليه السلام جواز معاوذة لان ذلك من حقوقهم بالاصالة
فانظر ايها المتأمل هل الذي بينه عليه الذي اشترى اليه او الذي يؤهم المولى فان كلامه
ظاهر في المرجوحته وعدم صلاحية فعله عليه السلام للمرجحان لا خصوصا لمرجحان به
لانه حقه بالاصالة هذا ما افاده نعم الله برحمته واسكنه بجميعة جنته ولا كلام
مرجوحته جواز الظالم عقلا وشرا وقد اجبت ان يزيد هذا البحث ايضا حاشا بالاستشهاد بكلام
بعض الاصحاب قال العلامة في المنتهى لا بأس بمعاملة الطالبين وان كان مكروها الى
ان قال وانما قلنا انه مكروه لاحتمال ان يكون ما اخذ ظلما فكان الاولى التحري عنه ودعا
للشبهة المحتملة مسئلة متى يمكن الانسان من ترك معاملة الطالبين الامتناع من
جوازه هم كان الاولى له ذلك لما فيه من الشر وقال فيه ايضا ولو لم يعلم حراما جازنا ونها
وان كان الجرح ظاهرا وسينبغي ان يخرج الخمس من جوازه ان ظالم لم يظهر بذلك ماله لان الخمس
يظهر المختلطة فتظهر ما لم يعلم فيه الحر لمرادى وقال المقتاد في تنقيح جوازه الظالم والغافل
من قبله يجوز موطأ والنسوة فيها الا ان يعلم الظلم بعينه ولا يجوز اخذ وقال ابن ادریس
وسينبغي اخراج خمسها والصدقة على اخوانه منها والظاهر ان مراده بالاستحباب في الصدقة
وترك الجائزة من الظالم افضل وكذا ترك معاملة ايضا ولا يكون ما بين من الامور محرما
بجبر وظله لجواز ان يملك شيئا على جهة الظلم فلا يجرى عند معاملة له لقول المقتاد وعلیه
السلام كل شيء فيه حلال وحرام فهو حلال حتى يعرف تحريمه بعينه نعم بكرة ذلك مع الاحتياط
واما حال الضرورة فحاشا لا يعارض الاول اخذ الحسن عليه السلام جوازه معاوذة لان ذلك

تكملة
على
الكتاب
ملائي

في حال الخرج جواز الجائر

١٥٧

هم بالاصالة ولولا كراهة الاطالة في مثل هذا مع ظهوره لاوردت عبارات اخرى
وبالجملة فلا شك عند اهل الله ان من الورع تجنب جواز الظالم وانكار ذلك جهل **قول**
فان قبل هنا سؤالان الاول ان هذه الاخبار انما تضمنت حال الشراء خاصة فمن اين ثبت حل
الثول مطلقا الثاني ان هذه الاخبار انما تدل على جواز التناول من الجائر بعد استيلائه
والاخذ كما يفعله الجائر فلنا الجواب عن الاول ان حل الشراء كاف في ثبوت المطلوب لان حله
يسلزم محل جميع اسباب النقل كالصلح والهبة لعدم الفرق بل الحكم بجواز غير الشراء على ذلك
المقدر بطريق اولي لان شرط صحة الشراء اكرث وقد صرح الاصحاب بذلك بل يسئلزم جواز
قبول هبته وهو في بدو المال والحرالة ما عرفت من ان ذلك غير مملوك بل انما هو حوالة
على التصرف فيه غير من اهلية التصرف وقد سوغ ائمتنا ملكا له على ذلك التصرف
الغير الشايع لان تحريمه انما كان من حقهم فاعتقروا الشيعتهم ذلك طلبا لنزول المسئلة عنهم
عليهم من الله المحبة والسلام وقد صرح بذلك بعض الاصحاب **قول** هذا الكلام جنط
ظاهر ذلك لان مطلق البيع اعني المزاج البحت عنه غير مملوك للجائر وقد سلم المؤلف و
يمكن مملوكا غير مملوك لغيره لا سيما له بقاء ملك بلا مال له ولو قيل انه على حكم مال
الله تعالى حتى يفيضه الامام له بعدد في المطلوب مستحق قبضه والتصرف فيه الا ان
حالة السلام فاذا فرضنا انه اجاز الا ببيع ثم يدلل على جواز غيره بشيء من الدلالات ^{فضل}
عن كون جواز غير البيع اولى وذلك لانه محبوب فيه وامره الى الوالي فاذا اجاز نوعا
معينا لم يحجز بغيره وانما يمكن تسليم انفسا وادوا لوليه في صورة ما اذا كان الاجازة
بقتضى كون الا ببيع ملكا للبايع فان ما ذكره قد يعم وتغلبه قد يتحقق وهو لم يتحقق في غير
بين الامرين كما هو عادته من المجازة وقوله بل يسئلزم جواز قبول هبته وهو في بدو
المال ظاهر المنع بل البطالة اي في جهة اخص استلزام جواز الا ببيع مال باخذ باحازة
من له التصرف في بيعه جوازها بانها بائنة عن من اجزله في البيع لذلك هذا امر لا يعرفه
حاصله من تدقيقات الجتهاد وحسن تأمله فيه ونمذله في اثباته لما عرفت من ان ذلك غير
مملوك لا يبيع تغلبا للاستلزام كما لا يخفى لان غير المملوك هو في التصرف فيه على اذن المالك

او من له التصرف ولا يستلزم الاذن في معين الاذن في غيره وان كان يؤذن فيه ابلغ مما يؤذن فيه فان الاذن في اخصه يعني عموماً لا يستلزم الاذن في البيع فكيف بالعكس وقوله وقد منع ائمتنا بملكه على ذلك التصرف عجيب غريب لانه ان اراد بثوبين ائمتنا للمالك بثوبينهم بغير الابتياع فهو ممنوع وقد سلم ان الاجبار لا يدل عليه لانهما انما تضمنت محل الابتياع ولهذا احتاج الى اثبات غيره بالاستلزام والاولوية وان اراد بثوبينهم له بالاستفناع فلا منازعة فيه وانما البحث في كون ذلك يستلزم غيره ام له وعليه بنى الاراد وقوله وقد صرح به بعض الاصحاب لا طائل بحثه لان قنوى بعض الاصحاب بحجته في مفهوم دليله **قوله** واما الجواب عن الثاني فان الاخذ من الجائر والاخذ بامر سواه على انه اذا لو ان الماخوذ حتى ثبت شره ليس فيه وجه تحريم ولا غصب لا فيج حثان هذا حق مفروض على هذه الاراضي المحدث عنها وكونه منوطاً بنظر الامام انتهى الخطر لا يزم بسببه وتخص الامام في تناوله من الجائر سقط السؤال بالعلية اصلاً ورأساً **قوله** هذا الكلام اوله ممنوع استدل المنع اعني قوله الاخذ من الجائر والاخذ بامر سواه لست شغري اى وجه افضى المساواة مع ان هذا مال محرر يوقف على اذن الامام وليس هو في يد الجائر حتى يدخل تحت الاختيار فيقدر برحمتها ومن ابن يحمل المساواة فضلاً عن القطع بها مع ان اخذ محرم اجز الاخذ منه بالابتياع للنقض مثلاً والاخذ على حاله من التحريم فالأخذ ببيع عن امره لا وجه لا باحثة واخره ذلك جداً اعني قوله اذا لو حظ الخ لا نأذا الاخذنا كون الماخوذ حراً لا فيج فيه وانه منوط بنظر الامام واجاز تناوله من الجائر كيف يسقط السؤال بالكلية اصلاً ورأساً اذا القائل يقول هذا حق لا فيج فيه اصلاً لكن لا يجوز تناوله الا للامام اذا قبضه الجائر حل تناوله منه باذن الامام من ابن يجوز تناوله ابتداء فهذا السؤال كما لا يخفى قائم بان يقتصر الى الجواب بل الجواب فيه لاصالة المنع من التصرف الا باذن الامام خرج منه الشاؤل من الجائر على وجه الخصوص فيبقى الباقي على المنع اذا تأمل المشاؤل هذا الكلام علم منه ان السالف في اي مقام هذا وبعض الاصحاب صرح بعدم جواز التنازل بغير ذلك قال الفاضل السيد بن عبد الحميد الحسيني في شرحه للنافع واما ما قيل بعد من

والصريح في الجواب

المسلك الثاني في اثبات حل الخراج

١٥٩

السلطان له أو نائبه ولهذا قال المصنف ما يأخذ به باسم المقاسمة فثبت بالاعتداد
هو على الجابر ونائبه حرام وغيره من المصنفين أيضا ذكر ذلك والحاصل أن ما دل عليه
الروايات في زعمه لا يقتضي ما ذكره الاجماع على ما ذكره فهو على المنع وبالله التوفيق
قول المسلك الثاني إلى آخر ما نقل من عبارات **أقول** وبالله التوفيق وهو ولي التحقيق
أو لا حيث حققنا فيما مضى أن العرائض مفتوحة عنوة وإبطالنا ما زعمه المؤلف من الأدلة
على أن ذلك لم يجد به حل الخراج بنقد برسله لانه إنما يكون في الأرض المفتوحة عنوة
على مرتبة التي تبحث عنها ليس كذلك وثابتنا أيضا أن كون أرض العرائض مفتوحة
عنوة لا يقتضي حل الخراج في طلب هذا المؤلف وثالثنا أن حله إنما يثبت بنقد واضح من
الجابر أيضا عا لانه مدلول الروايات والذي حكاه من الأقوال إنما هو قول **عليه السلام** بعضهم
يذكر خبره لا يبيع كالشيخ في النهاية وبعضهم كالعلامة والشهيد ذكر خبره وبعض من لم يذكره
صرح بنفي خبره كما حكى عن السيد الحسيني شارح النافع رحمه الله وظاهر بعض الأصحاب أيضا
ذلك بل بعض ما ذكره عبارته ظاهر ذلك فالشأن لبعض الأصحاب غايته أنه قوي الخاد من
الأصحاب ليس ليلا إذ لا شاهد له من الاختيار ولا اجماع عليه والتفصيل بينه وظاهر
الكاتب العزيز شاهد بنفيه فلا يقوم حجة وقد سبق ما فيه كفاية عند ذكره الاستلزام فلا
يتم مطلوبه ورأينا أن حل الشاؤل من الجابر مطلقا لو ثبت لو يستلزم حل الاختيار أيضا فلا
يجل غرضه إذ فرضه حل الخراج مطلقا ولا لاله عليه من كتاب الاستة ولا اجماع بل
لا قول من يعتمد عليه من الأصحاب لا يرى أنه استدل بالانحياز المستند إلى عبارات الأصحاب
ولم يذكر عبارة يدل على ذلك أصلا بل في بعضها ما يدل على العدم كقول الشهيد في آخر عبارة
وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات والهبه والصدقة والوقف ولا يجل شأنا بعض
ذلك فمضط كلامه بالكلية ولنرجع إلى تحقيق كلام الأصحاب في الباب بترعا ومضد الإبانة
الحق ومن الله تعالى نسأل الأساد بالهام القواب والستاد والملك بسبيل الرشاد
لاشك ولا خفاء في أن الأصحاب يكرهوا جواز إبيعان ما يأخذ السلطان الجابر باسم المقاسمة
وباسم الزكوة من الأراضي والانتقام ولا شبهة أن ذلك ليس من حيث الاستحقاق منه لذل

هذا كلام الأصحاب
في الباب

لألعين المأخوذة ولا يجوز إلا عند بل وطم كالأشبه به أن هذه المسئلة لا تغلق هنا
 محل الخراج وعدم حله لأن الزكوة من الأنعام والغلات لا تغلق هنا بذلك بوجه من الوجوه
 وقد أجاز وأبها ذلك مع أنها ظلم وغصب فلو كانت العلة حل الخراج لا يخص الحكم به
 لم يثبت به أحد فمأخوذة ومزينة كذا ذكره غالباً في باب المكاسب ذكر أنه يجوز ابتداء
 ما يأخذ الجاهل من الزكوة والأرض بل لنا أن نقول أن أخذ الظالم الخراج من الأرض باسم
 المقاسمة غصب ظلم إذ لا ملزمة من استحقاق المسلمين له جواز أخذ غيره إليهم ولا جواز
 فتمت بهت حيث أخذ لهم لأن في غير المال غير معتبر إلا أنهم حكموا بجواز ابتداء ما
 يأخذ باسم الزكوة مع حكمهم التام من شدة عدم برائة الدافع منها بل أوجبوا الزكوة عليه
 فيما بقي عند ثابته وزكوة الجميع مع سبق تفرط وجرم الدفع إليه مع المالكه فيمكن أن
 يقال في الخراج ذلك لا شر في العلة ومما يؤيد هذا ويؤيد بياناً أن مصرت الزكوة الثابتة
 المذكورين في الآية الكريمة وجواز الابتداء لما يأخذ الظالم لا يخص بهم بل هو جائز على
 الاطلاق فلا يكون الاستحقاق نعم قد وردت رخصته بكفاية ما يأخذ الظالم عن الزكوة
 ذلك عليه روايات من طرقنا لكن لم أدف على مفت بها بل أكثره تعريضاً لفرق الخراج
 ثانياً ولم يعتمد شيئاً إلا الشيخ ببنائه قال فيه ما ذكر حديث أبي بكر وفيه وليس على أهل
 الأرض اليوم زكاة فانه قد رخص اليومين وجبت عليه وأخذت منه ذلك التلطف
 الجاهل أن يحبس من الزكوة وإن كان الأفضل إخراج ثابته لأن ذلك ظلم ظلم به ثم أورد
 الروايات الدالة على الاستسقاط أولاً وحكمه بأنه ظلم ظلم به يقتضي الجرم بالإعانة
 لا فضيلة الأحادة إذا عرفت هذا فلا يخفى أن الجمع بين تحريم مال المسلم إلا بوجه شرعي
 ويجوز الابتداء ما يؤخذ منه ظلماً أمراً مشكلاً فلا بد من تحقيق هذه المسئلة لأهلها
 من المهمات في الشريعة وسأفضل ما ينفع به في مباحث الأولى في ما يدل على
 أن ذلك حرام وظلم في الزكاة صريحاً وفي جرم بالاطلاق وما يتبعه من ^{أصل} الثاني
 في الجمع بين ذلك وبين جواز الابتداء من الظالم الثالث في رد اللازم من هذه
 المسئلة ورأبها فالتحقيق الأول في مسئلتان الأولى في المأخوذ من الزكاة

اثبات من حرمة الزكاة وغيرها

١٤١

والثاني في المأخوذ من غيرها اما الاولى فمبدل على محرم اخذها وان المأخوذ ظلم و
عدوان عوم قوله تعالى ايثار الصدقات للفقراء والمساكين الآية حصرها بمن ذكره
فاخذ غيرها ممن اولى عليها للفقرة بينهم ونصرفه بجميع الانواع غير مشروع وظلم لاهل الحق
وغیرها من الايات عوم قوله عليه السلام خذ الصدقة من اغنيائهم واجعلها في فقرهم
فاخذها على وجه ظلم محرم وعدوان لانها شرعت لسد فاقة الفقراء ومواسيتهم
فاخذها الا لصر فيها في الوجه منافع للمكنته فيجب ان يكون محترما ولا يهاحق في العين
بمنه على الفسقة الشرعية اجاز الشارع للمالك الدفع منها او من غيرها عينا او قيمة الى
الوارث المستحق بحقيقتها فاذا لم يدفع لم يبرء الذمة ولم يخرج الاستحقاق عن العين عملا باستحقاقها
بقضاء الحق الى ان يحق ما يخرج عنه وليس اخذ الجار يخرج جارا لانه ليس بالبا ولا مستحقا وتو
ما ذكرناه ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن علي بن محبوب عن ابراهيم بن عثمان عن حماد
عن حماد بن عيسى عن ابي اسامة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان هؤلاء المستحقين
ياؤنسا بها خذون من الصدقة فمغيطهم ياها ان يخرج عناقض لا ائنا هؤلاء قوم عصوبكم
او قال ظلموكم اموالكم وانما الصدقة لاهلها ان قلت ورد الشيخ في كتاب ثلث رد ايات
تدل على عدم وجوب الزكاة ثانيا فلنا مع عدم الغرض لدلالها لا ابراد علينا بها لان مطلق
اثبات انها ظلم وقد ثبت قطع الكلام في الجمع خاصة اذ لا يلزم من التسقوط بغير ترجيح على
عدم سقوط الظلم الذي لا معارض له ويؤيد عدم التسقوط من قولي الاصحاب ما قال العلامة في
التمهيد لا يجوز للمالك دفعها الى الجار طوعا وتودفعها اليه باختياره لم يخرج عنه ثم قال لو
عزها المالك فاخذها الظالم او تلفت لم يضمن المالك حصته الفقراء مما اخذ الظالم
اجتماعا اذا لم يفرط ويؤدي زكاة ما يبيع عليه على ما تقدم من الخلاف وقاية الجار ولو
الجار الزكاة في اجرائها واثبات الا ضرب عدمه لكن لا يضمن حصته الفقراء مما اخذ
وقال الشيخ في الخلاف اذا اخذ الصدقة لم يبرء ذمته من وجوب الزكاة عليه لان
ذلك ظلم ظلم به والصدقة لاهلها يجب عليه اخراجها وقد روي ان ذلك يخرج عنه
والاول احوط قال الشافعي اذا اخذ الزكاة امام غيره عا ^{عادلة} لاجزائه عنه لان امانته لم يزل

بني
الزكاة
منها
بغير
الرجوع

خروج فاضل ظبي

٢٠

بصفه وذهب اكثر الفقهاء من المحققين واكثر اصحاب الشافعي الى انه اذا سوا زالت امامته
ثم قال والذي يدل على ان منته لم يبرع بما اخذ المغلب ان الزكوة حق لاهلها فلا يبرئ منه
باخذ غير من له الحق ومن ابرء الذم منه بذلك فعليه الدلالة وقال الشهيد في البيان لو
اخذ الظالم العشر ونصفه باسم الزكوة ففي الاجزاء بهار وبيان والا ضرب عدمه
بترك الباقي وان ينقص عن النصاب بالمخرج **واقا الثاني** من بدل عليها عموم الكتاب
الستة الدالين على تحريم التصرف في الاموال بغير حق والعقل مؤيد له فانه حاكم بفتح
ذلك من ما جعله الله تعالى في وجه المصارف بفتح بغيره لنا فانه الحكمه ويؤيد ما رواه
الشيخ في باب عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن عليه السلام ما تقول في اعمال هؤلاء
قال ان كنت قاعلا فاقول اعمال الشيعة قال فاخبرني انه كان يجيئها من الشيعة علانية و
بردها عليهم في السر دل بفحواه على الترك مع الامكان وعن النضر بن سجاد عن اموال الشيعة
ولو كان اخذ الخراج من الخوون التي ليست ظلالا لم يجز ذلك ومن العجب ان المؤلف نقل هذا
الخبر وخبر اخر في اخر رسالته وهو ما رواه الشيخ عن الحسن بن الحسن الانباري عن الرضا
عليه السلام الى ان قال فكتب ابو الحسن عليه السلام فتمت كتابك وما ذكرت من
الخوف على نفسك فان كنت تعلم انك اذا وليت عملا في عمالك بما امر به رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثم يصير احوالك وتكلمت اهل ملتك فاذا صار اليك شيء واست
به فطر المؤمنين كان جازا والا فلا ثم قال ما ختم به رسالته وما ذكرنا نسمع كثيرا ممن عاصروا
لاسمائنا الاعظم الشيخ علي بن هلال قدس الله روحه وغالب ظني انه بعينه واسطة بل
بالشافعية انه لا يجوز لمن عليه الخراج والعائنه سرفته ولا جوده ولا منعه ولا شيء
ذلك لان ذلك حق عليهم فليت شعري كيف ختم بهذا رسالته مع ان كلام الامام صريح
في عدم جواز اخذ الظالم له وهو قد سلم فيما مضى ان اخذ محرم عليه واذا كان محرم عليه
كيف لا يجوز كما انه عليه مع المكنة ولا سرفته ولا جوده وهل هذا الاعدول عن قول
معصوم وقوي فام الدليل عملا ونظرا عليها الاستشهاد بقول فقه جاز الخطاء ان ثبت
صحته النقل عنه ولو ثبت ان قول ان اخذ بالردفع الى الظالم مع التمكن من المكان السرفه

في نسخة
الكتاب
في نسخة
الكتاب

في كتاب الزعم الى اهل البيت

١٣٧

والجود بما قلتم عدم جوازه من الدين بالضرورة لقلت لان ذلك حق للمسلمين بحسب اتصاله
الى رايهم فاذا كان غائبا وجب ان يوصل الى نائيه وهو حاكم الشرع فان لم يكن قال
عسحقه حبه كالمال الذي في يده لغيره فانه يدفعه الى من يستحقه بفضه شرعا وما
يؤيد بطلان ما ذكره ونقله في غالب ظنه ما رواه الشيخ عن احمد بن زكريا الصديقي
عن رجل من بني جيفته من اهل البيت وسجستان قال وافقت ابا جعفر عليه السلام في
السنة التي خرج فيها في اول خلافة المنصور فقلت له وانا معه على المائتين وهناك جماعة
من اولياء السطان ان والينا جعلت فداك رجل يقول ان اهل البيت ويحكم وعلينا في
دعوانكم خراج فان ابى جعلني الله فداك ان يكتب اليه بالاحسان الى فقال لا اعرفه فقلت
جعلت فداك انه على ما قلت من محبتكم اهل البيت فكتابك يتفق عندي فاخذ الفرطاس
وكتب بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد فان موصل كتابي ذكر عنك مذهبا جميلا وان مالكا
من امالك ما احسنت فيه فاحسن الى اخوانك واعلم ان الله عز وجل سائلك مثالا
الذر والخرول فلما وردت سجستان بسوق الخبر الى الحسين بن عبد الله النيشابوري وهو
الوالي فاستقبلني من المدينة على فرسخين قد فقت اليه الكتاب فقبله ووضعته على عنقه
ثم قال لي حاجتك فقلت خراج علي في دعوانك قال فامر بطريقه هنيء قال لا تؤد خراجا سا
دام ل علي ثم سألني عن عيالي فاجبرته بمبلغهم فامر ان يلهم بما يقووننا وفضلنا اذ ذرت في
عمله خراجا مادام حيا ولا تظعن صلته حتى مات ووجه الدلالة ظاهرة فانه انما شك
الامام الخراج فلما كان حيا يجب ادائه ويحرم كتمانها لاحقره بذلك ولم يجبه الى الوصية
فيه لاجلها وتماما بدل على ما ذكرناه ما رواه الشيخ عن علي بن ابي حمزة قال كان لي صديق
من كبار بني امية فقال اسأذن لي على ابي عبد الله عليه السلام فاسأذنت له فاذن
له فلما ان دخل فسلم وجلس ثم قال كذبت جعلت فداك اني كنت في دعوان هذا القوم فاصيب
من دينهم ما لا كثير او اغضضت في مطالبه فقال ابو عبد الله عليه السلام لولا ان
امته لم يجدوا من يكذب لهم ويحیی لهم البقي وبفائل عنهم ويشهد جماعتهم لما سلبوا احسانا
لو يتركهم الناس ما في ايديهم لنا وحدا وشيئا الا ما وقع في ايديهم قال فقال الشيخ جعلت

فذلك فهل في مخرج منه قال فقال ان قلت لك تفعل قال افعل قال فخرج من جميع
 ما كسبت من يوانهم من عرفتهم منهم ردوا اليه ماله ومن لم تعرف تصدق به وانا
 اضمن لك على الله عز وجل الجنة الخ وجه الدلالة انه اطلق الامر برد ما اخذ بسبب الظلم
 وهو يتناول الخراج وغيره وهو موافق للنظر لان اخذ الخراج ظلم يجب دعه الى من اخذ منه
 ليصرف في محله ان قلت هذا الخبر اسند له بعض الاصحاب كعلامته في السنن على وجوب
 جواز الظلم اذا غلبت حراما قلت لا مانع من الاستدلال به على ذلك لانه عام
 يصح الاستدلال به على ما يتناول له ومنه الجائز المحرم فلا منافاة اذ لا يلزم من الاستدلال
 به على فرد مما دل عليه عدم الاستدلال به على الاخر اذا الاعتبار بموازين الايضال
 صرح جماعة من الاصحاب بعدم وجوب رد الخراج وان علم اربابا به فقولوا كلام من قال
 بذلك ليس حجة بغيره ما لم يكن رواية او اجماع تسليما لكن الجواب يعلم من الجمع بين كلام
 الاصحاب **واما البحث الثاني** وهو الجمع بين كون اخذ غير مستحق وجواز الابدئاع فهو
 ان يقول حيث لا يمكن حمل الكلام به على اطلاقهما ضرورة ان كون المال مخصوبا و
 ظلما يقتضي المنع من جواز التصرف فيه وهو مخفوق ولو في الزكاة على القول بوجوب اعادتها
 وقد حكينا من اجلاء فقهاءنا وذكرنا رايه عن اهل البيت عليهم السلام فانه اذا
 وجوبها ثابثا ثبت جرمانا ان ما اخذ فيه حق للمالك باق على استحقاقه فهو في بداخذ
 غصب بلا شبهة فلا يمكن القول بجواز ابدئاعه منه مع ان القائل يجوز بذلك اطلاق جواز
 الابدئاع فيما اخذ الظالم باسم الزكاة وان كان من مذهب عدم برائة ذمة المالك
 منه وجوب الاعادة فلا بد من الجمع دفعا للثنائي العنفي والشرعي فنقول وبالله التوفيق
 جملة الجمع هو ان المراد بالخارج في كلام الاصحاب مخصوص بمن له شبهة الامامة وقد
 لنا ان ناملهم بمقتضى مذهبهم كما جاز ابدئاع عوض الخمر من اليهود وحين اذا اخذ امامهم
 شيئا فهو مباح بالنسبة اليه والى رعيته المعنفين امامه فيجوز ابدئاعه وان لم يكن
 مستحقا عندنا وفي وجوب التخصيص بما اخذ من معنف ذي الامامة نظريتنا من ان جواز
 معاملتهم بمذهبهم هل يقتضي العود فلا يشترط الاباحة او لا يقتضيه فيشترط اخذ

فخرج من يوانهم
 ما كسبت من عرفتهم
 منهم ردوا اليه ماله

في الجمع بين الشيعة والابن حنبل
عن فضته

هـ

الاشراط يجوز وان اخذ من الشيعة على الاشراط لا يجوز وظاهر الاصحاب عدم الاشراط
لاطلا اقسام الجواز من غير تفصيل لعل الاشراط لا يجوز وبما كان في الخبر الذي ذكرناه
سابقا عن علي بن يقطين لآله عليه حيث قال عليه السلام فاشق اعمال الشيعة ولا يشك
هذا بضمين المعتزلة الزكوة وان دفع الى من يعتقد انه امام لانه اذا استبصر ضمن فان كان دفع
الى غيره منه مع جواز تصرف من دفع اليه والابتناع منه فطعا ولو اخذنا العوم بحيث يشمل
الحكم للشيعة فالوجه سقوط الزكوة مثالا عن الشيعة باخذ ويكون ذلك رخصة بسبب
شبهته مذهب الخالف ودفع الضرورة عن الشيعة بالاحاد ^{لا لزوم} وكان بعضهم نظروا فليس فكل
لا ينعم المطالعة والتدبر في هذا الجمع لان التقليد وعدم معرفته بدقائق الشريعة بالا
ويظن انه مختص من غير تخصص فيقول الكلام عام فالوجه للتخصيص قد نقر ان العقل قد
فانما يحق ما لا يمتشي على قواعد العقل والشرع الا ما يخص من وجب ومن جملة على العوم
فهو لاخذ ما طغى على الماء من غير ان يرسب الى ما تحته وسطه فضلا عن غيره مع ان ما ذكرناه قد
ينبه له من بعض العبارات للفضلاء المحققين كقول العلامة في المنهاج يجوز للانسان ان
يباع ما باخذ سلطان الجور شبهة الزكوة من الابل والبقر والغنم وما باخذ من حق الارض
باسم الخراج وما باخذ بشبهه القاسم فذكره الشبهة بجهة اشارة الى ما ذكرناه وفي الكلام
الذي ذكرناه عن الشيخ في كلام الشافعي فيه دلالة ايضا بل ان في كل العبارات
الاصحاب لآله من حيث ان اخذ من الانعام والغلات ولو من الاواصر التي اسلم اهلها
عليها كما يشبهه اطلاق العبارة والاشفاق لا يكون الا عن يقدي لذلك من حيث امامته
زعمه لان بعث المصدق في اخذ ذلك من خواص من يعتقد الامامة او نائبه فيكون ذلك
من خواصه فربما على ان المراد من له شبهة الامامة والله الموفق للصواب اما الثالث
اعنى والخطاء في هذه المسئلة فنقول من علم جواز الابتناع بان هذا مال لا يملكه الزارع
وصاحب الانعام فقد اخنأ لانه لا يلزم من عدم ملكه له بفقد بفسادها بعينه باخذها
فهذا حكم العلماء بضمين الزكوة على الماخوذ منه وبيننا ثبات ظاهر خصوص انه قال
هذا مال لا يملكه الزارع واصحاب الانعام والارض فانه حق الله اخذ غير مستحقه فبرئ منه

خارجة فاضل خليف

١٦٦

وجاز شراؤه لو ثبت شعري ما يجمع بين برائه ذمته وضمانه وانما قلنا بفساد برئانه لان
 المنع من توجهه بان يقال الزرع ملكه والاجرة عليه في مثاله فتدبر ومن قال بعدم جواز
 منع الزرع ونحوه فقد اخطأ لان ما اذا تمكن وجب عليه المنع لان المدفوع اليه غير مستحق
 فوجب منعه لانه من الامر بالمعروف ودفعه من المنكر ومن اطلق جواز الهبة بحيث
 يشمل الزكوة فقد اخطأ لان الزكوة منبئة للصرف في اصنافها فلا يجوز هبتها ولا
 قبول هبتها وقد يتوجه المنع في غير الزكوة ايضا لولا ان الجارية من نصيب وافر فحوز نظرا
 الى شبهة اما من التصرف فيما يهب منه ولا يرد ذلك في الابتياع فان بيع الامام للزكوة
 جائز لان صرف العين منعتين ولانه قد يبيع للمصارف المتوقفة على البيع كسبيل الله وقد
 يعلم بالنسبة المذكورة اكثر الخطاء الواردة في الباب والله ولي الصواب واليه المرجع والمآل
 وحسب انتهينا الى هذا ولم يبق في رسالته المعد للنفذ الا ما هو جين بالاعراض
 الرقص من التعريض باهل الايمان واظهار الشبهة لاهل البحث والبيان مع كون ما
 ذكر سابقا لاحقا لا يكاد يخرج من بين لحي المحصل فلنقطع الكلام الا عن ثلث فوايد
 الاولى فذكر في كلامه مرة بعد اخرى الشريف المرتضى قدس سره والمحقق الطوسي
 العلامة رضوان الله عليهم اجمعين بوطئة عند نفوس بعض العامة ومن ذكرهم بعد
 مما عساه فلا يستحلون ما استحلته ونحن لا نمنع كون المرتضى ذا حشمة وارتفاع ولا يكثر ذلك
 اذا كان غير مشتمل على ما يخالف الشرع على ان عادة التلفان من تقدم من فقهاء ائهم
 علمائهم لا يذكرون هم الا باحسن ما عملوا امثالا للجز النبوي على ما فاء الصلوة والسلام ولا
 نقول بعد موته الا خبرا هذا وان علم انه كان يفعل غير ذلك فكيف اذا لم يعلم بل علم من
 شواهد الحال والاثار انه كان من اهل التقوى والصلاح ومع التحقيق لفعل من ذكره
 فعليه لم يكن حجة اذا قام الدليل على مرجوحته وان شأنه بطلع على بعض هذه الامور
 فانظر في كتاب السيد الغيب العالم العامل النقي النقي ابن طائوس الحسيني الذي صنفه
 لابنه المعبر عنه بثمر المهيمنة فانه اشار الى المرتضى واجبه في امر سهل هو توليها الفقهاء
 ورد عليهم ما ولم يجزها من الرد ورد قول من يخرج بها في ذلك من شأن صلاحه ونفوا

المحقق
 صاحب الباب المذكور
 المحقق

مكتبة
 بشارية

ولا يفتقر

في معاني المولى خبايا النسخ والقصص

١٦٧
المضائل

ورده الذي لا يوصف وأما ما في المتبادر المحقق الطوسي لا استشهاده به فإنه كان دخلا
في تلك الامراء والملوك وفي الاشارة كتابه وبالحمله مثل هذا لا يفهم عذرا فضلا عن
الحجة **الثانية** من العذرة الى ارباب العلم والنظر والفهم والورع فيما زل فيه الذين
او غفل عنه القائل فان ذلك شأن غير النزل من كتاب وستة فان صحة جميع المطالبين من
علامات الفضائل ووالفضل يعرفون اهله بكيفية الانظار والابرار والاصدار لكن
المطلوب منهم امعان النظر وانغاب الفكر قبل المبادرة برد او ايراد فان الاستحجال ^{منه}
الخطاء وفيما فعلته من النقص فاني انما فعلته لاعتقاد وجوبه على ان هذا المؤلف فيها
صلته والله على ما اقول شهيد في مرتبة يقصر عما يدعيه لنفسه فاجبت ان اعرف واعرف
اهل الفضل ^{منه} واصنافا رسالتك هذه مع كونه واهبه المعاني ركة المعاني قد ^{شاهد}
بين اهل الراحة وحب الاستمرار بشعار الابرار فاجبت اظهار ما غفلوا عنه وشرية الى
تعالى لئلا يضيع الحق فتدخل في ذلك من رضى باضاعته وسكت عن انكار بضيعته لولا ذلك
لكن من المعرضين عنها كما اعرضت عن جواب استغابته واعرابه من لا يؤمن على سفل
الدماء المحترمة من الاعوام والله الحكم يوم القيمة والعذر فيها انضام من التشنيع فان مثل
ذلك جوابا عما سبق من تشييعه جاز بل هو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا وقع في ^{تصنيف}
سبب خطائه فيه فان بدء اسحق الجواب وهذه عادة السلف فان شككت في ذلك فلا ^{خط}
تصنيف لعلامة خصوصا المختلف انظر ما شنع فيه على ابن ادريس مع ان مصنفه امام
المذهب في العلم والعمل وانما فعلوا ذلك ليكون علمائهم منزهيين عن التعرض بمثل ذلك قال
الشاعر لبنتك الدما باجارتى تحفن الدما وبالقتل تجوكل نفس من القتل وقال
تعالى ولَكُمْ فِي الْفِضَاءِ حَيَوةٌ وقلت في حيا الفائرة ولوان تسالم الناس سالوا و
كانوا له اخوان صدق مدى الدهر ولكنه اودى فجوزى بعضنا جناة نكالها والفتا
الى **الحشر الثالث** روى الشيخ في باب عن محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن ابن جهمر
عن ابيه رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام كثير اما
يقول اهلوا عليا يفتنا از الله تعالى لم يجعل للعبد وان اشدد جهده وعظمت جهلته و

خراجية فاضل ظبي

١٤١

كثرت مكائده ان يسوق ما سقى به في الذكر الحكيم ولم يخل بين العبد ضعفه وقلة ^{جليله}
 ان يبلغ ما سقى له في الذكر الحكيم ايها الناس انه لن يزداد امر ^{نفسه} ان يقهر ^{نفسه} المجذبة ولن ينقص امر ^{نفسه}
 المجذبة فالعالم بهذا العامل به اعظم الناس راحة في منفعة والعالم بهذا التارك له
 اعظم الناس شغلا في مضرة ورتب منعم عليه مستدريج بالاحسان اليه ورتب مفقود
 في الناس مصنوع له فافتقارها الساعي من سعيك وافقر من عجزك وانتهبه من سبائك ^{غفلتك}
 وتفكر في ما جاء عن الله عز وجل على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم واحفظوا ^{هذه}
 الحروف السبعة فانها من قول اهل الحجة ومن عزائم الله في الذكر الحكيم انه ليس لاحد ان
 يلقى الله عز وجل بخلة من هذه الخلال الشريك بالله فيما افترض عليه او شفا غيظ بهلاك
 نفسه او امره او امر رجل بعينه او استنجح الى مخلوق باظهار بدعة في دينه او سره ان يحد
 الناس بما لم يفعل والمخير المخلال وصاحب الابهة وعن الحسن بن محبوب عن جرير قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اتقوا الله وصونوا انفسكم بالورع وقوة بالثقة
 والاستغناء بالله عن طلب الخواج الى صاحب سلطان واعلم ان من خضع لصاحب سلطان
 او لمن يخالفه على دينه طلبا لما في نديه من دينه اخذ الله ومفاته عليه

ووكله اليه فان هو غلب على شيء من دينه فضامته اليه شيء من

الله البركة منه ولم ياجر على شيء ينفعه في حج ولا في غيره ولا يقطع

الكلام على هذا حامدا لله حيث جعلنا من اتباع ^{لظنه} ^{لظنه}

ونسئله ان يرينا بصناديقهم وما

السعر المشبهة الباطنة الظاهرة

وان يجعلهم شفعا في

الدنيا والآخرة

والحمد لله
 تمت ١١٠٩

هذه

هذه
لما لا يجد
الورع العلاء والمختار
الفهماء من لسان المحققين
أورع المجتهدين المحققين
المقدسين الأبرار

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم وفقتك الله لرضائه ان الخارج لا يخرج عن شبهة فانه على ما فهم من كلامهم انه كالاجر
المضروبة على الارض التي تحت عنوة وكانت عامرة حين الفتح وفي معناه المقاسمة سواء كانت
عن حاصل الارض كالثلث او من النقد بل غيره ايضا ومثل انه مختص بالنسبة الثانية والمطابق
بالاول وقد يفرق بالمضروب على الارض الواشي هي التي اخذت بالثب والقبلة مع الثب
سلي الله عليه واله وسلم او مع الامام ونائبهما في الجهاد والامكان فيسألها عليهما السلام
على ما فهم من عباراتهم وان كان ليلهم لا يخرج عن ضعف الكلام المحقق في المعبر والتافع
فانه يدل على بطلان ما اخذ العسكر بغير اذنه فيسألوها وهذا الارض للمسلمين
فاطية فيكون حاصلها لهم وامرها للامام عليه السلام ويصرف حاصلها في مصالح المسلمين
من المساجد الفناطر والقضاة والائمة والمؤذنين وسدا للثغور والغزاة وغيرها وينبغي
كون ذلك بعد اخراج الخمس لانه من الغنيمة وكلام اكثر اصحابنا خال عنه وبنه عليه السلام
في نفي الرسالة الخارجية للشيخ على بن عبد العالي وفي العبارة المنقولة عن المبسوط انه
بوجوب الخمس في هذه الاراضي واعلم ايضا انه ما ثبت كون الارض تحت عنوة على الوجه
المذكور الا ما ثبت في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم كونه كذلك واما غيره فالعراق
وعند كونه مفتوحة عنوة في كثير من العبارات حيث ثبت في زمان الثاني بالفهر ومثل كما
ماذن الامير المؤمنين عليه السلام وكان الحسن عليهما السلام مع العسكر ولم يمنع ذلك

منه
في الجهاد
والغزاة
والغزاة
والغزاة

ذات منقول عن فخر الفقهاء ووالد في الشفيع وبهم ذلك من كلام المبسوط انه يفهم منه خلا
ايضا وبالجملة ما ثبت كونه كذلك نعم فتمارواه الشيخ في الصحيح على ما قبل عن محمد الجليلي
سئل ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما منزله فقال هو لجميع المسلمين الحديث لانه
على ذلك معانته فذكون للنفقة على ما قبل او يكون له عليه السلام جعلها نفقة لانه
ما سوى العرف مثل الشام ونقل عن العلامة وخراسان الى كرمان وخوزستان وهرمان
وقزوين وحواليها انها خراجية عن القطب الراوندي في الخراجية فقد علمت ان جليته
موفقة على حنفى كون الارض التي يؤخذ منها الخراج اخذت عنوة وكانت معمورة خبيثة
ومضروب بالخراج وله يدع احد ملكيتها ولم يكن موفقة كما سيجي ودونه خرط القتاد اذ
طريقه بخبر الواحد وخبر المتواتر الصحيح وليس شيء من ذلك معلوما ولا مظنونا بظن معتبر
ولا يمكن اثباته بكونها معمورة الان وان الجابر ياخذ عنها الخراج كما قال الشيخ زين الدين
في شرح الشرايع حملا لفعل المسلمين على الصحة اذ الاصل عدمه وذلك وثيقة ضعيفة
اذ الجابر يرى عدم يقين لاخذ مال الناس لدخوله فيما ليس له كالقتل وغير ذلك فكيف
يمكن حملة ذلك منه على الصحة ولانه ياخذ الخراج من غير محلة ما فوق الحق ومن غير رضى
المصرف بل قد ينقص محصوله عن الخراج لا يمكن من الترك بل لو ترك الزراعة يؤخذ منه
الخراج على انهم صرحوا بان اخذ الجابر غير جائز وانه ظلم وحرام وهو اثم به فكيف يحكم على
الصحة والاباحة ولا يعتبر شرعا في اخذ ما في يد الناس الدالة على الملكية ايضا قال في
شرح قول المصنف النظر فيها اى في الارض المفتوحة عنوة الى الامام هذا مع ظهوره و
بدل اما مع غيبته كهذا الزمان فكل ارض يدعى احد ملكيتها بشراء او ارث ونحوها ولا
يعلم فتادعواي نفقة بده كذلك يجوز صدقة وحملا لضرره على الصحة فان الارض المذكورة
يمكن مملكتها بوجوه وذكر وجهين ثم على نفقته بالثبوت فلا دليل يثبت به عليه وان كان
ظاهرا عبارات الاصحاب يفيدون لكن الاخذ بمجرد ذلك من غير ظهور دليل وثبوت اجماع
يجب بفتح النفس وان ادعى الشيخ على ذلك الاجماع في الخراجية لما يعلم في الاجماع ودعوا
في هذا الزمان في مثل هذه المسئلة مشكل لان الظاهر ان المال ليس في يد من غير ان يكون

في الاشكال في حيل الخراج فيها أخذ

لا حديثاً اذ ثبوت الخراج في ارضه من الامام وجوبه على ذلك المبدأ ان الضرر الاخر
واضح وان سلم ان ارضها بما يجنب الخراج فيكون هو غاصبا بلزمه اجرة المثل في ذلك
كونها المبدأ والمبدأ المأخوذ باسمه ثم ان ذلك في ذمته فلا يمكن الاخذ الا برضا ولا
يغيب كون المأخوذ كذلك الا باخذهم واخذ واكلهم وهو معتذر حينئذ فيكون ثابتاً
ذمته يوصي به الى ان يصل الى صاحبه او الحاكم لو امكن ويكون له ذلك اذا الامام ناظر ولا
يلزم من كون الحاكم ناسباً عنه في الجملة كونه ناسباً في ذلك او يوصل هو الى اهله اي يهرق في
مصلحة المسلمين او يكون ناسباً مع الاحياج اذ هو من المسلمين فقد يكون هذا من
نصيبه حيث ان المفهوم من كلام الشيخ على رحمه الله ان الاخذ بما يأخذ لانه من بدنه
والاخذ بنصيبه وحضه ولاشأن في هذا الدليل ايضا كذلك ثم بعد ذلك كله يصنع الاخذ
بالنحو وكيف يشاء في هذا الزمان من غير اذن الحاكم واتي شيء يفعل بحضه ويجداهل العرفان
غافلا عن ذلك كله واعتمد واما في الرسالة الخراجية للشيخ وعنه مع قوله لا يجوز العمل بقول
المبت بوجه وبفهم من كلامه دعوى الاتفاق ودليله عليه عبارة انهم المنفولة في الرسالة
ومعلوم انها ليست عبارات جميعهم ولا بعضهم الذي يظن كونه الامام ولو جهل التسبب
على ما قالوه مع انه لا يثبت الظن على ان اكثر العبارات التي فيها لا تجاوز شيء كما ذكر في نفسها
مع ان الاصحاب انما يجوزوا اخذ ما قبضه التجار على ما يظهر من كلامهم فالاجماع وانما
انما يكون على ذلك لا مطلقاً وان بعض الاصحاب صرح بعدم جواز التناول بعينه لك وقيل
في النقص ان السيد عبد الله بن عبد الحميد قال في شرحه للنافع وانما يحل بعد قبض السلطان
او ناسبه ولهذا قال المصنف ما يأخذ باسم المفاصلة فثبت بالاحذ وبفهم من الدرر
ايضاً بل اخبر منه على ما نقله عنه اذ يفهم عدم الجواز عند الا في المعاوضة حيث قال
فيه وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات كالهبة والصدقة والوقف ولا يحل تناولها
بعينه لك ومنه يعلم ان جواز التناول مطلقاً ليس يجمع عليه ايضاً بل فيه خلاف حيث
يفهم عدمه عند الشهيد وعند السيد المذكور وفي النافع ايضاً على ما فهمه واما ادلتهم
في بعض الاخبار والآلة ظاهرة فيها وادعى التوضيح فيها الشيخ على وهي خبر ابن بكير

في حيل الخراج
 فيها أخذ

الشيخ ابراهيم بن محمد

والشيخ على الحق

الحضري الذي واه الشيخ عنه عن أبي عبد الله عليه السلام وموضع الدلالة منه قوله
عليه السلام ما منع ابن أبي سنيك ان يبعث اليك ببطائك ما علم ان لك بيت المال ^{نصيبا}
وقال الشيخ على فيها قلت هذا نص في هذا الباب الخ قوله حيث انه يستحق في بيت المال نصيبا
وقد تقرر في الاصول بعدى الحكم بالعلة المنصوصة قلت الحديث غير معاروم الصحة وعد
ظهور الدلالة اذ غايتها جواز قبول الحضري في عطاء ابن أبي سنيك لان له في بيت المال نصيبا
فهم بالقبول جواز الاخذ منه ان كان مثل الحضري في الاستحقاق من بيت المال بان يكون
من المصالح فلم يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر مؤمن وغيره لكل احد سواء كان بمن يستحق
من بيت المال او لا فلا سند لال بمثله في هذه المسئلة لا يخ عن اشكال واشد منه شبهة
بالنص نعم يمكن الاستدلال به في الجملة على جواز اخذ الجواب من الجابر كما استدله به العلامة
في المنهاج وليس بنام ايضا وصححه هشام الدالة على جواز شراء مال الصدقة من الجابر
حيث هو من انحرام ولا خفاء في عدم دلالتها على المدعى هو ظاهر وايضا ما روى ان الحسين
عليه السلام قبل ان يوازيه معوية وعدم الدلالة ظاهرة ايضا وصححه عبد الرحمن بن حنبل قال له ابو
الحسن عليه السلام مالك لا تدخل علي في شراء الطعام اني اظنك ضيقا قال قلت نعم فان
شئت وسعت علي قال اشتره ومعلوم ان ليس فيه الا الدلالة على جواز شراء الطعام كان عبد
الرحمن ضيقا من شرائه ولا يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد بكل وجه وهو الذي
وابينا صححه جميل بن صالح قال اراد وابتاع من جين ابن بادقار دنانير اشتره ثم قلت حتى
استاذن ابا عبد الله عليه السلام فامرني مصاد قاله فسئل قال فقال قل له بشره فان
بشره اشتراه غيره وهي مثل ما قبلها في الدلالة بل اقل على انه قد يكون صحيحا موقوف على
توثيق عبد الرحمن ومصادق ونقلها الشيخ في الخراجية وقال وقد استدلل بالآخر في المنهاج
على هذه الدعوى ثم اعرض الشيخ على على نفسه بان جواز الشراء لا يدل على غيره واجاب بان حل
الشراء ليس من اجل جميع اسباب النقل وانت تعلم انه غير واضح قد يكون جواز الشراء ل
العوض في ذلك لا ترى ان المكاتب يجوز له الشراء ولا يجوز له الهبة وايضا اجاب عن عدم
لزوم جواز الاداء بامر الجابر من جواز اخذ ما قبضه على يده تسليمه بنحو ذلك هو غير ظاهر

وبالجملة هذه المسئلة في الغاية من الاشكال حيث انهم حكوا بانها بهذا الادلة وثالوا بالاجوز
الاخذ الا باذن الجاهر بل ينقل الشيخ على عن البعض انه لا يجوز السرقة والكتمان للنزاع
مع قولهم بعدم جواز الاخذ للجاهر وانه ظالم فلا يجوز البيع منه حيث سد بل لا يمكن تحقير البيع
كيف يجوز بيع مال المسلمين الذي الناظر فيه الامام عليه السلام ومصرفه بعض المصالح
واخذ الظالم ظلما وان يشترى منه او يهب لا ان يقال هذا استنفاد لا بيع حقيقة و
لا صدقة ولكن حيث شرط الاذن والقبض غير ظاهر وكيف لا يجوز لمن في ذمته السرقة
والكتمان بل ينبغي بل يجب عدم جواز الاعطاء له ان امكن لانه لا يبرء ذمته على تقدير
على النع ولا يفتن ما اخذ منه مالا للخارج والزكوة لكن ما جزم بهذا الفصل بل قال اتبعوا
عن علي بن هلال وما نقلوا دليل على عدم الجواز الا باذن الجاهر والجواز به سوى ما مر فلو
خوف خلاف الاجماع لا يمكن القول بعدم جواز البيع ايضا اذ ليس في الاخبار جواز بيع مال
الخارج المباح عنه نعم قد يوجد في بعض الاخبار جواز شراء الزكوة فيحمل زكوة مال المشتري
على طريق الاستنفاد وان لا يكون المراد تمتع عند الزكوة لاعتين الزكوة وان يكون الغالب
ما دون ما من الامام عليه السلام وما كان معلوما ظاهرا للنفقة او يكون للنفقة وفضلته
في دافعة فلا يبعد في امثالها كثير وان يكون لطفا من الله تعالى لتسهيل الشريعة ونفقا
للحرج على فقير عدم ثبوت براءة الذممة والضرورة واستحسان الزكوة فياؤل
كلام الاصحاب على بعض تلك الوجوه على تقدير صحة مثل قول اخذ

من المصالح والمصرف والذي يهدوان باخذ ومصرف في

مصرفه وغير ذلك وقد حمل الشيخ ابراهيم في

القبض على كون الجاهر مخالفا بغير

امامته وكذا المعطى

بفهم عن شرح

الشرائع

ايضا يملك لرسالة الخراج لولا اننا احمرنا لا يسل على رحمة الله في مراح شهر حرم الاصب سنة ١٣١٣

امضا
 من المصنف في
 مثل الخراج المحقق الثاني
 النسخ المقتدر
 حفظه الله بنو
 الخليل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين فائق الذي اظن
 محرم ما ياخذون في هذا الزمان غير اذن الامام عليه السلام مثل العشر الحاصل من
 الفريضة فان حله في الاصل واستحقاق المسلمين له على ما يفهم من كلامهم رحمه الله تعالى
 موثوق على كون تلك الفريضة عتوة باذن الامام عليه السلام ومعمون ح أو فحش
 على ان الارض للمسلمين وعلى عدم وقفها وعدم دعوى من يدعي ملكيتها والحال انهم
 ياخذون من الوقف الوقت ومن يدعي الملكة وعلى ثبوت المعاملة كالزراعة من الاما
 عليه السلام او نأبيه مع من يؤخذ منه الخراج اما التوقف على الفسخ عتوة باذنه والمهور
 حين الفسخ فلان كل ذلك مصرح به في محله واما على عدم دعوى ملكيتها فلا نهم صرحوا بان
 كل من يدعي ملكية شيء وهو بحث يدعي لم يعلم فساد بعينه قوله في انه ملكه بل محجة ليد
 دليل الملكة مع عدم العلم بالفساد ولا شك في انه يمكن صحة ملكه مع انه صرح بذلك لشهد
 الثاني في شرح الشرايع وذكر الاحتمال صحة ملكه وجهين اما على ثبوت المعاملة فان حاصل
 الفريضة لزراعتها اذا كان البذر له ولا يجوز اخذ مال الغير الا على وجه شرعي وليس بالقرض
 هناك ما يمكن الا مثله ذلك وانت تعلم ان اثبات كل ذلك في زماننا هذا من خوط الفنا
 كيف واسهله اثبات الفسخ عتوة في العرايف مع انه قال الشيخ في المبسوط وعلى الرواية التي رواها
 اصحابنا ان كل حاكم او فرقة غزت بغير اذن الامام عليه السلام ففحش يكون الغنمة
 للامام عليه السلام خاصة ويكون هذه الارضون وغيرها بما فحش بعد الرسول
 صلى الله عليه وآله وسلم الا ما فحش في ايام امير المؤمنين صلوات الله عليه ان صح شيء
 من ذلك للامام خاصة لا يشارك فيها غيره عليه السلام وقال الشيخ ابوهم في تفضيل الخراج

اثبات صحة الجرح عشرة الفري

١٧٥

قال السيد عبد الدين في شرح الشرايع وظاهره انه حكاه عن شيخه فخر الدين على قوله و
 اما العرفان فقبل انه فتح عنوة فهي للمسلمين لا يباع ولا يوقف ولا يوهب ولا يملك لان الحسن
 الحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش وفتح باذن علي عليهما السلام قبل لم يفتح عنوة لان الفتح
 هو الذي يكون بحضرة الامام او نائب الامام او اذن الامام وليس هنا شيء من ذلك وكذا
 فوطهم ان الحسن الحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش ايضا غير معلوم فلا يكون مقنونه
 عنوة فيكون للامام عليه السلام وهو المقتضى به وكذا قال والد فندس الله سترهما الله
 فلا يسمع عوى الشهرة بل الاجماع في كون العرفان فتح عنوة والذي يوجب في كلام بعض
 الاصحاب من جواز اخذ ما اخذ الجاهل باسم الخراج لا يدل على الاجماع ويمكن ان يكون جمع
 الشرايط من الجاهل المخالف مع كون الاخذ مصرفا للخراج واخذ ما يحتاج اليه فلا يسمع عوى
 الاجماع في جواز اخذ مطلقا كيف توقف مدعى الاجماع المحقق الثاني في جواز اخذ لشهر
 يكون مصرفا للخراج مثل العزاة والفضاة والمدعى الاخر الشهيد الثاني زود في شرح الشرايع
 في جواز اخذ من الجاهل الموافق ثم ان اغمضا عن ذلك كله كيف يجوز لواحد منا سواء كان
 مصرفا للخراج ام لا ان ياخذ ما لا يكثر اقول ما يحتاج اليه هو لجميع المسلمين بمعنى انه مال
 لمصلحتهم العامة مثل المسجد والقطعة بصرى ولهم فيها وهو الامام عليه السلام او نائبه
 اذ انهم واذن يكلمهم ولهم وينصرف فيه كيف شاء وبأجماع معلوم عدم جواز التصرف في
 مال الناس الا على الوجه الشرعي المعاد شرعيته عملا ونظرا كما باوسنة واجماعا وما
 رايته في ايامها يدل على جواز اخذ واحد واحد استقامتا باخذ الجاهل باسم الخراج ولم
 نعلم هل لكل احد من المسلمين او للنفقة المستحقين له او للصالح في الجملة بقدر الحاجة و
 فوطها وهل المخالف والاعم وان كان ظاهرا ذلك لعدم ولها اثر في بعض افراد بعض
 الجتهدين المدعى للاجماع كما اشرفنا اليه وذلك ليس بجواب لاستنائه ولا اجماع ولا برهان
 عقل حوى يكون حجة بالنسبة الى من يدعى الاستدلال وكذا بالنسبة الى مقلديه لا طلاق
 كما عرفت مع انه فرع جواز تقليد وهو ظاهر مع انهم يدعون الاجماع على بطلان تقليد المقلد
 ومعلوم ان حله ليس بتأجيل الى الدليل ولا التقليد وهو ظاهر العجب ان الاخذين الا

خرجه مختصرة ارباب

١٧٤

وان كانوا عتبتين عن هذا وفوق حاجتهم مستندهم كلام المحقق الثاني مع انه يفهم من كلامه
رحمه الله في مواضع الرد في جوازه لكل احد مثل الغنى غير المصالح وانه مع دعواه البرهان
عليه ما اكفى بذلك اخذ بل شارك اهل الفريضة في الاخذ بالبذر واشترى بعض الاشياء
منهم صرح به في الخراجية واعجب منه عدم جواز الاخذ الا باذن الجار مع عدم جواز الاخذ
له وعدم جواز الصرف في الحاصل الا بعد الدسمه واخراج الحق الذي يطلبه ظلمنا فاعلم جواز
اخذ الخراج على الاطلاق ولا لزومه على الزارع نعم يلزم اجرة من صرف في ارض الخراج
ان ثبت فيكون دينا في ذمته باخذ الوالي او وكيله بصرفه في هـ

مصالح المسلمين الله اعلم بالصواب بمثل هذه الرسالة

الخليفة ايضا من القضاة والفاضل

العالم الحق للغنى والوعى

مولانا احمد

امكن الله في حياته

هذا في حل الخراج على الفاضل الفطن والمقدس

للعلامة الكامل والفاضل الميرزا محمد القاسم

دايرة التحقيق والمعاينة ما وجد

الشبان في علمه المرحوم

انتصار المحقق الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حل خراج بلاده للمؤمنين من عباده والهم فلوب من عباده بكلامه
حل تناوله واختصامه وصلى الله على محمد وآله الذين يتناولنا جميع حرام الله وحلاله
ويجوز فيقول الفقير الفاني ما حدين فلاح السباني انه قد اشهر ان مولانا احمد
سأله الله تعالى وبقائه يقول بخبرهم الخراج وقد سئل جماعة من اصحابه عن ذلك
فقلت لهم الناس بان يكتب مولانا في ذلك شيئا يدل على تحريمه فيخدمتكم ظهرت منه
رسالة محصلها ان الخراج فيه شبهة وانا انقل عبارته حرفا بحرف من النسخة

بسم الله

في بيان معنى الخراج المقتضى

١٧٧

التي يدل وكثرة الاقوال فقال دام ظله ومعنا الله بصفاته وكثر من مثله وامثاله اعلم وفقك
الله لرصانه ان الخراج لا يخلو عن شبهة فانه على ما فهم من كلامهم انه كالاجرة المضروبة على
الارض التي فخت عنوة وكانت عامرة حين الفتح وفي معناه المقاسمة سواء كانت من حين
الارض كالثالث او من الفتح بل غيره ايضا وقيل انه مختص بالقسم الثاني والمقاسمة بالاول
وقد يفرق بالمضروب على الارض او المواتي هي التي اخذت بالسيف والغلبة مع النبي صلى
عليه واله وسلم او مع الامام عليه السلام او نائبهما في الجهاد والا يكون فينا لها عليه السلام
على ما فهم من عباراتهم وان كان دليلهم لا يخلو عن ضعف لا كلام المحقق في المعبر والنافع فانه
بدل على زرد في كون ما اخذت العسكر بغير اذنه فينا وقالوا هذه الارض للمسلمين فاطبة
فيكون حاصلها لهم وامرها الى الامام عليه السلام ويصرف حاصلها في مصارف المسلمين
المساجد والقطر والفضاء والائمة والمؤذنين وسدا للثغور والقرارة وغيرها وينبغي كون
ذلك بعد اخراج الخمس من الغنمة وكلام اكثر اصحابنا حال عنه وبه عليه آية في نفق الزمان
الخارجية لعل وفي العبارة المقولة من المبسوط نصريح بوجوب الخمس في هذه الاراضي انتهى كلامه
دام ظله **واقول** ان المفهوم من قوله فانه الخ كون هذا الكلام دليلا على كون الخراج فيه
شبهة ولا يخفى ان هذا الكلام باسره لا دلالة له على مدعاه بشئ من الدلائل الثلاث غير
ذلك من كان سالكا طريق الانصاف فان كونه كالاجرة وكون المقاسمة في معناه واختصاصا
بالقسم الثاني والمقاسمة بالاول لا يدل على حله ولا يحريم ولا شبهة وقوله وقد يفرق
بالمضروب على الارض او المواتي لا يربط له بما قبله ولا بما بعده وقوله والا يكون فينا ان اراد
غنيمة الغازي بغير اذن الامام كما فهم من اخر هذه العبارة فالصواب تركه لان المفروض كون
الجهاد مع النبي والامام او نائبه في الجهاد على ما صرح به فكيف يكون ما اخذت فينا وان
اراد به غيره فلا بد من بيانه وقوله وهذه للمسلمين الى قوله وينبغي كون ذلك بعد اخراج الخمس
لا دخل له في الاستدلال على التحريم ولا الشبهة بل ان كان ولا بد يكون دليلا على كون الخراج
حلالا **قال** دام ظله واحلم ايضا انه مما ثبت كون الارض فخت عنوة على الوجه المذكور الا ما
ثبت في زمان النبي صلى الله عليه واله وسلم كونه كذلك واقامه غيره فالعرفان وحده كونها

في بيان معنى الخراج المقتضى

الاضطرار لشرح البرهان

175

مجلس

في النكاح الايراني من قبل الامام جعفر

١٠٤

المعارض فأي ضرورة الى هذا الحل قال دام ظله واما ما سوي المراءى مثل الشام ونقل
عن العلامة وخراسان الى كرمان وخرزستان همدان فردوس حواليا نقل انها خرجت عن
قطب الراوندی في الخراجية فقد علمت ان عليه موقوفة على محقق كون الارض التي تخرج
منها الخراج اخذت عنوة وكانت معمورة حينئذ ومضروب بالخراج اوله بدع احد ملكيها
ولم يكن موقوفة لما سيجي ودون حرط الفناد اذ طريقه الخبر المتوارى وخبر الواحد الصحيح
ليس شيء من ذلك بمعلوم ولا مطمئن بظن معبر انتهى كلامه دام ظله **اقول** هذا الكلام
بدل على حل الخراج وانه لا شبهة فيه واما الكلام في محقق ارض الخراج وليس هو المبحث
عنه ثم ان الموقوف عليه حل الخراج انما هو فتح المعصوم او نائبه للارض عنوة وكونها محيطة
واما عدم ضرب الخراج وادعاء احد ملكيها لا ينافي كون الارض خراجية لان المفتوح عنوة
بملك سبعا لا تار التصرف ولا يقتضي ذلك سقوط الخراج بل يقتضي فزارها في بين مادام انما
التصرف موجودة ثم دعوى انحصار الثبوت بالخبر المتوارى وخبر الواحد الصحيح دعوى خارجة
عن الدليل فلا يكفي فيها الشباع المبيد للظن اذ لو لم فيها ذلك لبطل هذا الحكم مع امتداد الادلة
وقضاء الشهور وعدم حصول التوارى ذلك ينافي حكمة الشارع قال دام ظله ولا يمكن
اثباته بكونه معمورة الان وان الجابر باخذ عنها الخراج كما قال الشيخ زين الدين في شرح الشرح
حمله الفعل المسايين على الصحة اذ الاصل عدمه وذلك فريضة ضعيفة اذ الجابر يرى عدم
تقييد لاخذ مال الناس لدخوله فيما ليس له والنقل وغير ذلك فكيف يمكن حمل ذلك
منه على الصحة ولا نه باخذ الخراج من غير حكمة وفوق الحق ومن غير معنى التصرف بل قد
محصوله عن الخراج ولا يمكن من الشراك بل لو ترك الزراعة بوخذت منه الخراج على انهم
بان اخذ الجابر غير جائز وانه ظلم وحرام وهو اثم به فكيف على الصحة والا باحده ولا يعبر
شرح في اخذ ما في ابدى الناس الدالة على الملكية وقد بدع الملكية ايضا قال في شرح
قول المصنف والنظر فيها اي في الارض المفتوحة عنوة الى امام هذا مع ظهوره وبسط
بين امامه عيبه كذا الزمان فكل ارض يدعي احد ملكيها لبراء او ارث ونحوها ولا
يعلم فتاد دعواه بقرينة بين كلك يجوز صدقة وحمل التصرف على الصحة فان الارض المذكورة

يمكن ملكها بوجوه وذكر وجهين انتهى كلامه دام ظله **أقول** الشيخ زين الدين رحمه الله أد^ع
ان كونها خراجية مثبت بكونها معمرة الان واخذ الجاهل منها واستدل عليه بحمل
المسلمين على الصحة ولا يخفى تكرار هذا الدليل في كلام الفقهاء وانهم استدلوا به على مطالبة
كثير من جملتها ما استشهد به المصنف من قول الشيخ زين الدين فكل ارض يدعى احد
ملكيتها الى قوله حملا لتصرفه على الصحة فقول المصنف الاصل عدمه ان اراد به عدم
الخارج فلا يضرب هذا السند اذا سلم المصنف ليله وان لم يلبه فلا حاجة الى قوله اذا لا^{صل}
عدمه وان اراد ان الاصل عدم الصحة فيه ما يكفي وقوله ان ذلك فرضه ضيقه بعد
تسليم الدليل لا وجه له اذ عدم ثبوت الظاهر وما ذكره من المطاع لا يخرج عن الا^{صل}
ولا يقتضي تحريمه في ذلك اذ لم يعلم تحريمه بعينه وقوله من غير رضی التصرف لا وجه له
بعد الاضافة بان الخارج خارج عن ملك التصرف ومن اوهن المطاع عن قوله وبطل^و بقتض
محصوله عن الخارج مع قطع النظر عن ما في العبارة لما ذكر ان الخارج كالاجرة والعلاوة التي
ذكرها وهي التصريح بان اخذ الجاهل غير جائز لا يقتضي تحريمه على مسخه ولا بنا في صحة
اخذ المسخ له ولا ابا حنيفة له وان كان اخذ الجاهل له محرما وقوله ولا يعتبر شرعا في
اخذ ما في ايدي الناس الاموال التي يدعون ملكها فليس الكلام فيه وان اراد من
الاموال التي في ايديهم اذا طلبها السلطان فغرمها اليه على انها عرضة عن هذه
الارض فتفي الاعتبار لا وجه له وقوله قد يدعى الملكية الى قوله وذكر وجهين لا طائل
بذكره لان كلامنا في الارض التي لا يدعى صاحبها ملكيتها او يدعيها مع علم فساد دعواه
قال دام ظله ثم على ثبوت البتة فلا دليل يعتمد به عليه وان كان ظاهر عبارات
الاصحاب يبين لكن الاخذ بمجرد ذلك من غير ظهور دليل وثبوت اجتماعهم بحيث يقتض
الفتن به وان ادعى على الاجتماع على ذلك في الخراجية لما تعلم في الاجتماع ودعواه في
هذا الزمان في مثل هذه المسئلة مشكل لان الظاهر ان المال المنزوع يد من غير ان
يكون لاحد شيئا اذ ثبوت الخراج في ارضه من الامام وقوله على ذلك المقدار الان غير
واضح وان سلم ان ارضها مما يجب فيه الخراج فيكون هو خاصا بلزومه اجرة المثل وليس

والله على الملك الوادع احدى الناس

وَأَشْكُرُكُمْ أَجْمَاعًا عَلَى الْحَدِيثِ عَلَى الْإِسْلَامِ

١٨١

بمعلوم كونها المقدار المأخوذ باسمه انتهى كلامه ادام الله ابامه اقول وبالله
 التوفيق لا يخفى ان هذا المصنف يدعي ان الخراج محرما او فيه شبهة فكيف يكفيه في ذلك
 ان لا دليل يدل على تحليله نعم لو كان ما نكاه ذلك وعدم قبوله دعوى الاجماع من مثل
 الشيخ على مثل الشيخ زين الدين ومثل المقداد رحمهم الله تعالى لا يلاهم ما هو مقرر من
 الاجماع المنقول بخبر الواحد بل ولا المنقول بنقل مستفيض حجة واعظم من بالغ في دعوى
 الاجماع شيخنا الشيخ زين الدين الذي بالغ في تتبع الروايات وكلام الفقهاء فقال رحمه
 الله تعالى ما ياخذ الجاهل في زمن تغلبه فذاذنا ائمتنا في تناوله منه واطبق عليه
 علماؤنا لا تعلم فيه مخالفا وان كان ظالما في اخذ ولا سئلزام تركه والقول بخبره لضرر
 العظيم على هذه الطائفة وقال المقداد رحمه الله انما قلنا يجوز الشراء من الجاهل مع كونه
 حراما مستحقا للنقص الوارد عنهم عليهم السلام بذلك وللاجماع وان لم يعلم مستند انما ياخذ
 الجاهل من لائمة العدل وذاذنا الشيعتهم في ذلك فيكون يضرب الجاهل كالفضولي اذا
 انضم اليه اذن الدالك انتهى اقول ومن ذلك يفهم جواز غير الشراء فتأمل وما ورد من
 الروايات التي يدل بعضها صريحا وبعضها بالفكر الصائب ان كان في بعضها ضعف وعبار
 الفقهاء التي هي صريحة بجله مما يدل على تحليله واصرح ما وجدناه في هذا الباب ما رواه
 محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عفيف عن
 عبد الملك عن ابي جعفر وابي عبد الله وابي الحسن عليهم السلام وعن الفضل بن صالح
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سرق السارق من البدر من امام جاهر فلا قطع عليه
 انما اخذ حقه فاذا كان مع امام عادل فغلبه القتل ولكنه وان كان ضعيفا فهو مع غيره من
 الاخذ بحد الدالة على حل الخراج فذا عتصد بعمل الفقهاء وتوافق عباراتهم فضلا عن الاجماع
 المدعى على ان الخراج حل للمسلمين فاطبه ومن اعجب الامور ان هذا الخراج لم يذهب الى
 محرمه احد من المسلمين فضلا عن المؤمنين حتى ان الشيخ ابراهيم رحمه الله الذي نسب
 اليه الخلاف في ذلك قال في نقض الخراجية بما يدل على اعتقاده بان الخراج حلال للمسلمين
 وان حرم اخذ الجاهل به وهذه عبارة ولو شئت ان اقول ان اخبار الدفع الى الظالم مع التمكن

في كلام الشيخ
 الثاني
 المقام

خارجة فاضل الشيا

١٨٢

من الكتمان والسرفه والجور بما علم عدم جوازه من الدين بالضرورة لثبات لان ذلك حق
 للمسلمين يجب اتصاله الى والهم فاذا كان غائبا وجب ان يوصل الى نائبه وهو حاكم الشرع
 فان لم يمكن فالى مستحق حبه كالمال الذي في بيت غيره فانه يدفعه الى من يستحق فضله
 فاذا كان الامر كذلك فلا فرق مع غيبته الحاكم الشرعي ان ياخذ الخراج من الظالم او من غيره
 وكثيرا ما سمع الفقهاء رحمهم الله تعالى يقولون لو نجد الرقيق لقلنا كذا فمصلحة لم يوجد دليل
 على تحريمها ولا فائده فكيف يجوز الجري على القول به وما اشبه الخراج بالمنفعة التي كانت على
 عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والاول ذكره هو من زمن الثاني بل هو في حكمه
 اعلى مرتبة حيث ان الخالفين نقلوا في محرم المنفعة احاد ثمانية من النبي صلى الله عليه واله
 وسلم وعن بعض الصحابة ولم ينقل مخالف ولا موافق حديثا ولا قوله في تحريمه بل كان حله
 في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم والصحابة والتابعين وجميع اهل السلم وقوله
 ان سلم ان ارضها بما يجب فيه الخراج الى قوله وليس معلوم كونه المقدار المقدرة لا وجه له بعد
 التسليم بان الخراج هو الاجرة النذيفة بتلك الارض قال دام ظله ثم ان ذلك دين في
 ذمته فلا يمكن الاخذ الا برضاه ولا يتعين كون الماخوذ لذلك الا باخذهم واخذ كلام
 وهو مستند وجبت فيكون ثابتا في ذمته يوصى به الى ان يصل الى صاحبه او الحاكم
 لو امكن ويكون له ذلك اذا امام ناظر ولا يلزم من كون الحاكم فاعيا عنه في الجملة كونه
 ثابتا في ذلك او يوصل هو الى اهله اى يصرفه في مصالح المسلمين او يكون ساظرا ستماع
 الاحتيان اذ هو من المسلمين فقد يكون هذا من نصيبه حيث ان المفهوم من كلام شيخ
 ع ان الاخذ بما باخذ لا نه من بيت مال المسلمين للاخذ بنصيب منه وحصله ولا شك
 ان هذا ايضا كذلك انتهى كلامه دام ظله **اقول** هذا الكلام لا دخل له في تحريم الخراج
 بل يدور على تحليله وانما الكلام في التوصل الى اخذه اذا لم يسمع به المستعمل للارض ولا يخفى
 ان الامام عليه السلام الاخذ من ذلك المستعمل ولو بالمهر اذا لم يسمع به ذلك المستعمل
 واما ان يجازى فقد ذلك الاحاديث والفتاوى والاجماع على ان ما باخذ الجاهل جائز لنا
 تناوله من بيت وهو اعلم من الاخذ طوجا او كرها لان ما من ادوات العمومي اى في بعضها

في الاستدلال على صحة الخراج

ظافرا

في الرد على الاربى في تفسيره

لو كان يظلم فلا يعبدان يقال بالاخذ بغير ذلك الماخوذ للخراج ويكون مغاير للدين
على انا نقول ان الدين اذا امتنع من عليه الدين جاز الاخذ منه فهو يبيع في ذلك عوضا
وخرم الترفه والامتناع من ادائه اذا طلبه دليل على عدم جواز الاخذ من دون اذن
الحاكم ومن ثبثناه قائم مقامه في جواز الاخذ من بدن وبدل على عدم سقوطه عن ذلك
المستعمل نعم لو اذن له في بيعته لاجله فلا كلام في سقوطه وليس كل من له نصيب في
المال يجوز له الاخذ منه من دون اذن الحاكم ومن يقوم مقامه الا يرى ان الوفا العام
كالوفا على الفخر لكل فقير نصيب فيه ولم يجز له الاخذ الا باذن من له ولا يهتد
المقرين وبعد الا حاطة بما قلناه فلا وجه لقوله ولا يلزم من كون الحاكم نايبا عنه الى قوله
في مصالح المسلمين قال دام ظله ثم بعد ذلك كيف يقع الاخذ بالخروج وكيفية بيعته في هذا
الزمان من غير اذن الحاكم واتي بشئ يفعل بحصته عليه السلام انتهى كلامه دام ظله اقول
ان اراد ان الخمس اقل من الاجرة اللائقة بملك الارض فلا ضرر فيه لان الاخذ اخذ اقل
حقه فلا يكون حراما لانه اخذ بعض حقه وان اراد انه اذن فلا تراخ في تحريم الزاد وهو
وكيف يضمن في هذا الزمان من غير اذن الحاكم ان اراد به الحاكم الشرعي بان يكون المعنى
وكيف يضمن الجاهل للخراج من غير اذن الحاكم الشرعي فان سئل عن ان هذا المشتري هل هو
جائز للحاكم ان يجره ارام لا قلنا هو خير جائز له ولا ينقض عدم جواز اخذ لغيرنا من بدن الاذن انما
عليهم السلام في الاخذ من بدن وان اراد به حاكم الجور قلنا الاخذ من غيره مع طلب
حاكم الجور له لا يجوز وقوله واتي بشئ يفعل بحصته عليه السلام ان اراد بالحصته الخمس
الواجب له ولغيره قلنا الخمس لا يتعلق بالعين كما صرحوا به متى يكون الماخوذ فيه الخمس ولو
سلمنا انه متعلق بالعين فالمصنف ام ظله يرى عدم وجوب الخمس في زمن الغيبة وان اراد
ان له حصته في الخراج فغير معلوم استحفاظه بشئ منه ولو سلم ذلك فقلنا باجور لنا
باذنهم في تناول الخراج من يد الجاهل ونقول انه لا يجب البسط على جميع المستفيدين كالركوة
بل بسطه على جميع المسلمين معتبر بل معتذر وقال دام ظله ومجتبا هل هذا الزمان خافلا
عن ذلك كله واعندنا على ما في سالة الخراجية لغل وعزم مع قوله لا يجوز العمل بقول

المسألة بوجه انتهى كلامه دام ظله أقول لا وجه لتخصيص الغفلة بأهل هذا الزمان بل هي شاملة لجميع أهل الأعصار وذلك من أدل الدلائل على أن ذلك كله لا يمنع من حل الخراج لأن ما أفاده دام ظله ليس في كمال الدقة حتى لم يصل إليه إلا هو بل لاجل انهاؤها لا يجتنبها ولا يلبثت إليها وقوله أنه لا يجوز العمل بقول الميت إن أراد به التقلب للميت والاحتمال إلى قوله وبترك الحث في تحصيل الاجتهاد فهو مسلم لكن لا يمنع من تقليد في المسائل التي يضطر إليها مثل تحصيل الاجتهاد وإن أراد أنه لا يجوز العمل بقوله وإن اضطر فاقوله فمن ضان عليه وقت الصلوة ويريد أن يصلي فهل يترك الصلوة أو يفتل الميت ويصلي على أنا نقول إن هذه المسئلة ليس للاجتهاد فيها دخل لأنها من المسائل الاجتماعية ولهذا لم يذكرها العلماء في مختلفه الذي اجتهد فيه على كبر المسائل الخلافية قال دام ظله وفيهم من كلامه دعوى الاتفاق ودليله عليه عباراتهم المنقولة في الرسالة ومعلوم أنها ليست عبارات جميعهم ولا بعضهم الذي يهتد به من يظن كونه الامام ولو مجهل التبع على ما قاله مع أنه لا ينبغي الظن على أن أكثر العبارات التي فيها الاختلاف شيء كما ذكر في نفعها مع أن الأصحاب إنما جوزوا اخذ ما قبضه الجابر على ما يظهر من كلامهم فإن الاجماع على تقديره فأنما يكون على ذلك لا مطلقا لأن بعض الأصحاب صرح بعدم جواز التناول لعينه البتة انتهى كلامه دام ظله أقول لا يخفى أن الشيخ على وغيره ادعى الاتفاق على حل الخراج وجعل المصنف دليل الاجماع عباراتهم قدح في مثل هذا العالم المتبحر على أنا نقول في كبر العبارات بعد دعوى الاتفاق لا يدل على كونه دليلا لجواز أن يكون سبب عواه الاجماع الاطلاع عليه وذكر العبارات هو لذلك كما جرت عادة السلف بتأيد الدليل برواية أبي هريرة وعائشة وغيرهما وتأيد ما قلناه وقوله رحمه الله قبل هذا الكلام الذي ادعى منه الاتفاق وذكر عبارات الفقهاء بعد والخاصة أن هذا ما وردت به النصوص واجمع عليه الأصحاب بل المسلمون قالوا له والمنازع فيه مدافع للنقض منازع للاجماع فإذا بلغ مع الكلام إلى هذا المقام فالاولي الاقتصار معه على قول سلام وكان هذا المصنف دام بقاء لم يطالع على هذا الكلام وقوله على أن أكثر عباراتهم لا يهتد به شيء على ما ذكر في نفعها والذي ذكر في نفعها والذي ذكر في

فی نسخۃ الکتاب
الاجامی
فی نسخۃ
علی

انه قول عدد قليل بعضهم ذكر الابعناع وبعضهم عثم وقد قال الشيخ على رحمه الله انه اذا
 جاز الابعناع جاز غيره واستدل عليه والجماعة الذين ذكرت عباراتهم مثل الشيخ في التفتا
 ونجم الدين في الشرايع والعلامة في المنتقى والذكر والنجير والفوائد والشهيد في حاشية
 الفوائد والعلامة في الارشاد والشهيد في دروسه والمقداد في تنقيحيه فهو لاء الجماعة
 لم ينقلوا في هذه الكتب خلافا لاحد من المسلمين فضلا عن المؤمنين مع شدة حرصهم على ابرأ
 الخلاف وان ضعف قضاة ان يكون ذلك فريضة من الفرائد الدالة على انه لا خلاف في
 هذا الحكم مع قطع النظر عن الاجماع الذي قد ذكر مرارا وقوله مع ان الاصحاب انما جوزوا
 اخذ ما قبضه الجاهل ان اراد جمعهم فهو غير صحيح وان اراد بعضهم فسلم ويمكن حمله على ما اذا
 منع منه ولم ياذن فيه قبل القبض ولو سلم ذلك كله فكيف كان الاجماع انما هو على القبض
 ومن اعجب الامور استدلالهم له على ان الاجماع انما هو على ذلك بقوله لان بعض الاصحاب
 صرح بعدم جواز التناول غير ذلك بعد الاخطا بان الاجماع هو الاتفاق في العصر الواحد
 وان معلوم النسب لا يندرج في الاجماع تقدم او تاخر او فارق قال دام ظله ونقل في النقص
 ان السيد ابن عميد الحميد قال في شرحه للنافع وانما يحل بعد قبض السلطان او نائبه ولهذا
 قال المصنف ما اخذ باسم المفاسمة فقيده بالاخذ وبفهم من الدروس ايضا ذلك بل
 اخبر منه على ما نقله فيه اذ يفهم عدم الجواز عند الا في المعاوضة حيث قال فيه وكما
 يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات كالهبة والصدقة والوفد ولا يحل تناوله باغير ذلك
 ومنه يعلم ان جواز التناول مطلقا ليس بجميع عليه ايضا بل فيه خلاف حيث يفهم
 عدمه عن الشهيد وعند السيد المذكور وفي شرح النافع ايضا ما فهمه انه في كلامه دام
 ظله **اقول** لا يخفى ان المفهوم من الروايات ومن كلام الفقهاء ان حبه المحل كون الخرج
 حراما من جفون المسلمين وانما اذا تناوله في تناوله فعلى هذا لوجه لتوقف حله على
 قبض الجاهل له او نائبه نعم لو منع منه الجاهل يمكن توقفه على ذلك على انا نقول من اذن
 له الجاهل في اخذ كان نائبا للجاهل قبضه ولو سلم ذلك كله فاي دخل له في يخرج
 الخراج المأخوذ من يد الظالم او نائبه ومن الغريب قوله وبفهم من الدروس ذلك

خرابيد فضل الشبثاني

١٨٤

مع ان التصريح فيها بقوله ولا فرق بين قبض الجابر اباها او وكله . بين عدم القبض واخر
 من ذلك قوله ومنه يعلم ان جواز التناول مطلقا ليس يجمع عليه الى اخر ما ذكره مع تصريحه
 هو فضلا عن غيره ان معلوم السب لا يضر خلافة الاجماع **قال** دام ظله واما ادكهم
 فهو بعض الاخبار ولا دلالة ظاهرة فيها وادعى النصوص فيه منها ع ل وهي جبراني بكر الحضري
 الذي وى الشيخ عنه عن ابي عبد الله عليه السلام وموضع الدلالة منه قوله عليه السلام
 ما منع ابن ابي سمالك بيعت اليك بعتائك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا وقال ع ل
 فيما قلت هذا نص في الباب آخ قوله حيث انه يستحق في بيت المال نصيبا وقد تقرر في الاصول
 بعدى الحكم بالعلة المنصوصه قلت الحديث غير معلوم الصحة وعدم ظهور الدلالة اذ
 فانها جواز قبول الحضري عطاء ابن ابي سمالك لانه في بيت المال نصيبا فهم بالعباس جوا
 الاخذ منه لمن كان مثل الحضري في الاستحقاق من بيت المال بان يكون من المصالح فلم
 يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر مؤمن وغيره لكل احد سواء كان من بيتي من بيت
 المال ولا فالا سند لال بمثله في هذه المسئلة لا يخلو عن اشكال واشد منه لثبته
 بالنص نعم يمكن الاستدلال به في الجملة على جواز اخذ الجوايز من الجابر كما استدل به
 عليه العلامة في المتن وليس بنام ايضا انتهى كلامه دام ظله **اقول** قوله التذي
 غير معلوم الصحة ولو سلم لا يقتضي عدم جواز الاستدلال به لجواز اعتضاده بما يجبر ضعفه من
 اجماع او غيره واما ظهور دلالة على حمل الخراج للمسلمين فتقول ان الحضري انما استحق العطاء
 من بيت المال الذي من جملة الخراج لكونه صاحب نصيب في بيت المال ومعلوم ان استحقاق
 للنصيب انما هو من جهة كونه من جملة المسلمين لانه لو كان له جهة غير ذلك لنقلها الرواة
 واهل الخارج بل الجهم دون الذين اشتهر حرصهم على نقل اقل من ذلك ولو نقلوه لشاع و
 ذاع واذا كان الامر كذلك فكل مسلم له نصيب في بيت المال وما ليس له نصيب لا يستحق
 الاخذ فانتهى الاشكال والاشد منه ومن الجواب فقوله نعم يمكن الاستدلال به على جوا
 اخذ الجوايز من الجابر فكيف يعمل بقوله الو يعلم ان لك في بيت المال نصيبا لان النصيب في
 بيت المال لا يقتضي حل الجوايز من غيره فالدليل حينئذ اخذ من المدعى اذ المدعى جوازا

في انصاف الكري بالبيان في الدلالة

١٨٧

جواز الظاهر مطلقا اذا لم يعلم كونها قال دام ظله وايضا صحيحة هشام الدالة على جواز شراء
مال الصدقة من التجار حتى يعرف انه حرام ولا خفاء في عدم دلالتها على المدعى هو ظاهر
ايضا ما روي ان الحسين عليهما السلام قبل جواز معاو به وعدم الدلالة ظاهر في قول
لا يخفى ان هذه الرواية كما دل على جواز شراء مال الصدقة ذلك على جواز شراء ما
ياخذ باسم المفاسمة من الحنطة والشعير وذلك مصرح به فيها وهو يشمل الخراج من حاصل
الارض فدين ان التجار لا يستحقه ولا يجوز اخذ له فجواز الشراء منه ليس الا لكونه
حقا لنا واذا كان الامر كذلك فان ظهور عدم دلالتها على المدعى اما قبول الحسين جواز
معاو به عليه ما يستحقه فهو كمال النصف دام ظله لكن لا حاجة للفاصل بجملة الى ذلك
لوجود ما يكفي فيه قال دام ظله وايضا صحيحة عبد الرحمن بن حنبل قال له ابو الحسن عليه
السلام ما لك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيقا قال قلت نعم فان شئت
وسعت علي قال اشتره ومعلوم ان ليس فيه الا الدلالة على جواز شراء طعام كان عبد الرحمن
ضيقا من شرائه ولا يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد بكرة وجه وهو المدعى
انتهى كلامه دام ظله **اقول** لا يخفى ان الطعام عام وقد سلم النافذ عمومته فبشمل الخراج
وقد جاز الامام شرائه واذا جاز شراء الطعام الذي هو اعم من الخراج من التجار الذي لا يستحقه
ولا يجوز له اخذ كان لبلا على حل الخراج لنا لان جواز الشراء منه انما هو لكون
الخراج حقا لنا وفي قول الشيخ عليه رحمه الله وقد اخرج بها العلامة في التذكرة على
تناول ما ياخذ التجار باسم الخراج والمفاسمة دفيئة وهي ان لا هذه الروايات
على حل الخراج غير ظاهرة فلو لا علم العلامة بان هذا الطعام من مال الخراج والمفاسمة
لما استدلل بها واذا كان الامر كذلك دل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد
من المسلمين لا لكل احد فقامت قال دام ظله وايضا صحيحة جميل بن صالح قال را
بيع بترعين ابني باد فادت ان اشتره ثم قلت حتى اسأذن ابا عبد الله عليه السلام قال
مصاد فافسأله فقال قل له بشر به فان لم يشتره اشتره غيره هذه مثل ما قبلها
في الدلالة بل اقل على انه قد يكون صحيحا موقوف على توثيق عبد الرحمن ومصادق نقلها

خراجية فاضل المشقة

ع في الخراجية وقال وقد استدل بالاختار في المنتهى على هذا الدعوى ثم اعترض على
على نفسه بان جواز الشراء لا يدل على غيره واجاب بان حل الشراء يستلزم حل جميع اسباب
الفضل وانت تعلم انه غير واضح وقد يكون جواز الشراء لحصول العرض وغير ذلك الا ترى ان
المكاتب يجوز له الشراء ولا يجوز له الهبة وانصبا اجاب عن عدم لزوم جواز الاخذ بامر
الجابر من جواز اخذ ما قبضه على تقدير تسليمه بنحو ذلك وهو غير ظاهر انتهى كلامه دام
ظله **اقول** قد قال الشيخ رحمه الله بعد نقل هذه الرواية ان العلامة اخرج على حل
ذلك بهذه الرواية في المنتهى وصححه وهذا اعتراف منه اذ دلالتها على ذلك غير ظاهرة
فلولا ان العلامة اطلع على ان ذلك النهر من الخراج لما استدل بها ولو لم يدل على ذلك
فحق لا احتياج بنا اليها وبعد الاخطا بان جواز الشراء ليس الا لكون لنا نصيب فيه وان
اثمنا اذ قال في اخذ فلا شبهة في جواز غير الشراء بل الاخذ بما باو من العجب قوله وقد
يكون جواز الشراء لحصول العوض اذ حصول العوض للجابر الذي لا يجوز له اخذ الخراج ولا
ملكه لا يقتضي جواز السط على مال الغير التمثيل بالمكاتب الذي يملك ما يدين لكنه
محجور عليه بغير المعاوضة اعجب من ذلك لان الجابر غير مالك بالاجماع بل لا يملكه
اذا ثبت ان الماخوذ حق بالاصالة فلا فرق بين الاخذ من ابدى الجابر والاخذ بامر و
ظاهرين تدبره **قال** دام ظله وبالحجة هذه المسئلة في الغاية من الاشكال حيث انهم حكموا
بها بهذه الادلة وقالوا لا يجوز الاخذ الا باذن الجابر بل نقل عن البعض انه لا يجوز
السرق والكمال للنار مع قولهم بعدم جواز الاخذ للجابر وانه ظالم ولا يجوز البيع منه ح
بل لا يمكن تحقق البيع وكيف يجوز بيع مال المسلمين الذي الناظر فيه الامام ومصرفه
المصالح اخذ الظالم ظلمنا ان بشرى منه او ينهب الا ان يقال هذا استنفاد لا بيع حقيقته
ولا صدق ولكن مع شرط القبض او الاذن غير ظاهر انتهى كلامه دام ظله **اقول** لا يخفى ان
لامنا فاه بين حل الخراج وعدم جواز الاخذ بدون اذن الجابر ولا يصلح ان يكون ذلك
مثلا لجرد الاشكال فضلا عن كونه مثالا للغاية من الاشكال اذ لا فيج ان يقول الشارع
للاثنان لك في بيت المال نصيب لا يجوز لك اخذ الا باذن الجابر لصلته بعلمها ونظامها

ذلك كغيره فان الوفاء العام والزكوات والوصايا والمنشئين كذلك بل ملك الانسان
 المختص به كالمجور عليه للشفه كذلك بل غير المجور عليه كذلك كما لو استولى الظالم على ما
 الانسان وظان على نفسه ان ينصرف بغير اذن الظالم فانه لا يجوز لاحد من هؤلاء الشرف
 والكرام وان اراد ان منشا الاشكال الدلالة بل المذكورة فقط فمعلوم ايضا عدم صلاحيتها
 له لان من الدلالة ان افادت الحل فلا اشكال وان لم تفد فلا اشكال ايضا وان اراد
 اذن الجاني الذي لا يجوز له الاخذ ولا التصرف وكيف يجمع حل الجاني او يكون منشا
 للاشكال فهو بما لا وجه له بعد الا حاطه بما قلناه وبقي جواز البيع بعده لانه الروايات
 والعبارة عليه عجيبة بهذا الفاضل وقوله بل لا يلو^{يلغي} يتحقق البيع مع ورود الروايات
 به ونقل الاجماع عليه اعجب لو سلم يكون استنفاد او اطلاق البيع عليه ليس بعجز
 بل هو موجود في عبارات الفقهاء كما لو فسر الجاني من يتحقق عليه وباعه وبقي ظهور
 اشراط قبض الجاني له او اذنه لا دخل في الترخيم والشمه بل هو مما يحق مطلوبنا
 من حل الخراج وكون منشا حله ان لنا فيه نصيبا قال دام ظله وكيف لا يجوز لمن في
 ذمته الشفعة والكرام بل ينبغي بل يجب عدم جواز الاعطاء له ان امكن ولا نه لا يبرر^{منه}
 على نقد بر قدره على المنع ولا ينعين ما اخذ منه ما لا للخراج والزكوة لكن ما جزم
 بهذا النقل بل قال اظن سما عا عن علي بن الهلال وما نقلوا دليل على عدم الجواز الا
 باذن الجاني والجواز به سوى ما مر انتهى كلامه دام ما بامه وكثر الله من مثله وامثاله
اقول ان جميع ما قاله المصنف دام ظله ان لم يباعد من يقول بجل ما يؤخذ باسم الخراج
 والزكوة فلا اقل ان يضرم^{جواز الجاني} في المقصود حل تناول ما باخذ الجاني اخذ ام لا وسواء
 حرم على المالك دفعه ام لا وسواء ينعين ما اخذ للخراج والزكوة ام لا ولا يوقوف اثبات
 مطلوبنا على شيء من ذلك على اننا نقول الروايات دلت على ينعين ما اخذ للخراج لقول
 الامام عليه السلام اما علم ان لك نصيبا في بيت المال وبيت المال ان لم يعم الخراج والزكوة
 وغيرهما فلا اقل ان يكون مختصا بهما ولا يخفى ان الشيخ على رحمه الله جازم بالنقل عن الشيخ
 علي بن هلال واما زعمه بين كونه مشافه او بواسطة بل الراجح عند انه مشافه بحيث

